



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية

السنة السابعة عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦٦

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٦

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود
عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراني ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١)

الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٥ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . حكم . " تسببيه " تسببيه غير معيب " .

اعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق . اشتراط احرازه له ماديا . غير لازم . كفاية اتصال
يده به وانبساط سلطانه عليه ولولم يكن في حوزته الفعلية .

تحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن . غير لازم .

من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محزرا
له إحرازه ماديا بحتا بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به وأن يكون سلطانه
مبسوطا عليه ولولم يكن في حوزته الفعلية . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم
استقلالا عن ذلك الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل
على قيامه . إذ أن هذا الركن مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود
بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاحظات
وأدبياتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز ايتاي البارود محافظة البحيرة : المتهم الأول : سرق الماشية المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة لمحمد اسماعيل الشيخ بطريق الإكراه الواقع على ابنه كمال بأن فاجأه أثناء وجوده بالحقل واعتدى عليه بالضرب بعصا وضغط على وجهه في الطين فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي معطلا بذلك مقاومته وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة الماشية سالفة الذكر. والمتهم الثاني : أخفى الماشية المسروقة سالفة الذكر مع علمه بسرقتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ١/٣١٤ - ٢ و ٢/٤٤ مكرر من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة ١/٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٤٤ مكرر من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهم الثاني : (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . (وثانيا) بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر حضوريا بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٦٤ وطعن المحكوم عليه الأول إبراهيم سعيد عطيه فيه بطريق النقض وهو في السجن في اليوم التاسع من الشهر ذاته ، إلا أنه لم يقدم أسبابا ، فيكون الطعن غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني عبد الدايم نحيس السعدى الشهير بدومه قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن المذكور بجريمة إخفاء ماشية مسروقة مع علمه بسرقتها قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد

ذلك بأن كلا من الركنين المادى والمعنوى لتلك الجريمة غير متوافر لأن الماشية المسروقة لم تدخل في حوزة الطاعن الذى اقتصر دوره على معاونة الطاعن الأول في اقتيادها — دون أن يكون على بينة وعلم بأمر سرقتها — إلى دار أخت هذا الأخير التى زعمت له أنها المالكه لها . وقد تمسك المدافع عن الطاعن بانتفاء ركن العلم لديه ولكن المحكمة دلت على ثبوته . في حقه تدليلا غير سائغ ولا يؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها ويخالف الثابت في الأوراق إذ أن أحمد محمد عويس لم يقل بأن الطاعن هو الذى فاضله في ابتياع إحدى الماشيتين ولكنه قرر أنه سلم ثمنها إلى عبد الله الصابر الذى قطع بأن الطاعن الأول هو الذى باع تلك الماشية وتسلم ثمنها منه وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق استمدتها من أقوال شهود الإثبات ومن استعراف الكلب البوليسى على الطاعن الأول وتعرف المجنى عليه على هذا الأخير واعترافه بتحقيقات النيابة ومن الكشف الطبى الذى وقع على المجنى عليه ومن إقرار الطاعن بتلك التحقيقات بأن الطاعن الأول جاءه بمنزله ومعه الماشيتين وأخبره أنهما لأخته وأنه يرغب في بيعهما فاصطحبه إلى منزل عبد الله الصابر حيث باعا إحداها إلى أحمد عوض عويس ثم باعا الماشية الثانية ليوسف عبد الواحد بالصورة التى أوردتها الأخير ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن من أنه لم يكن يعلم بأن الماشية مسروقة ورد عليه في قوله : ” ولا يسوغ البتة قول المتهم الثانى (الطاعن) أنه لم يكن يعلم بأن الماشية مسروقة لمجافاة ذلك لصلته القربى بين المتهمين وعلمه ولا شك مدى صحة هذا الزعم من جانب المتهم الأول فضلا عما ثبت من أقوال المشتريين للماشية المسروقة أن المتهم الثانى كان يتفاوض في ثمن المبيع بل إنه قبض معجل ثمن الجاموسة ووقع على المبايعه باسم وهى مما يقطع في الدلالة على قيام جريمة الإخفاء وفي صحة توافر القصد الجنائى لديه“ . وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ويتوافر به ركن العلم بأن الماشية متحصلة من سرقة ، ذلك بأنه من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجنائى مخفيا لشيء مسروق أن يكون محززا له إحراز ما ديا بحتا بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل

يده به وأن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ذلك الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف — كما هي الحال في الدعوى المطروحة — ما يدل على قيامه ، إذ أن هذا الركن مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتيقن من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها وأدبياتها . ولما كان يؤخذ مما أورده الحكم — مردودا إلى أصله في الأوراق — في سبيل التدليل على قيام ركن العلم — أن الطاعن كان له دور إيجابي مع الطاعن الأول في بيع الماشيتين وأنه تسلم بالفعل معجل ثمن إحداهما ووقع على ورقة مبايعتها ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بقاله الخطأ في الاستدلال غير سديد .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس المراري ، ومجد أبو الفضل حفي .

(٢)

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ القضائية

(ا، ب) وصف التهمة . مواد مخدرة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره “ . مسئولية جنائية . ” الإعفاء منها “ .

(١) عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . لما تعدله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغير قصد الاتجار أو التعاطي . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال .

(ج، د) مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . قبض .

(ج) القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات . انصرافه إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . عدم جواز تنويعها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .

(د) مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه . عدم اعتباره قبضا .

(هـ) مأمورو الضبط القضائي .

الواجبات المفروضة على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :
قبول التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وقيامهم بأنفسهم أو بواسطة
مرؤوسينهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها واستحصاها
على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبالغ بها
إليهم أو يشاهدونها بأنفسهم .

(و) إثبات . " اعتراف " .

الاعتراف في المواد الجنائية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ
به بالكامل أو تجزئته فتأخذ منه بما تظنن إليه دون التقيد بالأخذ بباقيه .

١ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة
على الفعل المسند إلى المتهم باعتبار أن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس
من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى
الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية
المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي إحراز المخدر هي بذاتها
الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه — بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادي
والمعنوي — أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به دون أن تضيف إليها
المحكمة شيئا جديدا بل نزلت بها — حين استبعدت قصد الاتجار — إلى وصف
أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت أن الإحراز بغير قصد الاتجار
أو التعاطي ، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة
تختلف عن الواقعة الأولى ، ومن ثم فإنه لا يجافي التطبيق القانوني السليم في شيء ،
ولا ينحول للطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في الجريمة
المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة .

٢ — تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته إنما يكون بعد إسباغها
بالوصف القانوني الصحيح على الواقعة . ولما كانت المحكمة قد خلصت إلى إسباغ

وصف الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى على الواقعة وأعملت في حق الطاعن أحكام المادتين ١/٣٧ و ٣٨ من القانون المشار إليه وأطرحنا لذلك ما تمسك به المدافع عنه من إفادته من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ منه قولا منها بأن هذا الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا سديدا يحول بينها وبين بحث قيام أو انتفاء حالة الإعفاء ويدفع عنها مظنة الإخلال بحق الدفاع .

٣ — من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .

٤ — مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون .

٥ — من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤوسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والإستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم .

٦ — من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به بالكامل كما أن لها أن تجزئه فتأخذ منه بما تطمئن إليه دون أن تتقيد بالأخذ بباقيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز شبين القناطر محافظة القليوبية: أحرازا بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ - ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق . فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنها دفع الحاضر مع كل من المتهمين ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الأول الملحق به بمعاينة كل من المتهمين بالسجن عشر سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة لأن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي . وقد ردت المحكمة في أسبابها على الدفع قائلة بأنه على غير أساس . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر حضوريا بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٦٥ وطعن المحكوم عليه الأول محمد سالم محمد فيه بطريق النقض في يوم صدوره ، غير أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني على محمد عبد الله قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على تناقض في التسيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم رفض الدفع المبدي من الطاعن ببطلان القبض والتفتيش بقوله إن

إيقاف السيارة التي كان يستقلها الطاعن والمحكوم عليه الآخر لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو إجراء تبرره الظروف ولا ينطوي على تعرض لحرية المتهمين ، وهذا الذي قاله الحكم غير سديد في القانون إذ أنه لم يقع ما يبرر إيقاف السيارة التي أوقفت استنادا إلى ما نقله المرشد لرئيس مكتب مكافحة المخدرات من حمل ركبها لكمية من الجواهر المخدرة وهو ما لا يسوغ وحده التعرض للسيارة ويسقط حجية القول بأن الطاعن قدم بنفسه المندبل المحتوى على المخدر المضبوط لرئيس المكتب إذ أنه بافتراض صحة هذا التصرف — الذي يمحده الطاعن — فإنه كان نتيجة للقبض الباطل . هذا فضلا عن أن الحكم قد تناقض في التسيب حين أفصح وهو في مقام التدليل على ثبوت التهمة قبل الطاعن وزميله عن اطمئنانه إلى اعتراف الأخير بملكيته للمضبوطات كلها ثم عاد وتشكك في صحة هذا الاعتراف قولا منه بأنه إنما قصد به إفلات الطاعن من العقاب ، ثم أنه نفى عن الطاعن إنه ممن يتجرون أو يتعاطون الجواهر المخدرة مع أنه كان قد أثبت في تحصيله لواقعة الدعوى أنه قد اشترى الكمية المضبوطة . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الحكم لم يعمل في حق الطاعن حكم الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — استنادا إلى أن الإعفاء الوارد بها قاصر على العقوبات المقررة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور وذلك على الرغم من أن النيابة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية عليه بوصف أنه أحرز المخدر بقصد الاتجار وطلبت عقابه بالمادة ٣٤ من القانون وهو بهذا الوصف الذي ورد بأمر الإحالة وجرى في شأنه المرافعة يمكن أن يستفيد من الإعفاء الذي نظمته تلك المادة ، وكان يتعين على المحكمة وقد اتجهت إلى تطبيق أحكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون أن تنبه الدفاع إلى ذلك على اعتبار أن التعديل الذي أجرتة إنما ينطوي في الواقع على التشديد وهو ما كان يتعين عليها معه تنفيذا لأحكام المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لفت نظر الدفاع إلى ذلك . أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون فضلا عما تردت فيه من خطأ في القانون ، قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : ”إنها تخلص في أن تحريات المقدم كمال محمد كساب رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقايونية دلت

على أن بعض الأشخاص يتجرون في الجواهر المخدرة، فاستصدر بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٤ الساعة الثانية والنصف مساءً إذنًا من النيابة بتفتيشهم لضبط ما يحوزونه أو يحرزونه من الجواهر المخدرة على أن يتم التفتيش مرة واحدة خلال عشرة أيام من تاريخ الإذن، ثم دلت تحرياته أيضا على أن أحد هؤلاء المأذون بتفتيشهم سيقوم من حجرة ببليس في يوم ١٦/٨/١٩٦٤ عائدا إلى بلدته فكلف أحد المرشدين السريين بمراقبة تحركاته في حجرة ببليس وأحد هو كينا لضبطه عند عودته بأن وقف ورفقته الرائد صلاح الدين محمود عسكر وبعض رجال القوة بالقرب من منزلان منشأة الكرام على طريق مشتول السوق — شين القناطر، وأثناء ذلك وفي حوالي الساعة التاسعة و ٤٥ دقيقة مساءً حضر المرشد السرى سالف الذكر في إحدى السيارات إلى مكان الكمين وأبلغ المقدم كمال محمد كساب بأن شخصين ذكر له أوصافهما أحدهما أعرابي لا يعرف اسمه والثاني يدعى على محمد عبد الله (المتهم الثاني — الطاعن) قد اشترى من حجرة ببليس كمية كبيرة من الجواهر المخدرة وأنهما قادمان من خلفه في طريقهما إلى القاهرة بالسيارة رقم ٢٦٢ أجرة القاهرة، وبعد حوالي خمس دقائق وصلت هذه السيارة يقودها سعد على إبراهيم ويجلس بجواره المتهم الثاني على محمد عبد الله (الطاعن) ويجلس بالمقعد الخلفي المتهم الأول محمد سالم محمد فأشار لها المقدم كمال محمد كساب بالوقوف للتحري عن الموجودين بها، ولما وقفت اتجه هو وزميله الزائد صلاح الدين محمود عسكر ناحيتها وسأل قائدها عن اسمه وعن الجهة التي قدم منها والجهة التي يقصدها، وأثناء ذلك لاحظ أمارات الارتباك وقد بدت على المتهمين ثم شاهد المتهم الثاني على محمد عبد الله ينحني إلى أسفل ويحاول إخفاء شيء أمام مكان جلوسه في أرضية السيارة فسأله عن اسمه وعن وجهته وعندئذ بادره المتهم الثاني بقوله أنه يحمل حشيشا وأفيونا وأن الراكب الخلفي وهو المتهم الأول يحمل أيضا حشيشا وأفيونا ثم مديده ناحية قدميه وأحضر منديلا مربوطا وقدمه إليه وعلى أثر ذلك طلب المقدم كمال محمد كساب إلى زميله الرائد صلاح الدين محمود عسكر أن يمسك بالمتهم الأول وقام هو بفحص محتويات المنديل فتبين أنه يحتوي على ثمان عشرة طربة من مادة الحشيش ولفافتين بهما مادة الأفيون، وكان الرائد صلاح الدين محمود عسكر قد أمسك بالمتهم الأول ثم قام بتفتيشه فعثر في جيب معطفه الأيسر الداخلى على لفافة بها مادة الأفيون وعثر في كل من جيبي

صديريه على طريقتين من مادة الحشيش ولما واجهه المقدم كمال محمد كساب بهذه المضبوطات اعترف بها ، وكذلك اعترف بالمضبوطات التي وجدت مع المتهم الثاني . واستند الحكم في التدليل على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة إلى أقوال المقدم كمال محمد كساب رئيس مكتب مكافحة المخدرات بنها والرائد صلاح الدين محمود عسكري وإلى اعتراف المحكوم عليه محمد سالم محمد بتحقيقات النيابة وباجلسة وتقرير قسم المعامل الكيماوية الملحقة بمصلحة الطب الشرعى وأورد مؤدى كل دليل من هذه الأدلة بما يؤيد تلك الواقعة . ثم عرض لدفاع الطاعن الموضوعى والقانونى ورد على الدفع المبدى من المدافع عنه ببطلان القبض والتفتيش بقوله ”وبما أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فإنه لما كان يؤخذ مما شهد به المقدم كمال محمد كساب والرائد صلاح الدين محمود عسكري أن مرشدا سرى ذكر لهما أن المتهم الثانى (الطاعن) وآخر لا يعرف اسمه قادمان خلفه بالسيارة رقم ٢٦٢ أجرة القاهرة ومعهما كمية كبيرة من الجواهر المخدرة فأوقفها هذه السيارة عند دخولها إلى مكان الكمين بقصد التحرى عن راكبها وأن المتهم الثانى أبلغهما بأنه هو وزميله المتهم الأول يحملان حشيشا وأفيونا ثم قدم لأولهما ومن تلقاء نفسه متديلا تبين لهما أن بداخله ثمان عشرة طربة من الحشيش وكمية من الأفيون ، وعندئذ قام ثانيهما بتفتيش المتهم الأول فعثر معه على أربع طرب من الحشيش وكمية من الأفيون . لما كان ذلك ، وكان مجرد إيقاف السيارة للتحرى عن راكبها لا يعد قبضا بالمعنى القانونى ولا ينطوى على تعرض لحرية المتهمين بل هو إجراء تبرره ظروف الحال ، وكان المتهم الأول أيضا قد اعترف فى جميع مراحل الدعوى باحرازه لما ضبط معه من حشيش وأفيون ، فضلا عن أن تفتيشه تم بناء على ما ارتآه المقدم كمال محمد كساب والرائد صلاح الدين محمود عسكري من اتصاله بجريمة متلبس بها هى احراز المتهم الثانى لمادة الحشيش والأفيون . لما كان ما تقدم ، فإن العثور على المخدر المضبوط مع المتهمين لا يكون نتيجة أى قبض وقع عليهما بل جاء بالنسبة للمتهم الثانى (الطاعن) نتيجة تقديمه المنديل من تلقاء نفسه إلى المقدم كمال محمد كساب وجاء بالنسبة للمتهم الأول . . ومن ثم يكون الدفع ببطلان القبض والتفتيش على غير أساس من الواقع أو القانون ومن أجل ذلك يتعين القضاء برفضه “ . ثم نفى الحكم عن المتهمين قصد الاتجار أو التعاطى وأعمل فى حقهما المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفض لذلك

تطبيق أحكام الإعفاء الواردة بالمادة ٤٨ من القانون ذاته على اعتبار أن الإعفاء قاصر على العقوبات المقررة في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من القانون المذكور . لما كان ذلك ، وكان من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مفرؤوسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم . وكان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما وقد اطمأنت المحكمة — في حدود سلطتها التقديرية — إلى أقوال كل من المقدم كمال محمد كساب رئيس مكتب مكافحة المخدرات ببنها والرائد صلاح الدين محمود عسكري التي يبين منها أن الطاعن قد تخلى بإرادته عن المخدر ووضع نفسه طواعية واختيارا في حالة تلبس بجناية إحراز جواهر مخدرة تجيز ضبطه وتفتيشه وضبط وتفتيش كل من له اتصال بها سواء كان فاعلا أو شريكا . لما كان ما تقدم ، وكان مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون ، فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى إليه — للأسباب السائغة التي أوردها — من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد الاعتماد على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من قالة التناقض تأسيسا على أن الحكم أخذ المحكوم عليه محمد سالم محمد باعترافه على الرغم من تشككه فيه لاتجاهه إلى تخليص الطاعن من الاتهام مردودا بأنه يبين من الاطلاع على ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الصدد أنه عرض لاعتراف محمد سالم محمد وأورد مؤداه بما مفاده أنه اعترف بأن الجواهر المخدرة المضبوطة كلها — سواء منها ما ضبط معه أو بالمندبل — له . ثم عرض

الحكم إلى موقف الطاعن مختتما مناقشة الأدلة قبله بقوله : " أن اعتراف المتهم الأول (محمد سالم محمد) بإحرازه لجميع المضبوطات بالرغم من اعتراف المتهم الثاني (الطاعن) أمام شاهدي الإثبات بإحرازه للتدليل المضبوط يدل بوضوح على رغبة المتهم الأول في إفلات المتهم الثاني من العقوبة " . و انتهى الحكم إلى مساءلة المتهمين كليهما كل عما ضبط معه . وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ولا تناقض فيه لما هو مقرر من أن الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به بالكامل كما أن لها أن تجزئه فتأخذ منه بما تظنن إليه دون أن تتقيد بالأخذ ببقائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه في صدد بيان قصد الطاعن وزميله من الإحراز قد قال " وبما أنه من قصد كل من المتهمين من إحراز المخدر الذي ضبط معه فإنه لما كانت التحقيقات قد خلت من أي دليل مقنع على أن المتهمين ممن يتجرون في الجواهر المخدرة أو يتعاطونها وكان الواضح من أقوال المتهم الأول أن شخصا سلمه المخدر المضبوط معه في بلدة العدلية لتوصيله إلى بلدة قليوب . لما كان ذلك ، فإن إحراز كل من المتهمين لما ضبط معه يكون بغیر قصد الاتجار أو التعاطي " . وما قاله الحكم من ذلك ليس فيه ثمة تعارض بينه وبين ما أثبتته المحكمة في مقام توصيله لواقعة الدعوى من أن المرشد أنبا الضابط بواقعة شراء الطاعن والمحكوم عليه الآخر للمخدر إذ ليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية أن ترى في واقعة الإنشاء بالشراء مالا يقنعها بأن الإحراز كان بقصد الاتجار لتلك الاعتبارات السائغة التي أوردتها وأن تنفض عن الواقعة المادية — وهي في سبيل تقصي القصد من الإحراز — أيما من قصدي الاتجار والتعاطي وأن تعمل في حق المتهمين أحكام المادتين ١/٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وما انتهى إليه الحكم من ذلك لا يعد تعديلا في التهمة مما كان يقتضى لفت نظر الطاعن أو المدافع عنه إليه ، ذلك لأن الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بإعتبار أن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة

والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي إحراز المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه — بعد أن تحقق من توافر ركنيها المادى والمعنوى — أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا جديدا بل نزلت بها — حين استبعدت قصد الاتجار — إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة واعتبرت أن الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى ، ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ومن ثم فإنه لا يجافى التطبيق القانونى السليم فى شيء ولا ينحول للطاعن حقا فى إثارة دعوى الاخلال بحق الدفاع لأن دفاعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التى نزلت إليها المحكمة . لما كان ما تقدم جميعه ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على الواقعة . وكانت المحكمة قد خلصت إلى اسباغ وصف الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى على الواقعة وأعملت فى حق الطاعن أحكام المادتين ١/٣٧ و ٣٨ من القانون المشار إليه وأطرحته لذلك ما تمسك به المدافع عنه من افادته من الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ منه قولا منها بأن هذا الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا سديدا يحول بينها وبين بحث قيام أو انتفاء حالة الإعفاء ويدفع عنها مظنة الاخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه بالبناء على كل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد عبد المنعم حزاوي ، وبطرس زقاول ، ونصر الدين عزام .

(٣)

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) وصف التهمة . قتل خطأ .

عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها
أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير
التهمة ذاتها .

ففي الحكم حامل المراجعة ومعاينة المتهم على صورة أخرى من الخطأ استدلها
من جماع الأدلة والعناصر المطروحة . لا تغيير للتهمة .

(ب ، ج) قتل خطأ .

(ب) اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم . تعدادها صور هذا
الخطأ بحيث كانت كل صورة منها كافية لترتيب مسئولية . لا جدوى
للتهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه .

(ج) الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو التهم من المسئولية .
مادام لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ
المستندة إليه .

(د) إجراءات المحاكمة . إثبات . ” شهود ” .

عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين .
للمحكمة الأخذ بها والاعتماد عليها متى اقتضت بصحتها .

(هـ) دعوى جنائية . "رفعها" . دفع .

الدفع بصدور الإذن برفع الدعوى الجنائية لاحقا لرفعها استنادا إلى خلوه من تاريخ صدوره . دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(و) حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي استقلالاً . كفاية الرد الضمني .

١ — الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة هو إفصاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ما دام لا يتعدى تصرفها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى فنفي عامل السرعة وعاقب الطاعن (المتهم) على صورة أخرى من الخطأ استمدتها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنائها القانوني .

٢ — من المقرر أنه متى اطعأت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعدلت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للتمهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي أسندتها الحكم إليه .

٣ — الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية الجنائية ؛ مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسندة إلى المتهم .

٤ — لم يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلايمين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . ولما كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذي سمعت شهادته لم يكن يستطيع التمييز وإنما اقتصر على القول بعدم امكان الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه ، ولكونه شقيق المجنى عليه ويجوز التأثير عليه ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها فيه .

٥ — الدفع بخلو الإذن برفع الدعوى الجنائية من تاريخ صدوره بما يجوز معه القول بصدوره لاحقا لرفع الدعوى الجنائية هو من الدفوع التي يختلط فيها القانون بالواقع بما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج عن نطاق اختصاص محكمة النقض ولا يقبل إثارته أمامها لأول مرة .

٦ — المحكمة غير ملزمة بأن ترد على استقلال على أقوال شهود النفي أو أن تشير صراحة إلى عناصر أخرى قدمها المتهم لتأييد دفاعه ، إذ الرد عليها مستفاد ضمنا من أدلة الثبوت الأخرى التي أوردها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم حلوان (١) تسبب خطأ في قتل عادل حسن عبد العال وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه مما أدى إلى وفاته . (٢) قاد سيارته بسرعة وبحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة حلوان الجزئية قضت

حضوريا في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ لما نسب إليه فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد إعتراه بطلان في الإجراءات أثر فيه كما أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأن الإذن الصادر من رئيس النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن — بوصف كونه موظفا عموميا — لا يحمل تاريخ إصداره مما يحتمل معه أن يكون لاحقا لرفع الدعوى مما يبطل الإجراءات ويعيب الحكم ، كما أن المحكمة — وهي مقيدة بالوصف الذي قدمت به النيابة الدعوى الجنائية إليها — وقد نفت عامل السرعة باعتباره صورة الخطأ المنسوب إلى الطاعن والوارد بوصف التهمة ، فقد كان لزاما أن تقضى بالبراءة ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . ومن ناحية أخرى فإن الحكم لم يبين علاقة السببية بين خطأ الطاعن بوقوفه بالسيارة في الاتجاه المضاد لخط السير العادي للطريق وبين وقوع الحادث ، كما أنه عول في الإدانة على أقوال حسن عبد العال وهو طفل في التاسعة من عمره ويجوز التأثير عليه فضلا عن كونه شقيق المجنى عليه ، هذا بالإضافة إلى أن الحادث وقع نتيجة خطأ المجنى عليه ووالدته إذ تركته وهو طفل لم يتجاوز الرابعة من عمره في الطريق العام بغير رقابة أو رعاية ، وجلوسه هو على الطوار وعدم مغادرته مجلسه عند مشاهدته السيارة وهي متجهة نحوه الأمر الذي ينحسر به الخطأ عن الطاعن ، كما أ طرح الحكم أقوال شاهدي النفي وحاصلها تعلق المجنى عليه بمؤخر السيارة وسقوطه على الأرض الأمر الذي تأيد بما أورده التقرير الطبي عن إصابات المجنى عليه ، كما أغفل الحكم دلالة الصورة الفوتوغرافية المقدمة من الدفاع عن الطاعن والتي تظاهره في دفاعه وقد ظهر بها طفل متعلق بمؤخر السيارة ، ولم تلتفت إلى ما أثبتته المعاينة من وقوع

الحادث على بعد مترين من الطوار وهو ما ينتفى به القول بأن السيارة صدمت المجنى عليه أثناء جلوسه عليه ، كما أن المحكمة قضت في الدعوى دون انتظار ورود التقرير الطبي الشرعى الذى يصور كيفية وقوع الحادث مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال حمدي حسن عبد العال شقيق المجنى عليه وما أسفرت عنه المعاينة وما ثبت من التقرير الطبي وهى أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن اقتصر على الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانونى طبقا للمادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقد تبينت المحكمة وجود إذن من رئيس النيابة مؤشرا به على صفحات محضر الضبط ، ولما كان الدفع بخلو الإذن من تاريخ صدوره بما يجوز معه القول بصدوره لا حقا لرفع الدعوى الجنائية هو من الدفوع التى يختلط فيها القانون بالواقع مما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج عن نطاق اختصاص محكمة النقض ولا تقبل إثارتها أمامها لأول مرة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة هو إفصاح عن وجهة نظرها فغير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذى نرى أنه الوصف القانونى السليم مادام لا يتعدى تصرفها فى ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمة ذاتها ، حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى فنفى عامل السرعة وماقب الطاعن على صور أخرى من الخطأ استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبنائها القانونى ومن ثم يكون هذا النعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم

قد أثبت الخطأ في حق الطاعن في قوله " أن المتهم قد أخطأ بوقوفه بالإتجاه المضاد لخط السير العادي بالنسبة للطريق الذي وقع به الحادث كما أنه حين رجع إلى الخلف لم يستعمل آلة التنبيه حتى يتنبه المارة أو غيرهم إلى رجوعه بالسيارة ومن وجهة أخرى فإنه لم يستعن بأحد زملائه ليراقب له خلو الطريق خلفه ولم يتحقق خلو الطريق كذلك بنفسه قبل تحركه بالسيارة " ولما كانت صور الخطأ التي خلص الحكم إلى توافرها في جانب الطاعن والتي تتمثل في رجوعه إلى الوراء بغير استعمال جهاز التنبيه أو الاستعانة بأحد زملائه لمراقبة خلو الطريق خلفه أو مراقبته هو ذلك بنفسه تكفي وحدها لحمل الحكم فيما أنهى إليه من إدانته عن الحادث ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم بشأن صور الخطأ الأخرى لما هو مقرر من أنه متى اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقي صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها ولما كان الطاعن لا يدعى أن الطفل حمدي حسن عبد العال لم يكن يستطيع التمييز وإنما اقتصر على القول بعدم إمكان الاطمئنان إلى أقواله لصغر سنه ولكونه شقيق المجني عليه ويجوز التأثير عليه فإن ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها فيه . لما كان ذلك ، وكان الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية — بفرض قيامه — لا ينحلي المتهم من المسئولية مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسندة إلى المتهم كما هو الحال في الدعوى المطروحة ويكون ما ينعاه الطاعن من ذلك غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد على استقلال على أقوال شهود النفي أو أن تشير صراحة إلى عناصر أخرى قدمها المتهم لتأييد دفاعه إذ الرد عليها مستفاد ضمناً من أدلة الثبوت الأخرى التي أوردها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٤)

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ القضائية

(أ،ب) عاهة مستديمة .

(١) استئصال إحدى كلبتي المجنى عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون
جناية عاهة مستديمة .

(ب) بيان مدى العاهة . غير مؤثر في الحكم . متى تحقق ثبوتها .

(ج،د) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" .

(ج) لمحكمة الموضوع تكون عقيدتها من أقوال الشاهد في التحقيقات ولو جاءت مغايرة لشهادته
في الجلسة . عدم التزامها بتبيان علة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق .
مادام له أصل ثابت فيها .

(د) أوجه الدفاع الموضوعية . عدم استلزامها ردا صريحا . كفاية الرد الضمني .

١ — استقر قضاء محكمة القضا على أن استئصال إحدى كلبتي المجنى عليه بعد
تمزقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون جناية عاهة مستديمة .

٢ — من المقرر أن بيان مدى العاهة غير مؤثر في الحكم متى تحقق ثبوتها .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من أقوال الشاهد
في التحقيقات ولو جاءت مغايرة لشهادته في الجلسة دون أن تبين العلة في ذلك أو تحدد
موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها .

٤ — من المقرر أن ما يقدم من أوجه الدفاع الموضوعية لا يستلزم من الحكم ردا صريحا بل يكفي فيه أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أقوال الشهود الذين وثق الحكم في أقوالهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/٦/٢ بدائرة مركز أبو طشت محافظة قنا : ضرب محمد علي عثمان عمدا بقطعة من الحديد (عتلة) على جانبه الأيسر فأحدث به الإصابة الميمنة بتقرير الطبيب الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد الكلية اليسرى وتقدر بنحو ٣٠٪ وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا طالبا الحكم له قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا في ١٥ مايو سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ٢٠٠ (مائتي جنيه) على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرشا أتعابا للمحاماة . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة — جاء معيبا بالإخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب وبطلان في الإجراءات وفساد في الاستدلال كما خالف الثابت في الأوراق ذلك بأن الطاعن كان قد طلب إحضار حرز الآلة الحديدية (العتلة) التي قيل بإستعمالها في ارتكاب الجريمة حتى يتسنى معرفة كيفية الإعتداء بها خاصة وأنها لم تعرض على الطبيب الشرعي أو تحرز بطريقة سليمة كما طلب إجراء معاينة للتثبت مما إذا كان يمكن للشاهدين رؤية الحادث على حد ما صوراه من أنهما كانا على محراث يدور في نوبج وكان بينهما وبين مكان الحادث كومة من التبن

ارتفاعها أربعة أمتار . كذلك أشار الدفاع إلى لزوم مناقشة الطبيب الشرعي في أمور من أهمها أنه وصل إلى نتيجة في نهاية تقريره دون أن يحقق ما ورد في مقدمة التقرير من أنه لا يمكن تقدير مدى العاهة بنسبة مئوية معينة لعدم فحص الكلية المصابة بعد استئصالها ولعدم فحص حالة الكلية الأخرى وأفصح الطاعن عن جدوى هذا الدفاع بأن الطب الحديث يرى أن استئصال إحدى الكليتين لا يؤثر في وظيفة الكلية الأخرى وأنه يمكن للإنسان أن يعيش بكلية واحدة إلا أن الحكم لم يجب الدفاع إلى ما طلبه واكتفى في الرد على الطلب الأخير بأن الكلية عضو له منفعة وأن استئصالها يعوق هذه المنفعة وبأنه لا جدوى من معرفة مدى العاهة إلا عند تقدير العقوبة وهو ما لا يصلح لارد على دفاع الطاعن مما يعيب الحكم . كذلك فقد نسب الحكم إلى الشاهد سيد حسن عثمان أنه رأى الطاعن يضرب المجنى عليه بالآلة الحديدية (العتلة) فأسرع لمنعه من مواصلة الاعتداء وأنه عندما وصل إلى مكان الحادث شاهده ممسكا بهذه الآلة وأخبره المجنى عليه أن الطاعن اعتدى عليه مع أن هذا الشاهد شهد في الجلسة بأنه لم ير واقعة الاعتداء عند حصولها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة مستديمة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستفادة من أقوال المجنى عليه محمد علي عثمان والشهود سيد حسين عثمان ومحمد إبراهيم رشوان وعمدة البلدة شمس الدين إبراهيم رشوان وأحمد علي عثمان وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي عن إصابة المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم ينف إمكان حدوث الإصابة بالآلة الحديدية (العتلة) وأن طلب إحضارها وكذلك طلبه المعاينة إنما قصد بهما إثارة الشبهات حول أدلة الإثبات المقدمة في الدعوى ، وكان من المقرر أن ما يقدم من أوجه الدفاع الموضوعية لا يستلزم من الحكم ردا صريحا بل يكفي فيه أن يكون الرد مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أقوال الشهود الذين وثق الحكم في أقوالهم فإن النعي على الحكم بعدم إجابة الطاعن إلى طلب إحضار الآلة المستعملة في الحادث أو المعاينة يكون على غير أساس . وما ينعاه

الطاعن على الحكم من عدم إجابته إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مردود بأن الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كان قد استكشف وهل قام بالعمليات بالنسبة لسلامة الكلية قبل الحادث وما هو كنه تقديره لمدى العاهة وكيفية تقدير العاهة ومداهها وتقديرها بنسبة معينة ولم يثبت أن الطاعن قد نازع فيما ورد بتقرير الطبيب الشرعي وتقبله عنه الحكم من لزوم استئصال الكلية اليسرى بعد إصابتها بالتمزق نتيجة الإعتداء الذي وقع على المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع في قوله ” وأما عن منازعة الدفاع وقوله بأن استئصال الكلية لا يكون عاهة فهذا الأمر لا مجال له لأن الكلية هي مضمولة منفعة وباستئصاله يعوق هذه المنفعة الخاصة بالعضو الذي يكون جريمة العاهة ولا أهمية بعدئذ في مدى العاهة إلا عند تقدير العقوبة “ وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن استئصال إحدى كليتي المجنى عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به الطاعن يكون جناية عاهة مستديمة ، وكان من المقرر أن بيان مدى العاهة غير مؤثر في الحكم متى تحقق ثبوتها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته يكون عديم الجدوى . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من امتناده ضمن ما استند إليه من أدلة إلى شهادة الشاهد سيد حسن عثمان مع أنه شهد في الجلسة بأنه لم يروا واقعة الاعتداء على المجنى عليه فإنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن هذا الشاهد قرر في محضر ضبط الواقعة بمشاهدته الطاعن يضرب المجنى عليه بآلة حديدية (مثلة) فسقط على الأرض وأن الشاهد توجه لمكان الحادث لمنع مواصلة الاعتداء وشاهد الآلة الحديدية (العتلة) بيد الطاعن . كما شهد الشاهد في جلسة المحاكمة أن المجنى عليه أخبره أن الطاعن اعتدى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من أقوال الشاهد في التحقيقات ولو جاءت مغايرة لشهادته في الجلسة دون أن تبين العلة في ذلك أو تحدد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها فإن النعي على الحكم بخالفه الثابت في الأوراق يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومجد صبري ، ومجد عبد المنعم حزاوي ، وبطرس زغلول .

(٥)

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دعوى مدنية . تعويض . نقض . "حالات الطعن بالنقض" .
"مخالفة القانون" .

تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء بمبلغ معين وفقا لمختلف ظروف
الدعوى . لا يقبل المناقشة . شرط ذلك : عدم اتمام المحكمة في هذه الظروف ما لا يجوز
الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وإدخاله في حساب التعويض عند تقديره .
قضاؤها في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ .
مثال .

(ب وج) قتل عمد . سبق إصرار . ترصد . مسئولية جنائية .

(ب) جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . مسئولية الجاني عنها .
سواء ارتكبها وحده أو مع غيره .

(ج) مسئولية الجاني عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافرت ظروف سبق الإصرار
أو الترصد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو كثر .

(د) حكم . "تسبيبه . تسبب غير معيب" . محكمة الموضوع .

مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني لا يلزم . يكفي أن يكون جماع الدليل
القولی غیر متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق . مثال .

١ - من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع
تقضى به بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من مختلف ظروف الدعوى ، وأنها متى

استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنها إذا ما أقيمت في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وأدخلته في حساب التعويض عند تقديره ، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفا للقانون ويكون لمحكمة النقض وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم على مقتضى القانون . ولما كانت محكمة الموضوع وإن أصابت في قضاؤها بالتعويض عن الضرر الأول الذي أصاب المدعى من جراء مقتل أخيه المجنى عليه ، إلا أنها وقد أدخلت في تقدير عناصر الضرر المادى المصروفات التي تكبدها المدعى في فقد أخيه وهى ما لا يجوز القضاء بها من المحكمة الجنائية باعتبارها لم تنشأ مباشرة عن الفعل الجنائى ، فإن محكمة النقض تستبعد من التعويض المقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الأساس الخاطيء .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهما اقترفا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد فقد وجبت مساءلتهما عنها سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرهما — ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلتهما وحدهما عن النتيجة صحيحا في القانون ، ولا يعيبه أن نسب إليهما استعمال آلات راضية خلافا لما جاء بأمر الإحالة — من استعمالهما أسلحة نارية — ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل — وهى تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد — وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها ، وكان كل من الطاعنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل — بغض النظر عن الوسيلة — وهى الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث .

٣ — الأصل أن الجانى يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجانى قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال — وهو ما ثبت في حق الطاعنين — ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

٤ - الأصل هو أنه ليس بلازم أن يطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهدين من إصابة المجنى عليه بالمقدوف النارى الذى أطلقه الطاعن الثانى عقب سقوط المجنى عليه على الأرض منبطحا على وجهه وأخذت بما أبداه الخبير الفنى وهو الطبيب الشرعى من جواز حصول تلك الإصابة بهذا التصوير . وعلاقتا اختلافهما مع التقرير الطبى فى شأن سير المقدوف بجسم المجنى عليه بما انتاب أولهما من اضطراب لمصرع أخيه . وبما قرره الثانى من عدم تبيانه موضع المجنى عليه وقت إصابته وهو تبرير سائق من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من إطراح دفاع الطاعن فى هذا الشأن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين : بأنهم فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦١ بناحية الجراونة مركز ساقته محافظة سوهاج : (أولا) المتهمون الأربعة : قتلوا أحمد عرابى محمد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وصمموا عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية بندق وآلة راضة (عصا) وتربصوا له فى طريق عودته حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه المتهمان الأولان عدة أعيرة نارية وضربه المتهم الرابع بعضا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته . (وثانيا) والمتهمون الثلاثة الأول : (أولا) أحرزوا أسلحة نارية مششخنة بندق "ميزر" بغير ترخيص (وثانيا) أحرزوا ذخائر "طلقات" مما تستعمل فى الأسلحة النارية السابقة وهم غير مرخص لهم بإحرازها . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند "ب" من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . وادعى أخ القاتل مدنيا طالبا الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصروفات

ومقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة جبايات سوهاج قضت حضوريا في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين الأربعة بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة البندقية المضبوطة وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فيه بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني "الطاعنين" (أولا) بمعاقة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة البندقية المضبوطة وإلزامهما متضامين بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض النهائي والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ثلاثة جنيرات أتعابا للمحاماه (وثانيا) ببراءة كل من المتهمين الآخرين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية بالنسبة إليهما . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الأوجه الخمسة الأولى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وبجرائم إحراز سلاحين ناريتين وذخيرة بدون ترخيص قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الاستناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم قد دانهما بجريمة القتل العمد على أساس أنهما أطلقا النار على المجنى عليه ثم ضرباه على رأسه بآلات راضة مع أن أمر الإحالة لم يسند إليهما سوى واقعة إطلاق النار على المجنى عليه دون واقعة الضرب التي أسندت إلى متهم آخر قضى ببراءته مما كان يقتضى من المحكمة — إعمالا للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية — أن تلفت نظر الدفاع إلى التعديل الذي أجرته باسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم يشملها

أمر الإحالة ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معينا بالبطلان في الإجراءات .
ثم إن الحكم ذهب في تصويره لواقعه الدعوى إلى أن الإصابات الرضية قد حدثت
في ظروف تقطع بأن الطاعنين هما اللذان أحدثاها بالمجنى عليه عقب أن أطلقا
عليه النار إمعانا منهما في التثبت من الإجهاز عليه وهو استدلال قاصر لأنه فضلا
عن خلو أوراق الدعوى مما يسانده فإن الحكم لم يكشف عن ماهية الظروف التي
جعلته يقطع بذلك الرأي . ومن ناحية أخرى فإن دفاع الطاعنين قام بصفة أساسية
على تناقض أقوال شاهدي الرؤية مع التقرير الطبي إذ قرر الشاهدان بأن الطاعن
الثاني أطلق عيارا على المجنى عليه عقب سقوطه على الأرض فأصابه في بطنه
أوجنبه مما مقتضاه أن تكون هذه الإصابة من الأمام إلى الخلف في حين أثبت
تقرير الصفة التشريحية أن العيار أصاب المجنى عليه في إتيته اليمنى ونفذ منها
إلى البطن وأنه أطلق من الخلف إلى الأمام ومن أسفل إلى أعلا ، وقد واءمت
المحكمة بين الدليل القولي والدليل الفني بقولها أن هذه الإصابة قد حدثت بالمجنى
عليه بعد سقوطه على الأرض منبطحا على وجهه وأثناء وقوف الطاعن الثاني خلف
المجنى عليه ، وعولت في ذلك على ما استخلصته من أقوال الشاهدين بجلسة المحاكمة
الآخيرة ، في حين أن أقوالهما في جميع مراحل التحقيق السابقة على إعادة المحاكمة
قد خلت من ذلك التصوير ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم لا يصلح ردا على دفاع
الطاعنين بشأن تعارض الدليل القولي مع الدليل الفني والذي بقى — بعد ذلك —
قائما لما يرفع . كما دفع الطاعنان بأن رواية هذين الشاهدين مكذوبة وأنهما
لم يشاهدا الحادث أثناء وقوعه واستندا في تكذيب الشاهدين إلى محضر المعاينة
وإلى التقرير الطبي ، إذ جاء بالمعاينة أن جثة المجنى عليه وجدت مسجاة على ظهرها
مما مقتضاه أن تكون إصابة الإلية قد حدثت قبل سقوط المجنى عليه على الأرض
وهو ما يخالف التصوير الذي انتهى إليه الشاهدان ، كما أثبت التقرير الطبي
وأقوال الطبيب الشرعي بجلسة المحاكمة أن بالمجنى عليه — فضلا عن جروحه
النارية والرضية — إصابة قطعية بباطن السلامة الأولى للأصبع السبابة لليد
اليمنى من أثر طعنه بسكين في حين خلت أقوال الشاهدين مما يشير إلى وقوع مشاجرة
بين الطرفين كان من أثرها هذه الطعنة القطعية إلا أن الحكم أطرح دفاع الطاعنين
في هذا الشأن بما لا يسيغ اطراحه . ثم إن الحكم اتخذ من شهادة ضابط المباحث
بشأن عثوره على البندقية المضبوطة دليلا قبل الطاعنين مما يشعر بأن المحكمة

قد كونت عقيدتها على أن هذه البندقية هي إحدى البندقيتين اللتين استعملتا في مقارفة الجريمة في حين أنه يبين من أقوال الضابط - حسبما حصلها الحكم - أنه عثر على البندقية المضبوطة في اليوم التالي لوقوع الحادث وفي بلدة أخرى ولم يجزم بأنها قد استعملت في ارتكاب الجريمة أو أنها مملوكة لأحد الطاعنين ، ويكون الحكم والحال كذلك قد بنى قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق وعلى مجرد الظن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "حدث منذ حوالي سبع سنوات سابقة على يوم ٢٠/١٠/١٩٦١ أن حدث بين عائلة المتهمين والمجنى عليه مشاجرة قتل فيها محمد جاد الرب على بنحيت شقيق المتهم الأول - الطاعن الأول - ووالد المتهم الثاني - الطاعن الثاني - فتولدت في نفسيهما الضغينة لعائلة المجنى عليه وعقدا العزم على الأخذ بالتأروفا وكرا ودبرا واختارا المجنى عليه فريسة لهما وبيتا النية على قتله وأضرا على ذلك وأعدا لذلك العدة واختارا اليوم المذكور وهو يوم جمعة لتنفيذ جريمتهم واختارا وقتها وهو وقت صلاة الجمعة إذ يسعى فيه الناس إلى ذكر الله وتخيرا مكانا لها الحقول بجهة الجروانة بدائرة مركز سافنته وكانا يشاهدان المجنى عليه منذ الصباح يحمل جملة حطب في حقله القريب من حقلهما حتى إذا ما تحرك عائدا هو وشقيقه وابن أخته يتقدمهما قائدا جملة تربصا له في طريق عودته من حقله يحمل كل منهما بندقية واختفيا وراء جدار معبر على مصرف في الطريق حتى إذا ما ظفرا به وظهرأ له أخذ يعدو طلبا للنجاة فبعه المتهمان وأطلق عليه الأول عيارا ناريا من بندقية أصابه في قدمه اليسرى فوقع على الأرض منبطحا على وجهه فعاجله المتهم الثاني بطلق نارى من بندقية أصابه في الإلية اليمنى ونفذ منها وخرج من يسار جدار البطن الأمامى وإذ ذاك فر مرافقاه هربا خشية الاعتداء عليهما ثم والى المتهمان المذكوران الاعتداء على المجنى عليه إمعانا في التثبت من أنهما أجهزا عليه فأحدثا برأسه إصابات بأجسام صلبة راضة وأدت الإصابة النارية النافذة من الإلية اليمنى وإصابات الرأس إلى وفاة المجنى عليه وقد توجه شقيقه الذى كان يرافقه وأبلغ الحادث إلى عمدة البلدة الذى أبلغ بدوره الجهات المختصة". وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استمدتها من أقوال شاهدى الرؤية فؤاد عرابى محمد شقيق المجنى عليه وصدق محمد السيد ابن أخيه ومن أقوال

الضابط مجد وفيق نافع ومن المعاينة والتقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهما اقترفا الجريمة مع سبق الإصرار والترصد فقد وجبت مساءلتهما عن جريمة القتل العمد سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرهما ويكون ما انتهى إليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلتهما وحدهما عن النتيجة صحيحة في القانون ، ولا يعيبه أن نسب إليهما استعمال آلات راضة خلافا لما جاء بأمر الإحالة ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها ، على أن كلا من الطاعنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل — بغض النظر عن الوسيلة — وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث . ولما كان الأصل أن الجاني يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد — وإن قل نصيبه في الأفعال المسادية المكونة لها — فإنه لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال — وهو ما ثبت في حق الطاعنين — ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى . أما ما استورد إليه الطاعنان من منازعة في التصوير الذي اعتنقه الحكم للحادث لافتقاره إلى دليل مباشر يسانده فقد عرض إليه الحكم في قوله إنه ” لا يقدح في اطمئنان المحكمة للتصوير الذي انتهت إليه أن أحدا لم يشهد بإحداث المتهمين الأول والثاني لإصابات الرأس إذ أن تلك الإصابات قد حدثت في الظروف السابق استظهارها والتي تقطع بأنهما قد أحدثاها بعد إطلاق الأعيرة النارية على المجنى عليه إمعانا في التثبت من أنهما أجهزا عليه“ . ومفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعنين وحدهما هما اللذان ترصدا المجنى عليه بقصد الإجهاز عليه وأنهما أطلقا عليه النار من بندقيتهما ثم أحدثا به الإصابات الرضية التي أثبتها التقرير الطبي بقصد التحقق من القضاء عليه . وإذا ما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء

وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين — وهو ما لم يخطئ الحكم في استخلاصه — فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعنان بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من شهادة شاهدي الرؤية وأقوال ضابط المباحث ومن التقرير الطبي والمعاينة . وحصل أقوال شاهدي الرؤية بما مؤداه أنهما كانا يصاحبان المجنى عليه في عودته من الحقل إلى البلدة وكان الأخير يتقدمهما يقود جملاً نخرج عليه اللجنة ففر المجنى عليه هارباً إلا أن الطاعنين تبعاه وأطلق عليه أولهما عياراً نارياً من بندقيته أصابه في قدمه فوق على الأرض منبطحاً على وجهه فعاجله الطاعن الثاني وهو على بعد نحو متر منه بإطلاق عيار آخر من بندقيته فأصابه في جنبه وأن الشاهدين فرا بعد ذلك طلباً للنجاة . كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية ” أن إصابات المجنى عليه بالقدم اليسرى والإلية اليمنى نارية حيوية حديثة تنشأ كل منها من عيار ناري واحد معمر بمقدوف مفرد يتعذر الجزم بتحديد نوعه أو نوع السلاح المطلق على وجه التحديد بالنسبة لعدم استقرار المقدوف أو جزء منه بالجسم وقد أصاب عيار الإلية اليمنى باتجاه أساسي من خلف للأمام وبميل من أسفل لأعلى ومن يمين ليسار وذلك في الوضع الطبيعي للجسم نافذاً من الإلية اليمنى وخرج من يسار جدار البطن الأمامي وأنه بالنسبة لوجود علامات قرب إطلاق حول جرح الدخول وبالملايس مقابلة فإن الإطلاق كان على قرب ومن مسافة حوالى نصف متر تقريباً . . . وإن إصابات المجنى عليه بالرأس رضية حيوية حديثة تنشأ من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة أياً كان نوعها ومن الجائز حدوثها من مثل الضرب بمصا وأن الوفاة تعزى إلى ما أحدثته الإصابات النارية من تهتك بالأحشاء البطنية ونزيف بالتجويف البطنى وما أحدثته الإصابات الرضية بالرأس من كسور بعظام الجمجمة ونزيف وتهتك بالمخ “ ثم أورد الحكم ما أسفرت عنه مناقشة الطبيب الشرعى في قوله ” .. تبين من مناقشة الدكتور مصطفى فؤاد الطبيب الشرعى بجلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ أنه من الجائز أن تحدث إصابة المجنى عليه بالإلية اليمنى وهو واقع على الأرض منبطحاً على وجهه ولا يكون هناك تعارض بين هذا الوضع

وما ورد بتقرير الطبيب الشرعى عن مسار ذلك العيار ، ذلك أن ماورد بالتقرير الطبي الشرعى كان عن الوضع الطبيعى للجسم أى أن يكون واقفا وراحتى يديه إلى الأمام غاية الأمر أن يكون مطلق العيار — فى حالة انبطاح المجنى عليه على وجهه واقفا قرب قدميه وفوهة السلاح المستعمل مصوب ناحية الإصابة بالألية اليمنى وطالما أن وجه المجنى عليه يكون ناحية الأرض وظهره فى مواجهة الضارب فيكون الاتجاه من أعلا لأسفل والأمام ويكون مسار العيار من اليمين وأعلا إلى اليسار وأسفل “ ثم واءمت المحكمة بين الدليل القولى والدليل الفنى بإفصاحها عن اطمئنائها إلى أقوال شاهدى الرؤية وأن اختلاف أقوالهما مع التقرير الطبي بشأن موضع الإصابة التى أحدثها كل من الطاعنين ” مرفوع لهوانه إذ ساقه الشاهد الأول تعليلا سائغا حينما أشار إلى ما كان فيه من اضطراب وارتباك وقت الحادث لمقتل أخيه ولما قرره الثانى من أنه لم يتبين وضع المجنى عليه حين أطلق المتهم الثانى العيار النارى عليه ومن ثم فلا يقدر ذلك فى جوهر شهادتهما بصدد ثبوت التهمة قبل المتهمين الأولين “ . ولما كان الثابت مما أورده الحكم فيما تقدم أن المحكمة اطمأنت إلى أقوال الشاهدين من إصابة المجنى عليه بالمقدوف النارى الذى أطلقه الطاعن الثانى عقب سقوط المجنى عليه على الأرض منبطحا على وجهه ، وأخذت بما أبداه الخبير الفنى وهو الطبيب الشرعى من جواز حصول تلك الإصابة بهذا التصوير ، ودلت اختلافهما مع التقرير الطبي فى شأن سير المقدوف بجسم المجنى عليه بما انتاب أولهما من اضطراب لمصرع أخيه وبما قرره الثانى من عدم تتيانه . ووضع المجنى عليه وقت إصابته ، وهو تبرير سائغ من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من اطراح دفاع الطاعنين فى هذا الشأن ، ذلك بأن الأصل هو أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق — كما هى واقع الحال فى الدعوى المطروحة — أما ما ينهاه الطاعنان على الحكم من اعتماده على أقوال الشاهدين بجلسة المحاكمة الأخيرة دون أقوالهما الثابتة بالتحقيقات السابقة على إعادة المحاكمة فردود بأنه فضلا عن أن لمحكمة الموضوع أن تعول فى قضائها على رواية للشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى اطمئنائها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض

عنه ، فإن الثابت من المفردات المضمومة أن أقوال الشاهدين في التحقيقات السابقة قد خلت من تحديد الوضع الذي كان عليه المجنى عليه أثر سقوطه على الأرض ثم جاءت شهادتهما الأخيرة مفسرة لما غمض من أقوالهما الأولى ، ومن ثم فليس ثمت تعارض بين الشهادتين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعنين بشأن إصابة المجنى عليه القطعية وما أسفرت عنه المعاينة من وجود جثة المجنى عليه ملقاة على ظهرها خلافا لأقوال الشاهدين ورد عليه في قوله "سواء أكان المجنى عليه قد طعن المتهم الأول بمطواة أو لم يطعنه وسواء كان الأخير قد انتزعها منه أو لم ينتزعها فلا أثر له على أدلة الثبوت لعدم تعلقه بجوهر الواقعة أما كون جثة المجنى عليه قد وجدت بمعاينة النيابة مسجاة على ظهرها فلا تلازم بين ذلك وأنها كانت على هذا الوضع وقت ارتكاب الحادث فالثابت أن معاينة النيابة قد سبقتها مناظرة أخرى قام بها الملازم ثان محمد السيد منبر رئيس نقطة الكتكاته وأثبتها بحضرة المؤرخ ٢٠/١٠/١٩٦١ الساعة ١ و ٣٥ دقيقة مساء وورد بها أنه قد لاحظ ضمن إصابات الجثة إصابتين برأس المجنى عليه واحدة بمؤخر الرأس والثانية خلف الأذن وغنى عن البيان أن تلك الملاحظة ووفقا للسير العادي للأمر لا تتم والجثة مسجاة على ظهرها" . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطرحت دفاع الطاعنين الموضوعي وما ساقاه من قرائن بقصد النيل من أقوال شاهدي الرؤية ، وأوردت في ذلك أسبابا سائغة ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، فانه لا محل لما يثيره الطاعنان بشأن تعويل الحكم على أقوال شاهدي الإثبات مادامت المحكمة قد اطمأنت إليها . أما ما يثيره الطاعنان من منازعة في القوة التدليلية لأقوال ضابط المباحث فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها بما لا تناقض فيه مما لا يقبل معه معاودة التصدي له أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذه الأوجه لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه السادس من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدعى بالحقوق المدنية طالب بالتعويض على أساس ما لحقه من ضرر مادي وأدبي بفقد أخيه المجنى عليه وصور الضرر المادي بأنه مقابل ما سيطالبه به أولاد أخيه الذي لم يترك مالا أما الضرر الأدبي فمقابل ما أصابه من آلام نفسية ، ومع أن المحكمة رفضت القضاء بالتعويض عن الضرر المادي الذي صورته المدعى فإنها حكمت له بتعويض عن الضررين المادي والأدبي معا وصورت الضرر المادي بأنه مقابل ما تكبده المدعى من نفقات في فقد أخيه فأقامت بذلك قضاءها على سبب آخر يخالف السبب الذي أقام عليه المدعى دعواه وعلى ما لا يمت بصلة مباشرة إلى فعل الجناية مما يخرج عن ولاية القاضي الجنائي ويعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدعى بالحقوق المدنية ادعى في مواجهة الطاعنين طالبا إلزامهما مع المتهمين الآخرين بأن يدفعوا له مبلغ مائة جنيه تعويضا مؤقتا عما أصابه من ضرر مادي وأدبي بقتل أخيه المجنى عليه وحدد عناصر الضرر المادي بأن أخاه المجنى عليه وقد خلف وراءه أسرة دون أن يترك لها مالا فإن المدعى سيتولاها برعايته ، وأما الضرر الأدبي فمقابل ما أصابه من آلام نفسية بقتل أخيه . وقد عرض الحكم للدعوى المدنية في قوله ” إن ركن الخطأ في الدعوى المدنية ثابت في حق المتهمين الأولين — الطاعنين — من إداتهما عن جريمة قتل أخ المدعى بالحق المدني ، ولا جدال في أنه قد أصابه ضرر أدبي ومادي من جراء ذلك الخطأ يتمثل الضرر الأدبي فيما أصابه من آلام نفسية أما المادي فقد صورته المدعى المدني بمقابل ما سيطالبه به أولاد أخيه الذي لم يترك شيئا . ولما كان لم يقدم دليلا على ذلك الضرر المادي فإن المحكمة في حل من الالتفات عن هذا التصوير وترى أن ما أصابه من ضرر مادي مقابل ما تكبده من نفقات في فقد أخيه ضئيل بالنسبة للضرر النفسى وتقدرهما جميعا بمبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض النهائي يساءل المتهمان الأول والثاني عنه طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني وعلى وجه التضامن “ . لما كان ذلك ، وكان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، ولما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية

وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى به بما تراه مناسبا وفقا لما تقتضيه من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه إلا أنها إذا ما اقحمت في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وأدخلته في حساب التعويض عند تقديره، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفا للقانون ويكون لمحكمة النقض وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم على مقتضى القانون . ولما كانت محكمة الموضوع وإن أصابت في قضائها بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أصاب المدعى من جراء مقتل أخيه المحبى عليه ، إلا أنها وقد أدخلت في تقدير عناصر الضرر المادى المصروفات التى تكبدها المدعى في فقد أخيه وهى ما لا يجوز القضاء بها من المحكمة الجنائية باعتبارها لم تنشأ مباشرة عن الفعل الجنائى ، فإن هذه المحكمة تستبعد من التعويض المقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الأساس الخاطيء ، فتقضى بالزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامين للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ أربعين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المرعي ، ومحمد صبري ، وجمال المرمقوى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى .

(٦)

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ القضائية

(أ، ب) تفالس بالتقصير .

(أ) أفعال التفالس بالتقصير الجوازي . من بينها : عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة ، وعدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من القانون المذكور .
تقدير هذه الحالات موكل إلى المحكمة . لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن لا تقضى بالعقوبة .

(ب) أفعال التفالس بالتقصير الجوازي . جرائم غير عمدية . قيام الركن المعنوي فيها على فكرة الخطأ المسبب للاخلال بالأحكام التي وضعها المشرع لضمان سير التفليسة وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين . افتراض المشرع توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة ٣٣١ عقوبات . اللهم نفي وجود هذا الفعل .

(ج) حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" .

التناقض الذي ييطل الحكم : هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متبادما متناقضا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .

١ - نص المشرع في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على أفعال التفالس بالتقصير الجوازي فأورد حالات معينة على سبيل الحصر إذا ما توافرت إحداها

في تاجر اعتبر متفالساً بالتقصير ، وترك فيها للحكمة حرية التقدير ، فأجاز لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن تقضى أو لا تقضى بالعقوبة كما يترأى لها ومن بين هذه الحالات حالتان هما عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة وعدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة .

٢ — أفعال التفالس بالتقصير الجوازي الواردة بالمادة المذكورة تعتبر من الجرائم غير العمدية التي لا يشترط فيها توافر القصد الجنائي لدى المتهم وإنما يقوم الركن المعنوي في الجريمة الناشئة عنها على فكرة الخطأ المسبب للاخلال بالأحكام التي وضعها المشرع لضمان سير التفليسة وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين . يضاف إلى ذلك أن المشرع قد اقترض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه في المادة ٣٣١ عقوبات غير أنه يجوز للمتهم أن ينفي وجود هذا الفعل . ولما كان الطاعن (المتهم) وهو بصدد تعييب الحكم بالخطأ في القانون قد سلم في طعنه بأنه لم يمسك دفاتر تجارية ولم يجادل في أنه لم يعلن عن توقفه عن الدفع ، فإن الحكم إذ دانه على سند من توافر هاتين الحالتين يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ — التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لاشئ فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز طلخا : عدا متفالسين بالتقصير بأن أوجبا خسارة دائنهما بسبب عدم حزمهما وبتقصيرهما الفاحش بأن كانت مصاريفهما الشخصية والمنزلية باهظة وطلبت عقابهما بالمواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٤ من قانون العقوبات . ومحكمة طلخا الجزئية قضت غيابياً في ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ عملاً بمواد الاتهام بحبس

كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لكل منهما لإيقاف التنفيذ. فعارضوا ، وقضى في معارضتهما في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة لمتهم الثانى وتبرئته مما أسند إليه و بالنسبة لمتهم الأول (الطاعن) برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه. فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم. ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ دانه بجرمة التفالس بالتقصير — قد أخطأ في تطبيق القانون وتناقضت أسبابه ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت ضده وضد متهم آخر بوصف أن تفالسهما نتج عن أن مصاريقهما الشخصية والمنزلية كانت باهظة فلما أن انحصر عنهما هذا الوصف بما تكشف عنه التحقيقات من أن مصاريقهما لم تكن كذلك وأنهما كانا ضحية عدم وفاء عملائهما بديونهم فقد دان الحكم الابتدائي الطاعن على سند من أنه لم يمسك دفاتر تجارية ولم يقيم بإعلان توقفه عن الدفع في المواعيد المقررة وتجاوز عن هذين العنصرين المتوافرين أيضا في حق المتهم الآخر فبرأه ، وراح الحكم المطعون فيه يؤيد إدانة الطاعن على الرغم من أن عدم إمساك الدفاتر لم يكن سببا في التفالس بل هو عدم سداد الزمات ولا هو يعد تقصيرا يؤدي إلى مساءلة جنائية ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بادانة الطاعن للأسباب التي لم يرقها الحكم المستأنف ما يدين المتهم الآخر — يكون قد انطوى على تناقض يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما عدا متفالسین بالتقصير بأن أوجبا خسارة دائتيهما بسبب عدم حزمهما وبتقصيرهما الفاحش بأن كانت مصاريقهما الشخصية والمنزلية باهظة .

وطلبت عقابهما بالمواد ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٤ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بادانتها عملا بالمواد المذكورة فعارضا وقضى بتأييد الحكم بالنسبة إلى الطاعن وبتبرئة المتهم الثاني ، وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم فقد قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه — بالنسبة لما قضى به من إدانة الطاعن — بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى خلص إلى إدانة الطاعن تأسيسا على إقراره بعدم إمساكه دفاتر تجارية وعدم إعلانه عن توقفه عن الدفع في المواعيد القانونية وما أقربه أيضا من أن له ديونا تبلغ ٢٠٠٠ ج يشير عدم استيفائه لها إلى عدم حزمه الذي هيا لإفلاسه ، وأما المتهم الثاني فقد رأى الحكم تبرئته — على الرغم مما ثبت لديه من أنه لم يمسك دفاتر تجارية ولم يعلن عن التوقف عن الدفع — وذلك على نظر حاصله أنه كان مجرد ضامن للطاعن في مبلغ كبير لم يتبق منه إلا جزء يسير مما يسوغ معه أن تفليسه قد حدث تحت وطأة ظروف خارجة عن إرادته . لما كان ذلك ، وكان المشرع قد نص في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على أفعال التفالس بالتقصير الجوازي فأورد حالات معينة على سبيل الحصر إذا ما توافرت إحداها في تاجر اعتبر متفالسا بالتقصير وترك فيها للمحكمة حرية التقدير فأجاز لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن تقضى أولا تقضى بالعقوبة كما يترأى لها ومن بين هذه الحالات حالتان هما عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة وعدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة ، هذا إلى أنه مما يجدر ذكره أن أفعال التفالس بالتقصير الجوازي الواردة بالمادة المذكورة تعتبر من الجرائم غير العمدية التي لا يشترط فيها توافر القصد الجنائي لدى المتهم وإنما يقوم الركن المعنوي في الجريمة الناشئة عنها على فكرة الخطأ المسبب للإخلال بالأحكام التي وصفها المشرع بضمان سير التفليسة وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين يضاف إلى ذلك أن المشرع قد افترض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه في المادة ٣٣١ سالفه الذكر غير أنه يجوز للتهم أن ينفي وجود هذا الفعل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وهو بصدد تعيب الحكم بالخطأ في القانون قد سلم في طعنه بأنه لم يمسك

دفاتر تجارية ، ولم يجادل في أنه لم يعلن عن توقفه عن الدفع ، فإن الحكم إزدانه على سند من توافرها تين الحاليتين يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان النعى على الحكم بتناقض أسبابه — لإدانة الطاعن على الرغم من أن الحكم الابتدائي قد برأ المتهم الثاني الذي قامت في شأنه أفعال التفالس ذاتها — مردوداً بأنه لما كانت الدعوى قد طرحت على المحكمة الاستئنافية بالنسبة إلى الطاعن وحده دون المتهم الثاني الذي أصبح الحكم بالنسبة له نهائياً لعدم استئناف النيابة له فأصبحت المحكمة بذلك مقطوعة الصلة باتهامه — وكانت المحكمة المذكورة قد أقامت قضاءها بإدانة الطاعن في حدود سلطتها التقديرية التي جعل لها القانون ملاك الأمر فيها ، وللا أسباب السائغة التي عولت عليها ، فإن مخالفة الحكم المطعون فيه لقضاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الثاني لا يشكل تناقضاً ما ، ذلك بأن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساوياً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً للنتيجة سليمة يصح الإعتاد عليها والأخذ بها ، وهو مالا وجود له في الحكم المطعون فيه للتفصيل المار ذكره . لما كان ذلك ، فإن النعى لا يعدو أن يكون مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض .

وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساحح .

(٧)

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ القضائية

اختلاس أشياء محجوزة . سلاح . ظروف مشددة .

اعتبار الشارع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات في حكم السرقة . عدم مجاوزة ذلك دائرة الغرض الذي فرض من أجله . لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة .

مفاد نص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن الشارع قد اعتبر اختلاس الأشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كالسارق في جميع الأحكام فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة . ولما كان نص المادة سالفة الذكر يؤدي إلى أن جريمة اختلاس المحجوزات ، وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكماً لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله . وترتبط على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة

مقيدة للحرية في سرقة ، ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محددة في هذه المادة الأخيرة يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز القوصية محافظة أسيوط : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريًا غير مششخن (فرد خرطوش) . وطلبت محاكمته بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق . ومحكمة جنايات أسيوط "دائرة المستشار الفرد" قضت بحضورها في ١٣ أبريل سنة ١٩٦٤ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وتغريمه خمسمائة قرش ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص وقضى بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسمائة قرش والمصادرة مع أن النابت من صحيفة حالته الجنائية أنه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية لسرقة في القضية رقم ٣١٢ سنة ١٩٥٢ جنح متفلوط وبذا يتوافر في حقه الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة ج من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وتكون العقوبة الواجبة التطبيق هي الأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً لما تقضى به الفقرة الثالثة

من المادة ٢٦ من القانون المذكور ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة عن السجن لمدة ثلاث سنوات في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي عامله الحكم بها .

وحيث إن الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن صحيفة حالة المَطْعُون ضده الجنائية تضمنت سبق الحكم عليه في القضية رقم ٣١٢ سنة ١٩٥٢ جنح منفلوط بالحبس لمدة خمسة عشر يوما تطبيقا لحكم المادتين ٣١٧ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ، مما يبين منه أن ما سبق أن اقترفه المَطْعُون ضده وحكم عليه من أجله بهذه العقوبة ، قد اعتبر سرقة حكما إعمالا للمادة ٣٢٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة تنص في فقرتها الأولى على أن "اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها" ، ومفاد هذا النص أن الشارع قد اعتبر اختلاس الأشياء المحجوزة في حكم السرقة وأن المختلس كالسارق في جميع الأحكام فتوقع عليه العقوبة المقررة للسرقة ، ولما كان نص المادة سالفة الذكر يؤدي إلى أن جريمة اختلاس المحجوزات ، وهي جريمة من نوع خاص ، ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكما لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله ، وترتبا على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة ، ذلك أن الشارع بنصه على السرقة محددة في هذه المادة الأخيرة يكون قد أفصح عن إرادته في أنها وحدها ذات الأثر في قيام الظرف المشدد في جريمة إحراز السلاح دون غيرها من الجرائم التي تأخذ حكمها . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراوى .

(٨)

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) معارضة . ” نظرها “ . إجراءات محاكمة . دفاع . ” الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره “ .

متى يقضى فى المعارض فى غيبة المعارض ، باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا
ورفضها موضوعا وتأيد الحكم القباى المعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا
بدون عذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .
محل نظر العذر القهرى المانع وتقديره : عند امتناع الحكم أو عند الطعن فيه بالنقض .

(ب) معارضة . ” ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فيها “ . طعن .

ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة : بدؤه من يوم صدوره . شرط ذلك :
أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى هنت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته
دخل فيها . تخلفه عن الحضور لأسباب قهرية . ميعاد المعارضة يبدأ من يوم عليه
رسميا بالحكم .

(ج) إجراءات المحاكمة .

لهم أن يعرض عذره فى عدم الحضور بأى طريقة تكفل إبلاغه إلى المحكمة .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقديم الدليل “ . حكم . ” تسبيله . تسبيل
معيب “ . نقض . ” سلطة محكمة النقض “ .

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . الأسباب
التي من أجلها رفضت المحكمة التعويل على تلك الشهادة . خضوعها لرقابة محكمة النقض .

١ — لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

٢ — من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته — راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم .

٣ — القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره في إبداء عذره في عدم الحضور أو يرسم طريقا معيناً لإبلاغ قاضيه بالعذر القائم لديه بل إن له أن يعرضه بأي طريقة تكفل إبلاغه إلى المحكمة .

٤ — الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦/١٠/١٩٦٢ بدائرة مركز بلقاس :
بدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة وكانت لم تسلم له إلا على وجه الوديعة لحراستها وتقديمتها يوم البيع

فاختلسها لنفسه لإضراراً بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بلقاس الجزئية قضت غيابيا في ١٩٦٣/٥/٢١ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة ١ ج بلامصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٤ بقبولها شكلا في الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت غيابيا في ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن وإلزام المعارض المصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد صدر باطلا وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك لأنه لم يتخلف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة إلا لسبب قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها محاميه وطالب بتأجيل نظر الدعوى حتى يتمثل للشفاء ويتيسر له المثول بالمحكمة وإبداء ما لديه من أوجه الدفاع ، وبالرغم من ذلك فإن المحكمة لم تتجيبه إلى طلبه وأطرحت الشهادة المثبتة للمرض لأسباب غير سائغة وغير كافية ، إذ لم تتعرض لمبلغ المرض ولم تورد الاعتبارات التي حملتها على عدم الاطمئنان لتلك الشهادة الدالة على توافر العذر القهري المانع من الحضور ، وهو ما يعيب الحكم ويبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، وهي الجلسة الأولى التي حددت لنظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بتأييد الحكم المستأنف ، أن الطاعن قد تخلف عن الحضور في هذه الجلسة وأن محاميا اعتذر عن هذا التخلف وقدم شهادة مرضية تأيد لهذا العذر ، وبالرغم من ذلك فإن المحكمة قضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، وعرض الحكم المطعون فيه للشهادة المرضية وأطرحها بقوله " حيث إن المتهم لم يحضر

بالجلسة الأولى المحددة لنظرها رغم علمه بها وحضر عنه محاميا ليس وكلا عن المتهم وقدم شهادة مرضية . وحيث إن المحكمة فضلا عن كونها لا تطمئن إلى الشهادة المرضية المقدمة فإن الذي قدمها ليس ممثلا للمتهم الأمر الذي يتعين إطراحها جانبا . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة المفردات المضمومة أن الشهادة المرضية إنما تفيد أن الطاعن كان مريضا في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بنزلة قولونية حادة من شأنها ملازمته الفراش ولحوته إلى العلاج والراحة مدة شهر من ذلك التاريخ وهو ما كان يتعذر عليه معه حضور جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، كما يبين من مراجعة تلك المفردات أيضا أن الطاعن رفع في يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ إشكالا في تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليه إستنادا إلى أن عدم حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المستشكل في تنفيذه كان لسبب لا دخل لإرادته فيه هو المرض الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها بتلك الجلسة ، وأنه حدد لنظر الاشكال جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ حيث قضى فيه بقبوله شكلا وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه حتى يفصل في الطعن بالنقض المرفوع عنه . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . وكان من المقرر أيضا أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ — في الحكم الحضوري — من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . ولما كان القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره

في عدم الحضور أو يرسم طريقا معيناً لا بلاغ قاضيه بالعدر القائم لديه بل إنَّه
أن يعرضه بأي طريقة تكفل ابلاغه إلى المحكمة — وكانت الشهادة المرضية
لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى ، تخضع لتقدير محكمة الموضوع —
كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل
على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب
التي ساقها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان كل ما تقدم ،
وكانت المحكمة وهي في سبيل تبيان وجه اطراحها للشهادة المرضية قد اقتضت
على قول مرسل بأنها لا تطمئن إليها خاصة أنها مقدمة من شخص لا صفة له
في تمثيل الطاعن . وكان هذا القول إنما يتضمن — على ما بين مما تقدم —
تقريراً قانونياً خاطئاً . وليس من شأنه بصورته أن ينال من الشهادة المرضية
أو يهدر حجيتها . وكان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة ٧ أكتوبر
سنة ١٩٦٤ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم الغيابي الاستثنائي
يرجع لصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة بتلك الجلسة والتي تأخذ
بها هذه المحكمة وتطمئن إلى صحتها ، فانه يكون قد أثبت قيام العذر القهري
المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار
معارضته كأن لم تكن وبما يبطل الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .
لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مراجعة المفردات المضمومة أن الطاعن قد
أعلن بالحكم المطعون فيه أو أنه قد علم رسمياً بصدوره قبل يوم ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٦٤ الذي استشكل فيه في تنفيذ الحكم المذكور فإن ميعاد الطعن بالنقض
وإيداع الأسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح
إلا من ذلك اليوم ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم بتاريخ ٣٠
نوفمبر سنة ١٩٦٤ وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ذات التاريخ قد تما
في الميعاد القانوني ، وهو ما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع
بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يشير الطاعن
في أسباب طعنه .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٦

رئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، وعبد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم . وحسين ساح .

(٩)

الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ القضائية

(أ ، ب) تفتيش . "إذن التفتيش . إصداره" . مأمورو الضبط القضائي .
محكمة الموضوع .

(أ) التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته : أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته بوقوع جريمة معينة من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية ولحرمة مسكنه في سبيل كشف مبالغ اتصاله بتلك الجريمة . تولى رجل الضبط القضائي التحريات بنفسه أو معرفته الشخصية السابقة بالشخص المطلوب الاذن بتفتيشه . غير واجب قانوناً . له الاستمانة في ذلك بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين .

(ب) الظروف التي تبرر التفتيش . خضوعها لتقدير سلطة التحقيق الآمرة تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع .

(ج) اثبات . "اعتراف" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل"
تفتيش .

القول كقاعدة عامة بعلان اعتراف المتهم أمام النيابة استناداً الى مجرد بعلان القبض والتفتيش السابقين عليه . غير صحيح . للحكمة الأخذ بهذا الاعتراف متى تبيحت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلاً عن القبض والتفتيش .

١ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة (جناية أو جنحة) قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبالغ انصاه بتلك الجريمة . ولا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق تلقيه عنهم من معلومات .

٢ - تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعمل على التحريات وأن تطرحها جانبا . إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

٣ - من المقرر قانونا أن بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود مخدر مع المتهم أو بمنزله ليس من شأنه في ذاته أن يبطل حتما الاعتراف الصادر منه ، ولا هو من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والتي ليس لها به اتصال مباشر والتي قد تؤدي في الوقت نفسه إلى النتيجة التي أسفر عنها ، وهو ما لا يصح معه القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا إلى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . فالاعتراف بصفة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، ولهذا المحكمة تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلته بواقعة التفتيش وما نتج عنها ومبلغ تأثيره بها في حدود ما ينكشف لها من ظروف الدعوى

وملابساتها وأن تأخذ به في إدانته متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا عن التفتيش واعتبرته دليلا قائما بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه . ومن ثم فإن ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه من إطلاق القول بعدم الاعتداد بالاعتراف إذا ما جاء تاليا لتفتيش باطل ، وأنه ليس للاعتراف من قوة تدللية إلا إذا كان لاحقا لتفتيش صحيح ، إنما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يتفق وحكم القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٦ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية :- أحرز بقصد الاتجار بجواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ - أو ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ . والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق . وأمام مستشار الإحالة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه . وبتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٤ أصدر أمره حضورياً بالأوجه لإقامة الدعوى قبل المتهم لما نسب إليه لعدم كفاية الأدلة ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة على هذا الأمر بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ خلاص إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تهمة إحرار المطعون ضده المواد المخدرة قد أخطأ في القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ذلك بأنه أبطل الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش المطعون ضده قولا منه بأنه انصب على جريمة مستقبلية لم تقع بعد ، وأنه بنى على تحريات غير جدية استنادا إلى جهل الضابط المأذون بالتفتيش لشخصية المأذون له بتفتيشه واعتماده في التعرف عليه على أحد مرشديه وأطرح اعتراف المطعون ضده بتحقيق النيابة لقيامه على

تفتيش باطل ، مع أن جريمة إحراز الجواهر المخدرة المسندة إلى المطعون ضده كانت — وفقاً لما تضمنته محضر التحريات — قد وقعت بالفعل بشرائه المخدر ودخوله في حوزته ، كما أن عدم معرفة الضابط من قبل لشخصية المطعون ضده لا يبرر في ذاته القول بانعدام جدية التحريات التي يكفي لصلاحيتهما اقتناع ذلك الضابط بصدق ما وصل إليه من معلومات عن طريق معاونيه من رجال السلطة العامة أو المرشدين . هذا بالإضافة إلى أنه لما كان من المقرر قانوناً أن كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو بطلان الدليل المستمد منه دون غيره من الأدلة التي لا تستند إليه ولا تمت له بصلة ، وأنه لا تريب على المحكمة إن هي عولت بصفة أصلية على اعتراف المتهم الصادر منه أمام النيابة واتخذت منه دليلاً قائماً بذاته ومستقلاً عن التفتيش ، وكان المطعون ضده قد اعترف عن طواعية واختيار بتحقيق النيابة الذي تم عقب الضبط والتفتيش بفترة من الزمن يستبعد معها القول بتأثره بالقبض والتفتيش المدعى ببطلانها ، فإنه وقد اقتصر الأمر المطعون فيه على اهدار الدليل المستمد من ذلك الاعتراف دون أن يشير بأسبابه إلى مبررات ذلك فإنه يكون قد انطوى — فضلاً عما أصابه من فساد في الاستدلال وتردى فيه من خطأ في تطبيق القانون — على قصور في التسبيب ، وكل ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه بين الواقعة بما مفاده أن ضابط مباحث مركز منيا القمح قد علم من تحرياته السرية أن المطعون ضده يتجرف في الجواهر المخدرة وأنه ابتاع كمية منها من قرية شلشمون وفي سبيل نقلها بواسطة إحدى السيارات العامة المتجهة إلى ميت غمر والمارة ببندر منيا القمح ، واستصدر بالبناء على تحرياته هذه إذناً من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وقصد إلى موقف السيارات حيث وصلت السيارة المقلدة للمطعون ضده وأشار إليه المرشد عن موضعه منها ، فقبض عليه وقتشه بمعاونة الشرطي توفيق عيسوي غانم فعثر بالجيب الأيمن لصديريه على المواد المخدرة المضبوطة التي أقره بإحرازها وضبطها في حوزته ثم حاود الاعتراف بتحقيقات النيابة بإحرازه للمواد المضبوطة التي ثبت من تقرير معامل التحليل أنها أفيون وحشيش . ثم عرض للدفع المبدى من المدافع عن المطعون ضده ببطلان اذن التفتيش وما يترتب عليه سواء بالنسبة للدليل

المستمد منه أو الاعتراف الصادر من المطعون ضده بتحقيق النيابة وأخذه في قوله "وحيث إن إذن النيابة صدر بناء على تحريات تشير إلى طلب ضبط جريمة مستقبلية لم يكن قد تم وقوعها بعد، ولما كان من المقرر قانوناً أن إذن التفتيش لا يصدر إلا لضبط جريمة وقعت فعلاً وتحدد مكانها وزمانها ونوع الجريمة فيها ولم يشرع إذن التفتيش للبحث عن جريمة ستقع ولما تقع بعد يكون إذن التفتيش صدر باطلاً عن جريمة لم تقع، فإذا أضفنا إلى ذلك أن المحكمة لا تظمن إلى جدية التحريات التي صدر بالبناء عليها إذن التفتيش فالضابط لم يكن يعرف المتهم شخصياً وأنه لولا أن أشار إلى مكانه المرشد وسأله الضابط عن اسمه لما عرف المتهم إطلاقاً، يؤيد ذلك ما ورد بأقوال الضابط في التحقيقات فإن الواقعة يعوزها الدليل القانوني على صحة الإذن وصحة التفتيش الذي وقع مخالفاً للقانون لأنه صدر بناء على تحريات غير جدية وعن جريمة مستقبلية لما تقع بعد، ولا يقدح في ذلك اعتراف المتهم المنسوب إليه في التحقيقات لأنه اعتراف لا يعترف به القانون إذ جاء تالياً لتفتيش باطل قانوناً وهو اعتراف باطل أيضاً لأنه لم يكن لاحقاً لتفتيش صحيح قانوناً، وهذا هو الاعتراف الوحيد الذي يمكن أن يسأل به المتهم. وحيث إنه لما تقدم يجعل التهمة غير كافية الأدلة على ترجيح إدانة المتهم مما يتعين معه التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى قبله والمصادرة" لما كان ذلك، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة. وكان القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات. وأنه وإن كان من المقرر أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش

من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعول على التحريات وأن تطرحها جانباً إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة بالأمر المطعون فيه وكما هو وارد بمحضر التحريات الذي صدر الإذن بناء عليها وبمحضر ضبط الواقعة المرفقين بالمفردات المضمومة تفيد أن تحريات ضابط مباحث مركز منيا القمح السرية قد دلته على أن المطعون ضده يتجرف في المواد المخدرة وأنه قام بالفعل بشراء كمية منها من قرية شلشمون وهو في سبيل نقلها إلى قريته عن طريق سيارات الأومنيبوس العامة المسارة بجوار نادي الموظفين ببندر منيا القمح وأنه ما أن حصل الضابط المذكور على الإذن حتى قصد موقف تلك السيارات التي ما أن قدمت إحداها في حوالي الساعة ١ و ٢٥ م حتى أشار له أحد مرشديه إلى المطعون ضده فقبض عليه وقتشه فوجد بحوزته الجواهر المخدرة المضبوطة التي أقر له على التوبأحرازها ثم اعترف بتحقيق النيابة بذلك وبأنها إنما كانت في حوزته منذ الساعة ٩ من صبيحة يوم الضبط . لما كان ذلك ، فإنه لا مرأى في أن التحريات إنما تشير في جزم إلى أن جنائية إحراز جواهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد وقعت بالفعل وأن محرزها في سبيل نقلها إلى قريته ، ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه قد أخطأ في الاستدلال حين اعتبر أن الجريمة غير معينة وأنها لم تقع بعد ، وحين رتب على مجرد عدم معرفة الضابط المأذون له بالتفتيش لشخصية المطعون ضده أن التحريات غير جدية وذلك كله دون أن يعرض بيان ما إذا كان إحراز المطعون ضده للمخدر سابقاً على صدور الإذن أو لاحقاً عليه أو يناقش ما أفربه المطعون ضده من أنه أحرز الجواهر المخدرة منذ الساعة التاسعة صباح اليوم الذي صدر فيه الإذن في الساعة ١ و ١٥ م ، ودون أن يبين مدى الأثر الذي قد يترتب على الجهل بشخصية المأذون بتفتيشه في التحريات التي انصبت عليه ودارت حول ارتكابه لجنائية إحراز جواهر مخدر ، وهو ما يجعل بيانه قاصراً وتسييبه مبتوراً . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانوناً أن بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود مخدر مع المتهم أو بمنزله ليس من شأنه في ذاته أن يبطل حتماً الاعتراف الصادر منه ، ولا هو من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في إدانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش

والتي ليس لها به إتصال مباشر والتي قد تؤدي في الوقت نفسه إلى النتيجة التي أسفر عنها ، وهو ما لا يصح معه القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا إلى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاعتراف بصفة عامة يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها وأن لهذه المحكمة تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلاته بواقعة التفتيش وما تتج عنها ومبلغ تأثره بها في حدود ما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها وأن تأخذه في إدانته متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر منه مستقلا عن التفتيش واعتبرته دليلا قائما بذاته لا شأن له بالإجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه . لما كان ذلك ، فإن ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه من إطلاق القول بعدم الاعتداد بالاعتراف إذا ما جاء تاليا لتفتيش باطل ، وأنه ليس للاعتراف من قوة تدليلية إلا إذا كان لاحقا لتفتيش صحيح ، إنما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يتفق وحكم القانون ، وكان من المتعين استجلاء مدى صلة اعتراف المطعون ضده بتحقيق النيابة بالتفتيش الذي أبطله طبقاً للفهم الذي سلفت الإشارة إليه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الأمر المطعون فيه وإحالة الأوراق إلى مستشار الإحالة لنظرها مجدداً .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى وضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود العمراوى .

(١٠)

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . أسباب الإباحة .

جريمة اصدار شيك بدون رصيد . لا أثر للدوافع على قيامها . لا عبرة بالأسباب التى دعت صاحب الشيك الى الأمر بعدم الدفع . يستثنى من ذلك : الحالات التى تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها .

إن مراد الشارع من العقاب على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات هو حماية الشيك من التداول وقبوله فى المعاملات على أساس أنه يجرى فيها بجرى النقود . ولا عبرة بالأسباب التى دعت صاحب الشيك الى الأمر بعدم الدفع لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية . كما أنه لا وجه للتحدى بقضاء الهيئة العامة للواد الجزائية الذى صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ فى الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ قضائية ، ذلك بأن هذا القضاء لم يشأ الخروج على ذلك الأصل الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض وحرصت على تأييده فى الحكم المشار إليه ، ولم تستثن منه إلا الحالات التى تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التى أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب فى تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التى لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه في خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الأزبكية : أعطى محمد سعيد حيدر بسوء نية الشيكات المبينة بالمحضر والتي لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٥٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك وأمر المسحوب عليه بعدم الدفع قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه دفع بأنه لم يأمر البنك بإيقاف الصرف إلا إعمالاً لحق مشروع خوله إياه الاتفاق المبرم بينه وبين المستفيد (المجنى عليه) لعدم قيامه بتنفيذ التزامه الذي من أجله سحب الشيك لمصلحته ، مما لا يتحقق معه قيام هذه الجريمة طبقاً لقضاء محكمة النقض الأخير .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن أعطى محمد سعيد حيدر شيكاً بمبلغ ٥٠ ج بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٣ مسجوباً على بنك الاتحاد التجاري العربي ولما تقدم به للصرف امتنع البنك بناء على أمر من الساحب بعدم الدفع ، عرض لدفاع الطاعن وحصله بقوله ” وبسؤال المتهم قرر أنه أوقف صرف جميع الشيكات الصادرة للبلغ لعدم قيامه بالالتزامات المتفق عليها بموجب عقد محرر

بينهما والذي أصدر هذه الشيكات بسببه وهو اتفاق خاص بنشر صحيفتين بالألوان في المجلة الخاصة بالسودان مقابل ١٨٠ ج دفع منها ٢٠ ج نقدا والباقي أصدر بها شيكات استحقاق ١٩٦٣/١/٣ و ١٩٦٣/١/١٥ و ١٩٦٣/٢/١٥ ، واتفق على استحقاق الشيكات إذا نقلت المجلة اتفاقها معه في عدد المجلة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٨ وإلا ألغيت الشيكات". ثم رد الحكم على هذا الدفاع قائلا "إن المتهم أمر المسحوب عليه الشيك بعدم دفع قيمته ومن ثم يتعين معاقبته طبقا لمادة الاتهام وقد قضت محكمة النقض بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع ولو كان ذلك بسبب مشروع". وما أورده الحكم من ذلك يتفق وصحيح النانون، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب — في هذه الصورة — هو حماية الشيك من التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود. ولا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية، كما أنه لا وجه للتحدى بقضاء الهيئة العامة للمواد الجنائية الذي صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ (في الطعن رقم ١٠٨٤/٣٢) ذلك بأن هذا القضاء لم يشأ الخروج على ذلك الأصل الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة الذي حرصت على تأييده في الحكم المشار إليه، ولم تستثن فيه إلا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر دون أن يعتد بما نسب إلى المستفيد من إخلال بالالتزام الذي يجب الشيك لمصلحته بناء عليه، فإنه لا يكون قد خالف النانون أو أخطأ في تطبيقه ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا.

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٦

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(١١)

الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب، ج) تقسيم . بناء . حكم . "تسليمه . تسليم معيب" . نقض .
"أوجه الطعن" .

(١) التقسيم . تعريفه ؟ الشروط اللازمة لاسباع وصف التقسيم على الأرض :
(١) تجزئة الأرض الى عدة قطع (٢) بقصد التصرف فيها بأحد العقود
المبينة في المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبغرض إنشاء مبان
عليها (٣) وأن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم .

(ب) الحكم بالادانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامته
بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟ أن يبنى
باستظهار العاصر التي أوردها المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠
وأن يثبت توافرها .

(ج) تصدر القصور أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

١ - عرفت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم
الأراضي المعدة للبناء - التقسيم بأنه : " كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة
قطع بقصد عرضها للبيع أو للبيادة أو لتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى
كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق نائم" . ومؤدى نص هذه المادة
أنه يجب لاسباع وصف التقسيم على الأرض أن تتوفر ثلاثة شروط هي :

(أولا) تجزئة الأرض إلى عدة قطع . (ثانيا) أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المينة في هذه المادة وبغرض إنشاء مبان عليها . (ثالثا) أن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يلزم لصحة الحكم بالإذانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء وأن يثبت توافرها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على ترديد ما ورد محضر ضبط الواقعة من أن المتهم (المطعون ضده) أقام مباني على أرض تقسيم لا تطل على طريق قائم وقبل صدور مرسوم بتقسيمها والحصول على رخصة من الجهة المختصة ، ثم انتهى من ذلك إلى إلغاء عقوبة الهدم المقضى بها من محكمة أول درجة وتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة إلى عقوبتي الغرامة وضعف الرسوم المستحقة على الترخيص المحكوم بهما ضد المتهم وذلك تأسيسا على أنه لم ينسب إلى المتهم أنه أخل بالترام من الإلزامات التي تفرضها المادتان ١٢، ١٣ من القانون المذكور ، دون أن يستظهر بداءة ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون المشار إليه وصلة المطعون ضده به ، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة من مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثارته النيابة العامة في طعنها من دعوى الخطأ في تطبيق القانون .

٢ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر سوهاج : أقام البناء المبين بالمحضر على قطعة أرض داخل كردون البندر تسع أكثر من ثلاثة مساكن غير مقسمة ولم يصدر قرار بتقسيمها .

وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة بندر سوهاج الجزئية وجهت النيابة إلى المتهم
أنه أقام بناء بغير ترخيص ثم قضت المحكمة فيها حضوريا بتاريخ ٦ من أكتوبر
سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم
المتهم خمسة جنيئات وإلزامه ضعف الرسوم المستحقة على الترخيص والهدم عن
التهمتين . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والمتهم . ومحكمة سوهاج
الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤
بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بعقوبة
الهدم وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء عقوبة
الهدم المقضى بها من محكمة أول درجة عن تهمة إقامة مبان على أرض غير مقسمة
لا تقوم على طريق قائم ولم يصدر قرار بتقسيمها وقبل الحصول على رخصة
من الجهة المختصة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن ما أثبتته المحكمة في حق
المطعون ضده من أنه أقام المباني على أرض تقسيم لا تطل على طريق قائم وقبل
صدور المرسوم بتقسيمها إنما ينطوى على مخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة
١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ التي توجب على المقسم إنشاء الطرق
والأفاريز وضبط منسوبها وفقا للشروط المقررة باللائحة التنفيذية . كما
أن ما تضمنه محضر مهندس التنظيم من أن الأرض المقامة عليها المباني هي أرض
زراعية مما يدل بذاته على مخالفة تنفيذ الاشتراطات المنصوص عليها في المادة
سالفة البيان ، وهو ما كان يستوجب توقيع عقوبة الهدم بالإضافة إلى عقوبة
الغرامة إلزاما من المحكمة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بكافة كيوفها
وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا صحيحا دون التقيد
بالوصف الذي أعطته النيابة العامة للواقعة .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء قد عرفت التقسيم بأنه "كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم". ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لإسباغ وصف التقسيم على الأرض أن تتوافر ثلاثة شروط هي أولاً — تجزئة الأرض إلى عدة قطع : ثانياً — أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة في هذه المادة وبغرض إنشاء مبان عليها : ثالثاً — أن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى سالفة الذكر وأن يثبت توافرها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على ترديد ما ورد بمحضر ضبط الواقعة من أن المتهم : — المطعون ضده — أقام مبان على أرض تقسيم لا تطل على طريق قائم وقبل صدور مرسوم بتقسيمها والحصول على رخصة من الجهة المختصة ، ثم انتهى من ذلك إلى إلغاء عقوبة الهدم المقررة بها من محكمة أول درجة وتأييد الحكم الابتدائي بالنسبة إلى عقوبة الغرامة وضعف الرسوم المستحقة على الترخيص المحكوم بهما ضد المتهم وذلك تأسيساً على أنه لم ينسب إلى المتهم أنه أخل بالتزام من الالتزامات التي تفرضها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ دون أن يستظهر بداءة ما إذا كان هناك تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون المشار إليه وصلة المطعون ضده به ، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثارته النيابة العامة في طعنها من دعوى الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا القصور — الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث مماثر ما تثيره الطاعنة في طعنها .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي.

(١٢)

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) هدم . بناء . حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ .

متى بعد البناء آيلا للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ؟

دفع المتهم — تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال
البناء والهدم في درجتي التقاضي — بأن هذا البناء كان آيلا للسقوط ، ودعم دفاعه
بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء . دفاع جوهرى . على المحكمة أن
تخصه قبل الحكم في الدعوى بالإدانة وإلا كان حكمها قاصرا البيان .

(ب) هدم . عقوبة . ” غرامة “ .

الغرامة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن
تنظيم هدم المباني . طبيعتها : عقوبة جنائية بحت .

(ج) حكم . ” بياناته . بيانات التسيب “ . عقوبة . هدم .

على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقا
لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذى ألزم المتهم بثلاثة أمثاله
غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه .

١ — تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم
هدم المباني على أنه : ” يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط
وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول

على تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون " . كما تنص المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ — المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ — على أنه : " يعد آيلا للسقوط كل -بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المتفرجين بالطرق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم " . ولما كان الطاعن قد دفع التهمة الثانية الموجهة إليه الخاصة بهدم البناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في كلتا درجتى التقاضى بأن العقار موضوع الدعوى كان آيلا للسقوط ومتخربا ومهجورا ودعم دفاعه بمستندات قدمها ومن بينها تقرير استشارى بحالة البناء ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة المستندات المقدمة من الطاعن ولم يرد على هذا الدفاع بما ينفيه أو يحققه بلوفا لغاية الأمر فيه ، وكان هذا الدفاع جوهريا ، فقد كان يتمين على الحكم المطعون فيه أن يخصصه وأن يتحقق قبل الحكم فى الدعوى مما إذا كان المبنى متخربا بحيث يعتبر آيلا للسقوط من عدمه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم .

٢ — تنص المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني على أنه : " مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يعاقب مالك العقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم . ويجوز بالإضافة إلى الغرامة توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة . كما يعاقب المقاول الذى يقوم بالهدم بغرامة تعادل قيمة المبنى " . ويبين من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالاته أن الغرامة المنصوص عليها فى القانون جزاء أصلى معطوف على عقوبة ، وقد يضاف إليه الحبس . وهو عقوبة لا يتصور فيه معنى التعويض أو التأديب ، وهو مقرر لفعل يعتبر فى القانون جريمة تنظر فيها المحاكم الجنائية دون غيرها بناء على طلب النيابة العامة وحدها دون تدخل من مصلحة التنظيم أو توقف على طلب منها ، مما يقتضى أن ينسب عليها وصف العقوبة الجنائية البحت . ولا تغير نسيتها من طبيعتها الأصلية كعقوبة حسبما قصد إليه الشارع وبينه .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين قيمة المبنى التى ألزم الطاعن بثلاثة أمثالها غرامة ، فإنه يكون قد جهل العقوبة التى أوقعها مما يقتضى نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الدرب الأحمر : (أولا) قام بأعمال الهدم المبينة بالمحضر قبل الحصول على ترخيص . (ثانيا) قام بتنفيذ أعمال الهدم المبينة بالمحضر قبل موافقة اللجنة المختصة حالة كون المنزل غير آيل للسقوط . وطلبت عقابه بالمادتين ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمواد ١ و ٢ و ٦ و ٧ و ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيئات وضعف رسم الترخيص للاتهام الأول وتغريمه ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم للاتهام الثاني وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للاتهام الثاني فقط لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف الحكم كل من المتهم والنيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن بالاخلاق بحق الطاعن في الدفاع والقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع التهمة الثانية الموجهة إليه الخاصة بهدم البناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم بأن العقار موضوع الدعوى كان آيلا للسقوط مدلا على ذلك بمستندات قدمها ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع مع جوهريته ، ولم ترد عليه بما ينبغي أو تحققه كما ألغت وقف التنفيذ الذي شمل به حكم محكمة أول درجة عقوبة الغرامة المقضى بها عن هذه التهمة بقوله أن فيها معنى التعويض مع أنها جزء جنائي يحتمل مما يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن دفع التهمة الثانية محل النعى في كلتا درجتي التقاضى بأن العقار موضوع الدعوى كان آيلا للسقوط ، وكان متخربا مهجورا ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها ومن بينها تقرير استشارى بحالة البناء ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة المستندات المقدمة من الطاعن ، ولم يرد على هذا الدفاع بما ينفيه أو يحققه بلوغا لغاية الأمر فيه . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع الذى دعمه الطاعن بالمستندات جوهريا ، فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يحصيه وأن يتحقق قبل الحكم فى الدعوى بما إذا كان المبنى متخربا كليا بحيث يعتبر آيلا للسقوط من عدمه حتى تستطيع هذه المحكمة أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني — الذى أعمله الحكم المطعون فيه — تنص على أنه ” يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهى التى لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام هذا القانون “ كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ — المعدل بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ — على أنه ” يعد آيلا للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المتفاعين بالطرق أو أصحاب حقوق الارتفاق أو غيرهم “ . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان . وفوق ما تقدم ، فإنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد ألغت ما كان قد قضى به حكم محكمة أول درجة من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة الموقعة عن التهمة الثانية قولا منها بأن الجزء الذى رتبته القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو من قبيل التعويض الذى لا يجوز وقف تنفيذه ، مع أنه فى صحيح القانون جزاء جنائى بحث ذلك لأن المادة السابعة من القانون المذكور نصت على أنه ” مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يعاقب مالك العقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القانون بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم . ويجوز بالإضافة إلى الغرامة توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة . كما يعاقب المقاول الذى يقوم بالهدم بغرامة تعادل قيمة المبنى “ . ويبين من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالاته

أن الغرامة المنصوص عليها في القانون جزاء أصلي معطوف على عقوبة . وقد يضاف إليه الحبس وهو عقوبة لا يتصور فيه معنى التعويض أو التأديب . وهو مقرر لفعل يعتبر في القانون جريمة تنظر فيها المحاكم الجنائية دون غيرها بناء على طلب النيابة العامة وحدها دون تدخل من مصلحة التنظيم أو توقف على طلب منها ، مما يقتضي أن ينسب عليها وصف العقوبة الجنائية البحت . ولا تغير نسبيتها من طبيعتها الأصلية كعقوبة حسب قصد إلبه الشارع وبينه . وكان الحكم فضلا عما سبق ، لم يبين قيمة البناء الذي ألزم الطاعن بثلاثة أمثاله غرامة ، فانه يكون قد جهل العقوبة التي أوقعها مما يقتضي نقضه ، وأن يكون مع النقض الإحالة . ونظرا إلى وحدة الواقعة وهي البناء المهدوم ولحسن سير العدالة يتعين أن يشمل النقض الحكم فيما قضى به عن التهمة الأولى أيضا ولو لم يشملها الطعن .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٣)

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) دعوى جنائية . ” وقف السير فيها “ . إعلام شرعى .

وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر
جوازى موكول إلى المحكمة . لها سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف
السير في الدعوى أو لا . المادة ٢٢٣ إجراءات المعدلة .

(ب) إجراءات المحاكمة . إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . إعلام شرعى .

المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه .
لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما هذا الأحوال التى قيده القانون
فيها بذلك .

(ج) تزوير . إثبات . إعلام شرعى .

إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تظمن إليه المحكمة
من الأدلة الساتفة . لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية
قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ما ورد في إعلام الوراثة .

(د) تزوير . ” استعمال “ .

إثبات الحكم تقديم المتهم الإعلام الشرعى المزور إلى البلدية مع عليه بتزويره . تحقق
العناصر القانونية للجريمة استعمال محرر مزور . وكالته عن زواجه لا تنفى مقارفته الجريمة
التي دين من أجلها .

(هـ) تزوير . " استعمال " . دعوى مدنية . تعويض .

إثبات الحكم في حق المتهمين أنها بتزويرهما الاعلام الشرعى واستعماله قد تسببا في الاضرار بالمدينين بالحقوق المدنية لتعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما ولباقي المستحقين وحرمانهم منه . القضاء للدعين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت المطالب به . صحيح .

(و) دعوى مدنية . تقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

النازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ جوازيا للمحكمة الجنائية . فإذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقاضى الموضوع سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان مستوجبا لوقف السير في الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف السير في الدعوى الجنائية واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة السائغة التى أوردتها وانتهت منها إلى عدم صحة البيانات الواردة في الاعلام الشرعى فإنها بذلك تكون قد ارتأت ضمنا باستغنائها عن وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم بالوراثه من الجهة المختصة .

٢ — الأصل في المحاكمات الجنائية هى بافتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته . ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه أو بقرينة خاصة فيما عدا الأحوال التى قيده فيها القانون .

٣ — لم يجعل القانون الجنائى لإثبات التزوير استعماله طريقا خاصا وما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التى أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين . فإنه لا محل إذن للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم

الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ما ورد في اعلام الوراثة .
ذلك لأن ما نص عليه في المادة المذكورة من حكم إن هو في الحقيقة
إلا استدراك عادل لما عصى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة السهو أو الخطأ
مما تتأثر به حقوق الوراثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر
من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي يكون
الحكم الجنائي قد أثبت أنه زور بسوء القصد وتغيرت فيه الحقيقة التي كان يجب
أن يتضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن استعمال الاعلام الشرعي المزور
مع علمه بذلك بأن قدمه إلى بلدية الاسكندرية - وهو ما يتحقق به العناصر
القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها فإنه يكون مسئولا عنها ويحق
عقابه عليها ذلك بأن وكالته عن زوجته لا تنفي أنه هو الذي قارف الجريمة التي
دين من أجلها .

٥ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حق الطاعنين أنه بترويهما الاعلام
الشرعي واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدينين بالحقوق المدنية لتعطيلهما صرف
المبلغ المستحق لهما وللباقى المستحقين وحرمانهم منه والقضاء لهما بناء على ذلك
بصفتهما مستحقين وحارسين في وقف معين بمبلغ واحد وخمسين جنيها كتعويض
مؤقت . فإن المحكمة تكون قد بينت الجريمة التي بنيت عليها قضاءها بالتعويض
المؤقت والتي هي بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على فاعليه بالتعويض طبقا
لأحكام القانون .

٦ - إذا كان الطاعنان لم ينازعا المدينين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع
في الصفة التي كانا يطالبان بمقتضاها الحكم لهما بالتعويض المؤقت الذي قدره
واتهمى الحكم المطعون فيه إلى القضاء لهما به بناء عليها . فإنه لا يقبل من الطاعنين
أن ينازعا في صفة المدينين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض المؤقت
أو في استحقاقهما في القدر الذي أوقف صرفه من استحقاق المستحقين لأول
مرة أمام محكمة النقض لا نظواء ذلك على أمر يستدعي تحقيقا فلا يجوز إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٧ يونيه سنة ١٩٦١ بدائرة
القطارين: استعمالاً إعلامياً بتحقيق الوفاء والوراثه ضبط بناء على أقوال غير صحيحة
مع علمهما بذلك بأن قدماء لبلدية الاسكندرية لإثبات استحقاق الأولى في وقف
وطلبت عقابهما بالمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات . وقد ادعى مدنياً
(١) عبد السلام يونس سعيد عن نفسه وبصفته مستحقاً في وقف البحار
(٢) أحمد لطفى دحمان عن نفسه وبصفته حارساً على الوقف المذكور وطلباً
القضاء لكل منهما بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين ، ومحكمة
الجمرك الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بالمادة ١/٣٠٤
من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ورفض
الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بمصاريفها . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم
كما استأنفه المدعيان بالحق المدني . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة
استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئنافين
شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بتغريم كل من المتهمين خمسة جنيهات
وإلزامهما أن يؤديا متضامتين للمدعين بالحق المدني واحداً وخمسين جنيهاً على
سبيل التعويض المؤقت وألزمتها المصاريف المدنية عن درجتى التقاضى
بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض
... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان
الطاعنين بجرمة استعمال إعلاماً بإثبات وفاة ووراثه مزور قد شابه قصور في التسبب
وذلك بأنه لم يعن بالرد على ما كان الحكم الابتدائي قد استند إليه في قضائه ببراءة
الطاعنين من أنهما لم يشكاً في صحة بيانات الإعلام محل الاتهام لسبق القضاء
من محكمة الاسكندرية الابتدائية بقبول تدخل الطاعنة الأولى خصيصة في الدعوى
رقم ٧٢ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية اسكندرية المرفوعة من عبد العزيز صالح

دحمان ضد المطعون ضده الثانى أحمد لطفى دحمان يطالبه فيها باستحقاقه ٦ ط من ٢٤ ط فى وقف المرحوم محمد سالم البحار فى حين أن ما عول عليه الحكم الابتدائى من ذلك يعد قرينة جوهريّة فى الدعوى ذلك لأن المنازعات فى مسائل الوراثة والأوقاف والاستحقاق فيها من الوقائع المعتاد عرضها على دوائر القضاء وإذا ما رجحت فيها كفة خصم على خصم آخر فإن أحدهما لا ينسب إلى الآخر أنه زور ما قدمه ضده من إعلانات شرعية . وفضلا عن ذلك فإن المطعون ضده الثانى لم يعترض على تدخل الطاعنة الأولى فى الدعوى سالفه البيان وتقديمها فيها الاعلام الشرعى محل الاتهام منذ صدوره فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ حتى حكم فى ١٩ يونيه سنة ١٩٥٨ بقبول تدخلها فى تلك الدعوى وأن تراخيه وإهماله فى الاعتراض على ذلك طيلة هذه المدة يعد أيضا قرينة من شأنها أن تؤكد حسن نية الطاعنة الأولى، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاعلام ضبط على أساس من التحريات الإدارية الصادرة من الجهات الرسمية وعلى ما شهد به الشهود ورغم ذلك فإن المحكمة التفتت عن تلك البيانات الرسمية الواردة به ولم تدل برأيها فى القرينة المستمدة منها حتى يتبين مدى أثرها فى تكوين عقيدتها والتي تفيد بجلاء حسن نية الطاعنين مما يعيب حكمها المطعون فيه بالقصور الذى يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما محصله أن المطعون ضدهما - المدعين بالحقوق المدنية - كانا يستحقان نصيبا فى أعيان وقف البحار وقد طلبا من بلدية الاسكندرية صرف استحقاقهما فيما نزع ملكيته من أعيان هذا الوقف إلا أنه تبين لها أن البلدية أوقفت الصرف لأن الطاعنة الأولى قد وجهت إليها إنذارا رسميا بأنها تستحق نصيبا فى الوقف المذكور آل إليها عن جدتها المرحومة سامونة يونس تعاريت الشهيرة بسامونة سالم الداوى وشفت ذلك هى وزوجها الطاعن الثانى بتقديم إعلاما شرعيا إلى بلدية الإسكندرية صادرا من محكمة المنشية الشرعية برقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ يفيد أن المرحومة سامونة يونس تعاريت الشهيرة بسامونة سالم الداوى توفيت فى سنة ١٩٢٠ عن ابنها المرحوم سعيد يونس تعاريت مع أن هذه البيانات غير صحيحة لما هو ثابت من أن المرحومة سامونة يونس تعاريت جدة الطاعنة الأولى ليست هى سامونة سالم الداوى إذ توفيت هذه الأخيرة عقيما فى سنة ١٩٢٥ ولم تخلف سعيد

يونس تعاريت والد الطاعنة المذكورة . وبعد أن أورد الحكم أقوال الطاعنين ومؤدى الأدلة التى استند إليها فى ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو فى حقهما والمستمدة من أقوال المدعين بالحقوق المدنية وأقوال شاهديهما ومما قدماه من مستندات فى الدعوى استظهر الحكم عدم صحة البيانات الواردة بالإعلام الشرعى محل الاتهام فى قوله : "أولا" ثابت بالإشهاد سالف الذكر أن جدة المتهم الأولى (الطاعنة الأولى) لأبيها تدعى سلمونة يونس تعاريت الشهيرة بسلمونة الداوى فى حين الثابت أن هذه المتهمة قد حصلت على إشهاد شرعى برقم ٨٣٨ سنة ١٩٥٣ المنشية ثابت به أن اسم جدتها لأبيها سالف الذكر هو سلمونة سعيد يونس وهو اسم يغير للاسم الوارد بالإشهاد الأول ولم تبد المتهمة فى دفاعها تعليلا لذلك سوى ما قررت من أنها استحصلت على الإشهاد رقم ٨٣٨ لسنة ١٩٥٣ المنشية لترث به فى وقف تعاريت ثم حصلت على الإشهاد الثانى لترث به فى وقف البحار (ثانيا) ثابت من مستخرج شهادة وفاة والد المتهمة الأولى والمستخرجة من بلدية الاسكندرية أن اسم والدته سلمونة يونس وليس سلمونة سالم الداوى كما تزعم المتهمة . (ثالثا) ثابت بشهادة القنصلية الفرنسية التى قدمها المتهم الثانى (الطاعن الثانى) أن المتهمة الأولى هى ابنة سعيد بن تعاريت وأن والده هو يونس بن تعاريت ووالدته هى سلمونة بنت يونس بن تعاريت ولم يرد بهذه الشهادة ما يشير من قريب أو بعيد إلى أن جدة المتهمة الأولى لأبيها تنسب إلى سالم الداوى ولها شهرة بهذا الاسم (رابعا) ثابت أن سلمونة الداوى كانت على قيد الحياة بعد التاريخ الذى تحدد فى الإشهاد المطعون عليه لوفاتها وهو سنة ١٩٢٠ إذ الثابت أنها قامت بإجراءات توكيل رسمى لرمضان على الداوى سنة ١٩٢١ "مستند رقم ٣ حافظة المدعين بالحقوق المدنية" (خامسا) ثابت أن من تدعى شويخة سالم الداوى التى ورد بالإعلام الشرعى المطعون بتزويره أنها أنجبت زعيمة السيد جمعة المتوفاه سنة ١٩١٥ لم تخلف ابنة بهذا الاسم وأن ابنتها تدعى زعيمة على الداوى وأن الأخيرة توفيت عن ولدين هما فطومة النجار وعمر النجار "صورة محضرى جلسة الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣١-١٩٣٢ أمام المحكمة الشرعية العليا وإعلان الاستئناف رقم ١٠٦٧ سنة ٧٦ قضائية استئناف القاهرة - المقدمين بحافظة مستندات المدعين بالحقوق المدنية المقدمة بملحقة ١٩٦٢/٥/٢ تحت رقمى ٤ و ٥ " (سادسا) ثابت أن سلمونة سالم الداوى قد توفيت عقيما "صورة محضرى جلسة

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣١ - ١٩٣٢ أمام المحكمة الشرعية العليا السابق الإشارة إليه". (سابعاً) ثابت أن أم العزبنت سعيد على الداوي التي ورد بالإعلام الشرعي بأنها لم تنجب سوى رمضان أحمد مجد الذي مات عقيماً قد أنجبت رمضان عمر قاسم الداوي الذي خلف أولاداً خمسة هم سعيد وأم العز وصلوحه وشويخه وتلعهز "صورة رسمية من حكم محكمة استئناف اسكندرية برقم ٤٠ سنة ١١ قضائية - مستند رقم ١٠ حافظة مستندات المدعي المدني" وحيث إن الأدلة سالفة الذكر قاطعة في أن الإعلام الشرعي المطعون عليه قد ضبط بناء على أقوال غير صحيحة إذ تضمن نسبة من تدعى سلمونة يونس تعاريت الشهيرة بسلمونة الداوي إلى أصل ل هي سليمة أحمد سالم بن دحمان باعتبارها والدتها كما تضمن نسبة سعيد يونس تعاريت إلى أصل هي سليمة أحمد سالم بن دحمان سالفة الذكر باعتبارها جدة له خلافاً للحقيقة كما تضمن نسبة كل من رمضان أحمد مجد إلى أصل هو أم العز سعيد على الداوي وزعيمة السيد جمعة إلى أصل هي شويخه سالم الداوي وذلك خلافاً للحقيقة متى أغفل ذكر فروعهم الحقيقيين ... "ثم استطرد الحكم مستدلاً على توافر علم الطاعنين بعدم صحة هذه البيانات بأن قال ما نصه: "(أولاً) لم يذكر المتهمان في الإشهاد موضوع الدعوى الإسم الحقيقي ممن انتسبت إليها المتهمة الأولى باعتبارها جدتها رغم ما رواه في التحقيق من علمهما بإسمها الصحيح وهو سلمونة سالم الداوي ، ولا يجدي المتهمين ما تعللوا به من أنها كانت متروكة بمن يدعى يونس تعاريت واستحدث منه هذا الإسم إذ لو صح ذلك لأوضحناه في الإشهاد. (ثانياً) تضمن الإشهاد سالف الذكر فيما عدا سلمونة يونس تعاريت الشهيرة بسلمونة الداوي الأسماء الصحيحة لفروع الأصل الوارد بالإشهاد سليمة أحمد صالح - وهما شويخه سالم الداوي وسعيد على الداوي وبين من ذلك أنهما على بينة بهذه الفروع فلا يقبل منهما القول بعدم علمهما بفروع هذين الأخيرين. (ثالثاً) أن ما استند إليه الدفاع عن المتهمين من أن المتهمة الأولى قد تدخلت في الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية إسكندرية المرفوعة من الصباغ عبدالعزيز صالح أحمد دحمان ضد أحمد لطفى دحمان (المدعى بالحقوق المدنية الأول) وآخرين تنضم إلى المدعى عليهم بها دون أن يعترض الأخيرون على تدخلها وقضاء المحكمة بقبول هذا التدخل لا ينفي عن المتهمين علمهما بما جاء بالإشهاد من وقائع غير صحيحة

ولا ينفي عنهما سوء القصد خاصة وقد قدم الدفاع عن المدعين بالحقوق المدنية صورة رسمية لمذكرة تقدما بها في الدعوى سالفة الذكر يعترضان فيها على تدخل المتهم الأولى (حافظة المدعى المقدمة بجلاسة ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ مستند رقم ٢) رابعا : لم يرد بأى من المستندات المقدمة في الدعوى الخاصة بوقف البحار الذى تطالب المتهم الأولى باستحقاقها فيه إسم سامونة يونس تعاريت باعتبارها من ورثة سليم أحمد صالح إذ لو صح أن هذا إسمها لجا ذكر لهذا الإسم بأى من هذه المستندات أو الأحكام كما أن ما زعمته المتهم الأولى زكية يونس تعاريت من أن والدها قد خلف لها شجرة نسب تضمنت استحقاقه في وقف البحار وأنها سلمت هذه الورقة إلى المدعو محمد سعيد صالح تعاريت الذى سلمها بدوره إلى المدعى بالحقوق المدنية الأول وقد رفض الأخير إعادتها محتجا بأن ليس للذكورة استحقاق في الوقف فإن هذا القول لا ينهض دليلا على حسن نيتها إذ أنها لم تحدد في أقوالها مضمون هذه الورقة وكل ما قررته في هذا الصدد أنها شجرة نسب لم تفهم ما تحويه ولم تكشف شهادة محمد سعيد صالح عن شيء في هذا الصدد سوى ما قوره من أنها خاصة بوقف البحار ولم يذكر أنه ورد بها إسم للثمة الأولى أو والدها . خامسا : أن ما يزعمه الدفاع عن المتهمين من أن والد سامونة يونس تعاريت ليس يونس تعاريت وإنما الأخير هو زوجها ولا يعقل أن يكون والدها وزوجها بنفس الإسم يدحض ما قدمه المدعى المدنى من مستند مثبت لوفاة زوج سامونة وهو يونس سعيد على تعاريت وثابت به أيضا أن والدها يحمل نفس الإسم (مستند رقم ٤ حافظة المدعى المدنى المقدمة بجلاسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٢) . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق وكانت المحكمة قد إقتنعت بالأدلة السائغة التى أوردتها أن ذلك الإعلام تضمن بيانات غير صحيحة إذ أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن المرحومة سامونة يونس تعاريت هى الشهيرة بسامونة سالم الداوى المتوفاه في سنة ١٩٢٠ عن ابنها سعيد يونس تعاريت فى حين أن الحقيقة أن المرحومة سامونة يونس تعاريت ليست هى سامونة سالم الداوى وأن هذه الأخيرة توفيت فى سنة ١٩٢٩ قويا واطرحت

المحكمة ما يخالف ذلك لعدم إقتناعها بصحته وإستخلصت في إستدلال سليم أن الطاعنين كانا يعلمان بعدم صحة ما جاء بالإعلام من بيانات غير صحيحة كما ولم تغفل أن تعرض إلى دلالة القرينة المستفادة من قبول تدخل الطاعنة الأولى خصيصة في الدعوى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ أحوال اسكندرية وردت عليها بما يفندها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصبح مطالبة قاضي الموضوع بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه من طعنهما لا يعدو أن يكون جدلا في الموضوع مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ومن ثم يكون نعيهما على الحكم المطعون فيه بالقصور في هذا الصدد في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعنين كانا قد دفعا بعدم جواز الطعن في الإعلام الشرعى محل الإتهام قبل الحصول على حكم من محكمة الأحوال الشخصية بعدم صحته إعمالا لنص المادة ٣٦١ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع بدعوى أنها غير مقيدة في تكوين عقيدتها بأدلة سائغة معينة ومن ثم فلا يجوز الإحتجاج عليها في هذا الشأن بحكم المادة ٣٦١ المذكورة مع أن قضاء محكمة النقض قد جرى قبل وضع المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون العقوبات وبعده على أن الإعلام الشرعى حجة لا يصح إثبات عكس ما ورد فيه إلا بدليل وحيد وهو حكم شرعى في دعوى ترفع بالطريق الشرعى أمام محكمة الأحوال الشخصية وهذا النظر كان يوجب على المحكمة إعمالا لنص المادة ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تتبع هذا الطريق في الإثبات وإجابة طلب الطاعنين بوقف الدعوى طبقا لنص المادة ٢٢٣ من ذلك القانون حتى يستصدر حكم من محكمة الأحوال الشخصية في هذا الشأن مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد وعلى مادفع به الطاعنان من عدم جواز الطعن في إعلام الورثة بغير طريق الحصول على حكم من محكمة الأحوال الشخصية بعدم صحة هذا الإعلام وأطرحة في قوله " أن هذا الدفع مردود بما هو مقرر

من أن المحكمة الجنائية غير مقيّدة في تكوين عيّنتها بأدلة محدّدة وذلك في غير الجرائم التي يعين لها القانون الجنائي طريقا معينا لإثباتها ولم يرد في صدد أحكام جرائم التزوير في قانون العقوبات ما يقيد القاضي الجنائي بطريق خاص في الإثبات ومن ثم فإن الاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط في الإعلام غير صحيح في القانون .

وما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن القاضي في المواد الجنائية غير مقيد في قضائه بالأخذ بدليل معين أو بقرينة خاصة بل هو يحكم بما اطمأن إليه من أي عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المعروضة عليه وإذا ما كان ذلك وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات التزوير واستعماله طريقا خاصا ومادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين وأنه لا محل إذن للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ماورد في إعلام الوراثة ذلك لأن مانص عليه في المادة ٣٦١ من اللائحة المذكورة من حكم إن هو في الحقيقة إلا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة السهو أو الخطأ سهوا أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بالإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذي يكون الحكم الجنائي قد أثبت أنه زور بسوء القصد وتغيرت فيه الحقيقة التي كان يجب أن يتضمنها الإعلام الشرعي الصحيح . ومن ثم فإن ما يشير الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد عدلت بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وأصبح وقف الدعوى الجنائية جوازا للمحكمة الجنائية فإذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقاضي الموضوع سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان مستوجبا لوقف السير في الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضي وقف السير في الدعوى الجنائية واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، ولما كانت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة السائغة التي أوردتها والتي انتهت منها إلى عدم صحة البيانات الواردة في ذلك الإعلام فإنها بذلك تكون قد ارتأت ضمنا باستغنائها عن وقف سير الدعوى الجنائية لاستصدار حكم بالوراثة من الجهة المختصة . ومن ثم فإن جميع ما ينهاه الطاعنان في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسبب والخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنين بالتعويض فاته أن ركن الضرر متف فيها وأن المدعين بالحقوق المدنية لم يقدموا من جانبها ما يدل على تحققه وهو ما كان يتعين معه على المحكمة أن تستظهر رابطة السببية بين الجريمة وبين الضرر المدعى به — ثم إن الحكم استند في إثبات الضرر إلى أن الطاعنين باستعمالهما ذلك الاعلام بتقديمهما إلى بلدية الاسكندرية تسببا في وقف صرف التعويض المستحق لهما مع أن الثابت من خطاب بلدية الاسكندرية المضموم إلى الأوراق أنها لم تحجز نصيب المدعين بالحقوق المدنية وإنما حجزت ما يتماثل حصصة المرحومة سليمة بنت تلغز ومقدارها ١ ط و ٨ س وهي الحصصة التي كانت الطاعنة الأولى تطالب بنصيبها فيها وليس للمدعين بالحقوق المدنية أى شأن فيها وإن كانا قد حاولا صرفها بوصفهما وكيلين عن مستحقيها إلا أن البلدية أوقفت الصرف بحجة أن أصحابها لم يتوموا بتنفيذ ما نص عليه القانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٨ من أحكام مما دعاها إلى التنازل عن صفتها هذه والاكتفاء في المطالبة بالتعويض بصفتها الشخصية وبين مما تقدم أن تعطيل الصرف لم يكن مرجعه إنذار الطاعنة الأولى الذى وجهته إلى البلدية وتمديدتهما الاعلام الشرعى محل الاتهام. ولما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد قاما بصرف كل استحقاقهما فإن ما ذهب إليه الحكم من أن الضرر يتوافر في حتمهما تأسيسا على أن تعطيل الصرف إنما كان بسبب استعمال ذلك الاعلام يكون مخالفا للثابت بالأوراق ومنطويا على خطأ في تطبيق القانون وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبتت النعمة في حق الطاعنين عرض إلى الدعوى المدنية المرفوعة ضدهما واستظهر توافر أركانها القانونية في قوله ”وحيث إن الثابت أن المتهمة الأولى قد قامت بإنذار بلدية الاسكندرية طالبة وقف صرف مبلغ ٤٥٠ ج لمستحق وقف البحار الذى يحصله الحارسان عليه حمد لطفى دحمان وعبد على جاويز وذلك بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ لاستحقاقهما في هذا الوقف متى أن زوجها المتهمة الثانية قد قدم الاعلام الشرعى سالف الذكر إلى بلدية الاسكندرية لإثبات وراثته زوجته واستحقاقها في هذا الوقف وقد

أدى مسلكهما إلى أن البلدية قد أوقفت صرف المبلغ المستحقه ومن ثم ترتب على ما ارتكبه المتهمان ضرر حاق بالمدعين بالحق المدني يتشكل في تأخير صرف هذا المبلغ لهما وللباقى المستحقين " ما قاله الحكم من ذلك بالنسبة إلى قضائه في الدعوى المدنية كاف لحمل الحكم فيها ما دام أن المحكمة قد أثبتت في حق الطاعنين أنه بتزويرهما ذلك الاعلام الشرعى واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدعين بالحقوق المدنية لتعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما وللباقى المستحقين وحرمانهم منه والقضاء لهما بناء على ذلك بصفتها مستحقين وحارسين في وقف البحار بمبلغ واحد وخمسين جنيها كتعويض مؤقت فإن المحكمة تكون قد بينت الجريمة التي بنت عليها قضاءها بالتعويض المؤقت والتي هي بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم على فاعليه بالتعويض طبقا لأحكام القانون . ولما كان الطاعنان لم ينازعا المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع في الصفة التي كانا يطالبان بمقتضاها الحكم لهما بالتعويض المؤقت الذى قدره وانتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء لهما به بناء عليها - على ما يبين من المستندات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - فإنه لا يقبل من الطاعنين أن ينازعا في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض المؤقت أو في استحقاقهما في القدر الذى أوقف صرفه من استحقاق المستحقين لأول مرة أمام محكمة النقض لانطواء ذلك على أمر يستدعى تحقيقا فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الخطأ فى الإسناد والقصور والفساد فى الاستدلال وذلك بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن الثانى بجريمة استعمال الاعلام الشرعى المزور مع علمه بذلك فى حين أن الثابت أنه كان وكلاء عن الطاعة الأولى وهو إذ استعمل الاعلام الشرعى إنما استعمله نيابة عنها باعتبار أنها زوجته وكان يعمل لحسابها وهى المسئولة عنه وحدها بعد أن أقرت فى التحقيقات بأنها هى التى قامت بإجراءات استخراجها ولا يغير من ذلك ما قرره الشاهدان اللذان عول الحكم على أقوالهما فى الادانة لما بينهما وبين الطاعنين من خصومات تشهد بها المستندات الرسمية المقدمة فى الدعوى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت — فيما أثبتته — أن الطاعن الثاني قد استعمل الإعلام الشرعى المزور سالف البيان مع علمه بذلك بأن قدمه إلى بلدية الإسكندرية وهو ما يتحقق به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة التي دانه بها فإنه يكون مستثولا عنها ويحق عتابه عليها ، ذلك بأن وكالته عن زوجته لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التي دين من أجلها . إذ ما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على قولهم مهما وجه إليهم من مطاعن وحام حولهم من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى من جدل حول أقوال الشاهدين التي أحول الحكم عليها فى قضائه بالإدانة لا يقبل منه أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن الثانى فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعنين المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمود عباس العراري .

(١٤)

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٥ القضائية

ولاية على المال . " مشرف . وصى " . تقض . " حالات الطعن بالنقض " .
" الخطأ في تطبيق القانون " .

مهمة المشرف : انحصارها في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك
في الإدارة . الالتزام بتسليم أموال القاصر عند بلوغه سن الرشد يقع على عاتق الوصي دون المشرف .

مهمة المشرف على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٥٢ — بأحكام الولاية على المال — فيما أوردته تعليقا على المادة ٨١
في فقرتها الأولى تنحصر في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك
في الإدارة ، فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون التي توجب
على الوصي خلال الثلاثين يوما التالية لإنتهاء الوصاية تسليم الأموال التي في عهده
بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشد . ولما كان الثابت من وقائع الدعوى
كما حصلها الحكم المطعون فيه أن الطاعن (المشرف) لم يضع يده على أطيان القاصر
إلا بصفته مستأجرا لها ، فإن الحكم إذ انتهى في قضائه إلى أن امتناع الطاعن
عن تسليم الأطيان التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصاية عنه يعتبر إخلالاً منه
بالالتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون المذكور بوصفه مشرفاً يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون ، ذلك أن العلاقة التي تربط المشرف بالوصية وبالقاصر والناشئة
عن استثماره لأطيان هذا الأخير ، لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضه يحكمها
عقد الإيجار وليس في استمرار وضع يده على هذه الأطيان طبقاً للعقد المبرم بينه
وبين الوصية وتمسكه بحقه المستمد منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز القوصية : لم يقوما بتسليم أموال القاصر في خلال الميعاد المحدد . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جناح القوصية الجزئية قضت حضوريا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة أسيوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٤ أبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المتهم الثاني (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي دانه بتهمة امتناعه عن تسليم القاصر أمواله قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه بوصفه كان معينا مشرفا مع الوصية اقتضت مهمته حال قيام الوصاية على مجرد الإشراف على الإدارة وبلوغ القاصر سن الرشد وباتهاء الوصاية انتهى هذا الإشراف والتزمت الوصية وحدها بتسليم الأموال إلى القاصر ، ومن ثم فإنه لا يكون مسئولا عن امتناعها عن التسليم .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم الأولى فاطمة عبد اللطيف كانت قد عينت وصية على القاصر خيرى محمد رمضان كما عين المتهم الثانى صديق محمد رمضان (الطاعن) مشرفا مع الوصية وإذ رفعت الوصاية عن القاصر بجلاسة ٣١ يوليو سنة ١٩٦٢ رغب هذا الأخير فى استلام أطيانه التى كانت مؤجرة إلى الطاعن منذ

سبع سنوات سابقة. غير أن الوصية والمشرّف امتنعا عن تسليمه أطيانه حتى تاريخ تقديمه بشكواه في ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وقد سئلت المتهمة الأولى فأقرت بأنها قبضت من الطاعن إيجار عام ١٩٦٢ وقرّر الطاعن أنه يستأجر أطيان القاصر وأن هذه الأطيان شائعة مع أطيان أخرى ويقوم بزراعتها أشخاص آخرون وأبدى استعداد له لسداد ريعها . ثم خلص الحكم إلى ثبوت التهمة في حق المتهمين في قوله . ” وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن المتهمين لم يسلموا للشاكي أطيانه رغم رفع الوصاية عنه كما لم يسلموا له ريع هذه الأطيان . وحيث إن المادة ٥٠ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ تلزم الوصي أن يسلم للقاصر أمواله خلال ثلاثين يوما التالية بلوغه سن الرشد . كما تنص المادة ٨٢ على مريان مسؤولية الوصية على المشرّف . وحيث إنه إزاء ما تقدم تكون التهمة المسندة للمتهمين ثابتة عليهما ويتعين الحكم بأداتهما طبقا لمواد الانهاك “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال جرى نصها على أن ” يتسلم الوصي أموال القاصر ويقوم على رعايتها وعليه أن يبذل في ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور وفقا لأحكام القانون المدني “ وأوجبّت المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون على الوصي خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاك الوصاية أن يسلم الأموال التي في عهده بمحض إلى القاصر متى بلغ سن الرشد أو إلى ورثته أو إلى الولي أو الوصي أو الوصي المؤقت على حسب الأحوال . وقد تحدّثت المادة ٨١ عن واجبات المشرّف فنصت على أن ” يراقب المشرّف النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب في إدارته وعليه إبلاغ المحكمة أو النيابة كل أمر تقتضي المصلحة رفعه إليهما . وعلى النائب أو الوكيل إجابة المشرّف إلى كل ما يطلبه من إيضاح عن إدارة الأموال وتمكينه من فحص الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الأموال . ويجب على المشرّف إذا خلا مكان النائب أو الوكيل أن يطلب إلى المحكمة إقامة نائب أو وكيل جديد وإلى أن يباشر هذا عمله يقوم المشرّف من تلقاء نفسه بالأعمال التي يكون في تأجيلها ضرر “ . ونصت المادة ٨٢ على أن ” يسرى على المشرّف فيما يتعلق بتعيينه وعزله وقبول استقالته وأجره عن أعماله ومسؤوليته عن تقصيره ما يسرى من أحكام على النائب أو الوكيل على حسب الأحوال “ . لما كان ذلك ، وكانت مهمة المشرّف على ما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون سالف الذكر فيما أورده تعليقا على المادة ٨١ في فقرتها

الأولى تنحصر في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة، وكان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يضع يده على أطيان القاصر إلا بصفته مستأجرا لها فان الحكم إذ انتهى في قضائه إلى أن امتناع الطاعن من تسليم الأطيان التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصاية عنه يعتبر إخلالا منه بالالتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بوصفه مشرفا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن العلاقة التي تربط المشرف بالوصية وبالقاصر والناشئة من استئجاره لأطيان هذا الأخير، لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضة يحكمها عقد الإيجار، وليس في استمراره وضع يده على هذه الأطيان طبقا للعقد المبرم بينه وبين الوصية وتمسكه بحقه المستمد منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية. لما كان ما تقدم، وكانت واقعة الدعوى حسبما جاءت بمذونات الحكم لا تقع تحت نص عقابي فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه.

جلسة أول فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفتي .

(١٥)

الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٣٥ القضائية

إيجار أما كن . امتناع عن تخفيض الأجرة . قصد جنائي .

(أ) لا يوجد مانع في القانون أو في الواقع من إقامة إنشاءات جديدة في مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذي يخضع له المبنى القديم . ذلك مشروط بأن يكون وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي . لا يدخل في ذلك التعديلات والتحسينات التي يجريها المالك لتسهيل استغلال مبناه القديم مما لا تصحبه تغييرات في أجزائه الأساسية ، لا حق للمستأجر في المطالبة بتخفيض الأجرة إلا أن يتمك المؤجر بحققة في زيادتها على أساس استحداثه للبناء .

(ب) إن دعوة الطاعن بجهله بحقيقة ما أجراه من تعديل في البناء وهل يرقى أو لا يرقى إلى مرتبة الانتشاء . جهل مركب من جهل بالقانون وبالواقع . أثره على انتفاء القصد الجنائي ؟

١ — عرف القانون المدني الإيجار في المادة ٥٥٨ منه بأنه عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم . فهو عقد ثنائي تبادلي يقوم فيه التزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالعين مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المسماة في العقد أو المقررة بالفعل وكل تغيير في مدى التزام أحدهما يقابله حتما تغيير مقابل في مدى التزام الطرف الآخر تحقيقا للتوازن في هذا النوع من العقود بين عاقيدها . ولم تغير قوانين الإيجارات المتعاقبة من طبيعة عقد الإيجار هذه — وإن كانت قد تدخلت في تعديل آثاره من جهة مقدار الأجرة التي يلتزم بها مستأجر المبنى الجديدة وذلك حماية للمستأجرين من مغالاة المؤجرين في زيادة الأجرة لإساءة لاستعمال حقوقهم التي رتبها لهم القانون

المدنى ، وعلى ذلك فاذا كان المؤجر أجرى استحداثا في مبنى قديم حتى يمكن استغلاله للسكنى دون زيادة فى الأجرة القديمة التى كانت مقررة أصلا للبناء قبل استحداث ما جد فيه استحال فى نظر العقل والعدل القول بخالفته للقانون حيث يخرج فعله حتما عن نطاق التأيم لأن القانون يفترض فى صريح نصوصه ومدلول أعماله التحضيرية أن المؤجر الذى ينشئ بناء أو يستحدث إنشاء إنما يتمسك بجدة البناء وزيادة تكاليف إنشائه لتبرير الزيادة فى أجرة الانتفاع به فيتدخل القانون حينئذ حماية للمستأجر من المبالغة فى الزيادة . ولاحق للمستأجر فى المطالبة بخفض الأجرة إلا أن يتمسك المؤجر بحقه فى زيادتها على أساس استحداثه للبناء لأن ثمة مقابلة بين الحقين لا يتصور أولهما إلا فى مواجهة ثانيهما لأنه لا تخفيض إلا من زيادة . ولما كان لا يوجد مانع فى القانون أو فى الواقع من إقامة إنشاءات جديدة فى مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذى يخضع له المبنى القديم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وليد تغييرات مادية جوهرية فى الأجزاء الأساسية من المبنى الأصل ، ولا يدخل فى هذا الباب التعديلات والتحسينات التى يجريها المالك لتسهيل استغلال مبناه القديم مما لا تصحبه تغييرات فى أجزائه الأساسية . ولما كان التحدى بإحداث تغييرات أساسية فى مبنى قديم لا يكون إلا بمن أحدثها بنفسه أو بواسطة سلفه ليتحلل من قيد الأجرة القديمة المقررة للمبنى فان كان هذا لا يرى أن يعتبرها أساسية ولا يرى أنها تستوجب زيادة أجرة المبنى — فهذا حقه ولا يجوز للمستأجر أن يصادر حريته فيما يرى من ذلك ، وحسب المستأجر إذا ما ادعى المالك بقصد التحلل من قيد الأجرة السابقة أنه أحدث تغييرات أساسية أتتجبت مبنى جديدا أن ينازع فى ذلك ويثبت عدم صحة ادعائه .

٢ — إن دعوى الطاعن بأنه أجرى فى بنائه القديم تعديلا لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء الجديد ، إنما هى دعوى يجهل مركب من جهله بقاعدة قانونية مقررة فى القانون المدنى وبالواقع فى وقت واحد ، مما يجب قانونا فى المسائل الجنائية اعتباره فى جملته جهلا بالواقع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لدلالة دفاع الطاعن — فى هذا الشأن — على إنتفاء قصده الجنائى يكون قاصر البيان .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ يناير سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم مصر القديمة امتنع عن تنفيذ القيمة الإيجارية للعقار المؤجر لمحبس داود وإبراهيم رمزي فيليبس وذلك حسب أحكام القانون. وطلبت عقابه بالمادتين ٢٠١ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧. ومحكمة جنح مصر القديمة الجزئية قضت حضوريا في ٢ يناير سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة الثانية من القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتغريم المتهم عشرين جنيا بلامصاريف جنائية. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٥ أبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أنزل على الواقعة حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بافتبار أن المنزل موضوع الدعوى قد أنشئ بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٢/٦/١٩٥٨ مستندا في ذلك إلى أن تنكيسا وتقسما للدور الواحد إلى شقتين بدلا من شقة واحدة قد أجرى خلال هذه الفترة مما يجعله خاضعا لحكم العقارات المنشأة حديثا والتي يسرى عليها القانون المذكور مع أن هذه المادة لا تسرى على واقعة الدعوى إذ أن معنى الإنشاء لا ينصرف إلى التنكيسات والإصلاحات والتعديلات التي يجريها المالك مادام العقار قد سبق انشاؤه بدليل ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ من أنه قصد بإصداره الأماكن التي لم يشملها أي تنظيم سابق وبقى تقدير أجورها متروكا لإرادة الملاك وحدهم ولوحظ فيها المغالاة التي أضرت بالمستأجرين مما كان مثار الشكوى وكذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مما يشير إلى أن المقصود في حكم الإنشاء الجديد البناء الذي

يقام فعلا بعد صدوره ولذلك يخرج عن نطاق تطبيق القانون كل بناء سبق انشاؤه
أى إقامته مهما أجرى فيه من تعديل وقد دفع الطاعن بهذا كله أمام محكمة الموضوع
التي التفتت عن دفاعه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن القانون المدني عرف الإيجار في المادة ٥٥٨ منه بأنه عقد يلتزم
المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر
معلوم . فهو عقد ثنائي تبادل يقوم فيه التزام المؤجر بتسكين المستأجر من الانتفاع
بالعين مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المسمية في العقد أو المقررة بالفعل وكل
تغيير في مدة التزام أحدهما يقابله حتما تغيير مقابل في مدى التزام الطرف الآخر
تحقيقا للتوازن في هذا النوع من العقود بين عاقيدها ولم تغير قوانين الإيجارات
المتعاقبة وما كان لها أن تغير — من طبيعة عقد الإيجار هذه — وإن كانت
قد تدخلت في تعديل بعض آثاره من جهة مقدار الأجرة التي يلتزم بها مستأجر
المباني الجديدة وذلك حماية للمستأجرين من مغالاة المؤجرين في زيادة الأجرة
إساءة لاستعمال حقوقهم التي رتبها لهم القانون المدني وعلى ذلك فإذا كان المؤجر
أجرى استحداثا في مبنى قديم حتى يمكن استغلاله للسكنى دون زيادة في الأجرة
القديمة التي كانت مقررة أصلا للبناء قبل استحداث ما جدد فيه استعمال في نظر
العقل والعدل القول بخالفته للقانون حيث يخرج فعله حتما عن نطاق التأميم لأن القانون
يفترض في صريح نصوصه ومدلول أعماله التحضيرية أن المؤجر الذي ينشئ
بناء أو يستحدث إنشاء إنما يتمسك بجدة البناء وزيادة تكاليف إنشائه لتبرير
الزيادة في أجرة الانتفاع به فيتدخل القانون حينئذ حماية للمستأجر من المبالغة
في الزيادة ولا حق للمستأجر في المطالبة بخفض الأجرة إلا أن يتمسك المؤجر بحقه
في زيادتها على أساس استحداثه للبناء لأن ثمة مقابلة بين الحقين لا يتصور أولها
إلا في مواجهة ثانيهما لأنه لا تخفيض إلا من زيادة . ولما كان لا يوجد مانع
في القانون أو في الواقع من إقامة إنشاءات جديدة في مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن
جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذي يخضع له المبنى القديم إلا أن ذلك مشروط بأن
يكون وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي ولا يدخل
في هذا الباب التعديلات والتحسينات التي يجريها المالك لتسهيل استغلال مبناه القديم
مما لا تصحبه تغييرات في أجزائه الأساسية . ولما كان التحدي باحداث تغييرات

أساسية في مبنى قديم لا يكون إلا من أحدثها بنفسه أو بواسطة سلفه ليتحلل من قيد الأجرة القديمة المقررة للمبنى فإن كان هذا لا يرى أن يعتبرها أساسية ولا يرى أنها تستوجب زيادة أجرة المبنى — فهذا حقه ولا يجوز للمستأجر أن يصادر حريته فيما يرى من ذلك وحسب المستأجر إذا ما ادعى المالك بقصد التحلل من قيد الأجرة السابقة أنه أحدث تغييرات أساسية أتت بمبنى جديداً أن ينازع في ذلك ويثبت عدم صحة ادعائه . ولما كان دفاع الطاعن دار أمام محكمة الموضوع على أن مبناه قديم وكان مؤجراً لوزارة العدل لسنوات عديدة بأجرة شهرية مقدارها خمسين جنيهاً على أن تتحمل الوزارة ثمن المياه الأمر الذي أثبتته بعقدين مقدمين في الدعوى أحدهما مؤرخ في ١٥/٨/١٩٥١ والآخر في ٢٧/٦/١٩٥٦ ولما أخلته الوزارة قام بترميمه وتقسيم كل دور من أدواره إلى شقتين وأجرها كلها بأجرة تقل مجموعها عن الأجرة التي كان المبنى مؤجراً بها من قبل وأن أجرة مبناه القديمة لم تلحقها أي زيادة برغم الترميمات والتعديلات والأعمال التي تمت فيه أي أن عدم الزيادة عن الأجرة القديمة قد روعي في تحديد أجرة شقق الشاكنين بما في ذلك الشقة التي أقيمت في الدور الثاني — علماً بأن الأجرة القديمة للمبنى لم تكن تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لو أن اجارة الوزارة للمبنى بقيت حتى تاريخ العمل بالقانون المذكور . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى دفاع الطاعن مكتفياً بالقول بأنه أجر الشقق للشاكنين ورفض تخفيض الأجرة المسماه في عقودهم طبقاً للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بمقولة أن ما أجراه يعتبر إنشاء جديداً في مبناه القديم دون أن يتفطن إلى حقيقة دفاعه وضاية مرماه ويقسطه حقه فضلاً عن أن دعوى الطاعن بأنه أجرى في بنائه القديم تعديلاً لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء الجديد إنما هي دعوى بجهل مركب من جهله بقاعدة قانونية مقررة في القانون المدني وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانوناً — في المسائل الجنائية — اعتباره في جملته جهلاً بالواقع ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة دفاع الطاعن على انتفاء قصده الجنائي فوق دلالاته على انتفاء الفعل الممادى المكون للجريمة المسندة إليه ، فانه يكون قاصر البيان واجب النقض .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود العمراوى ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٦)

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٥ القضائية

استئناف . " نظره " . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " مخالفة القانون " .
شروع فى سرقة . هود .

رفع الاستئناف من غير النيابة . ليس للحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف .
المادة ١٧/٣ إجراءات .

إدانة المتهم فى جنحة شروع فى سرقة من محكمة أول درجة . استئنافه الحكم وحده . قضاء
المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جناية شروع فى سرقة هود . مخالف للقانون .

تنص المادة ١٧/٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : " إذا كان
الاستئناف مرفوعا من غير النيابة فليس للحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله
لمصلحة رافع الاستئناف " . ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام
محكمة الجنح لاثامه بارتكاب جنحة شروع فى سرقة ، وكانت محكمة أول درجة
قد قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقا للواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٢/٣١٧ ،
٣٢١ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وحده ، وقضت
المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى ما قالته من أن سوابق
المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله دائما فى حكم المادتين ٤٩ ، ٥١
من قانون العقوبات ، فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك
نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم أول طنطا : شرع في سرقة النقود والحافطة والأشياء المينة بالمحضر لأبي سريع إبراهيم وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه حالة كونه عائدا . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ١/٥٠ ، ٣١٧ ، ٤/٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر طنطا الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وذلك تطبيقا لمواد الاتهام سالفة الذكر . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية نسـ قضت حضوريا بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية وإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها مع استمرار حبس المتهم . وذلك لما استبان لها من صحيفه المتهم الجنائية أنه عائد في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ عقوبات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن محكمة أول درجة قضت بمعاينة المتهم من جريمة الشروع في السرقة المسندة إليه على أساس أن الواقعة جنحة . فاستأنف ذلك الحكم وحده . وقضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار أن الواقعة جنائية تأسيسا على ما تبينته من أن سوابق المتهم تجعله عائدا طبقا للمادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات وفي ذلك تسوي لمركز المتهم ومخالفة للفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأن المادة ٤١٧/٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف" . ولما كانت الدعوى

الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لاثهامه بارتكاب جريمة شروع في سرقة . وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقا للمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧ ، ٢/٣٢١ من قانون العقوبات فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وحده . وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى ما قالته من أن سوابق المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون النقض مع الإحالة .

جاسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومجد صبري ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(١٧)

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ القضائية

(أ، ب، ج، د) قتل عمد . سبق إصرار .

(أ) إثبات الحكم بمقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار .
مسألة جتها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره . لا يعيب الحكم
نسبته إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر
الإحالة . ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى
بالتعديل ، وما دام أن إصابتي العنق والظهر — اللتين نسب
إلى الطاعن إحداثهما بأمر الإحالة — قد ساهمتا في إحداث
الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة
القتل العمد .

(ب) مسالة الجاني من جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر
سبق الإصرار وإن قل نصيبه في الأفعال المكونة لها .
ثبوت أن الجاني قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال . لا يذو
من أساس المسؤولية .

(ج) سبق الإصرار . ماهيته :

(د) قصد القتل . ماهيته :

(هـ) إثبات . ” إقرار ” .

الإقرار في المواد الجنائية . خضوعه لتقدير القاضي . له الأخذ بإقرار المتهم
في محضر التحقيق ولو عدل عنه أمامه . متى اطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة
والواقع .

(و) إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكل إلى محكمة الموضوع .

(ز) جريمة . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

١ — متى كان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار فقد وجبت مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ويكون ما انتهى إليه الحكم من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحة في القانون . ولا يعيبه أن نسب إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الإحالة ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وما دام أن إصابتي العنق والظهر — اللتين نسب إلى الطاعن بأمر الإحالة إحداثهما قد ساهمتا في إحداث الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد — بغض النظر عن عدد الإصابات — وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساطة البحث .

٢ — الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار — وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ومن ثم فإنه لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال .

٣ — سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره — ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٤ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتتم عما يضمره في نفسه — واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٥ — الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها ، فلامحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر التحقيق ولو عدل عنه أمامها متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٦ — من المقرر أن الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل . فلا يقبل من الطاعن أن يجادلها في عناصر تقديرها أو أن ينعى عليها أخذها بالتقرير الطبي الذي إطمأنت إليه ، ما دام أنه من جانبه لم يثر مطعنا على التقرير أو يطلب إليها استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته أو الاستعانة بنخبير غيره .

٧ — آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٤/٥ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : قتل عمدا ومع سبق الإصرار نعيمة حافظ حسن بأن استقر رأيه في روية على الفضاء على حياتها بعد أن سمع بأمر حملها سفاحا وطعنها بسكين عدة طعنات في رقبته وظهرها فحدثت بها الإصابات الموصوفة بإفادة مشرحة النيابة والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ١٩٦٤/١٠/٢٥ عملا بمبادئ الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في الاسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الموضوع بأن السكين التي ضبطت تخالف تلك التي استعملت في الحادث واستند في ذلك إلى ما جاء في التقرير الطبي من أن جروح المجنى عليها جميعها حادة الحوافي بما يشير إلى أنها حدثت من آلة حادة ذات حدين في حين أن السكين المضبوطة ذات حد واحد ويؤكد ذلك أن الطبيب الشرعي لم يشر في تقريره إلى قيامه بفحص هذه السكين أو يبين نوع الدماء العالقة بها وما إذا كانت من فصيلة دم المجنى عليها وهل تحدث إصاباتها من مثل تلك السكين واكتفى بإثبات أن إصاباتها قطعية تحدث من جسم صلب حاد كمنصل سكين، ومع أن هذا الدفاع جوهري فإن الحكم لم يعن بالرد عليه كما أنه لم يتحدث عما شاب تقرير الطبيب الشرعي من قصور إذ أغفل بيان موقف الجاني من المجنى عليها من حيث البعد والمستوى والاتجاه خاصة وقد تزايدت إصاباتها في مراحل التحقيق من ثلاث إصابات في محضر ضبط الواقعة إلى خمس في أوراق علاجها بالمستشفى إلى ثمان إصابات في تقرير الصفة التشريحية . ثم إن الوصف القانوني للجريمة المسندة للطاعن في أمر الإحالة قد اقتصر على إتهامه باحداث إصابتي العنق والظهر في حين أن الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن إصابات العنق والظهر والصدر مجتمعة مما مؤداه أن الوفاة قد لا تحدث إذا استبعدت إحدى هذه الإصابات فكان لزاما على المحكمة أن تتحدث عن رابطة السببية بين القدر المتيقن في حق الطاعن وبين الإصابات التي أدت إلى الوفاة . ومن ناحية أخرى فما كان يجوز للمحكمة أن تعدل وصف التهمة بإضافة عنصر جديد لها وهو إحداث إصابة الصدر دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل . ثم إن المحكمة عولت في قضائها بادانة الطاعن على أقوال المجنى عليها واعتراف الطاعن وعلى أقوال شهود الإثبات الثلاثة في حين أن أقوال المجنى عليها قد تضاربت في مراحل التحقيق المختلفة وأن الطاعن ما قصد من اعترافه سوى أن يباعد بين شقيقه وبين إتهامهما بمقارفة الجريمة ولو عنيت

المحكمة بإجراء تحقيق عن موقف الجاني من المجنى عليها أثناء الاعتداء لتبين لها كذب الصورة التي أوردتها الطاعن في اعترافه لأنه وهو مصاب ببتري في كف يده اليسرى لا يتسنى له بحال أن يحدث هذا العدد الوفير من الجروح بالمجنى عليها ، أما شهود الاثبات الثلاثة فقد نسب الحكم — على خلاف الثابت بالأوراق — إلى أحدهم الشرطي عبد العزيز مهران أنه شاهد الطاعن وهو يطعن المجنى عليها بالسكين مما يعيب الحكم بالخطأ في الاسناد أما أقوال الشاهدين الآخرين فقد جاءت في محضر جلسة المحاكمة صريحة في إنكار مشاهدتهما للطاعن يعتدى على المجنى عليها ، هذا فضلا عما شاب الحكم من قصور في استظهار القصد الخاص بجرمة القتل العمد وفي التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن المتهم عاشور إسماعيل عفيفي — الطاعن — علم أن المجنى عليها نعيمة حافظ حسن ابنة أخته حملت سفاحا وبعد أن استوثق من ذلك أصر على قتلها وفي يوم ١٩٦٣/٤/٥ علم أن المجنى عليها وأمها وعمها في طريق الكورنيش فأخذ نسكينا وأسرع إليهم واستوقف المجنى عليها وانهال عليها طعنا بالسكين ففر صاحبها وتركاه يفتريها حتى حضر الشرطي عبد العزيز مهران — ومنعه عنها وقبض عليه وتسلم منه السكين المستعملة في الجريمة ثم نقلت المجنى عليها إلى المستشفى حيث توفيت متأثرة بإصاباتها “ واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليها واعتراف الطاعن وإلى أقوال الشرطي عبد العزيز مهران وفاطمة إسماعيل عفيفي وعفيفي على عفيفي وإلى تقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن أشار إلى أن السكين التي ضبطت تخالف تلك التي استعملت في مقارفة الجريمة بل لأن إصابات المجنى عليها حادة الحوافي إلا أنه لم يبين سنده في هذا الرأي أو يطلب إلى المحكمة أن تجري تحقيقا معيناً في هذا الصدد كما أن مرافعته خلت من أي مطعن على تقرير الطبيب الشرعي . ولما كانت المحكمة قد أفصححت عن اطمئنانها إلى تقرير الصفة التشريحية ، وأخذت مما أثبتته من أن جروح المجنى عليها جميعا قطعية تحدث من جسم صلب حاد كنصل سكين — وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه وما ينفي احتمال

حدث تلك الإصابات من سكين ذات حد واحد — وكان من المقرر أن الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يجادلها في عناصر تقديرها أو أن ينعى عليها أخذها بالتقرير الطبي الذي اطمأنت إليه، ما دام أنه من جانبه لم يثر مطعنا على التقرير أو يطلب إليها استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته أو الاستعانة بخبير غيره هذا فضلا عن أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة فلا يجدى الطاعن المجادلة في هذا الخصوص. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار فقد وجبت مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ويكون ما انتهى إليه الحكم من مساءلته وحده عن النتيجة صحيحة في القانون، ولا يعيبه أن نسب إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الإحالة ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار وما دام أن إصابتي العنق والظهر — اللتين نسب إلى الطاعن إحداثهما بأمر الإحالة — قد ساهمتا في إحداث الوفاة، ذلك بأن لمحكمة الموضوع أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا إلى المنطق والعقل، على أن الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد — بنقض النظر عن عدد الإصابات — وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث. ولما كان الأصل وأن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار — وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها — فإنه لا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال وهو ما ثبت في حق الطاعن، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلفظ نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى. أما القول بأن الحكم لم يبحث عن القدر المتيقن في حق الطاعن فردود بأن المحكمة وقد ساءلت الطاعن عن جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار وأثبتت في حقه أنه طعن المجنى عليها بالسكين فأحدث جميع إصاباتهما التي أودت بحياتها فقد دلت بذلك على توافر علاقة السببية بين الفعل الذي اقترفه وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته، والتعويل على قوله مهما

وجه إليه من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع . ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، فانه لا محل لما يشيره الطاعن بشأن اعتماد الحكم على أقوال المجنى عليها ما دامت المحكمة قد اطمأنت إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل إقرار الطاعن في قوله ” إقرار المتهم في محاضر جمع الاستدلالات وفي التحقيق بأنه علم بأن المجنى عليها حملت سفاحا واستوثق من ذلك بعرضها على طبيبين ولأن اخواتها صغار وأباها طاعن في السن اعترم قتلها وفي يوم الحادث علم بأن أمها وعمها في طريق الكورنيش فأخذ سكيناً ولحق بهم وسأل أخته وهي أم المجنى عليها — عما انتهى إليه الأمر فذكرت له أنها وعمها صحبا المجنى عليها إلى داية لتجهزها ولكن الداية رفضت وعندها استل السكين وأرقد المجنى عليها على الأرض وانها ل عليها طعنا وفر صاحبها وظل يطعنها حتى بطلت حركتها واعتقد أنه أجهز عليها فوقف بجانبها حتى حضر الشرطي وقبض عليه وبالجلسة عدل عن الاعتراف وزعم أن زوج شقيقتها هو الذي قتلها وهو الذي فسق بها فحملت منه وأنه لما علم بما حدث ذهب يستطلع الخبر فقبض عليه الشرطي “ . ولما كان الاعتراف في المواد الجنائية يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في هذا شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فإن للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر التحقيق ولو عدل عنه أمامها متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . وإذا ما كانت المحكمة قد أخذت باقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة وعند استجوابه في محضر تحقيق النيابة واطمأنت إلى صدوره سليما مما يشوبه ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر تقديرها بدعوى أنه قصد من اعترافه تقي التهمة عن أخويه . أما ما يشيره الطاعن في خصوص تعيينه استدلال الحكم بهذا الدليل والزعم بأن كف يده اليسرى يحول دون إحداثه لإصابات المجنى عليها المتعددة فإنه جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن . أن ما حصله الحكم من شهادة الشرطي عبد العزيز مهران من رؤيته للطاعن وهو يطعن المجنى عليها بالسكين له أصله الصحيح من أقوال هذا الشاهد في محضر تحقيق النيابة ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد أما القول

بأن الشاهدين الآخرين قد مدلا عن أقوالهما عند سؤالهما في محضر جلسة المحاكمة فإنه مردود بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها وأن تطرح أقواله في مرحلة أخرى بغير أن تلتزم ببيان مله ما ارتأته ، ومادامت المحكمة قد أخذت بأقوال الشاهدين التي أدليا بها في محضر تحقيق النيابة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل اعتراف الطاعن والباعث له على اعتراف الجريمة استظهر القصد الخاص بجريمة القتل العمد في قوله ” وحيث إن قصد القتل ثابت من اعتراف المتهم في التحقيقات بأنه أرقد المجنى عليها على الأرض وانها ل عليها طعنا ، ومن طعنها في مواضع قاتلة هي العنق والصدر والظهر بطعنات بالغة الشدة كسرت عظام الفقرات العنقية ونفذت إلى تجويف الصدر وهتكت الرئة “ ولما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني وتم عما يضمرة في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن في قوله ” وحيث إن سبق الإصرار ثابت مما أثبت في التحقيقات ومن اعتراف المتهم بأنه لما علم بحملها صحبها إلى طبيبين واستوثق من صحة ما بلغه من المجنى عليها اعترم قتلها وأصر على تنفيذ فعله ولما علم يوم الحادث بأنها في طريق الكورنيش مع أمها وعمها أخذ السكين ولحق بها وأوقعها على الأرض وانها ل عليها بطعنها حتى اعتقد أنها فقدت الحياة “ وما ساقه الحكم فيما تقدم سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون ، ذلك بأن

سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 حسين المركي ، ومجد صبرى ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(١٨)

الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٥ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . عمل .

حكم الادانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى هذه الأدلة .

مثال لتسبب قاصر في مخالفة عدم رفع أجور عمال الى الحد الأدنى للأجور .

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر من كل من العمال الذين وقعت بشأنهم مخالفة عدم رفع أجورهم إلى الحد الأدنى للأجور ، وما إذا كانت منشأة الطاعن (المتهم) التي يعملون بها من المنشآت الصناعية التي يسرى عليها أحكام المادتين ١ و ٨ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ حتى تنسحب على عمالها أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ المطبق على واقعة الدعوى ، فضلا عن أنه لم يبين مؤدى شهادة محرر المحضر ووجه استدلاله بها على الجريمة التي دان الطاعن بها

الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذي يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ يولييه سنة ١٩٦٣ بدائرة كفر الزيات : لم يرفع أجور عماله الأربعة المبينة أسماءهم بالمحضر إلى الحد الأدنى للأجور . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٢ من القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة كفر الزيات الجزئية قضت حضورياً في ٧ مارس سنة ١٩٦٤ عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل عامل . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنيهاً . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم رفع أجور عماله إلى الحد الأدنى المقرر للأجور طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ قد شابه قصور في البيان كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يستظهر ما إذا كانت منشأة الطاعن تعد من المنشآت الصناعية التي تسرى عليها أحكام المادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الذي أسالت إليهما المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ من عدمه ولم يورد أسماء العمال الذين وقعت المخالفة بشأنهم وما إذا كانت منهم قد تجاوزت الثمانية عشرة حتى تنسحب عليهم أحكام هذا القانون لا سيما وقد قام دفاع الطاعن على أن منشأته الصناعية غير خاضعة لأحكام القانون فضلاً عن أن الحكم لم يبين أركان الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ — المطبق على واقعة الدعوى — ينص في المادة الأولى منه أن "يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذي تجاوز سنة ثمانية عشر سنة من أجر يومية شامل في المنشآت الصناعية التي تسرى في شأنها أحكام المادتين ٨٠١ ، ٨٠٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه خمسة وعشرين قرشا" وينص في المادة الثامنة منه على العقوبة بقوله "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب صاحب العمل الذي يخالف أحكام المادة السابقة بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ألف جنيها ويجوز في حالة العود الحكم على المخالف بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر فضلا عن الغرامة" لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . وكان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في تبرير قضائه على قوله بأن "التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادة محرر المحضر الذي قام بضبط الواقعة ولم يدفع المتهم الاتهام عن نفسه بدفاع مقبول سوى قوله أن هناك تعليقات بحفظ المحاضر الخاصة بعمل المظاحن وهذا الدفاع لا يصح أن يكون أساسا لبراءة المتهم ولا تنقيد المحكمة بمثل هذه التعليقات الإدارية ومن ثم يتعين إدانة المتهم" وكان الحكم بهذا البيان لم يستظهر سن كل من العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة وما إذا كانت منشأة الطاعن التي يعملون بها من المنشآت الصناعية التي يسرى عليها أحكام المادتين ٨٠١ ، ٨٠٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ حتى تتسحب على عمالها أحكام القانون المطبق على واقعة الدعوى فضلا عن أنه لم يبين مؤدى شهادة محرر المحضر ووجه استدلاله بها على الجريمة التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يستوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، وبطرس زغلول .

(١٩)

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) نقض . "أسباب الطعن" .

لم توجب المادة ٤/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المخيرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .

(ب ، ج) قذف .

(ب) القذف المستوجب للعقاب قانونا . هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه .

(ج) كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين : هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضفائن أو دوافع شخصية .

(د) إهانة . قصد جنائي .

القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والإشارة : توافره يتعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(هـ) عقوبة . استئناف . محكمة استئنافية .

للحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبطلها مهما قلت مدتها بالغرامة. مهما بلغ قدرها . ليس في ذلك تشديد للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .

(و) جريمة . ارتباط .

جواز تكوّن الفعل الواحد جرائم متعددة .

(ز) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .

١ - لم تستلزم الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - في الطعن من غير النية العامة إلا أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فهي لم توجب المغايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . ولما كان ما أسنده الطاعن إلى المجنى عليه يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية فضلا عن أنه يوجب احتقاره عند أهل وطنه فإن النعي بأن الطاعن لم يكن لديه قصد الإسناد يكون على غير أساس .

٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من وجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف .

٤ - من المقرر أنه يكفي لتوافر قصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والإشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

٥ - من المقرر قانونا أنه يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس - في حالة استئناف المتهم وحده - أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها - وليس في ذلك تشديد للعقوبة - لأن العبرة بنوع العقوبة في ترتيب العقوبات .

٦ - من المقرر في القانون أنه يجوز أن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة . ومن ثم فإن النعى بعدم توافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة وأنها لا وجود لها لأنها والقذف في فعل واحد يكون على غير أساس .

٧ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/٢/٢١ بدائرة مركز طوخ محافظة القليوبية : (١) قذف علانية في حق السيد الأستاذ محمد حسين الغراب قاضي محكمة طوخ بأن وجه إليه العبارات الميينة بالمحضر والتي تتضمن إسناد أمور إليه لو كانت صادقة لأوجبت معاقبته قانونا واحتقاره عند أهل وطنه (٢) أهانه بالقول والإشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته وبسببها . وطلبت عقابه بالمواد ١/١٣٣ و ١٧١ و ١/٣٠٢ و ١/٣٠٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح طوخ الجزئية قضت حضوريا في ١٩٦٣/٤/١١ عملا بمواد الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات (أولا) بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا عن التهمة الأولى (ثانيا) بتغريم المتهم عشرين جنيا عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩٦٤/١/٢٢ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنيا عن التهمتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

من حيث إن الطاعن قرر بالطعن بالنقض وأودع أسبابه موقعا عليها منه في الميعاد القانوني .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — لم تستلزم في حالة رفع الطعن من غير النيابة العامة إلا أن يوقع أسبابه محاميا مقبول أمام محكمة النقض وكان الطاعن محاميا مقبولا أمام هذه المحكمة، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ سالف الذكر لم توجب المغايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القذف وإهانة موظف عمومي بالقول والإشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته قد جاء معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن العبارات المنسوبة صدها من الطاعن تتضمن الطعن في أعمال موظف عام وفي أمر يتعلق بوظيفته وقد قدم الطاعن الدليل على صحة ما أسنده من وقائع إلى المجنى عليه وكان ذلك القذف منه بسلامة نية وتمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، كذلك فإن ركن العلانية لم يتوافر في الواقعة ولم يقصد الطاعن إذاعة ما قاله بل كان الحادث عارضا نتيجة لحديث خاص بينه وبين المجنى عليه في غرفة المداولة المغلقة ولم يتوفر لدى الطاعن قصد الإسناد بل كان ما حصل منه نتيجة ثورة نفسية بسبب إهانة لحقته من المجنى عليه وأثبت الطاعن أنه لم يعن مدلول العبارات التي أسندها إلى المجنى عليه كما أن جريمة الإهانة لم يتوافر فيها القصد الجنائي ولا وجود لها لأنها والقذف فعل واحد ، كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه حين قضى بتغريم الطاعن خمسين جنيا عن الجريمتين المنسوبتين إليه مع أنه استأنف وحده دون النيابة العامة الحكم الابتدائي القاضي بحبسه شهرا مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة عن جريمة القذف وغرامة قدرها عشرين جنيا عن جريمة الإهانة ويكون قضاء الحكم المطعون فيه تشديدا للعقوبة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القذف وإهانة موظف عمومي بالقول والاشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما في حقه أدلة مستفادة مما قرره المجنى عليه في المذكرتين المقدمتين منه لوكيل النيابة وما قرره وكيل نيابة طوخ والأستاذان يوسف رياض عبد الملك ومجد رشوان عصر المحاميان وكاتب النيابة فرغلي صاوي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ورد على ما دفع به الطاعن من سلامة نيته بأن العبارات التي أسندها إلى المجنى عليه لم يكن معتقدا بصحتها وفي دفاعه هذا ما ينفي دعوى سلامة النية فيما صدر عنه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف وللخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ولا يقبل من موجه الطعن في هذه الحالة إثبات صحة الوقائع التي أسندها إلى الموظف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد استدل على إثبات ما قذف به إلى برقية صادرة من بعض الأشخاص لاحقة في تاريخها على الأفعال المسندة إليه موجهة إلى الجهة التي تتبعها المحاكم وتتضمن الأمر الشائن الموجه إلى المجنى عليه وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين توافر ركن العلانية في جريمة القذف المسندة للطاعن في قوله ” ولما كان يبين من أقوال المجنى عليه وشهادة الشهود أن المتهم (الطاعن) وجه عبارات القذف سالفة الذكر إلى السيد القاضي أثناء وجوده بغرفة المداولة جهرا بصوت عال وكان يصرخ بها في وجه السيد القاضي أمام الشهود السالف ذكرهم وأمام جمهور المتقاضين الواقفين بباب الغرفة الذي كان مفتوحا وتحت نافذة الغرفة وكان جهر المتهم بهذه العبارات على هذا النحو بقصد الإذاعة مستفادا أيضا من علانية الاستاد “ وكان ما أورده الحكم في ذلك صحيحا وسائغا يتوافر به ركن العلانية فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم توافر ركن العلانية في الواقعة يكون في غير محله . أما النعي على الحكم بدعوى عدم توافر قصد الاسناد فمردود بما قرره الحكم صراحة بمدونات في قوله ” وقد اشتملت العبارات التي وجهها المتهم (الطاعن) للمجنى عليه على إسناد أمر

معين وهو قبوله مبالغ من النقد ومن أرباب القضايا على سبيل الرشوة" وما كان من المقرر أن القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وكان ما أسنده الطاعن إلى المجنى عليه يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية فضلا عن أنه يوجب احتقاره عند أهل وطنه فإن النعى بأن الطاعن لم يكن لديه قصد الإسناد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين توافر ركن القصد الجنائي في جريمة الإهانة في قوله "إن المتهم (الطاعن) كان يصرخ في وجه القاضي المجنى عليه بعبارات القذف السابق الإشارة إليها وكان يلوح له بيده مرردا أنه - أي المتهم - (رب سجون ولا يهمني قبض ولا حبس وأنا طول عمري في السجون) كما ذكر عبارة أنا آسف إلی جيت لك وقلت الكلام ده في حجرة المداولة وكان في إمكانى أقوله في قاعة الجلسة وأقول أكثر من كده وأسمع الناس باعتبارى محامى) وكان يقف ويجلس أثناء ذلك فإن هذه الأقوال والأفعال والإشارات كافية لاعتبارها إهانة للسيد القاضي " وكان ما أورده الحكم لإثبات توافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة كافيا ، ذلك أن من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والإشارة أثناء تأديته لأعمال وظيفته مجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وكان من المقرر في القانون أنه يجوز أن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة ، فإن النعى بعدم توافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة وأنها لا وجود لها لأنها والقذف في فعل واحد يكون على غير أساس . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم - حين قضى عليه بغرامة قدرها خمسين جنيتها عن الجريمتين المسندتين إليه مع أن الحكم الابتدائي قضى بحبسه شهرا واحدا مع الشغل وإيقاف تنفيذ العقوبة عن جريمة القذف وغرامة عشرين جنيتها عن جريمة الإهانة مما يعتبر تشديدا للعقوبة مع أنه هو الذي استأنف الحكم وحده دون النيابة العامة ، فمردود بما هو مقرر قانونا من أنه يجوز للحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبدله مهما قلت مدته بالغرامة مهما بلغ قدرها لأن العبرة بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمد أبو الفضل حنفي .

(٢٠)

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٥ القضائية

(١) إهانة .

لا فرق بين أن تكون الادانة حصلت ابتداء من المبتدئ أو حصلت ردا لإهانة وقعت عليه .

(ب) رد .

عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية لأحكام الرد والتنحي . لا يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . طالما أنه لا يدعى شغار كرمي الاتهام في أي وقت أثناء نظر الدعوى .

١ - إن عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل إهانة بالإشارة أو القول أو التهديد بلا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت ابتداء من المبتدئ أو حصلت ردا لإهانة وقعت عليه .

٢ - من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط فالتنحي غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم . ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . ولما كان الطاعن لا يدعى شغار كرمي الاتهام في أي وقت

أثناء نظر الدعوى لتأدية الشهادة فيها ، فإن ما ينعاه من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون غير مسديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ مارس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز قليب : أهان بالإشارة والقول والتهديد السيدين علي مصطفى العراقي قاضي محكمة قليب للأحوال الشخصية ومجد كامل عماره الكاتب بالمحكمة أثناء تأديتهما وظيفتهما وبسببها وذلك بأن لوح بيديه في وجه المجني عليه الأول ونعى عليه تجرده من الأدب واللياقة وتوعده بالقتل والسجن كما هم بالاعتداء عليه بأحد المقاعد عندما طلب منه السكوت حتى يتسنى له سماع إجابة المدعى عليه في الدعوى ٣ م سنة ١٩٦٣ أحوال شخصية قليب وكذلك حاول انتزاع محضر الجلسة من المجني عليه الثاني عندما حاول إثبات ما أتاه في حق المجني عليه الأول وطلبت عتاقه بالمادة ١٣٣ فقرة ثانية من قانون العقوبات . ومحكمة قليب الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبتدئ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً مع جعل الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والنيابة العامة . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ من إبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أيده الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن بجريمة إهانة محكمة قضائية ، قد شابه القصور والبطلان ، ذلك بأنه أغفل الرد على ما تمسك به الدفاع من أن الألفاظ التي صدرت من الطاعن

إنما كانت ردا على الفاظ وجهها إليه قاضي المحكمة في أثناء انعقاد الجلسة تعد إهانة له . هذا فضلا عن أن ممثل النيابة في المحاكمة التي جرت أمام محكمة أول درجة هو وكيل النيابة الذي استشهد به القاضي المجني عليه والذي قدم مذكرة بمعلوماته إلى زميله وكيل النيابة المحقق بناء على طلب هذا الأخير ، وبذلك جمع بين صفته كممثل للاتهام وصفته كشاهد في الدعوى مما يبطل تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في دفاعه من أن ما بدر منه إنما كان ردا على إهانة وجهها إليه قاضي المحكمة في أثناء انعقاد الجلسة ، ورد عليه وهو في صدد التحدث عن ثبوت التهمة في حقه بقوله : "ولا يغير من هذا النظر ما قاله المتهم (الطاعن) من أن المجني عليه الأول قد أثاره أولا إذ أنه كان في مكتته الإمساك عن وقوع الحادث منه محتفظا باقتضاء حقه الذي يكفله القانون له إذا ما صح زعمه" . لما كان ذلك ، وكانت عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل إهانة بالإشارة أو القول أو التهديد بلا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت ابتداء من المعتدى أو حصلت ردا لإهانة وقعت عليه . وكان ما قاله الحكم سائغا وكافيا في الرد على دفاع الطاعن الذي يردده في وجه طعنه ، فإن النعي على الحكم بقالة القصور في التسبيب لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتعجى لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط ، فالتعجى غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم ، ومن ثم فلا يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . ولما كان الطاعن لا يدعى شفا كرمي الاتهام ، في أي وقت ، في أثناء نظر الدعوى لتأدية الشهادة فيها ، فإن ما ينعاه على الحكم الابتدائي ، الذي أيده الحكم المطعون فيه ، يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمود عباس العمراوى ، ومجد أبو الفضل حنفى .

(٢١)

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) دعوى جنائية . ” نظرها ” . ” حالات وقفها ” . إيجار أما كن .

اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يترتب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها . يستثنى من ذلك : المسائل الأولية التي يترتب عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التي يتوقف فيها الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية .

ليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة في القانون معاقاً على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة .

(ب) إيجار أما كن . إثبات .

معاملة الشارع الأجرة — في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأما كن —
معاملة الواقعة المادية . إباحته للمستأجر لإثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها الفرائن .

(ج) إيجار أما كن . ضرائب . قانون . إثبات .

إختلاف نطاق تطبيق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء عن نطاق تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأما كن . دفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة . أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبينة فيها مطلقة . لإطراح الحكم المطعون فيه اعتبار دفاتر الحصر حجة بما فيم على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . لا مخالفة للقانون .

(د) قانون . ” الأثر الرجعى للقانون ” .

مريان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأما كن التي أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالى لتاريخ العمل بهذا القانون . ليس في ذلك إعمال للأثر الرجعى للقانون .

(هـ) إجراءات المحاكمة .

الأصل في الإجراءات الصحة . الادعاء بما يخالف ما أثبت في محضر الجلسة أو الحكم لا يكون إلا بالظن بالتزوير .

(و) إجراءات المحاكمة . تقرير التلخيص .

فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته . لا يبطل الإجراءات بعد صحة .

(ز) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . إثبات . "خبرة" .

عدم التزام محكمة الموضوع باجابة طلب تدب خير في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، أو كان في مقدورها أن تشرح طريقها في المسألة المطروحة عليها .

(ح) حكم . "تسبينه . تسبيل غير معيب" .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جريئات دفاعه . مثال .

١ — الأصل هو أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يترتب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها دون أن تلتزم بأن تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام في شأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المسائل الأولية التي يتوقف عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التي يتوقف فيها الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية طبقا لما نصت عليه المادتان ٢٢٢ ، ٢٢٣ من القانون المشار إليه . وليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة في القانون معلقا على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة ولا يغير من الأمر شيئا — في ثبوت الاختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل المدنية الفرعية كافة — أن يكون الاختصاص الأصيل بالدعوى المدنية منعقدا لمحكمة عادية في السلم القضائي ، أو لمحكمة مخصوصة ناطق بها القانون ولاية الفصل فيها . ومن ثم فإن المحكمة إذ دانت الطاعن دون أن توقف الدعوى حتى يفصل في تحديد الأجرة من المحكمة المدنية المختصة تكون قد طبقت صحيح القانون .

٢ — نص القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والذي يعتبر الأصل الجامع المنظم لعقد الإيجار إلى جانب نصوص القانون المدني — في المادة الخامسة منه على أنه : ”إذا لم توجد عقود كتابية أو تعذر الحصول عليها جاز إثبات شروط التعاقد والأجرة المتفق عليها والتكاليف الإضافية المشار إليها فيما تقدم بجميع طرق الإثبات مهما كانت قيمة النزاع“ . كما نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة مكررا (٥) من القانون المذكور والتي أضيفت بمقتضى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أن ”المقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيتهما أقل“ . والبين من هذين النصين في صريح لفظهما وواضح دلالتهما أن الشارع عامل الأجرة معاملة الواقعة المادية من حيث أحل للمستأجر إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن وذلك تيسيرا عليه ، كي يضرب على كل محاولة لاستغلاله . وهذا المعنى واضح بالقدر نفسه من المقابلة في صياغة المادة الخامسة المذكورة بين الأجرة التي يدفعها المستأجر وبين الأجرة الواردة في عقد الإيجار وليس من شك في أنه يجوز الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد نص يقضى بذلك كما هو مفهوم المادة ٤٠٠ من القانون المدني .

٣ — إختلاف نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن الذي خلا من نص يجيز إصدار تفسيرات تشريعية لأحكامه ، فمجال القانون الأول هو الإعفاء من بعض الضريبة المربوطة على الأمكنة المؤجرة والتي كان يتعين جبايتها من المؤجرين ، ومجال الثاني خفض الأجرة الفعلية المقررة لها والتي يدفعها المستأجرون مقابل الانتفاع بالأعيان المؤجرة ، ودفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة ، أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبيئة فيها مطلقة منعا من الاحتياي على القانون ، ولاتراحم بين القانونين في التطبيق بل أن لكل منهما مجاله الذي يستأثر به بغير تناقض . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح اعتبار دفاتر الحصر المشار إليها حجة بما فيها على

حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لا يكون قد خالف القانون في شيء .

٤ — نصت المادة الخامسة مكررا (٥) المضافة إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في فقرتها الأولى على أنه : "تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الأجر الحالية للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون" . وقد صدر هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ فليس له أثر رجعي ينعطف إلى ما قبل التاريخ المحدد لنفاذه ، وإنما هو يسرى من تاريخ نفاذه على الأجر التي تحصل بعد صدوره ، وذلك لأن عقود الإيجار بطبيعتها عقود ممتدة تولد أداءات متجددة مما يعتبر معه تحصيل ما يزيد على الأجرة المقررة عن المدة المحددة كلما حصلت جريمة مستمرة لأنها تقتضي تدخلا متابعا متجددا ممن يقارفها . ولا يعتبر ورود الأجرة على بناء سبق إنشاؤه أو تقريرها بعقود أبرمت قبل صدور القانون الجديد مبرا للقول برجعية القانون على وقائع سبقت صدوره ، لأن المراد بالواقعة المؤتممة التي يسرى عليها هو عدم خفض الأجرة بالنسبة التي حددها القانون فيما يحصل من أجر بعد نفاذه لا فيما حصل منها من قبل ، مما ليس فيه إعمال للأثر الرجعي للقانون .

٥ — الأصل في الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

٦ — فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الإجراءات بعد صحة .

٧ — لا تلزم محكمة الموضوع بإجابة طلب تدب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، وما دام في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها .

٨ — لا على المحكمة إن هي لم تتبع المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها أنها أطرحتها . ولما كان في أخذ المحكمة إثباتا للأجرة

الفعلية بشهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت ما ساقه الدفاع من شواهد أخرى للتدليل بها على جدية العقود المقدمة منه ، فان ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في أول ديسمبر سنة ١٩٦١ بشبرا : امتنع عن تخفيض القيمة الإيجارية الحقيقية طبقا لأحكام القانون بالنسبة إلى المساكن المؤجرة المينة بالمحضر المملوكة له . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٥ مكرر و ١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، وقد ادعى النقيب فايز عزت والسيدة اسكندره معوض بحق مدنى قبل المتهم وطلبا القضاء لهما بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة شبرا الجزئية دفع الحاضر مع المتهم (أولا) بعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظر الدعوى . (ثانيا) عدم جواز إثبات عكس الثابت بعقود الإيجار إلا بالكتابة ، وقضت المحكمة بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الإتهام . (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجنائية وباختصاصها . (ثانيا) برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وبجوازه . (ثالثا) تغريم المتهم مائة جنيه مصرى والزامه أن يدفع للدعوى بالحق المدنى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وأمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — تمسك المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٤ (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) برفض الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة وبجوازه (ثالثا) وفى موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمتم المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن حاصل أوجه الطعن في التقارير الثلاثة هو مخالفة القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الطاعن في الدفاع والبطلان في الإجراءات الذي أثر في الحكم ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم خفض الأجرة بالنسبة التي حددها الشارع في القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ قد أخطأ في تطبيق القانون من أوجه (أولا) مخالفته قواعد الاختصاص الولائي حين رفض الدفع المبدئي من الطاعن بعدم اختصاص المحاكم الجزئية بتحديد القيمة الإيجارية على اعتبار أن المشرع ناط في المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمحكمة الابتدائية وحددها الفصل في مسألة الأجرة وهي في خصوص جريمة مخالفتها أصل لا فرع ، ومن ثم فإنها تشكل مسألة أولية أودفعا مانعا للدعوى الجنائية فلا تتولد ولا تستحق القبول حتى يفصل من جهة القضاء المدني في الأجرة ، مما كان يتعين معه على القاضي الجنائي أن يتخلى عن الدعوى الجنائية أو على الأقل أن يوقف الفصل فيها حتى يصدر حكم من المحكمة المدنية بتحديد الأجرة محل النزاع . (ثانيا) مخالفة قواعد الإثبات المقررة في المسائل المدنية إذ أجازت المحكمة إثبات عكس ما جاء في عقود الإيجار المكتوبة بالبيننة دون أن يتضمن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ نصا يجيزه بل إن المحكمة فسرت هذا القانون تفسيرا يخالف مدلول عبارته من أنه لايسار إلى الإثبات بالبيننة إلا عند عدم وجود السند الكتابي كما أنه خليقا أن لاتقبل المحكمة الإثبات بالبيننة دون قرائن قوية تجعل القول بالاحتيال على القانون أمرا محتملا . (ثالثا) أن الحكم أهدر قاعدة شرعية الجريمة والعقاب حين عاقب الطاعن عن عقود أبرمت قبل صدور القانون الذي دين بمقتضاه وأهدر التفسير التشريعي الذي جعل لدفاتر الحصر حجية في شأن إثبات القيمة الفعلية للأجرة ، وفضلا عما تقدم فإن المحكمة لم تبين في حكمها صفة الطاعن التي دين بمقتضاها بل سارت على أنه مالك للمبنى المشتمل على الأماكن المؤجرة مع أنه ملك لزوجته التي ظهر إسمها في بعض عقود الإيجار المبرمة وقد طلب الطاعن تحديد أجرة المثل بواسطة خبير هندسي قدم عقود إيجار محررة بينه وبين مستأجرين سابقين نفيًا لدعوى الاحتيال على القانون ،

إلا أن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من تحقيق ، ولم ترد بشيء على العقود المقدمة منه ، كما أنها لم تعلق بشيء على أقوال شهود النفي ، بل بررت أخذها بأقوال شهود الإثبات مع قيام الخصومة بين الطاعن وبينهم وكونهم أصحاب المصلحة بدعوى الإطعنان — وأطرحت دليل النفي بعدم الارتياح ، وهو تسبيب غامض يعجز محكمة النقض عن مراقبته . هذا إلى أن تقرير التلخيص لم يودع ملف الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لإبتناؤه على مخالفة المادتين ٣٣١ و ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الإمتناع عن تخفيض القيمة التجارية طبقا للنسبة التي حددها القانون التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من منازعة في ولاية المحكمة للفصل في تحديد إيجار المساكن مردودا بأن الأصل هو أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يترتب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها دون أن تلزم بأن تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام في شأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ولا يستثنى من ذلك إلا المسائل الأولية التي يتوقف عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التي يتوقف فيها الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية طبقا لما نصت عليه المادتان ٢٢٢ و ٢٢٣ من القانون المشار إليه وليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة في القانون معلقا على شرط صدور حكم من المحكمة المدنية المختصة بتحديد الأجرة ولا يغير من الأمر شيئا — في ثبوت الاختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل المدنية الفرعية كافة أن يكون الاختصاص الأصيل بالدعوى المدنية منعقدا لمحكمة عادية في السلم القضائي أو لمحكمة مخصوصة ناطق بها القانون ولاية الفصل فيها . لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ دانت الطاعن دون أن توقف الدعوى حتى يفصل في تحديد الأجرة من المحكمة المدنية المختصة تكون قد طبقت صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين

المؤجرين والمستأجرين والذي يعتبر الأصل الجامع المنظم لعقد الإيجار إلى جانب نصوص القانون المدني قد نص في المادة الخامسة منه على أنه (إذا لم توجد عقود كتابية أو تعذر الحصول عليها جاز إثبات شروط التعاقد والأجرة المتفق عليها والتكاليف الإضافية المشار إليها فيما تقدم بجميع طرق الإثبات مهما كانت قيمة النزاع) كما نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة مكررا (٥) من القانون المذكور والتي أضيفت بمقتضى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أن المقصود بالأجرة الحالية في أحكام هذه المادة الأجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الأجرة الواردة في عقد الإيجار أيتها أقل) والبين من هذين النصين في صريح لفظهما وواضح دلالتهما أن الشارع عامل الأجرة معاملة الواقعة المادية من حيث أحل للمستأجر إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن وذلك تيسيرا عليه — كي يضرب على كل محاولة لاستغلاله وهذا المعنى واضح بالقدر نفسه من المقابلة في صياغة المادة الخامسة المذكورة من الأجرة التي يدفعها المستأجرون الأجرة الواردة في عقد الإيجار وليس من شك في أنه يجوز الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد نص يقضى بذلك كما هو مفهوم المادة ٤٠٠ من القانون المدني ، أما ما تحدى به الطاعن من تفسير تشريعي للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء في شأن اعتبار دفاتر الحصر التي أطرحها الحكم المطعون فيه أساسا لتحديد الأجرة — ما تحدى به من ذلك — مردود باختلاف نطاق تطبيق القانون المشار إليه عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن الذي خلا من نص يحيز إصدار تفسيرات تشريعية لأحكامه فمجال القانون الأول هو الإعفاء من بعض الضريبة المربوطة على الأمكنة المؤجرة والتي كان يتعين جبايتها من المؤجرين ومجال الثاني خفض الأجرة الفعلية المقررة لها والتي يدفعها المستأجرون مقابل الانتفاع بالأعيان المؤجرة . ودفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبيئة فيها مطلقة منعاً من الاحتيال على القانون ولا تراحم بين القانونين في التطبيق — بل إن لكل منهما مجاله الذي يستأثر به بغير تناقض ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ

أطرح اعتبار دفاتر الحصر المشار إليها حجة بما فيها على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لا يكون قد خالف القانون في شيء. لما كان ذلك، وكانت المادة الخامسة مكررا (٥) المضافة إلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ قد نصت في فقرتها الأولى على أنه (تخفيض بنسبة ٢٠٪ الأجر الحالية للأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون) وقد صدر هذا القانون على أن يعمل من تاريخ نشره في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ فليس له أثر رجعي ينعطف إلى ما قبل التاريخ المحدد لنفاذه وإنما هو يسرى من تاريخ نفاذه على الأجر التي تحصل بعد صدوره، وذلك لأن عقود الإيجار بطبيعتها عقود ممتدة تولد أداءات متجددة مما يعتبر معه تحصيل ما يزيد على الأجرة المقررة عن المدة المحددة كلما حصلت جريمة مستمرة لأنها تقتضي تدخلا متابعا متجددا ممن يقارفها، ولا يعتبر ورود الأجرة على بناء سبق إنشاؤه أو تقريرها بعقود أبرمت قبل صدور القانون الجديد مبررا للقول برجعية القانون على وقائع سبقت صدوره، لأن المراد بالواقعة المؤتممة التي يسرى عليها هو عدم خفض الأجرة بالنسبة التي حددها القانون فيما يحصل من أجر بعد نفاذه لا فيما حصل منها من قبل. مما ليس فيه إعمال للأثر الرجعي للقانون. لما كان ما تقدم، وكان الطاعن يسلم في طعنه بصفته كمؤجر ذي شأن فيما أجره من الأمكنة موضوع الجريمة المسندة إليه، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت قيام هذه الصفة به ودانته على أساسها، ولا يدعى الطاعن أنه كان فضوليا حين تعاقد مع المستأجرين وكان الطاعن لم يدفع بانتفاء هذه الصفة لدى محكمة الموضوع، فإن حالة القصور في الحكم لا يكون لها من وجه ولا يعتد بها. لما كان ذلك، وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم، ولا عليه أن لا يتعقب الطاعن في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ولا تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وما دام في مقدورها أن تشق طريقها — في المسألة المطروحة عليها — ولما كان في أخذ المحكمة لإثبات الأجرة الفعلية بشهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت ما ساقه

الدفاع من شواهد أخرى للتدليل بها على جدية العقود المقدمة منه ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن في شأن عدم إيداع تقرير التلخيص ملف الدعوى مردودا بأن الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن تقرير التلخيص قد تلى ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ، وكان فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الإجراءات بعد صحة . لما كان ما تقدم وكان ، سائر الطعن جدلا موضوعيا فيما اطمأنت إليه محكمة الموضوع من أدلة الدعوى ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد صبري ، وعبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام .

(٢٢)

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٥ القضائية :

عمل . عقوبة . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" . دفاع . "الاخلال
بحق الدفاع . ما يوفره" .

تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية لهم .
ليس للحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد
اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي
في الدعوى . مثال .

متى كان الحكم المطعون فيه حصل دفاع الطاعن الذي أثاره في وجه طعنه
من منازعته في عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة الذين سجلت أسمائهم
في السجلات الخاصة بالشركة وما قرره من عدم استطاعته تقديمها نظرا
إلى تأميم الشركة مما دعاه لطلب نذب خبير حسابي لتحقيق ذلك ، ثم أ طرح
الحكم هذا الدفاع بقوله اطمئنانه إلى شهادة محرر المحضر الذي قرر بأن الطاعن
لم يوفر وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه ولا سيما أن شهادته قد
أيدت ما سبق أن أثبتته بمحضره في هذا الشأن عن نتيجة اطلاعه على سجلات المنشأة،
وانتهى الحكم إلى أنه إزاء ذلك لا يكون في حاجة لإستجلاء الحقيقة التي ثبتت
لديه . وكان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن — وهو دفاع
جوهرى في ذاته بالنظر إلى أن الغرامة المقضى بها تتعدد بقدر عدد العمال الذين
وقعت في شأنهم المخالفة ، لما هو مقرر من أنه ليس للحكمة أن تبدى رأيا

في دليل لم يعرض عليها لإحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى . وما ساقته المحكمة ردا على دفاع الطاعن يتضمن استباق الحكم على دفاتر الشركة وسجلاتها التي طلب الطاعن الاطلاع عليها وهي لم تعرض على المحكمة بعد لتقول كلمتها فيها ، مما يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم شرق : بصفته صاحب عمل لم يقوم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ عملا بإدتي الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش مع تعدد العقوبة بالنسبة للسنة والأربعة والتسعين عاملا الذين وقعت في شأنهم المخالفة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بورسعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بورسعيد الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى ”من جديد“ وقضت حضوريا في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية “ ... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة عدم توفيره وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المحكمة لم تستجب إلى ما طلبه من نذب خبير حسابي فني للاطلاع على دفاتر وسجلات شركة الرباط الاقتصادية المؤتممة — والتي كان يمثلها الطاعن قبل التأميم — تحقيقا لما أثاره بالنسبة إلى عدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم وأنه وفر لهم وسائل الرعاية الطبية، وبررت المحكمة مسلكها في اطراح هذا الدفاع تبريرا غير سائغ إذ قالت باطمئنانها إلى شهادة محرر المحضر الذي لم يطلع على دفاتر الشركة وسجلاتها مما يشكل قصورا في التسبب وإخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل دفاع الطاعن الذي أثاره في وجه طعنه من منازعته في عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة الذين سجلت أسمائهم في السجلات الخاصة بالشركة وما قرره من عدم استطاعته تقديمها نظرا إلى تأميم الشركة مما دعاه لطلب نذب خبير حسابي لتحقيق ذلك، ثم اطرح الحكم هذا الدفاع بقوله اطمئنانه إلى شهادة محرر المحضر الذي قرر بأن الطاعن لم يوفر وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه البالغ عددهم ١٩٤ عاملا ولا سيما أن شهادته قد أيدت ما سبق أن أثبتته بمحضره في هذا الشأن من أنه تبين له من الإطلاع على سجلات المنشأة أن عدد عمالها ٥٦ عاملا يتقاضون أجرهم شهريا و ١٢٦ عاملا يتقاضون أجرهم يوميا و ١٤ عاملا يعملون مستخدمين وسعاه ورؤساء فرق، وانتهى الحكم إلى أنه إزاء ذلك لا يكون في حاجة لاستجلاء الحقيقة التي ثبتت لديه مما سلف بيانه . لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن — وهو دفاع جوهرى في ذاته بالنظر إلى أن الغرامة المقضى بها تتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة — لما هو مقرر من أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على خواه ومناقشة الدفاع له — عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى في الدعوى .

وما ساقته المحكمة ردا على دفاع الطاعن يتضمن استباق الحكم على دفاتر الشركة وسجلاتها التي طلب الطاعن الإطلاع عليها وهي لم تعرض على المحكمة بعد لتقول كلمتها فيها ، مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع . هذا فضلا عما تردى فيه الحكم من اضطراب في شأن ما اطمأن اليه بالنسبة إلى عدد العمال فقد أثبت في مدوناته أخذا من شهادة محرر المحضر أنهم ١٩٤ عاملا بينما ذكر تفصيلا لهم — أخذا مما ثبت بمحضر هذا الشاهد — وفيه بلغ عددهم ١٩٦ عاملا . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه . ولما كان الطعن للمرة الثانية فانه يلزم تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، وحسين صالح ومحمود عباس العمراري ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٢٣)

الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ القضائية

(أ ، ب) مصادرة . سلاح . عقوبة .

(أ) مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته : تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء في ذاته لإخراجه من دائرة التعامل . هل ذلك ؟

(ب) الغرض من المصادرة في معنى المادة ٣٠/٢ عقوبات والمادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمتفجرات : الصاق الشارع بالسلاح طالبا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام . عدم تحققه إذا جازوقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيزله القانون حيازته . القضاء بوقف تنفيذه عقوبة المصادرة . خطأ في القانون .

(ج) محكمة الموضوع . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب"

(ج) لمحكمة الموضوع رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة كما ارتسنت في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة دون التمسك بدليل بذاته . شرط ذلك : أن يكون ما استخلصته ممكن وسائق .

١ - مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل ، إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء في ذاته لإخراجه من تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقاءها في يد من يحوزها أو يحوزها .

٢ — المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر إنما تكون لأن الشارع ألصق بالسلح طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته . ولا يتحقق الغرض من هذا التدبير إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجزله القانون حيازته مما يؤدي إلى الدور في تأثيم الشيء وتجريم صاحبه ، حالا بعد حال ، وهو إحالة ممتنعة يتنزه عنها الشارع ، هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة أيا كان وصفها عقوبة أو تدبيرا — يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته . ولما كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة فإنه يكون مشوبا بعيب الخطأ الجزئي في القانون مما يوجب نقضه وتصويبه .

٣ — من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة كما ارتسمت في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بذاته بل لها استخدام العقل والمنطق وكافة الممكّنات العقلية . ولا تصح مصادرتها في ذلك ما دام لها استخلاصته وجه ممكن ومساغ مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية : (أولا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مبششنا "بندقية لى أنفيلد" . (ثانيا) أحرز ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح واحرازه . (ثالثا) تسبب خطأ في قتل محمد إبراهيم حسين خليل وكان ذلك باهماله وعدم احترازه بأنه أمسك بسلاح نارى معمر دون أن يحتاط إلى عدم انطلاقه فانطلق منه عيار أصاب

المجنى عليه بالاصابة الموصوفة بتقرير البصفة التشريحية والتي اودت بحياته .
 وطلبت من مستشار الاحالة احواله الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٦
 و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦
 لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من الجدول ١/ والمادة ٢٣٨ من قانون
 العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق (دائرة المستشار الفردي)
 قضت حضوريا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا ب مواد قانون السلاح مع تطبيق
 المواد ١/٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة الى التهمتين الأولى
 والثانية والمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى التهمة الثالثة
 (أولا) بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة السلاح
 والذخيرة المضبوطة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ
 صدور الحكم وذلك عن التهمتين الأولى والثانية (ثانيا) ببراءة المتهم من التهمة
 الثالثة بلا مصادريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
 النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من طعن النيابة العامة الفصور في التسييب
 والفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم المطعون فيه استند في قضائه ببراءة المطعون
 ضده من تهمة القتل الخطأ الموجهة إليه إلى ما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود
 من أن الحادث كان وليد القضاء والقدر ، وأن مرجعه المفاجأة التي قامت
 بالمتهم ، دون أن يورد في أسبابه ما يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، وما أورده
 يؤدي إلى النقيض مما رتب عليه ، لأن الثابت من أقوال المتهم وشهادة عزوز محمد
 عبد العزيز أن المطعون ضده ظل يتجاذب البندقية مع المجنى عليه مما أزال عنصر
 المفاجأة التي اعتقلت تصرفه ، وكان خليقا به أن يفلت البندقية أو أن يرفع يده
 عن زنادها مما يشكل ركن الخطأ الموجب لمساءلته .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن الخطأ في القانون ذلك بأن
 الحكم المطعون فيه شمل عقوبة المصادرة بوقف التنفيذ وهو ممتنع قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن المتهم (المطعون ضده) توجه إلى المجنى عليه في الحقل ليلا ، وقد حمل بندقيته ، وما أن وصل إلى مكانه غير قاصد به سوءا حتى هب هذا من نومه مذعورا ، وأمسك ببندقية المتهم الذي اعتقلته المفاجأة فاختل توازنه ، وسقط على الأرض ، وظل المجنى عليه يجاذبه البندقية حتى انطلق منها عيار أصابه قضاء وقدرًا دون خطأ يمكن إسناده إلى حاملها ، والطعن في وجهيه الأولين ينحل في حقيقة إلى جدل موضوعي فيما استخلصه قاضي الموضوع من وقوع المفاجأة التي أسقطت تدبير المتهم ، وأعجزت حيلته مع وثبة المجنى عليه به فرعا أثره من نومه في الحقل ليلا وهو جدل لا يثار لدى محكمة النقض ، لما هو مقرر من أن من حق محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة كما ارتسمت في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل ذاته ، بل لها استخدام العقل والمنطق وكافة الإمكانيات العقلية ، ولا تصح مصادرتها في ذلك مادام ذلك استخلصته وجه ممكن ، ومساغ مقبول ، ومن ثم فإن الطعن في وجهيه الأولين حقيق بالرفض . أما ما قالته الطاعة من خطأ الحكم في القانون لقضائه بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة فصحيح ، لما هو مقرر من أن مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته من الأشياء التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل ، إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء في ذاته لإحراجه من تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحوزها أو يحوزها والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ليست إلا ترديدا وتقريرًا لحكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية التي يجرى نصها على أنه "إذا كانت الأشياء المذكورة يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للمتهم" والمصادرة الوجوبية في معنى هذا النص إنما تكون لأن الشارع ألصق بالسلح طابعًا جنائيًا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه

إلا بمصادرة ولا يتحقق الغرض من هذا التدبير إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجوز له القانون حيازته ، مما يؤدي إلى الدور في تأثيم الشيء ، وتجريم صاحبه ، حالا بعد حال ، وهو إحالة ممتنعة يتنزه عنها الشارع ، هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة أيا كان وصفها عقوبة أو تدبيرا — يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهو ما لا يمكن التسليم به ، أو تصور إجازته . ولما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بعيب الخطأ الجزئي في القانون ، مما يوجب نقضه وتصويبه في هذا الخصوص ، ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٢٤)

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ القضائية

(ا و ب) مأمورو الضبط القضائي . "اختصاصهم" . مواد مخدرة .

(١) إسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأمور الضبطية القضائية على مديري إدارة مكافأة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

سلطات مأموري الضبطية القضائية في البحث من الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ؟

(ب) لا تريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي والتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم . طالما أن إرادة الجاني تبقى حرة ولم يقع من رجال الضبط تحريض على ارتكاب الجريمة .

(ج) تفتيش . "إذن التفتيش . إصداره" .

الإذن بالتفتيش . يكفي لصحته : أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه .

١ — أسبغت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأموري الضبطية القضائية على مديري إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى" . وأوجبت المادة ٢٤ من هذا القانون على مأموري الضبط القضائي وعلى مرءوسيه أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم أو التي يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى أن الإجراءات التي اتخذها ضباط إدارة مكافحة المخدرات قد قاموا بها التزاما منهم بواجبهم في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط لاكتشاف جريمة جلب المخدر وضبط المتهمين فيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصهم بوصفهم من مأموري الضبط القضائي . فإن ما ينهه الطاعن على الإجراءات التي قاموا بها بدعوى البطلان لا يكون له محل .

٢ — لا تريب على مأموري الضبط القضائي ومرءوسيه فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافي القانون ولا يعد تحريضا على الجريمة ما دامت إرادة هؤلاء تبقى حرة .

٣ — يكفي لصحة الإذن بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : (أولا) المتهمان الأول والثاني : جلبي وآخر محكوم عليه غيابيا جواهر مخدرة (حشيشا) إلى الجمهورية العربية المتحدة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) المتهم الثاني : حاز بقصد الإتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثالثا) المتهم الأول أيضا : أحرز بقصد التعاطي جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٧ و ٤١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم الأول (الطاعن) ببطلان الإذن وبطلان الإجراءات ، وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ١ - ١ / ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول المرافق بمعاينة المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احرار جواهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الاجراءات التي اتخذتها إدارة مكافحة المخدرات واستند في هذا الدفع إلى أن قيام الإدارة بجلب المخدر يخالف الواجب الملقى على عاتقها بقرار إنشائها والذي يفرض عليها العمل بكافة الطرق الدولية على منع دخول المواد المخدرة إلى أراضى الجمهورية العربية المتحدة ، كما أنه يتضمن في ذاته ارتكاب جريمة الجلب المنصوص عليها

في قانون مكافحة المخدرات ، الأمر الذي يبطل إجراءات الجلب وما تلاها ويقتضى تبرئة الطاعن مما أسند إليه . وقد دفع الطاعن أيضا ببطلان الإذن الصادر من النيابة بالقبض عليه وتفتيشه ، لصدوره عن جريمة لم تكن قد وقعت بعد لأن المخدر المنسوب إليه إحرازه كان وقت صدور الإذن في حوزة إدارة مكافحة المخدرات ، وقد صدر الإذن بدعوى أن الطاعن كان سيستلم المخدر في اليوم التالي . غير أن الحكم أطرح هذا الدفع ورد عليه بما لا يصلح ردا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في خصوص ما أسند إلى الطاعن في قوله ” إن التحريات قادت المقدم يعقوب ملطى وكيل قسم مكافحة المخدرات بالقاهرة والرائد سيد ابراهيم خشبة المفتش بالقسم إلى أن رياض فرعون اللبناني يرأس عصابة تهريب المخدرات من لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة وجلبها إلى البلاد وأنه قد اتفق مع أحد المرشدين على تهريب وجلب كمية كبيرة من المخدرات فأخطر المرشد القسم بهذا العزم ، فكلفه القسم بالتظاهر بقبوله الاشتراك في هذه العملية ، وفي يوم ١٩٦٣/١/٢ وصلت إلى قسم المخدرات معلومات من المرشد تفيد أن رياض فرعون هذا قد سلمه كمية من المخدرات وطلب إليه السفر بها إلى الجمهورية العربية المتحدة وحدد له فندقا للنزول به في القاهرة ، وأفهمه بأن أشخاصا لم يحدد لهم ، سيتصلون به في الفندق المذكور لتسلم تلك المخدرات ، وتتضمن معلومات المرشد التي أبلغها إلى القسم أنه سيصل إلى ميناء الإسكندرية على ظهر الباخرة (الجزائر) يوم ١٩٦٣/١/٣ بعد الظهر وستكون المخدرات معه ضمن شحنة أخرى مرسلة باسم مستعار (تراثيت) وتزن كمية المخدرات نحسين أقة تقريبا . وبناء على تلك المعلومات قام الرائد سيد ابراهيم المفتش بالقسم وفي صحبته النقيب محمد عبد الستار فتحن بالسفر إلى الإسكندرية حيث تم التفاهم بينهما وبين السلطات الجمركية على تسهيل مرور هذه الشحنة . وفي حوالي الساعة ٥ مساء يوم ١٩٦٣/١/٣ وصلت الباخرة (الجزائر) إلى ميناء الاسكندرية وعلى ظهرها المرشد وشحنة عبارة عن صندوق خشبي مغلق ، وتبين أن بوليصة الشحن صادرة من الشركة العربية للملاحة البحرية في بيروت يوم ١٩٦٣/١/٢ على الباخرة (الجزائر) باسم مستعار هو (إلياس خطار) إلى جنيف بطريق المرور

على الاسكندرية (ترانزيت) وقد تمكن الرائد سيد ابراهيم من استلام هذا الطرد وحرر بذلك محضرا بذلك مؤرخا ١٩٦٣/١/٤ ضمنه تلك البيانات وما سبقها من تحريات وإجراءات ثم تقدم إلى النيابة بهذا المحضر حيث تمت مناقشته بمعرفتها كما تم وزن المخدرات التي تبين أنها حشيش وزن ٦٣ و ٦٠٠ ك ومفرداتها ٥٩٠ طربة ، بعد ذلك أذنت له النيابة ومفتش قسم مكافحة المخدرات بالسير في إجراءات ضبط باقى أفراد العصابة التي يرأسها (رياض فرعون) وهو المتهم الغائب الذى حكم عليه غيابيا فى تهمة الجلب بالأشغال الشاقة المؤبدة بجلسة ١٩٦٣/٣/١٠ . وفى يوم ١٩٦٣/١/١٦ اتصل المرشد السرى بالمقدم يعقوب ملطى وكيل قسم مكافحة المخدرات وأبلغه أن هذا المتهم وآخر يدعى على سيد حسين (ابن المتهم سيد حسين عبد الحق) ومحكوم عليه غيابيا بالحبس مع الشغل لمدة سنتين بوصفه أحرز المخدرات إحرازا مطلقا ، أبلغه أن هذا المتهم وعلى سيد حسين حضر إليه فى فندق ناسيونال الساعة ١١ م يوم ١٩٦٣/١/١٦ وهو الفندق الذى حدده له رياض فرعون للنزول فيه حضرا إليه وذكر له أنهما موفدان من قبل رياض فرعون لتسلم المخدرات وعندئذ نقده هذا المتهم (ابراهيم عبد البر المنوفى) الطاص — مبلغ ثلاثمائة جنيه مكافأة له مقابل قيامه بتهرب المخدرات من بيروت ، ثم طلبا من المرشد أن يلتقيا به فى الساعة ١١ من صباح يوم ١٩٦٣/١/١٧ بالقرب من تمثال نهضة مصر المواجه لكوبرى الجامعة ، وتم عرض المحضر المتضمن تلك الإجراءات على النيابة للاستئذان فى ضبط هذا المتهم وعلى سيد حسين فأذنت النيابة بذلك وفى نفس اليوم الساعة ٩ ص ، وعلى الأثر عقد المقدم يعقوب ملطى اجتماعا فى نادى الشرطة بالجيزة مع المرشد وكل من الرائد سيد ابراهيم خشبه والمقدم حمدى الشقنقى مفتش مكافحة المخدرات والمقدم ابراهيم الخيارى رئيس شعبة البحث الجنائى بمحافضة الجيزة والرائد صلاح هارون رئيس مباحث الجيزة والنقيب كمال حافظ معاون بقسم مكافحة المخدرات وكذا النقيب محمد عبد الستار فتحى مفتش مكافحة المخدرات وكان ذلك تحت إشراف العميد محمود السباعى مدير إدارة البحث الجنائى لوضع خطة الضبط ، واتفقوا فيما بينهم على أن يقوم المقدم يعقوب ملطى بدور سائق سيارة أجرة ويصحب معه المرشد بعد وضع الحقيبتين اللتين وضعت بهما المخدرات فى داخل حقيبة السيارة المذكورة . ويتجه المقدم يعقوب ملطى إلى المكان المتفق عليه وهو ميدان تمثال نهضة مصر

وأن يقوم المقدمان حمدى الشقنقى وإبراهيم الخيارى والرائدان سيد إبراهيم خشبه وصلاح الدين هارون والنقيب كمال حافظ والنقيب محمد عبد الستار فتحى بالمراقبة من سياراتهم على أن يتولوا عملية ضبط المتهم ومن معه فور التسليم ، وفى تمام الساعة ١١ صباحا وصل المقدم يعقوب ملطى بالسيارة الأجرة إلى ميدان تمثال نهضة مصر فوجد به سيارة أجرة رقم ٦٥ أجرة القاهرة ، فأوقف سيارته أمامها ، وعندئذ تقدم إليه المتهم الغائب على سيد حسين وطلب من المقدم ملطى أن يتعقب بسيارته السيارة الأجرة رقم ٦٥ المذكورة والتي كان يقودها هذا المتهم (إبراهيم عبد البر المنوفى) الطاعن . وبعدئذ لحق به على سيد حسين وركب معه ، وسارت السيارتان متابعتين على كوبرى الجامعة وقبل نهايته من جهة منيل الروضة بنحو عشرة أمتار بدائرة قسم مصر القديمة وقفت السيارة الأولى ونزل منها هذا المتهم ومعه المتهم الغائب على سيد حسين وطلبا من المقدم ملطى تسليمهما الحقيبتين فزل من السيارة وفتح حقيبتها الخلفية ، وعندئذ حمل هذان المتهمان معا إحدى الحقيبتين المملأت بالمخدرات ووضعاهما فى الحقيبة الخلفية لسيارتهما ٦٥ أجرة القاهرة ثم حملا الحقيبة الثانية وقبل أن يضعاهما مع الحقيبة الأولى باغتهما القوة وقبض عليهما ، وقبل القبض مباشرة على هذا المتهم إبراهيم عبد البر المنوفى ألقى من الجيب الأيمن لبنتولونه قطعة خشيش مغلقة على الأرض — والتقطها الرائد صلاح هارون بعد تنبيهه لذلك من النقيب محمد عبد الستار فتحى الذى أكد أن هذا المتهم هو الذى ألقاها وعندئذ سارع المقدم إبراهيم الخيارى بتفتيشه وعثر فى الجيب الأيمن لبنتولونه على قطعة عارية صغيرة من الخشيش . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة وتوافر جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار فى حق الطاعن ، أدلة مستمدة من أقوال الضباط الذين قاموا بالضبط ، ومما أثبتته تقرير التحليل ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وقد عرض الحكم إلى الدفع الذى أبداه الطاعن ، والذى رددته فى طعنه ، وأطرحه فى قوله ” أما ما ذهب إليه الدفاع خاصة ببطلان إذن النيابة لأنه لم تكن هناك جريمة وأن إحضار المخدرات بواسطة إنما هو افتعال لحرم تصيدا وتنكيلا ، ولكن يرد على ذلك بأن رأس العصابة والمدير الأول للجزم سلم المخدرات للرشد طواعية واختيارا وطلب إليه أن ينزل فى فندق ناسيونال حيث سيحضر إليه من يتسلم المخدرات ، وكان

أن حضر إليه ذات المتهم (الطاعن) ومعه آخر ودفع له ٢٠٠ ج نظير تهريبه للمخدرات ، وأما أن ينكر الدفاع أنه دفع هذا المبلغ فيكفى للرد عليه كذلك أنه ليس بالأوراق ما يدحض ذلك أو يشكك فيه من قريب أو بعيد ، فلا يكون هناك افتعال أو تصيد ، إنما هي مسaire للمتهمين وتهيئة لما هم قادمون عليه سواء اتصل المرشد برجال مكافحة المخدرات أو لم يتصل بهم — فالجريمة قائمة ، ولا تعتبر وسيلة محاربة الجريمة طعما ولا تصيدا ولا تنكيلا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد أسبغت صفة مأموري الضبطية القضائية على مديري إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانئين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون . وقد جرى نص المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن ” يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى “ . وأوجببت المادة ٢٤ من هذا القانون على مأموري الضبط القضائي وعلى مرءوسيه أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم أو التي يعلمون بها بأية كيفية كانت ، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للحفاظ على أدلة الجريمة . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى أن الإجراءات التي اتخذها ضباط إدارة مكافحة المخدرات قد قاموا بها التزاما منهم بواجبهم في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط لاكتشاف جريمة جلب المخدر وضبط المتهمين فيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصهم بوصفهم من مأموري الضبط القضائي ، وكان من المقرر أنه لا تثير على مأموري الضبط القضائي ومرءوسيه فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي واتتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم فمسيرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يخاف القانون ولا يعد تحريضا منهم للجنة ما دام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة وما دام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجرائم ، فإن ما يتعاه الطاعن على الإجراءات التي قام بها ضباط إدارة مكافحة المخدرات بدعوى البطلان لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول الدفع ببطلان الاذن

الصادر من النيابة العامة بالقبض على الطاعن وتفتيشه ، وكان ما قاله الحكم ردا على هذا الدفع وأمس عليه قضاءه بصحة إجراءات القبض والتفتيش وسلامتها صحيفا في القانون ويصح الاستناد إليه في رفض الدفع إذ يكفي لصحة الاذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ، وإذا ما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وعبد المنعم حمزاوى ، وطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٢٥)

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ القضائية

مصادرة . سلاح . نقض . " حالات الطعن بالنقض " . " الخطأ فى تطبيق القانون " .

المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانونا بحملها . عدم إهمام صاحب السلاح - المرخص له قانونا - فى الجريمة . لا يصح الحكم بمصادرة .

الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل وإنما نظم القانون حالات الترخيص بحملها . ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تهمى حقوق الغير الحسنى النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا فى حملها . أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصا له قانونا فيه - كما هو واقع الحال فى السلاح المضبوط المملوك لوزارة الداخلية - فإنه لا يصح قانونا أن يحكم بمصادرة ما يملكه . ومن ثم فإن القضاء بالمصادرة يكون منطويا على خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٣/٩/٤ بدائرة مركز بيا :
(أولا) تسبب خطأ في جرح صلاح أحمد سيد بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وهدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن أطلق عيارا ناريا للاحتجاج ولم يتخذ الحيطة اللازمة لمفاداة إصابة أحد فأصاب المجنى عليه وأحدث إصابته . (ثانيا) حمل سلاحا ناريا في فرج . (ثالثا) أطلق طبنجة داخل المدن . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمادتين ١١ مكررو ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات . ومحكمة بيا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام والمادتين ١/٣٢ عقوبات و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ والمصادرة . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنيهات ومصادرة السلاح المضبوط عملا بالمادة ١/٣٠ عقوبات . فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بمصادرة الطبنجة الأميرية المملوكة لوزارة الداخلية المسلمة للمحكوم عليه بصفته شرطيا تابعا لها استنادا إلى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأن في ذلك اخلافا بشخصية العقوبة ومخالفة لحكم المادة التي استند إليها إذ نصت على عدم جواز الاخلاص بحق الغير الحسنى النية .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد في مدوناته أن السلاح المضبوط مملوك للدولة التي سلمته للحاكم عليه بحكم وظيفته كشرطي تابع لها . ويبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن المتهم أثار هذا الأمر في قوله : ” وبالنسبة للسلاح فإن السلاح ملك الحكومة وليس ملك المتهم وقال بأنه لا يجوز مصادرة السلاح لأنه ملك الدولة“ . وقد برر الحكم المطعون فيه تأييده للحكم الابتدائي فيما قضى به من مصادرة السلاح بقوله ” . . مع تأييد الحكم فيما قضى به من مصادرة السلاح المضبوط وذلك عملاً بالمادة ١/٣٠ ع ذلك أن القانون بالنسبة لمصادرة السلاح المستعمل في الجريمة لم يفرق بين ما إذا كان مملوكاً لفرد أو للدولة أو محازاً بترخيص أو بغير ترخيص “ . لما كان ذلك ، وكانت الأسلحة غير محرم إحرازها من الأصل وإنما نظم القانون حالات الترخيص بحملها . وكانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمي حقوق الغير الحسن النية . وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في حملها . أما إذا كان الشيء مباحاً لمصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه — كما هي واقع الحال في السلاح المضبوط المملوك لوزارة الداخلية — فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم ، فإن القضاء بالمصادرة يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمد أبو الفضل .

(٢٦)

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دفاع . ”الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره“ . إجراءات المحاكمة .

ثبتت أن الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر
من التهمة التي نسبت إليه . لا تعارض في المصلحة . لمحام واحد تولى الدفاع عنهما .

(ب، ج، د، هـ، و) حكم . ”تسببيه . تسبیب غیر معيب“ . ”ما لا يعيب
الحكم في نطاق التدليل“ .

(ب) الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر
في عقيدة المحكمة . مثال .

(ج) لمحكمة الموضوع الأخذ بما تروح إليه من الأدلة وإطراح ما عداه .
عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة . كفاية الرد الضمني .

(د) عدم التزام المحكمة بتعقب الرد على جميع ما يقوله المتهم من أوجه
الدفاع الموضوعي . كفاية الرد الضمني .

(هـ) النعي على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة
الموضوع . غير مقبول .

(و) استظهار المحكمة واقعة الدعوى وتأسيسها إدانة الطاعن على أدلة
لها أصلها الثابت في الأوراق . لا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد
بالمعينة من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك
الأدلة .

١ — لما كان الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصاحبة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصاحبة الآخر فلا يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به .

٢ — من المقرر أن الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . ومن ثم فلا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق إلى الطاعن أنه لم يجرح شهود الإثبات في التحقيقات ما دامت هذه الواقعة القانونية لم يكن لها اعتبار في إدانة الطاعن ولا تعلق لها بجوهر الأسباب طالما أن الحكم مقام على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ، ما دام أن ردها مستفاد ضمنا من قضائها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت الأخرى .

٤ — ليس حتما على المحكمة أن تتعقب بالرد على جميع ما يقوله المتهم من أوجه الدفاع الموضوعي وحسبها في هذا الشأن أن تقيم الأدلة على مقارفته للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه .

٥ — لا يقبل من المتهم النحي على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو إلا أمام محكمة الموضوع .

٦ — متى كان الحكم قد استظهر واقعة الدعوى وابتنى إدانة الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى ، فانه لا يهمل بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعينة التي أجريت في الدعوى من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة ، ذلك لأن للمحكمة أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز المنصورة محافظة الدقهلية : أحرضا بقصد الاتجار جوهرين مخدرين "أفيونا وحشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمسواد ١ و ٢ و ٣٤/١ - ٤٢ و ١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا في ١٧ يونيو سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام مع إضافة المادة ٣٦ من القانون ذاته بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن قام أصلا من بداية التحقيق على أنه لم يكن يجلس على مصطبة وقت الضبط ولم يكن ملازما للتهم الثاني بل كان بصحبة آخر لم تسمع أقواله النيابة العامة وهو في هذا الوقت كان يعدو مع بقية الناس حينما لحق به بلوكامين مكتب المخدرات ورئيسه وقبضا عليه وقتشاه فلم يعثرا معه على شيء سوى النقود كما أنه قدم في التحقيق شهادة إدارية مبين بها مهنته وأنه لم يتجر في المخدرات ورغم أهمية هذا الدفاع فإن الحكم لم يورد مضمونه ويرد عليه بما يفنده .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن النقيب مفيد على حسن المصرى معاون مباحث مركز المنصورة علم من التحريات العريية ان المتهمين محمد ابراهيم أبو الجمال (الطاعن) وحسن عبد السلام ندا (المتهم الثانى) وهما من بلدة بدواى من أعمال المركز يتجران بالجواهر المخدرة وإذ تحقق من صدق هذه التحريات استصدر بتاريخ ١٠/١/١٩٦٣ اذنا من النيابة بضبطهما وتفتيشهما وتفتيش مسكنيهما فأذنت له بذلك أولم يندبه من رجال الضبطية وكان ان ندب النقيب بنحيت الديب رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمنصورة لتنفيذ الاذن في شقه الخاص بضبط وتفتيش المتهم الثانى ومسكنه وانتقل الضابطان مساء ذات اليوم على رأس قوات من رجال الشرطة وقصدا قرية بدواى وقيل منزل المتهم الثانى ترجلا وقد تخير أولها العريف محمود السيد أبو شنب والذي يعمل بنفس المكتب حتى إذا ما اقتربوا من المنزل شاهدوا المتهمين يجلسان على مصطبة بالطريق وقد انشغلا بالحديث ولما تنبها إلى أفراد القوة هما بالوقوف وتمكن النقيب مفيد على حسن المصرى بمعاونة الشرطى ابراهيم الدسوقي عبد الغنى من ضبط المتهم الأول (الطاعن) وبفتيشه عثر بجيب معطفه الأيمن الداخلى على كيس من النايلون به قطعة خشيش عارية ولفافة بداخلها قطع من الأفيون هذا بينما قام النقيب بنحيت الديب ومعه العريف محمود السيد أبو شنب بضبط المتهم الثانى وبفتيشه عثر معه على صندوق به قطعا كبيرة من الأفيون وثلاث قطع من الخشيش كان يخفيها داخل جيب صدره الأيمن" وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو فى حق الطاعن والمتهم الآخر أدلة مستمدة من أقوال النقيب مفيد على حسن المصرى والعريف ابراهيم الدسوقي عبد الغنى والنقيب بنحيت الديب والعريف محمود السيد أبو شنب وما أسفر عنه تقرير التحليل وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر فى دفاعه إلى ما يثيره فى شأن عدم وجود المصطبة التى قيل بأنه كان يجلس عليها وقت ضبطه فإنه لا يعيب الحكم إلتفاته عن ذلك دون رد عليه لما هو مقرر من أنه لا يقبل من المتهم النعى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم رده على ما أثاره الدفاع بخصوص الشهادة الإدارية المقدمة منه فهو لا يعدو أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى مما

لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم فيه والرد عليه على استقلاله إذ أن إطرأحه ودون ما إشارة منه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم وأما باقي ما يثيره الطاعن في هذا الوجه فهو لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا في الموضوع مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في الوجه الأول لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم شابه قصور وخطأ في الاسناد وذلك بأنه لم يورد مؤدى أدلة الثبوت بطريقة كافية ولم يلتفت إلى قول الطاعن من أنه لم ير معاون المباحث النقيب مفيد على حسن المصرى في مكان الحادث وأن رئيس مكتب المخدرات النقيب بنحيت الديب هو الذى تولى تفتيشه دون أن يكون مندوبا بإجراء هذا التفتيش ولو عينت المحكمة بتحقيق الدعوى لظهر لها ما أثبتته وكيل النيابة في تحقيقه من عدم وجود المصطبة التي قيل بأن الطاعن كان يجلس عليها وقت ضبطه ولترتب على ذلك بطلان التفتيش الذى أجراه رئيس مكتب المخدرات على الطاعن ولأنه تبا لذلك الدليل المستمد منه ومن أقوال شهود الإثبات . كما أن المحكمة لم تعول على ما شهد به عبد الرحمن عباس الطحان من أن الطاعن كان يسير معه وقت ضبطه وكان يتعين عليها وهو قد أيد الطاعن في دفاعه أن تشير إلى أقوال هذا الشاهد وأن ترد عليها بما يبرر إطرأحها ثم إن الحكم أيضا قد خالف الثابت في الأوراق بأن أورد في أسبابه بأن الطاعن أنكر التهمة ولم يجرح شهود الإثبات في حين أن دفاع الطاعن في الدعوى ينطوى على تبريح كامل لهؤلاء الشهود .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد مضمون الأدلة التي استند إليها في قضائه بإدانة الطاعن والمتهم الآخر وذكر مؤداها بما يكشف عن وجه استشاده بها كأدلة متجانسة ومتجهة للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة واستقرت في يقينها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن تفتيش الطاعن قد قام به معاون المباحث النقيب منير على حسن المصرى المندوب أصلا لإجرائه وأن هذا التفتيش قد أسفر عن ضبط المخدرات معه فان منازمة الطاعن فيما خلصت إليه المحكمة من ذلك في حدود ما لها من سلطة تقديرية لا يكون له أساس . لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يبد دفاعا يبطلان

إجراءات التفتيش وخلا الحكم مما يدل على هذا البطلان فإنه لا يجوز للطاعن أن يشير هذا الدفع أمام محكمة النقض إذ هو في حقيقة دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها واطمأنت إلى أن التفتيش أسفر عن ضبط الطاعن محرزا للخدرات المضبوطة . ولما كان الحكم قد استظهر واقعة الدعوى وابتنى إدانة الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى فإنه لا يهيم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعينة التي أجريت في الدعوى من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة فهي لها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وتطرح ما عدها وكان لا يعيب الحكم عدم رده على ما أدلى به عبد الرحمن عباس الطحان شاهد الطاعن من أقوال ما دام أن الحكم قد أطرحها وعول في الادانة إلى أقوال شهود الإثبات التي اطمأن إليها لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تراه من الأدلة وتطرح ما عدها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ما دام أن ردها مستفاد ضمنا من قضائها بالادانة إستنادا إلى أدلة الثبوت الأخرى . لما كان ذلك، فإن ما يشير الطاعن حول ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض وأما ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الإسناد فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق إلى الطاعن أنه لم يجرح شهود الإثبات في التحقيقات ما دامت هذه الواقعة القانونية لم يكن لها اعتبار في إدانة الطاعن ولا تعلق لها بجوهر الأسباب طالما أن الحكم مقاما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها مما لا يصح أن يتخذ سبيلا للطعن في سلامة الحكم إذ أنه من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ولما كان ليس حتما على المحكمة أن تتعقب بالرد على جميع ما يقوله المتهم من أوجه الدفاع الموضوعي وحسبها في هذا الشأن أن تقيم الأدلة على مقارفته للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أدلة الثبوت التي استند إليها في إدانة الطاعن مما يتضمن الرد على كافة أوجه دفاعه وهي جميعها موضوعية فإن الجدل بالصورة الواردة بهذا الوجه لا يكون إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به ومن ثم فإن جميع ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن إجراءات المحاكمة قد شابها بطلان أثر في الحكم إذ تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الآخر اللذين حكم بإداتهما محام واحد رغم تعارض المصلحة لما هو ثابت من ماديّات الدعوى أنه لا رابطة تجمع بينهما إذ كان المقصود بالتحريات والضبط هو المتهم الآخر في حين أن الطاعن لم تجر في شأنه أية تحريات مما يجعل لكل منهما دفاعا خاصا يقتضى بحكم الزوم نقي التهمة عن الطاعن والزج بالمتهم الآخر فيها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن النقيب مفيد على حسن المصرى معاون مباحث مركز المنصورة بعد أن علم وتحقق من تحرياته السرية أن كلا من الطاعن والمتهم الآخر يتجر في المواد المخدرة استصدر إذنا من النيابة العامة بضبطهما وتفتيشهما مسكنيهما فأذنت له بذلك أول من يندبه من رجال الضبطية القضائية وقد ندب النقيب بنحيت الديب رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمنصورة لتنفيذ الإذن في شقه الخاص بضبط وتفتيش المتهم الثانى ومسكنه وانتقل الضابطان إلى محل إقامة الطاعن والمتهم الآخر ببلدة بدواى ومعهما باقى أفراد القوة وقد تمكن معاون المباحث بمعاونة الشرطى إبراهيم الدسوقى عبد الغنى من ضبط الطاعن وتفتيشه فحضر بحبيب معطفه الأيمن على المخدرات المضبوطة بينما قام رئيس مكتب المخدرات ومعه الشرطى محمود السيد أبو شنب بضبط المتهم الثانى والعثور معه على المخدرات المضبوطة وأنكر المتهمان ما أسند إليهما واستخلص الحكم إدانة الطاعن من ضبطه محرز للمخدرات المضبوطة التى أسفر عنها التفتيش المأذون بإجرائه قانونا مستندا فى ذلك إلى أقوال معاون المباحث والشرطى إبراهيم الدسوقى عبد الغنى كما استخلص الحكم إدانة المتهم الثانى من ضبطه محرز للمخدرات التى أسفر عنها تفتيشه استنادا إلى ما قرره رئيس مكتب المخدرات والعريف المرافق له ولما كان الواضح من هذه الأدلة التى استند إليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحد المتهمين (الطاعن والمتهم الثانى) لا يؤدى إلى تبرئة الآخر من التهمة التى نسبت إليه فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر فلا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به ومن ثم فإن ما جاء بهذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين
السركي ، ومحمد صبرى ، وعبد المنعم حمزاوى ، وبطرس زغلول .

(٢٧)

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ القضائية

(أ ، ب ، ج) موظف عمومي . دعوى جنائية . ” رفعها ” .

(أ) السائق يبرق مياه القاهرة . اعتباره من المستخدمين العموميين .
جريان القيد الوارد بالمادة ٦٣/٢ إجراءات بشأن رفع الدعوى
الجنائية في شأنه .

(ب) انصراف حكم المادة ٦٣ إجراءات الى الجرائم العمدية وغير العمدية
على حد سواء .

(ج) اقامة الدعوى على التهم من لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف
ما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بالدعوى يكون
معدوما قانونا . ليس لها التعرض لموضوعها ولا كان حكمها
وما ينفى عليه من إجراءات معدوم الأثر . عليها القضاء بعدم قبول
الدعوى . تعلق هذا الأمر بالنظام العام . على المحكمة القضاء به
من تلقاء نفسها .

(د) دعوى مدنية . دعوى جنائية .

(د) تبعية الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية للدعوى الجنائية .
عدم قبول الدعوى الأخيرة . أثره : وجوب القضاء بعدم قبول
الدعوى الأولى .

١ - الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق ، ولما كان الثابت من ملف خدمة المتهم أن المتهم عين سائقاً بمرفق مياه القاهرة الذى تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر وطبق عليه كادر عمال الحكومة فى تاريخ سابق على وقوع الحادث - فهو والحالة هذه يعد من المستخدمين العموميين فيجربى فى شأنه القيد الذى قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - القول بأن حكم المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا ينصرف إلى جرائم الإهمال مردود بأمرين : الأول - هو عمومية نص المادة سواء بالتعديل الذى جرى بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ حين بسط الشارع الحماية التى أسبغها على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط بالنسبة إلى كل الجرائم من جنایات وجنح ومخالفات أو بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حين أخرج المخالفات من عداد تلك الجرائم ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله ، والأمر الثانى - مستفاد من أن حكمة النص وهى - على ما أفصححت عنها المذكرة الايضاحية المرافقه للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وانحسارها عن يقارفها باهمال .

٣ - من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود

دونها إلى أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها ، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

٤ — الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده الأول وآخر بأنهما في يوم ١١/٧/١٩٦٠ بدائرة قسم مصر الجديدة : (أولا) تسببا بغير قصد ولا تعمد في إصابة أبو المجد حميد محمد وعلى علي قمر وصادق محمد جاد الكريم وفايز أحمد عماره وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما بأن قاد كل منهما سيارة بسرعة كبيرة وبحالة ينجم عنها الخطر فتصادما وحدثت بالمصابين الإصابات الموضحة بالتقارير الطبية . (ثانيا) المتهم الأول أيضا : تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة شفيق حلمي الأعصر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة وبحالة ينجم عنها الخطر دون مراعاة لقواعد المرور فتصادم بسيارة يقودها المجنى عليه وحدثت به الإصابات الموضحة بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى المتهم الثاني مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهم الأول والسيد / محافظ القاهرة (المستول عن الحقوق المدنية) بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف وأتعاب المحاماة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الجديدة الجزئية دفع الحاضر عن المستول بالحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الاتهام والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول : (أولا) بتغريم المتهم الأول خمسة جنهات عن التهمتين المستندتين له وإلزامه أن يدفع والمستول عن الحقوق المدنية بالتضامن إلى المتهم الثاني تعويضا قدره ١٠٠٠ ألف جنيه

والمصاريف المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . (وثانيا) براءة المتهم الثانى مما أسند إليه . وقد ردت على الدفع قائلة إنه على غير أساس . فاستأنف المتهم الأول والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم . ولدى نظر المعارضة دفع الحاضر عن المسئول مدنيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . قضى فى المعارضة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة . وبعدم قبول الدعوى المدنية تبعا لذلك مع إلزام رافعها بمصاريفها . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن محصل ما ينعاه الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة وبعدم قبول الدعوى المدنية تبعا لها — قد أخطأ فى القانون وشابه قصور فى التسبيب وأخل بحق الطاعن فى الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه فضلا عن أن الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر صفة الموظف أو المستخدم العام فى المتهم فهو لم يلتفت إلى أن حكم المادة ٦٣ مالفة الذكر لا ينصرف إلى جرائم الإهمال . هذا فضلا عن أن الحكم فاجأه بعدم قبول الدعوى بغير ما دفع من المتهم يدعوه إلى الرد عليه أو تنبيه من المحكمة إليه فيتراجع فيه . هذا إلى أنه لما كان المتهم هو الذى عارض وحده فى الحكم الغيابى الاستئنافى — مما مفاده أن الدعوى المدنية بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية قد انتهت — فانه كان يتعين على المحكمة — عملا بنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية — أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية وخاصة أنه لا شأن للطاعن بالاجراءات المتعلقة بالمحاكمة الجنائية .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أنه إذ قضى ابتدائيا بادانة المتهم -
المطعون ضده الأول - في جريمة إحداث إصابة خطأ بالطاعن والزامه أن يدفع
لهذا الأخير هو والمسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن تعويضا مقداره ١٠٠٠ ج،
فقد استأنف المحكوم عليهما هذا الحكم وقضى غيابيا بتأييده فعارض فيه المتهم
ودفع المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة
فقضى الحكم المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف وبعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة وبعدم قبول
الدعوى المدنية تبعا لذلك مع الزام رافعها بمصاريفها ، وأقام الحكم قضاءه هذا
على قوله : " وحيث إن الحاضر عن المسئول عن الحقوق المدنية دفع بعدم قبول
الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقدم شهادة تتضمن أن المتهم مصطفى عبدالسلام
أبو الحارس كان يعمل بإدارة مرفق مياه القاهرة وقت ارتكابه لحادث التصادم
بالسيارة الملاكي رقم ٥٧٢٥ . وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم
كان يعمل بإدارة مرفق مياه القاهرة وأن الواقعة تمت أثناء قيامه بقيادة
السيارة ١٦٩١ مرفق مياه القاهرة وأثناء قيامه بعمله . وحيث إن المادة ٦٣
إجراءات جنائية تنص على أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام
أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية قبل الموظف أو المستخدم العام أو أحد
رجال الضبط للجريمة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . وحيث إنه لما كان
ذلك، وكان الثابت من أوراق القضية أن الدعوى الجنائية تحركت بناء على طلب
السيد وكيل النيابة الجزئية وهو أمر غير جائز قانونا وفقا لما جرى عليه نص
المادة ٦٣ إجراءات ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها
من غير ذى صفة . وحيث إن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية وكان
من المقرر أنها لا تقبل أمام القضاء الجنائي بدون الدعوى الجنائية فانه يتعين
من ثم القضاء بعدم قبولها مع إلزام رافعها بمصاريفها عملا بالمادة ٣٢٠ أ.ج. " .
لما كان ذلك ، وكان الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل
دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى
عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإدارى لذلك المرفق . ولما كان الثابت
من ملف خدمة المتهم الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقا للطعن أن المتهم عين
مسائقا بمرفق مياه القاهرة الذى تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر وطبق

عليه كادر عمال الحكومة اعتباراً من ١٩٦٠/٧/١ — وهو تاريخ سابق على وقوع الحادث — فهو والحالة هذه يعد من المستخدمين العموميين فيجربى في شأنه القيد الذى قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية — المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمعدلة أخيراً بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — ويكون الحكم إذ أعمل في حقه مقتضى هذا النص تأسيساً على ما ثبت من أوراق الدعوى من أنه كان وقت الحادث يعمل بإدارة مرفق مياه القاهرة قد صادف أمراً واقعاً يتحسر به عنه قالة الخطأ في القانون أو القصور في البيان . لما كان ذلك ، وكان القول بأن حكم المادة سالفة الذكر لا ينصرف إلى جرائم الإهمال مردوداً بأمرين : الأول هو عمومية نص المادة سواء بالتعديل الذى جرى بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ حين بسط الشارع الحماية التى أسبغها على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط بالنسبة إلى كل الجرائم من جنایات وجنح ومخالفات ، أو بالتعديل الحاصل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حين أخرج المخالفات من عداد تلك الجرائم ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يجمله ، والأمر الثانى مستفاد من أن حكمة النص وهى — على ما أفصحت عنها المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ — تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظاً على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وانحسارها ضمن يقارفها بإهمال . لما كان ذلك ، وكان النعى على الحكم باخلاله بحق الطاعن في الدفاع مردوداً بأنه من المقرر أن الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معلوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها ، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبدائه في أى مرحلة من مراحل

الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد سلك هذا السبيل فمضى بعدم قبول الدعوى المدنية يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون ما ينعاه الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة إحالة تلك الدعوى إلى المحكمة المدنية غير سديد .

وحيث إنه ترتب على ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .
موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، و بطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٢٨)

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) سلاح . ظروف مشددة . رد اعتبار .

ويجب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات المعاملة
على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف
المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر .

(ب) دفع . ”الدفع ببطلان التفتيش“ . تفتيش .

الدفع ببطلان التفتيش . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز اثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) دفع . ”الدفع بشيوع التهمة أو بتلفيقها“ . حكم . ”تسليمه . تسليم
غير معيب“ .

الدفع بشيوع التهمة أو بتلفيقها . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية
الرد الضمني .

١ — تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعاملة بالقانون
رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ النص على رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه
بعقوبة اجنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة
أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو
عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا

الأجل حكم يعقوبة في جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق مما
يوجب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه في تلك المادة على تنفيذ العقوبة
الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي أتخذت أساسا للظرف المشدد
المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

٢ — الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى
تحقيقا موضوعيا . ومن ثم نانه لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة أو بتلقيها هو من الدفوع الموضوعية
التي تستأهل ردا خاصا بل إن في قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت
التي أوردتها ما يفيد إطراحه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١/١٠/١٩٦٣ بدائرة مركز
شربين محافظة الدقهلية : حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " ريفولفر"
وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا حالة كونه سبق الحكم عليه بالحبس أسبوعين
مع الشغل لسرقة في اللجنة رقم ٢٦٤٥ سنة ١٩٥٧ شربين وطلبت من مستشار
الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٧ ج و ٢/٢٦ — ٣ و ٣٠
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من الجدول ٣ الملحق به . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات
المنصورة (دائرة المستشار الفرد) قضت حضوريا في ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٤ عملا
بمواد الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث
سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز سلاح نارى مششخن فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وعقابه بمقتضى المادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ معتدا فى قضائه بالظرف المشدد المستمد من سابقة الحكم على الطاعن بالحبس لمدة أسبوعين مع الشغل فى اللجنة رقم ٢٦٤٥ سنة ١٩٥٧ لسرقة ، قد أخطأ فى تطبيق القانون كما أخل بحق الدفاع وشابه قصور فى التسييب ذلك بأنه لم يتحقق من إنقضاء الأجل المنصوص عليه فى المادة ٢/٢٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية لسقوط عقوبة اللجنة وهو خمس سنوات مما ينتفى معه قيام الظرف المشدد فى حق الطاعن ولا ينال من ذلك توقيع عقوبة السجن عليه وهى العقوبة المقررة لاحراز مثل السلاح المضبوط دون توافر الظرف المشدد — لأن الحكم طبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى وهو السجن لمدة ثلاث سنوات مما كان يحتمل معه أن ينزل بها إلى مادون ذلك فيما لو انتفى الظرف المشدد كما دفع الطاعن بشيوع حيازة السلاح المضبوط إذ يساكنه آخرون فى المنزل الذى ضبط فيه غير أن الحكم أغفل هذا الدفاع فلم يرد عليه ، كما فاته المعنى المستفاد من إشارة الحادث وأقوال شهود الضبط من أن القائمين به ضبطوا — قبل الطاعن — شخصا آخر حائزا لمسدس تتفق أوصافه مع المسدس المقول بضبطه لديه مما يشير إلى تلفيق التهمة واصطناع الدليل ضده ، فضلا عن أنه كان فى مكينة الطاعن التخلص من جسم الجريمة قبل أن تطرق القوة بابه ومن ناحية أخرى فإن التفتيش وقع باطلا لإجرائه ممن لا يملكه وهو شرطى من أفراد القوة الأمر الذى يستتبع بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدغوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الشهود وما ثبت بتقرير فحص السلاح وما تبين من صحيفه الحالة الجنائية للطاعن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ سنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على

رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق مما يوجب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه في تلك المادة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للطرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتوافر الطرف المشدد في حق الطاعن في قوله : "وتبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للتهمة سابقة الحكم عليه في الجنحة ٢٦٤٥ سنة ١٩٥٧ شربين بالحبس أسبوعين مع الشغل لسرقة" . وماساقه الحكم من ذلك يتحقق به — لزوما — عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية لرد اعتبار الطاعن ، ويثبت به توافر الطرف المشدد في حقه وذلك لاستحالة انقضاء ذلك الأجل وهو اثنتا عشرة سنة — في الفترة ما بين سنة ١٩٥٧ وبين صدور الحكم المطعون فيه في ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٤ أو حتى صدور هذا الحكم في ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ على أية صورة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة أو بتلقيها هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا بل إن في قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد إطراحه . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان التفتيش كما خلا الحكم المطعون فيه مما يفيد ذلك ، وكان الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا ، فإنه لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان باق ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون مجرد جدل في موضوع الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
فخار مصطفى رضوان ، ومجد مجد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومجد أبو الفضل حفي.

(٢٩)

الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٥ القضائية

خدمة عسكرية . عقوبة . "وقف تنفيذها" .

حذف للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ .

حصول الواقعة في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ . تطبيق الحكم القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٦ ، ٥٥ عقوبات . لا مخالفة للقانون .

يبين من الرجوع إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — الذي تمت الواقعة وصدر الحكم المطعون فيه في ظله — أنه حذف حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ — الذي أعمله الحكم المطعون فيه في حق المطعون ضده — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٦ ، ٥٥ من قانون العقوبات لا يكون قد خالف القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة "المطعون ضده" بأنه في يوم ١١/٦/١٩٦٤ بدائرة بندر دمنهور : تخلف عن التجنيد حتى تجاوز الثلاثين من عمره . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم ٥٠ جنيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها في جريمة تخلف المطعون ضده عن التجنيد حالة تجاوز سنه الثلاثين قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة التي يقضى بها على من يخالف أحكامها .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية الذي تمت الواقعة وصدر الحكم المطعون فيه في ظله — أنه حذف حظر وقف التنفيذ

الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ — الذي أعمله الحكم المطعون فيه في حق المطعون ضده — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات لا يكون قد خالف القانون وبالتالي يكون ما تنعاه الطاعنة في هذا الصدد على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم . وحسين سامح ، ومجد أبو الفضل حفي .

(٣٠)

الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ القضائية

(ا و ب) عمل . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

(١) المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل ؟ هو صاحب الأمر - بحسب النظام الموضوع للنشأة - في الاشراف الادارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقترضه القانون . هذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق نص القانون الذي دين بمقتضاه عليه . قصور .

(ب) الالتزام بتوفير وسائل الاسعافات الطبية للعمال . من قبيل الأحكام التنظيمية العامة - عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الإخلال به .

١ - نصت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل على إيقاع الإلزام بتوفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال في المنشأة على عاتق صاحب العمل . والمراد به في خطاب الشارع هو صاحب الأمر - بحسب النظام الموضوع للنشأة - في الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقترضه القانون ، وهذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . ولما كان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التي يسأل المتهم عنها ، فان سكوت الحكم المطعون فيه عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق نص القانون الذي دين بمقتضاه قصور يعيبه بما يوجب نقضه .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن ما أوجبه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المادة ٦٥ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال هو من قبيل الأحكام التنظيمية العامة التي لا تمس حقوق العمال فردا فردا ، فلا يجوز عند الادانة الحكم بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٣ بدائرة كفر الزيات محافظة الغربية : لم يوفر للعمال وسائل الإسعافات الطبية في المنشأة بأنه لم يعين ممرضاً على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ٤٢ و ٦٥ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة كفر الزيات الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٤ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش من كل عامل . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم توفيره وسائل الإسعافات الطبية للعمال قد جاء قاصر البيان مخططاً في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبين الصفة التي دان الطاعن بها ، مع أنه لاصفة له في وقوع الجريمة المسندة إليه ، إذ الثابت من التحقيق أنه يعمل مهندساً ومديراً فنياً للشركة ، وليس من وظائفه تمثيلها قانوناً أمام القضاء ، ولا شأن له بالأعمال التنظيمية في الشركة ، ومن بينها لأئحة العاملين كتحيين الموظفين وما إليه حتى يسأل عن هذه الجريمة ، وإنما المسئول عن ذلك رئيس مجلس الإدارة باعتباره الممثل القانوني لها . كما أخطأ الحكم إذ قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد عمال الشركة مخالفاً بذلك نص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل — الذى دين الطاعن بمقتضاه — قد نصت على إيقاع الإلزام بتوفير وسائل الإسعاف الطبية للعمال فى المنشأة على عاتق صاحب العمل . والمراد به فى خطاب الشارع هو صاحب الأمر — بحسب النظام الموضوع للمنشأة — فى الإشراف الإدارى على شئون العمال ، المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون ، وهذا الوصف فى الخطاب به ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه . لما كان ذلك ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التى يسأل المتهم عنها . وكان سكوت الحكم المطعون فيه عن بيان صفة الطاعن التى أوجبت انطباق نص القانون الذى دين بمقتضاه عليه قصورا يعيبه . وكان من المقرر كذلك أن ما أوجبه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المادة ٦٥ منه على صاحب العمل من توفير وسائل الإسعافات الطبية للعمال — حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — هو من قبيل الأحكام التنظيمية العامة التى لا تمس حقوق العمال فردا فردا ، فلا يجوز عند الادانة الحكم بتعدد الغرامة بقدر العمال . وكان الطعن بالقصور له الصدارة على الطعن بمخالفة القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه ، ويكون متعيना مع النقص الإحالة .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمود مزيرو الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٣١)

الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) استئناف . حكم . ” اصداره ” . نقض . ” حالات الطعن بالنقض .
الخطأ في تطبيق القانون ” .

اشتراط اجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع . مثال .

(ب) عمل . عقوبة .

عدم توفير وسائل الاسعاف الطبية وعدم وضع لائحة النظام الأسامي في مكان ظاهر بالمؤسسة . لا تعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال .

١ — من المقرر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة ، أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إثاراً من الشارع لمصلحة المتهم — فاشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح

أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه. وإذا ما كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد أعمل حكم القانون فيما قضى به بالنسبة إلى الجرائم الثلاث الأولى المسندة إلى المتهم ، وذلك بتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل من هذه الجرائم — تصحيحا للخطأ القانوني الذي وقعت فيه محكمة أول درجة بتوقيعها عقوبة واحدة ، فإنه لا يكون قد شدد العقوبة بالمعنى الذي رعى إليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يكون الحكم الصادر في المعارضة إذ قضى بإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي لعدم النص فيه على أنه قد صدر بإجماع الآراء قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — من المقرر أن ما نصت عليه المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من وجوب توفير وسائل الإسعاف الطبية بالمنشأة وما نصت عليه المادة ٦٨ من إلزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسي في مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها الجهة الإدارية المختصة هو مما لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، إذ أن الإخلال بالالتزام الذي تفرضه كل من هاتين المادتين لا يس مباشرة وبالذات مصالح العمال الذين يعملون بمؤسسة المطعون ضده عند وقوع المخالفه ويجحف بحقوقهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الزيتون (أولا) لم يوفر للعمال وسائل الإسعاف الطبي . (ثانيا) لم يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لائحة النظام الأساسي للعمل . (ثالثا) لم يحرق عقود عمل كتابة من نسختين . (رابعا) لم يقدم ما يثبت حصول العمال على أجازاتهم . وطلبت عقابه بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٦٥ و ٦٨ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الزيتون الجزئية قضت بحضورها

اعتباريا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل عامل من عماله . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة من التهم الثلاث الأولى تتعدد بعدد العمال وبراءته من التهمة الرابعة المسندة إليه . فعارض المتهم وقضى في معارضته بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه وتأيد الحكم المستأنف قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه بإدانة المطعون ضده بجرائم عدم توفيره وسائل الاسعافات الطبية للعمال وعدم وضعه لائحة النظام الأساسي في مكان ظاهر في المؤسسة وعدم تحريره عقود عمل كتابة من نسختين وعدم تقديمه ما يثبت حصول العمال على أجازاتهم . على أن المحكمة الاستئنافية قد شددت في غية المتهم عقوبة الغرامة المقضى بها عليه من محكمة أول درجة دون أن تذكر في حكمها الغيابي أنها قد أصدرته بإجماع آراء قضاتها ، وبذا تكون قد خالفت نص الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية مما يبطل الحكم . ولا يكون أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة في ذلك الحكم إلا أن تؤيد الحكم المستأنف حتى لا يضار المعارض من معارضته ، مع أن اشتراط اجماع قضاة المحكمة الاستئنافية مقصور على حالة الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف وتطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى اجماع . ولما كان الحكم الغيابي الاستئنافي قد قضى في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بمعاينة المطعون ضده بعقوبة مستقلة عن كل جريمة من الجرائم التي أسندت إليه ، فانه يكون بذلك قد أجرى

تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة أول درجة بإعمالها حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضائها بعقوبة واحدة عن هذه الجرائم الأمر الذي لا يقتضى اجماع القضاة — على أن الحكم الغيابي الاستثنائي من ناحية أخرى قد تردى فى خطأ قانونى إذ قضى بتعدد العقوبة بقدر عدد العمال فيما وقع من المطعون ضده من عدم توفيره وسائل الاسعافات الطبية للعمال وعدم وضعه لائحة للنظام الأساسى للعمل فى مكان ظاهر من مؤسسته — موضوع التهمتين الأولى والثانية — مع أن هاتين الجريمتين ليستا من الجرائم التى تمس فيها المخالفة حقوق العمال مباشرة فلا يجوز الحكم عنهما بتعدد الغرامة المقضى بها ، وكان يتعين على المحكمة عند نظر المعارضة أن تصحيح هذا الخطأ .

وحيث إنه بين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بجلسته ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ حضوريا اعتباريا فى التهم الأربع المسندة إلى المطعون ضده بتغريمه مائتى قرش عن كل عامل من عماله وذلك تطبيقا للمواد ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٦٥ و ٦٨ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التى طلبها الإتهام . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بجلسته ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتى قرش عن كل تهمة من التهم الثلاث الأولى الخاصة بعدم إعداد وسائل الإسعاف وعدم تعليق لائحة النظام الأساسى للعمل وعدم تحريره عقود العمل — تتعدد بعدد العمال وبراءته من التهمة الرابعة المسندة اليه الخاصة بعدم تقديم ما يثبت حصول العمال على أجازاتهم . واستندت المحكمة فى حكمها إلى قولها "وحيث إنه بالنسبة للتهم الثلاث الأولى المسندة إلى المتهم وهى الخاصة بعدم تحرير عقود عمل وعدم توفير وسائل الإسعاف وعدم تعليق لائحة النظام الأساسى للعمل فترى المحكمة أن هذه التهم الثلاث ثابتة فى حق المتهم وذلك مما أثبتته مفاتش العمل فى محضر ضبط الواقعة وأن المتهم لم يدفع ما نسب إليه بدفاع معقول . فاذا كان ذلك ، وكانت المواد ٤٣ ، ٦٥ ، ٦٨ من القانون المطبق وهى التى تحرم هذه المسائل الثلاث قد وردت فى الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون سالف الذكر فى شأن عقد العمل الفردى . وكانت المادة ٢٢١ من هذا القانون تنص على أن يعاقب كل من يخالف أحكام الفصل الثانى من الباب الثانى فى شأن عقد

العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ قرش ولا تتجاوز ٢٠٠٠ قرش في الإقليم المصرى وتتعدد الغرامة بالنسبة لعدد العمال ، فيكون الحكم المستأنف قد خالف القانون إذ قضى بقضائه سالف البيان ومن ثم يتعين إلغاءه والحكم على المتهم لما سبق بيانه طبقا للمادة ٣٠٤/٢ أ.ج” ثم تناول الحكم موضوع التهمة الرابعة المسندة إلى المتهم وانتهى إلى عدم ثبوتها في حقه . وإذ عارض هذا الأخير في الحكم الصادر في غيبته قضت المحكمة الاستئنافية بجلسته ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي وتأييد الحكم المستأنف وأسست قضاءها بذلك على قولها ”وحيث إن الحكم المشار إليه آنفا (الحكم الغيابي الاستئنافي) قد شدد عقوبة الغرامة المحكوم بها من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع الآراء ، مخالفاً بذلك نص المادة ٤١٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية فانه يتعين القضاء ببطلان الحكم الغيابي الاستئنافي لنخلف هذا الشرط ولا تملك المحكمة تصحيح هذا البطلان بإصدار حكمها في المعارضة بإجماع الآراء وذلك بالنسبة للتهمة الثالثة التي يجب قانونا تعدد عقوبة الغرامة فيها بقدر عدد العمال ، إذ المعارضة وإن كان من شأنها أن تعيد القضية إلى حالتها الأولى وتطرح الخصومة من جديد ، إلا أنه يتعين أن يكون ذلك في إطار مصلحة المعارض طبقا للمادة ٤٠١ أ.ج التي تنص على أنه لا يجوز بأى حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، ومن ثم لا يكون بوسع المحكمة وهي تقضى في المعارضة إلا أن تؤيد الحكم المستأنف مادام الحكم الغيابي الاستئنافي لم يصدر بالإجماع ، وطالما أنه في صالح المعارض” لما كان ذلك ، وكان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة ، أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم — فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . أما النظر في استواء حكم القانون

فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه . وإذا ما كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد أعمل حكم القانون فيما قضى به بالنسبة إلى الجرائم الثلاث الأولى المسندة إلى المتهم ، وذلك بتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل من هذه الجرائم — تصحيحا للخطأ القانوني الذي وقعت فيه محكمة أول درجة ، فإنه لا يكون قد شددت العقوبة بالمعنى الذي رمى إليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يكون الحكم الصادر في المعارضة إذ قضى بإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي لعدم النص فيه على أنه قد صدر بإجماع الآراء ، قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ما نصت عليه المادة ٦٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من وجوب توفير وسائل الإسعافات الطبية بالمنشأة وما نصت عليه المادة ٦٨ من إلزام صاحب العمل بوضع لائحة النظام الأساسي في مكان ظاهر من مؤسسته وإيداعها بالجهة الإدارية المختصة — مما كان محلا للتهمتين الأولى والثانية المسندتين إلى المطعون ضده — هو مما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال ، إذ أن الإخلال بالإلتزام الذي تفرضه كل من هاتين السادتين لا يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الذين يعملون بمؤسسة المطعون ضده عند وقوع المخالفة ويصحف بحقوقهم ، فكان يتعين ألا يقضى بتعدد الغرامة المحكوم بها في التهمتين سالفتي الذكر بقدر عدد العمال . لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الاستثنائي قد فعل ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه فيما قضى به من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة إلى التهمتين الأولى والثانية الخاصتين بعدم توفير وسائل الإسعافات الطبية وعدم وضع لائحة النظام الأساسي للعمل في مكان ظاهر في المؤسسة وتأييده فيما عدا ذلك .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد عبد المنعم حمزاري ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٣٢)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) قبض . مأمورو الضبط القضائي . دفعوع . مواد مخدرة .

الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالحفظ على أفراد
أمره المتهم بالمأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم . طبيعته : إجراء
تنظيمي تنفيذه ظروف الحال تمكينا للضابط من أداء المأمورية المنوط بها .

(ب) تفتيش . مأمورو الضبط القضائي . دفعوع . مواد مخدرة .

الأحوال التي يجوز فيها لأموال الضبط القضائي تفتيش غير المتهم الموجود في المكان
المأذون له بتفتيشه : وجود قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ،
أو كان وجوده يتم من احتمال اشتراكه في الجريمة ، أو كانت الأحوال التي أحاطت به
توحى بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها .

(ج) تفتيش . تلبس . دفعوع . مواد مخدرة .

استظهار الحكم وجود أمارات تدل على مساهمة المتهم في الجريمة المستندة إلى المأذون
بتفتيشه وإيراده دلائل كافية على قيام حالة التلبس في حقه . تفتيشه . لا بطلان .

(د) تلبس . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " . مواد مخدرة .

التخلّي الذي ينبغي عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه : وقوعه عن إرادة
وطوعية واختيار . كونه وليد إجراء غير مشروع . بطلان الدليل المستمد منه . مثال .

(هـ) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على المتهم طلب إثبات ما يهمة إثباته في محضر
الجلسة صراحة .

(و) تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره “ .

تقدير كفاية التحريات وجديتها . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(ز) دفع . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .

الدفع بتلقيق التهمة . دفع غير جوهري . عدم التزام المحكمة بالرد عليه استقلالا .
كفاية الرد الضمني .

١ — الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم ، هو إجراء قصده أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينه من أداء المأمورية المنوط بها .

٢ — إنه وإن كان لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه ، إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحي بأن له اتصالا بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها .

٣ — إذا كان الحكم قد استظهر وجود الأمارات الدالة على مساهمة المتهم في الجريمة المسندة إلى المأذون بتفتيشه فضلا عن إيراد الدلائل الكافية على قيام حالة التلبس في حقه بما أفصح عنه من ظهور الارتباك عليه ومحاولته التخلص من علبة السجائر التي كانت معه ومحاولته ابتلاع شيء في فمه ، وكان الحكم قد أورد أقوال شهود الحادث بما لا تناقض فيه ، فإن ما يشير به الطاعن من بطلان التفتيش لا يكون له محل .

٤ — يشترط في التخلي الذي ينبى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطوعية واختيار فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له . ولما كان الحكم قد عول في إدانة الطاعنة على الدليل المستمد من تخليها عن المخدر دون أن يحصى دفاعها بأن التخلي كان وليد إكراه وقع عليها من الضابط بما أدخله في روعها من وجوب تفتيشها وارسالها إلى المستشفى لإجرائه أو يرد عليه بما ينسوخ به إطراره ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

٥ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وأن على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله إثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن ينعى على المحكمة إخلاله بحقه في الدفاع أمام محكمة النقض .

٦ — تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتى أقرتها عليه نانه لا يجدى المتهم نعبه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية .

٧ — الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها مستقلا — بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٤/١٢/٦ بدائرة مركز سنورس محافظة الفيوم : (أولا) المتهمون الأول والثاني والثالثة : أحرزوا بقصد الاتجار بجواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) والمتهمان الرابع والخامس : أحرزا بقصد التعاطي بجواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثالثا) والمتهمان السادس والسابع : أحرزا بقصد التعاطي بجواهر مخدرة " أفبونا "

في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الفيوم دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات كما دفع الحاضر مع المتهمين الثالثة والرابع والسادس ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجودهم في حالة من الحالات التي تجيز ذلك . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ / أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بالنسبة إلى المتهم الأول و ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من ذات القانون بالنسبة إلى المتهم الثالثة و ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ منه والبند أ من الجدول رقم ١ بالنسبة إلى المتهمين الثاني والسادس والسابع والمواد السابقة والبند ١٢ من الجدول رقم ١ بالنسبة إلى المتهم الرابع وتطبيق المواد ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث والرابع والسادس والسابع و ٥٥ و ٥٦ منه بالنسبة إلى المتهم الثالثة : (أولا) بمعاقة المتهم الأول (الطاعن الأول) بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه . (وثانيا) بمعاقة المتهم الثالثة (الطاعنة الثانية) بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمها خمسمائة جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . (ثالثا) بمعاقة كل من المتهمين الثاني والرابع (الطاعن الثالث) والسادس والسابع بالحبس مع الشغل ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه . (رابعا) براءة المتهم الخامس مما أسند إليه . (خامسا) مصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . وذلك على اعتبار أن المتهم الأول أحرز وحاز جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأن إحرار المتهم الثالثة للمخدر كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأن الإحرار بالنسبة لباقي المتهمين كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي . وردت المحكمة على المدعين بأنهما في غير محلها . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

الطعن المقدم من الطاعن الأول .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشه وتفتيش منزله لكونه غير مسبوق بتحريات جدية ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغه . كما التفت عن الدفع بتلفيق التهمة فلم يشر إليه أو يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدهوى بما تتكامل به العناصر القانونية لجريمة إحراز وحيازة جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود وتقرير التحليل ، عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش ورد عليه في قوله "وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول دفع ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات بمقولة إن ما ورد على لسان الشاهد الأول من أنه لا يعرف المكان الذي يخفى فيه المتهم الأول الجواهر المخدرة وهو مردود بأن هذا الإذن إنما صدر من النيابة في حدود سلطتها التقديرية وذلك لما رأته في التحريات التي قام بها الشاهدان الأول والثاني من أن ثمة جناية حيازة وإحراز جواهر مخدرة مسندة للمتهم الأول تبيح التصدي لحريته وضبطه وتفتيشه وهو تقدير تقرها المحكمة عليه وتلتفت عن دفعه " لما كان ذلك ، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى أقرتها عليه فإنه لا يجدى للمتهم نعيه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية ، ولما كان الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن المقدم من الطاعة الثانية .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك بأن المدافع عنها دفع ببطلان تفتيشها وبعدم الاعتداد بالدليل المستمد من هذا التفتيش لكونه وليد إرهاب بما هدها به مأمور الضبط القضائي من وجوب تفتيشها وأنه سوف يقتادها إلى المستشفى لإجرائه ومن ثم فإن تخليها عن المخدر — بفرض صحته — لم يكن اختياريا ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ به اطراحه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في شأن الطاعة بما محصله أن الرائد الشبراوي أحمد عمران أصدر حال دخوله منزل الطاعن الأول المأذون بتفتيشه أمرا بالتحفظ على الموجودين به ، وأنه بعد أن فرغ من تفتيشه والطاعن الثالث الذي كان يجلس بجواره قصد إلى حجرة داخلية بالمنزل حيث وجد المساعد زكي أسنايوس متحفظا على الطاعة فسألها عما إذا كانت تحمل مخدرات فسارعت وأخرجت من صدرها كيسا وجد به لفافات بها جوهر الحشيش . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش وأطرحه في قوله ” وحيث إن الدفاع عن المتهمين الثالثة — الطاعة — والرابع — الطاعن الثالث — والسادس دفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من إجراءات على أساس أن المتهمين لم يكونوا في حالة من الحالات التي يجيز فيها القانون لرجل الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم وأن في تسليم المتهمة الثالثة الكيس الذي يحوى الجواهر المخدرة إن صح ذلك لم يكن إلا وليد إكراه وخوف وقبض باطل على المتهمة المذكورة وهو مردود بأن انتقال الشاهدين الأولين لتنفيذ أمر النيابة لضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم الأول الذي دلت التحريات على اتجاره في الجواهر المخدرة وترويجهما بمنزله بناحية يهيمو أمر يستفاد منه تردد المدمنين عليه للشراء فاصدار الأوامر بحراسة المنزل ومنع الدخول والخروج منه والتحفظ على أفراد أسرته ومن يتواجد معه لا يعتبر قبضا على من بالمنزل بل هو إجراء تحفظي للأمن والنظام ولا تعرض فيه للحرية بالاضافة إلى أن ضبط المتهم الأول

محزرا فعلا لجوهري الأفيون والحشيش يدل على مساهمة هؤلاء المتهمين في جريمة إحرار الجواهر المخدرة الذي تتوافر معه حالة التلبس مما يبيح لرجل الضبط القضائي أي للشاهدين الأولين القبض والتفتيش لأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبس بها بل وترى هذه المحكمة أن إخراج المتهمة الثالثة الكيس الذي يحوى الجواهر المخدرة من صدرها وتسليمه للشاهد الأول هو تخلي اختياري تتوفر فيه حالة التلبس ومن ثم يكون التفتيش قد وقع صحيحا في القانون على أساس أحكام التلبس لوجود دلائل كافية تبث على الاعتقاد بمساهمة المتهمين في هذه الجريمة ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الدفع . لما كان ذلك ، وإن كان لأمر الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه ، إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفى شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة ، أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأن له اتصالا بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها ، ولما كان الحكم قد سوغ تصدى مأمور الضبط القضائي للطاعة بقصد تفتيشها على سند من ضبط زوجها — الطاعن الأول — محزرا للجواهر المخدر بغير أن يورد في مدوناته المسوغ القانوني أو الواقعي لهذا التفتيش . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعة قد دفع بطلان الدليل المستمد من تخليها عن المخدر استنادا إلى أن هذا التخلي كان وليد إكراه وقع عليها من الضابط بما أدخله في روعها من وجوب تفتيشها وإرسالها إلى المستشفى لإجرائه ، ولما كان يشترط في التخلي الذي ينبئ عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطوعية واختيار ، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له ، ولما كان الحكم قد عول في إدانة الطاعة على الدليل المستمد من تخليها عن المخدر دون أن يحص دفاعها أو يرد عليه بما يسوغ به اطراحه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه — بالنسبة إلى الطاعة — يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه طعنها .

الطعن المقدم من الطاعن الثالث :

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور والتناقض في التسييب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لانعدام المبرر القانوني لها غير أن الحكم اطرح هذا الدفع استنادا إلى أن ضبط الطاعن الأول المأذون بتفتيشه ، والذي دلت التحريات على اتجاره في الجواهر المخدرة وترويجها ، محرزا لهذه الجواهر ؛ يدل على مساهمة المتواجدين معه في جريمة الإحراز ، بما تتوافر به حالة التلبس بالجريمة ، أو تحوطهم بدلائل كافية تنفي عن إسهامهم فيها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي القبض والتفتيش على الحاليين ، وهذا الرذ اجترأ من وقائع جوهرية لها أثرها في تكوين عقيدة المحكمة من ذلك أن القبض على الطاعن الأول - المأذون بتفتيش شخصه ومنزله - وعلى المتواجدين معه قد تم في وقت واحد بمجرد دخول القوة إلى المنزل بما ينفي به القول بتوافر حالة التلبس بالجريمة في حق الطاعن الثالث أو ظهور دلائل على جريمة ارتكباها ، ولم يكن الأمر - من جانب القوة - مجرد تحفظ على هؤلاء المتواجدين وإنما كان قبضا بمعناه القانوني . هذا إلى أن ما استخلصه الحكم من أقوال الرائد الشبراوي أحمد عمران من أن الطاعن لم يكن يستطيع النطق ويحاول ابتلاع شيء في فمه كظهر من مظاهر الدلائل الكافية على اتهامه ينقضه ما قرره النقيب محمد عبد الرحيم من أن هذا الطاعن قد تكلم وعلل سبب وجوده بمنزل أخيه الطاعن الأول . كما أن ما أورده الحكم من أن تواجد المتهمين بمنزل الطاعن الأول يستفاد منه أن هذا الوجود كان بقصد شراء المخدرات منه ، يتعارض مع قضاء الحكم ببراءة المتهم الخامس دون باقي المتهمين - مع تساويهم جميعا في المركز الواقعي . وكذلك ما أورده الحكم من أن إصدار الضابط لرجال القوة أمرا بحراسة المنزل ومنع الدخول إليه أو الخروج منه والتحفظ على الموجودين بداخله هو مجرد إجراء تحفظي لدواعي الأمن ، يناقض واقع الأمر من وقوع قبض صريح أثبتته الحكم بما أورده من قيام حالة التلبس بالجريمة ووجود الدلائل الكافية على إسهام باقي المتهمين فيها . ومن ناحية أخرى فإن الحكم لم يستظهر دوافع ما نسبته إلى الطاعن من ارتباك

إنتابه أو عدم نطقه وهي دلائل — إن صحت — فقد جاءت وليدة القبض الباطل فضلا عن أنها لا تنفي بذاتها عن إحراز المخدر بما ينتفى به القول بقيام حالة التلبس ، هذا إلى أن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى اعتراف المتهمين الثاني والسابع في التحقيقات مع أن أقوالهما لا تشف عن دليل ضده ، كما أن المدافع عن الطاعن دفع بوجود خلاف بين الأحراز المقول بضبطها مع كل من المتهمين وبين تلك التي أرسلت للتحليل ، غير أن الحكم التفت عن هذا الدفع ولم يعرض له بالرد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى في شأن الطاعن الثالث في قوله ” فشاهدوا — أي الرائد الشبراوى أحمد عمران وبعض رجال القوة المرافقة له — عبد العزيز محمد خميس (المتهم الأول) جالسا على الأرض وبجواره ابراهيم محمد خميس (المتهم الرابع) — الطاعن الثالث — وصلاح أمين حسنين (المتهم السادس) وأجرى الرائد الشبراوى تفتيش المتهم الأول عبد العزيز محمد خميس وكان أن عثر بجيب صديريه الأيسر على أربع لفافات تحوى جوهر الأفيون والحشيش كما عثر على مبلغ ١٢ ج و ١١٠ م في جيب صديريه الأيمن ثم سأل الرائد الشبراوى ابراهيم محمد خميس المتهم الرابع (عن سبب تواجده فارتبك ثم حاول انحراج حلبة سجاير بلمونت صغيرة من جيبه والتخلص منها فأمسك بيده وأخذها منه وفضها ليجد بها سيجارتين بلمونت محشوتين بفتات الحشيش كما لحظ عليه أنه لا يستطيع النطق ويحاول ابتلاع شئ ، فقام أي الرائد بمعاونة النقيب محمد عبدالرحيم ففتح فمه فأخرج منه لفافة من السلوفان كبيرة بها قطعة من الأفيون . . “ وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الثالث ببطالان تفتيشه لكونه وليد قبض باطل ولكون الجريمة لم تكن في حالة تلبس وقد سبق إيرادها في الطعن المقدم من الطاعنة الثانية ، وما أورده الحكم من ذلك يسوغ به إطراح دفاع الطاعن الثالث ذلك بأن الأمر الذي أصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم الأول — المأذون بتفتيش شخصه ومنزله — ومن يتواجدون معهم هو إجراء قصده به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي

حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على إعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكيننا له من أداء المأمورية المنوط بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر في بيان واقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن الثالث - على ما سلف وجود الأمارات الدالة على مساهمته في الجريمة المسندة إلى الطاعن الأول فضلا عن إيراد الدلائل الكافية على قيام حالة التلبس في حقه بما أفصح عنه من ظهور الارتباك عليه ومحاولة التخلص من علبة السجائر التي كانت معه ومحاولة ابتلاع شيء في فمه ، وكان الحكم قد أورد أقوال الشاهدين الرائد الشبراوي أحمد عمران والتقيب محمد عبد الرحيم بما لا تناقض فيه ، فإن ما يشير الطاعن من ذلك لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه لم يثر شيئا في شأن اختلاف الإحراز ، وأن ما أثير من ذلك إنما كان من جانب الدفاع عن الطاعن الأول وبالنسبة إلى الإحراز المسندة إليه وحده . ولما كان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وأن على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهيمه اثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن ينعى على المحكمة إغفالها بحقه في الدفاع أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يشير الطاعن هو من قبيل الجدل الموضوعي مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه بغير معقب ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، وجمال المرمفاوي ، ومحمد عبد المنعم جزاوي ، وطرس زغلول .

(٣٣)

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .

الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . تتمّة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة .
حق المتهم تضمينها ما يشاء من أوجه الدفاع . إغفال المحكمة الرد على ما تضمنته المذكرة
من أوجه الدفاع . إخلال بحق الدفاع .

(ب) إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية .

الأصل : أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد
بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . وجوب مسماعها الشهود الذين كان يجب
سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستبعاد كل قص آخر في إجراءات التحقيق .
المادة ٤١٣ إجراءات .

(ج) إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . ” أركانها “ . حكم . ” تسليبه “ .
تسليب معيب “ .

وجوب تضمين حكم الاداة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم
بالسرقة .

١ — من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتمّة للدفاع الشفوي
المبدي بجلسة المرافعة ، أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . ومن ثم يكون
للمتهم أن يضمّن ما يشاء من أوجه الدفاع ، بل إن له — إذا لم يسبقها استيفاء
دفاعه الشفوي — أن يضمّن ما يعن له من طلبات التحقيق المتبعة في الدعوى

والمتعلقة بها، ولما كان طلب الطاعنين سماع شهود الإثبات هو من هذا القليل، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعنان من طلب سماع الشهود، فقد كان متعينا على محكمة الموضوع أن تجيبه أو ترد عليه بما يدفعه إن هي رأت الالتفات عنه، أما وقد أمسكت عن ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع.

٢ - إنه وإن كانت المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها - إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع، بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في إجراءات التحقيق.

٣ - يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يتضمن ما يوفر علم المتهم بالسرقة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر: بأنهم في خلال شهر سابق على يوم ١٩٥٥/٢/٩ بدائرة مركز بيلا: المتهمان الأول والثاني: عثرا على السيروا الحبوب المبينة بالمحضر والملوكة للشربيني عبد العال واحتبسوها بغية امتلاكها بطريق الغش. والمتهم الثالث: أخفى السيروا سالف الذكر مع علمه بسرقة وطلبت عقابهم بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات. ومحكمة بيلا الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٦ عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ١٠ ج. فاستأنف المتهمون هذا الحكم ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا اعتباريا في ١٩٦٣/١٢/١٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فعارضوا، وقضى في معارضتهم في ١٩٦٥/٦/٢٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الأول بجريمة السرقة ودان الطاعن الثاني بجريمة الإخفاء قد أخل بحقوقهما في الدفاع كما أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة أغفلت طلب مناقشة الشهود الذين لم تسمعهم محكمة أول درجة فلم تستجب له أو ترد عليه ، كما خلا حكمها مما يفيد توافر علم الطاعن الثاني بالسرقة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات والمفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للوجه الأول من الطعن أن الطاعنين طلبا من محكمة أول درجة سماع شهود الإثبات ، فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وأجلت الدعوى أكثر من مرة لإعلانهم ، غير أنها قضت فيها دون سماعهم وبغير أن يصدر من الطاعنين ما يفيد نزولها عن طلبهما . كما يبين أيضا أنه لم يبد دفاع شفوي أمام محكمة ثاني درجة وقد قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٣ يونيو ١٩٦٥ وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوعين ، وفي الأجل المحدد قدم المدافع عن الطاعنين مذكرة بدفاعه ضمنها اصراره على طلب سماع شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه دون أن يعرض لما أبداه الطاعنان من طلب سماع الشهود . ولما كان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . ومن ثم يكون للتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع ، بل إن له — إذا لم يسبقها استيفاء دفاعه الشفوي — أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها ، وإذا ما كان طلب الطاعنين سماع شهود الإثبات هو من هذا القبيل ، فقد كان متعينا على محكمة الموضوع أن تجيبه أو ترد عليه بما يدفعه إن هي رأت الالتفات عنه ، أما وقد أمسكت عن ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ، ولا يعترض على هذا بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق

المعروضة عليها ، ذلك بأن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك — الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص في إجراءات التحقيق . لما كان ذلك ، وكان يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يتضمن ما يوفر علم المتهم . بالسرقة ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني في قوله ” وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين الثاني والثالث — الطاعن الثاني — من أقوال المتهم الأول من أنه عثر على السير للمسروق هو والمتهم الثاني وأنهما بادلاه ببندقية مع المتهم الثالث ومن أقوال رشوان المرشدي محمد سعد وحمدة أحمد الكفراوي من أن المتهم الثاني اعترف أمامها بأنه كان مع المتهم الأول أثناء عثورهما على السير المسروق وأنهما بادلاه ببندقية مع إبراهيم عبد الغفار المتهم الثالث ومن ثم يتعين عقابهم ... ” وكان هذا الذي أورده الحكم لا يكشف عن علم المتهم الثالث — الطاعن الثاني — بأن السير الذي بادله بالبندقية متحصل من سرقة فإنه يكون قاصر البيان في استظهار ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حسين المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام .

(٣٤)

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) تحقيق . اجراءات المحاكمة .

اختلاف وصف الحزب المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي والحزب الموصوف بتقرير
التحليل . على المحكمة أن تجري تحقيقا تستجلى منه حقيقة الأمر .

(ب) حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . اثبات . "اعتراف" .

الأدلة في المواد الجنائية : متساندة . يكمل بعضها بعضا . سقوط أحدها
أو استبعاده . أثره : تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي
الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أن هذا الدليل
غير قائم . مثال .

١ - من المقرر أنه على المحكمة عند الخلاف الظاهري بين وصف الحزب
المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي والحزب الموصوف بتقرير التحليل أن تجري
تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر - وإذا فات محكمة الموضوع استجلاء ذلك
ولم تظن إلى هذا الأمر فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

٢ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا
بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل
الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه من
نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . فإذا كان الثابت من تحقيقات

النياية أنها قد سجلت مشاهدة وكيل النيابة لاصابة بالطاعن الأول ، ومع ذلك لم يعرض الحكم لما أثاره المدافع عن الطاعن الثالث عن بطلان اعتراف الطاعن الأول الذي اتخذ منه الحكم دليلا ضده بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه ، فان الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا بتمصير يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ۱۷ من أغسطس سنة ۱۹۶۳ بدائرة قسم البستان محافظة الاسماعيلية: (الأول): حاز وأحز وتقل جواهر مخدرة (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا حالة كونه من الموظفين العموميين (شرطي شرف بقسم سواحل الاسماعيلية) المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة. (والثاني) حاز جواهر مخدرة (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا (والثالث) حاز وتقل جواهر مخدرة (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا حالة كونه من الموظفين العموميين شرطي بقسم سواحل الاسماعيلية المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة. (والرابع) نقل جواهر مخدرة (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ۱ و ۲ و ۳/۴ - ۱ - ۲ و ۳۶ و ۴۲ من القانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۱۲ من الجدول رقم ۱/ المرفق . نقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت بحضورها في ۲۱ مايو سنة ۱۹۶۴ عملا بمواد الاتهام النسبة إلى المتهمين الأول والثالث وبالمواد ۱ و ۲ و ۳/۴ و ۳۸ و ۴۲ من قانون المخدرات السالف الذكر بالنسبة إلى المتهمين الثاني والرابع بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما عشرة آلاف جنيه وبمعاقبة كل من المتهمين الثاني والرابع بالسجن عشر سنوات وتغريم كل منهما ألف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . نطقن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه هذان العاعنان على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ دانهما بجريرة احراز ونقل مخدرات حالة كونهما من الموظفين العدوميين المنوط بهما مكافحة المخدرات — قد شابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إن الحكم لم يرد على دفاعه القائم على أن الحرز الذي أرسل من النيابة للتحليل هو غير الحرز الذي حلت محتوياته ، وهو أمر مستفاد من مغايرة الأختام في كل من الحززين ، ومفاد ذلك أن المحكمة قضت في الدعوى بغير دليل ، أما الطاعن الثالث فيقول إن الحكم قد عول في ادانته على أقوال الطاعن الأول وهي أقوال أثار المدافع عن الطاعن أنها لم تصدر إلا نتيجة إكراه مادي خلف بصاحبها إصابات ، ومع ذلك فإن الحكم لم يشر إلى هذا الدفاع الجوهرى أو يرد عليه بما يفنده مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول قال في دفاعه إن حرز المخدرات الذى أرسل للتحليل كان بختم "محمد داود سليمان" ثم وجد الختم عند ورود التحليل باسم "محمود سليمان" ، وأن المدافع عن الطاعن الثالث قرر في شأن اعتراف الطاعن الأول على موكله أن لهذا الطاعن ثلاث روايات ولاحظت أن به إصابات وهو وإن كان قد قرر أنها من مصادمة سيارة إلا أنه — أى المدافع — يرى أن هناك صلة بين هذه الإصابات واعتراف الطاعن الأول . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن الأول يشكل في واقع الأمر دفعا بمغايرة المخدر المضبوط لذلك الذى تم تحليله ، وكان لهذا الدفاع سنده مما هو ثابت بالمفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، فالحرز المرسل من النيابة كان عليه ختم باسم "محمد داود سليمان" بينما جاء في تقرير التحليل أن الحرز المرسل كان يحمل ختما باسم "محمود سليمان" ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه على المحكمة عند الخلاف الظاهرى بين وصف الحرز المرسل من النيابة إلى الطب الشرعى والحرز الموصوف بتقرير التحليل أن تجرى تحقيقا تستجلى به

(م-٧-ج)

حقيقة الأمر ، وقد فات محكمة الموضوع استجلاء ذلك ، أما وهي لم تفتن إلى هذا الأمر فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من تحقيقات النيابة أنها قد سجلت مشاهدة وكيل النيابة لإصابة الطاعن الأول ، ومع ذلك لم يعرض الحكم لما أثاره المدافع عن الطاعن الثالث عن بطلان اعتراف الطاعن الأول الذي اتخذ منه الحكم دليلا ضده بالرغم من أنه دفاع جوهري كان يتعين على الحكم أن يحصيه ويقول كلمته فيه لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، فإن الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه يتصل بالمتهمين الثاني والرابع المحكوم عليهما لوحدة الواقعة ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الأول والثالث يقتضي نقضه أيضا بالنسبة إلى المتهمين المذكورين — اللذين قررا بالطعن ولم يقدموا أسبابا لطعنهما — وذلك إعمالا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٣٥)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ القضائية

(١) سبق إصرار . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

سبق الإصرار . ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا . مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . شرط توفره في حق الجاني ؟ أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء مثال لتسبب معيب على توافره .

(ب، ج) قتل عمد . ظروف مشددة . سبق إصرار . إرتباط .

(ب) عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الإعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والتردد المرتبط بمحنة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ عقوبات هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الإصرار والارتباط وجعلهما عماده في إزال عقوبة الإعدام بالطامن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الإصرار . يجب يستوجب نقضه .

(ج) يكفي لتعليق العقاب عملا بالمادة ٢٣٤/٣ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن بجناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما . لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

١ - من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها

استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . ويشترط لتوفره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء . ولما كان ما أورده الحكم عن سبق الإصرار وإن توافرت له في ظاهر الأمر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به في القانون، إلا أن ما ساقه الحكم في هذا الشأن من عبارات مرسلة ليس في حقيقته إلا ترديدا لوقائع الدعوى كما أوردها في صدره وبسطة لمعنى سبق الإصرار وشروطه . ولا يعدو أن يكون تعبيرا عن تلك الحالة التي تقوم بنفس الجاني والتي يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وأن تبين الوقائع والأمارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينبغي على المحكمة أن توضح كيف انتهت إلى ما قالته من أنه "قد سبقت الجريمة فترة من التفكير منذ رأى الطاعن حلي المجني عليها تبرق في يديها فدير أمر ارتكاب جريمة قتلها وسرقة حليها في هدوء وروية" . وذلك بعد أن خلت أدلة الدعوى المتمثلة في اعتراف الطاعن وتحريات ضابط المباحث مما يدل على ذلك يقينا . ولا يقدح فيما تقدم ما اعتنقه الحكم ودل عليه من أن الطاعن فكر في سرقة الحلي وصمم على ذلك لأن توافرية السرقة والتصميم عليها في حق الطاعن لا ينعطف أثره حتما إلى الإصرار على القتل لتغير ظروف كل من الجريمتين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

٢ — أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة إزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الإعدام لكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار على ذلك والترصد في حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه " ... وأما إذا كان القصد منها — أي من جنائية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والترصد — التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة " . ولما كان الحكم المطعون فيه — وعلى ما يبين من مدوناته — قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين سبق الإصرار والارتباط — وجعلهما معا عماده في إزال عقوبة الإعدام بالطاعن، فإنه وقد شاب استدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن — والحالة هذه — الوقوف على ما كانت تنهى إليه المحكمة لو أنها تفتنت

إلى ذلك ، ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تخلف الظرف المشار إليه في وجدان المحكمة لو أنها اقتضت على أعمال الظرف المشدد الآخر — وهو الارتباط — الذي يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخيرية أخرى مع الإعدام . مما يتعين معه نقض الحكم .

٣ — إنه وإن كان يكفي لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ من يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز الباجور محافظة المنوفية : قتل أمينة عبد الحى إبراهيم عمدا ومع سبق الإصرار بأن انتوى ذلك وأعد لهذا الغرض آلة حادة ثقيلة "فأس" وما أن ظفر بها حتى انهال عليها ضربا بتلك الآلة قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكان القصد من هذه الجناية ارتكاب جنحة هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر سرق المصوغات المبينة بالمحضر والمملوكة للمجنى عليها الأمر المنطبق على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٣ و ٢٣٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قررت بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ إحالة أوراق الدعوى إلى مفتى الجمهورية وحددت جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ للنطق بالحكم . وبعد أن ورد تقرير المفتى قضت المحكمة بالجلسة المذكورة حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٣ و ٢٣٩ و ٣١٧/٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢/١ من قانون العقوبات بإجماع آراء أعضائها بمعاينة الطاعن بالإعدام . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا للتوقيع على أسبابه من الأستاذ على فهمي سليم وهو محام غير مقبول أمام محكمة النقض .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه إذا كان الطعن مرفوعا من ذي النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض . ولما كان الطاعن وإن قرر بالطعن في الحكم المطعون فيه وقدم أسبابه في الميعاد إلا أنه وقد وقع عليها محام غير مقبول أمام محكمة النقض — فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من القانون سالف البيان وقدمت مذكرة برأيها في الحكم في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وطالبت بإقرار الحكم الصادر باعدام الطاعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى في قوله "إن الواقعة تخلص في أن المجنى عليها أمينة عبد الحى إبراهيم زوجة عبد الغنى سليم مصطفى تقيم بكفر الغنامية مركز الباجور بينما يقيم زوجها في بنها واستخدمت المتهم دياب إبراهيم سعيد ليقوم على رعاية مواشيها والعمل في حقل زوجها وقد جرت عادة المجنى عليها على الذهاب في الصباح الباكر من كل يوم إلى حظيرة مواشيها الموجودة بالمزارع للقيام بحلب جاموسة لها وكانت تتحلى بمصوغات ذهبية هي ست غوايش وقرط وإذ كان المتهم يشهد دائما تلك المصوغات معها ، راودته نفسه على اختلاسها ورأى أن السبيل الوحيد للحصول عليها هو قتل المجنى عليها فانتوى قتلها وإزهاق روحها حتى يصل إلى تلك المصوغات بنأى عن مقاومتها وفي ستر من شهادتها عليه فعقد العزم على ارتكاب جريمته بشطريها مستغلا ما يعلمه عن اعتياد المجنى عليها التوجه إلى حظيرة مواشيها في الصباح وانفراده معها لسكناه في الحجرة الملحقة بتلك الحظيرة ودبر أمره على أن تكون عدة القتل هي القاس . ولما جاءت المجنى عليها إلى الحظيرة

في صباح يوم ١٩٦٥/١/٩ وكانت نية القتل للسرقه قد اختمرت في ذهن المتهم وعقد العزم عليها فـما أن رأى المجنى عليها في الحظيرة ، حتى انهال عليها ضربا بالفأس في رأسها وجسمها ، فأحدث بها الإصابات الآتي بيانها ... ولم يتركها إلا وقد فاضت روحها فبلغ بذلك بغيته من الإجهاز على المجنى عليها . وعندئذ سلب منها حلها السابق ذكرها وخلع عن المجنى عليها ملابسها تمهيدا لإلقائها في التربة المجاورة ليحرف تيار الماء الجثة فتوه وتختفي معالم جريمته ، إلا أنه فوجيء بجفاف التربة وانعدام المياه فيها فعمد إلى سحب الجثة من مكان القتل في الحظيرة إلى الحجرة الملحقة بها وغطاها بكية من التبن لإخفائها وأغلق دونها الباب بمفتاح احتفظ به معه . وإذا اطمأن المتهم إلى خفاء جريمته بعدم شهودها من أحد وبتغطية الجثة بالتبن . انصرف إلى أخت المجنى عليها حكمت عبد الحى إبراهيم وأبلغها باحتمال تأخر المجنى عليها وكان يقصد من ذلك استطالة الوقت قبل كشف الحادث إلا أن أهل المجنى عليها رايهم أمر غيابها بخدوا بالبحث عنها ولمسالم يتضح لهم سر غيابها قام عبد المحسن محمد في يوم ١٩٦٥/١/١٠ بالإبلاغ عن الحادث وإذا لاحظ الملازم أول منير عبد المنعم أمين ضابط مباحث مركز الباجور آثار دماء على جلياب المتهم واجهه بها فاعترف له المتهم بارتكاب الحادث وأرشد عن موضع الجثة وعن مكان إخفاء المصوغات المسروقة . وضبطت في الموضع الذى أرشد عنه وأبلغت النيابة وتولت التحقيق وفيه اعترف المتهم . ثم أورد الحكم أقوال الشهود الذين ذكرهم والتي تخلص في أن الطاعن يعمل لدى المجنى عليها منذ أكثر من سنة وأنها بعد أن اختفت أخبرهم أنه لا يعلم عنها شيئا وأنه اعترف بعد ذلك لضابط المباحث بقتلها والاستيلاء على مصاغها . ثم عول الحكم بصفة أصلية على اعتراف الطاعن وأورده في قوله ” فقد اعترف المتهم في محضر جمع الاستدلالات وفي تحقيق النيابة بأنه كان يعمل لدى المجنى عليها أمينة عبد الحى إبراهيم منذ سنة ونصف قبل الحادث لقاء أجر قدره جنيهان ونصف ويقوم برعاية ماشيتها والعمل في حقها وزوجها وينام في حجرة ملحقة بحظيرة المواشى بذلك الحقل بأطيان الغنامية وقد اعتادت المجنى عليها على الحضور في الصباح الباكر يوميا حلب جاموسة ويقوم هو بحلب باقى المواشى وفي صبيحة يوم الحادث ١٩٦٥/١/٩ جاءت المجنى عليها كعادتها ولاحظت عدم عنايته بمكان وقوف المواشى وقامت بتوبيخه فبادر إلى إحضار فأس وحمار وشرع في نقل تلك

الأحوال من مكان الحماموسة التي جاست المجنى عليها إلى جوارها للقيام بحلب لبنها وبينما هو يضرب الفأس في الأرض جاءت بمحدها في رأس المجنى عليها وأصابتها فوقعت على ظهرها وهاله ما حدث فضر بها مرتين في رأسها بمجد الفأس ونومتها بنية الإجهاز عليها وإزهاق روحها حتى لا تستغيث فيفتك به أهل القرية . وبعد أن تأكد من وفاتها جذبها من مكان يقاتلها إلى الحجر الملاحقة بالحظيرة وخلع عنها ملابسها أثناء شدها على الأرض ووضع ملابسها من تحتها وخلع عنها ما كانت تتحلى به من أساور ذهبية كما تمكن من خلع فردة قرط ذهبي من إحدى أذنيها وأهل عليها بعض التبن ثم أغلق باب الحجر بمفتاح احتفظ به ووقع الحلي في منديل أخفاه في حفرة بجوار الرياح المنوف وأضاف أنه أرشد ضابط المباحث عن مكان وجود جثة المجنى عليها وعن المكان الذي أخفى فيه حليها التي كانت المجنى عليها اشتريتها قبل الحادث بمدة تقل من الشهر . كما أورد الحكم أقوال ضابط المباحث في أن الطاعن اعترف له بارتكاب الحادث على النحو المتقدم وأن الضابط أضاف " أنه علم من تحرياته أن السبب الرئيسي للحادث هو سرقة مصوغات المجنى عليها وأنه قتلها بالفأس التي ضبطت في مكان الحادث " . كما عرض الحكم إلى ظرف سبق الاصرار واستظهره في قوله " إنه متوافر في حق المتهم إذ أن المتهم قد رسم خطة تنفيذ جريمته وعقد العزم على مقارفة ما انتواه من قتل المجنى عليها وسلب ما تتحلى به من ذهب وتحين الفرصة المناسبة لتنفيذ تلك الخطة حين انفرد بالمجنى عليها صباح يوم الحادث — وهي التي تعودت على الحضور مبكرا إليه كل صباح — وقيامه بضرها بالفأس على رأسها عدة ضربات بقصد قتلها فأودت بحياتها . فضلا عما بها من إصابات أوضحتها التقرير الطبي الشرعي في عضدها الأيمن على النحو الثابت به الأمر الذي يقطع بتوافر سبق الاصرار لدى المتهم إذ هو وقد انتوى السرقة لم يجد إلا القتل وسيلة إليها فعقد العزم عليه مستغلا ما يعلمه من اعتياد المجنى عليها على انفرادها به كل صباح في الحظيرة وقد سبقت الجريمة على النحو السابق بيانه فترة من التفكير منذ أن رأى حلي المجنى عليها تبرق في يديها فدير أمر ارتكاب جريمة قتلها وسرقة حليها في هدوء وروية كما فكر في السلاح الذي يستعمله في القتل فرأى في الفأس وسيلة كافية مؤدية إلى الغرض الذي انتواه فغافل المجنى عليها وهي في الحظيرة وضر بها ضربات أجهز بها عليها وأزهاق بها روحها " .

وحيث إن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان قاصرا . ولما كان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . ويشترط لنوفره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن سبق الإصرار فيما تقدم وإن توافرت له في ظاهر الأمر مقومات هذا الظرف كما هو معرف به في القانون ، إلا أن ما ساقه الحكم في هذا الشأن من عبارات مرسلة ليس في حقيقته إلا ترديدا لوقائع الدعوى كما أوردها في صدره وبسطا لمعنى سبق الإصرار وشروطه . ولا يعدو أن يكون تعبيرا عن تلك الحالة التي تقوم بنفس الجاني والتي يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليها وأن تبين الوقائع والأمارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينبغي على المحكمة معه أن توضح كيف انتهت إلى ما قالته من أنه " قد سبقت الجريمة فترة من التفكير منذ رأى الطاعن حلى المجنى عليها تبرق في يديها فدير أمر ارتكاب جريمة قتلها وسرقة حليها في هدوء وروية " ، وذلك بعد أن خلت أدلة الدعوى المتمثلة في اعتراف الطاعن وتحريات ضابط المباحث مما يدل على ذلك يقينا . ولا يقدح فيما تقدم ما اعتنقه الحكم ودل عليه من أن الطاعن فكر في سرقة الحلى وصمم على ذلك لأن توافر نية السرقة والتصميم عليها في حق الطاعن لا ينعطف أثره حتما إلى الإصرار على القتل لتغاير ظروف كل من الجريمتين . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه . ولا يعترض على ذلك بأن عقوبة الإعدام الموقعة على الطاعن مقررة لجريمة القتل العمد المقترن بجنحة سرقة طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات ذلك بأنه . وإن كان يكفى لتغليظ العقاب عملا بهذه المادة أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما — وهو ما لم ينطىء الحكم في تقديره — إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها

والعقوبة المقررة لها . فقد أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة انزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الإعدام بكل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك والترصد في حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه " ... وأما إذا كان القصد منها — أى من جناية القتل العمد المجرد من سبق الاصرار والترصد — التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة " ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — وعلى ما يبين من مدوناته — قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين سبق الاصرار والاقتران — وجعلهما معا عماده في انزال عقوبة الإعدام بالطاعن ، فإنه وقد شاب استدلال الحكم على ظرف سبق الاصرار قصور يعيبه فلا يمكن — والحالة هذه — الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى ذلك ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه تخلف الطرف المشار إليه ، في وجدان المحكمة لو أنها اقتصرت على إعمال الطرف المشدد الآخر — وهو الاقتران — الذي يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخييرية أخرى مع الإعدام . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ — وكان العيب الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ — التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاء آخرين .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومجد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراوى .

(٣٦)

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٥ القضائية

نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

استئناف الماتم الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بتدب خير حسابى
في الدعوى . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . عدم جواز
الطعن بالنقض في هذا الحكم . علة ذلك : هو حكم غير منه للخصومة على خلاف ظاهره .

لما كان الحكم المطعون فيه إنما فصل في شكل الاستئناف المرفوع من الطاعن
عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بتدب خير حسابى
في الدعوى وقضى بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فهو على خلاف ظاهره
لم ينف الخصومة أمام محكمة الموضوع ولم يبين عليه منع السير في الدعوى إذ ما زال
أمرها معروضا على محكمة أول درجة ولم يصدر فيها حكم نهائى بعد ولهذا لا يجوز
الطعن في هذا الحكم بطريق النقض عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقام محمد عبد الرسول كشميرى بصفته حارسا على وقف حسين عبد الرحيم
بالفجالة هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الأزبكية ضد الطاعن
متهما إياه بأنه في شهر مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة الأزبكية بدد الإيصالات المسلمة
إليه منه وحرر عليها مخالصات لورثة أنطون باسيلي ولكنه بدد المبلغ المسلم إليه

نتيجة لذلك وطلب عقابه بالمادتين ٣٤٠ و ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يؤدي له مبلغ ٢٢٧٩ ج والمصاريف والأتعاب . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح الأزبكية تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية فقضت المحكمة بإثبات تنازله عنها وألزمته مصروفاتها كما دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٣. بتدب الخبير الحسابي بمكتب الخبراء الحسابيين الحكوميين بالقاهرة للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها ومستندات الخصوم بها لبيان طريقة العمل الحسابي ... فاستأنف المتهم هذا الحكم في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه إنما فصل في شكل الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع بتدب خبير حسابي في الدعوى وقضى بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فهو على خلاف ظاهره لم يئن الخصومة أمام محكمة الموضوع ولم يئن عليه منع السير في الدعوى إذ ما زال أمرها معروضا على محكمة أول درجة ولم يصدر فيها حكم نهائى بعد ولهذا لا يجوز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مع الحكم بمصادرة الكفالة .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٣٧)

الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٥ القضائية

جريمة . "جريمة وقتية" . "جريمة مستمرة" . عذب . محال عمومية .

الجريمة الوقتية : هي التي تتم وتنتهي بمجرد إتيان الفعل .

الجريمة المستمرة : هي التي تستمر فيها الحالة الجنائية فترة من الزمن . العبرة في الاستمرار هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . لا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والأسلاس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابه .

جريمة إقامة عربة بدون ترخيص : جريمة وقتية .

جريمة إدارة محل عمومي بدون ترخيص : جريمة مستمرة .

الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما صرفة القانون سواء كان هذا الفعل إيجاباً أو سلباً ، ارتكاباً أو تركاً ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً ولا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والإسلاس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابه — ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ — بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية — قد نصت في فقرتها الأولى

على أنه : "لا يجوز إنشاء عزبة من العزب إلا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة في دائرتها الأرض الزراعية الملحقة بها مباني العزبه". فإن مفاد ذلك أن الفعل المسمى المؤتم هو إنشاء البناء قبل الترخيص به وهو فعل يتم وينتهي بمجرد إتمام البناء مما لا يتصور تدخل جديد لإرادة المتهم فيه بعد تمامه. ولا حصة ببقاء البناء بعد إنشائه لأن ذلك أثر من آثار تشييده وليس امتدادا لإرادة الإنشاء ، وأما عدم الترخيص فشرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المسمى المكون لها ولا مقاييسه — طبقا للمناط المتقدم بيانه — بين توقيت فعل البناء وبين استمرار صاحب المحل العمومي الذي لم يرخص به في إدارته لأن هذا الفعل المعاقب عليه وهو عدم إدارة المحل العمومي بغير ترخيص يكون جريمة مستمرة استمرارا متابعا متجددا يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة صاحب ذلك المحل العمومي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز كفر صقر : أقام العزبة المبينة بالمحضر بدون ترخيص من مجلس المديرية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة جناح كفر صقر الجزئية قضت غيابيا في ١٠ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات والإزالة خلال سنة من تاريخ صدور هذا الحكم بلا مصاريف جنائية . عارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يقض بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ وقوع جريمة إنشاء العزبة بدون ترخيص المنسوبة إلى المتهم بمقولة إنها جريمة مستمرة قائما لها على جريمة إدارة محل بدون ترخيص وهو قياس مع الفارق لأن الانشاء فعل مؤقت والإدارة فعل مستمر ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والقضاء للمطعون ضده بالبراءة .

وحيث إن هذا المأخذ صحيح لأن الحكم المطعون فيه حين تعرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أطرحه بمقولة إن المشرع إذ أوجب في المادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ على مالك العزبة أو من يقوم مقامه طلب الترخيص على النموذج المعد لهذا الغرض فإنه يبدو أن الجريمة موضوع الدعوى مستمرة استمرارا متتابعاً متجدداً ما دام أنه لم يتم بتنفيذ ما ألزمته به المادة الثانية سالفه البيان . ولما كان الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون سواء كان هذا الفعل إيجاباً أو سلباً ارتكاباً أو تركاً فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخل متتابعاً متجدداً ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهيؤ لارتكابه والإسلاس لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه آثاره الجنائية فى أعقابه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ — بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضى الزراعية قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه (لا يجوز انشاء عزبة من العزب إلا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة فى دائرتها الأرض الزراعية الملحقه بها مبانى العزبة) فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤتم هو انشاء البناء قبل الترخيص به وهو فعل يتم وينتهى بمجرد إتمام البناء مما لا يتصور تدخل جديد لارادة المتهم فيه بعد تمامه ولا عبرة ببقاء البناء بعد انشائه لأن ذلك أثر من آثار نشيده وليس امتدادا لارادة الانشاء وأما عدم الترخيص فشرط

لتحتمق الجريمة وليس هو الفعل المادى المكون لها ولا مقايضة — طبقا للناط المتقدم بيانه — بين توقيت فعل البناء وبين استمرار صاحب المحل العمومى الذى لم يرخص به فى ادارته لأن هذا الفعل المعاقب عليه وهو عدم الحصول على ترخيص به فى إدارة محل عمومى يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابعام تتجددا يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة صاحب ذلك المحل العمومى. لما كان ذلك، وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الثابت من تقرير الشرطة المرفق بمحضر جمع الاستدلالات أن إنشاء العزبة يرجع الى سنة ١٩٣٦ أى قبل صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الذى دين المطعون ضده على مقتضاه والذى أثم فعل إنشاء العزبة بغير ترخيص بعد أن لم يكن مؤثما طبقا للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالعزب والذى يبرى وحده على واقعة الدعوى، وكان لا يجوز إعمال أثر رجعى لقانون جنائى عملا بقاعدة شرعية الجريمة والعقاب وهى من كليات القانون وأصول الدستور، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إزدان المتهم وقضى بتغريمه بخمسة جنيهات والإزالة خلال سنة طبقا للأواد ١ و٢ و ١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المتهم.

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وبحضور العادة المستشارين ،
حسين المركي ، ومحمد صبري ، وجمال المرمفاوي ، وپطرس زفلول .

(٣٨)

الطعن رقم ١٩٥٧ ائدة ٣٥ القضائية

جريمة . " جريمة وقتية . جريمة مستمرة " . نقض . " حالات الطعن
بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " . عزب .

الجريمة الوقتية . ما هيها : التي تم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل .

الجريمة المستمرة : ما هيها : التي تستمر فيها الحالة الجنائية لفترة من الزمن . العبرة . في الاستمرار
هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا .

جريمة إقامة عزبة بدون ترخيص . طبيعتها : جريمة وقتية . عقابها ينطبق على القانون
رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ لم يكن يجرم فعل إنشاء العزبة
بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة . اكفائه بأن جعل الجاس المديرية حتى إزالتها
إداريا على نفقة المخالف .

* الفصيل في التميز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي
يعاقب عليه القانون . فإذا كانت الجريمة تم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل
كانت الجريمة وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون
الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هي بتدخل إرادة
الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا . ولما كان الفعل المسند

* هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ .

إلى المطعون ضده قد تم وانتهى من جهته بإقامة العزبة مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة جريمة وقتية . ولما كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المطعون ضده أنشأ العزبة في سنة ١٩٤٨ — أي قبل صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الذي دانت المحكمة المطعون ضده على مقتضاه ، وكان القانون الذي يحكم الواقعة هو القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالعزب ولم يجرم المشرع في القانون الأخير فعل إنشاء العزبة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة وإنما اكتفى بأن جعل ”لمجلس المديرية“ حق إزالتها إداريا على نفقة الخالف . ومن ثم فإن الفعل الذي أتاها المطعون ضده في سنة ١٩٤٨ كان غير مؤثم وقت اقترافه ، ويكون الحكم المطعون فيه إزاء المطعون ضده وأنزل عليه العقوبة المقررة في القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المطعون ضده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز كفر صقر: أقام العزبة المبينة بالمحضر بدون ترخيص من مجلس المديرية، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة كفر صقر الجزئية قضت غيابيا في ١٠ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات والإزالة خلال سنة من تاريخ صدور هذا الحكم . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأنها لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — دفع الحاضر مع المتهم بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعنة (النيابة العامة) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده عن جريمة انشاء عزبة قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أهدر الدفع المقدم من المطعون ضده باقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وذهب إلى أن الجريمة المسندة إليه من الجرائم المستمرة مع أن الجريمة وقتية انتهت بانشاء العزبة في سنة ۱۹۴۸ ولم تتدخل إرادة المطعون ضده في الفعل المؤثم — بعد ذلك — تدخلا متابعا متجددا ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية فيرا بمضى ثلاث سنين من يوم وقوعها وقد مضت هذه المدة من تاريخ وقوع الفعل دون أن يتخذ أى إجراء قاطع لمدة التقادم منذ ذلك التاريخ حتى سؤال المطعون ضده في ۱۸ فبراير سنة ۱۹۶۳ مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ۱۸ من ديسمبر سنة ۱۹۶۳ أقام العزبة المبينة بالمحضر بدون ترخيص من مجلس المديرية وطلبت عقابه عملا بالمواد ۱۸ و ۲ و ۱ من القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۵۰ . ومحكمة أول درجة قضت على المطعون ضده بغرامة خمسة جنيمات والإزالة خلال سنة من صدور الحكم . فاستأنف هذا الحكم ، وأمام المحكمة الاستئنافية دفع بإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بقوله إن الجريمة المنسوبة إليه جريمة مستمرة وقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه .

وحيث إن الفیصل فی التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب عليه القانون . فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية . أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة فى الاستمرار هى بتدخل إرادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متابعا متجددا . ولما كان الفعل المسند إلى المطعون ضده قد تم وانتهى من جهته بإقامة هذه العزبة مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه فى هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة

التي تكونها هذه الواقعة جريمة وقتية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المطعون ضده أنشأ العزبة في سنة ١٩٤٨ — أي قبل صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الذي دانت المحكمة المطعون ضده على مقتضاه . وكان القانون الذي يحكم الواقعة هو القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالعزب وقد نصت المادة الثانية منه على أنه "لا تنشأ عزبة إلا بعد الترخيص بذلك من المديرية بعد موافقة مجلس المديرية ويكون الترخيص لازما أيضا لكل بناء يضاف إلى عزبة موجودة فعلا على مسافة تزيد من خمسين مترا من حدود تلك العزبة" — ونصت المادة السابعة في فقرتها الأولى على أنه "إذا أنشئت عزبة أو شرع في أنشائها بدون ترخيص أو كان مرخصا بها ولم تستوف الشروط والإجراءات المبينة في المادتين ٣ و ٤ جاز للمجلس أن يقرر هدمها" . ونصت المادة الثانية عشرة في فقرتها الأولى على أنه "لا يصدر قرار الهدم إلا بعد تكليف مالك العزبة بكتابة بأبداء أقواله للمجلس أو لمن يندبه المجلس لذلك من بين أعضائه" . فلم يجرم المشرع في هذا القانون فعل إنشاء العزبة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة وإنما اكتفى بأن جعل "لمجلس المديرية" حق إزالتها إداريا على نفقة المخالف ، ومن ثم فإن الفعل الذي أنشأه المطعون ضده في سنة ١٩٤٨ كان غير مؤثم وقت إقراره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده ، وأثرل عليه العقوبة المقررة في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المطعون ضده .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
فخار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفتي .

(٣٩)

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ القضائية

- (أ) معارضة . تقض . ” المصلحة في الطعن ” .
- المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية . لا مصلحة للطاعة (المدعية بالحقوق المدنية) في المنازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية .
- (ب) تقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .
- سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقها في الدفاع .
- (ج) إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .
- خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . على الخصم إذا كان يهيم تدوينه . طلب إثباته صراحة في المحضر . عليه إن ادعى مصادرة المحكمة لحقه في الدفاع أن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة التقض .
- (د ، هـ) محكمة استئنافية . ” الإجراءات أمامها ” . تقرير التلخيص .
- (د) المحكمة الاستئنافية تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بسماع شهود أو إجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما له استيفاء لنقص فيه أو استجابة لدفاع جوهرى أبداه الخصم . عليها وضع تقرير مستوف بواسطة أحد أعضائها يتل في الجلسة .
- (هـ) إثبات تلاوة تقرير التلخيص في ورقة الحكم . عدم جواز إثبات عكس ذلك إلا بالطعن بالتزوير .

١ - من المقرر بنص المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . ومن ثم فلا مصلحة للطاعة (المدعية بالحق المدني) من وراء ما تثيره من المنازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية لأن وصف الحكم بأى الوصفين لا ينشئ لها حقاً ولا يهدره .

٢ - من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .

٣ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إذا كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته .

٤ - البين من نص المادتين ٤١١ ، ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل من واقع الأوراق ولا تلتزم قانوناً بسمع شهود أو بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوماً له استيفاء لنقص فيه أو استجابة لدفاع جوهرى أبداه الخصم الذى انعقدت الخصومة الجنائية لمحاكمته ويقابل هذا الحق واجب على المحكمة الاستئنافية هو أن يضع أحد أعضائها تقريراً مستوفياً يتلى في الجلسة ، وهو الإجراء الوحيد الذى يشهد بتحقيق شفوية المرافعة في المحكمة الاستئنافية .

٥ - متى كان الثابت في ورقة الحكم أن تقرير التلخيص قد تلى فلا يجوز إثبات عكس ما ثبت من ذلك إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني (الطاعنة) دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح مصر الجديدة الجزئية ضد المطعون ضدها متهمه إياها بأنها في يوم ٩ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة : تعدت عليها بالسب والقذف والضرب وطلبت معاقبتها بالمادتين ٣٠٦ و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات مع إلزامها أن تدفع لها مبلغ ألف جنيه على سبيل التويض . ومحكمة جناح مصر الجديدة الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٤ عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليها ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابياً في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصاريف . فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المرفوع من المدعية بالحق المدنية البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة الاستئنافية حجزت الدعوى للحكم وقضت في موضوعها دون سماع دفاعها بلسان المدافع الذي طلب التأجيل لمرض محاميها الأصيل ودون أن تبرر في حكمها وجه التفاتها عن عذره ويبين من أوراق الدعوى أن تقريراً ما لم يوضع طبقاً لما أوجبه المادة ٤١١ من قانون الإجراءات كما لا تصف الحكم المطعون فيه بأنه غيابي مع أنه حضوري بالنسبة إلى الطاعنة التي أغفل محضر الجلسة إثبات حضورها وإبداء طلباتها مما يجعل وصف الغياب مقصوداً لذاته وليس خطأ مادياً فيه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن البين من نص المادتين ٤١١ و ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل من واقع الأوراق ولا تلتزم قانوناً بسماع شهود أو بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزوماً له إستيفاء لنقص فيه أو إستجابة لدفاع جوهرى أبداه الخصم الذي إنعقدت الخصومة الجنائية لمحاكمته

ويقابل هذا الحق واجب على المحكمة الاستثنائية هو أن يضع أحد أعضائها تقريراً مستوفياً يتلى في الجلسة وهو الإجراء الوحيد الذي يشهد بتحقيق شفوية المرافعة في المحاكمة الإستثنائية ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن تقريراً مكتوباً وضع في ١٠/١٠/١٩٦٤ فلا صحة لما أثارته الطاعنة من إغفاله ، وكان الثابت في ورقة الحكم أن تقرير التلخيص قد تلى فلا يجوز إثبات عكس ما ثبت من ذلك إلا عن طريق الطعن بالتزوير وهو ما لم تفعله الطاعنة ، وكان من المقرر أن سكوت الطامن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقهما في الدفاع ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إذا كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجب الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من قصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته ولا مصلحة للطاعنة من وراء ما تثيره من المنازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية لأن وصف الحكم بأي الوصفين لا ينشئ لها حقاً ولا يهدره إذ من المقرر بنص المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ،
ومحمود عباس العدراوى .

(٤٠)

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب، ج) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

(أ) الطلب الذى تلزم المحكمة باجابهته أو الرد عليه : هو الطلب الجازم الذى يصر
عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية .

(ب) العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون اصرار عليه . لا يستأهل ردا
من المحكمة .

(ج) للحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم المرسل وغير المؤيد بدليل .

١ — من المقرر أن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو
الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والاصرار عليه
فى طلباته الختامية . ولما كان المدافع عن الطاعن (المتهم) قد تنازل أمام محكمة
الدرجة الثانية عن طلب ضم القضية التى قال بأن البضاعة المسلمة اليه على سبيل
الأمانة قد ضبطت على ذمتها فليس له عندئذ أن ينعى على المحكمة أنها لم تجبه إلى
طلب تنازل هو عنه .

٢ — العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون اصرار عليه لا يستأهل من
المحكمة ردا .

٣ — للحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يديه أمامها مرسلا وغير
مؤيد بدليل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٣/٩/١٩٦٣ بدائرة الساحل : بدد الأشياء الموضحة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لكمال سيد والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة عند العمل فاختلفا لنفسه إضرارا بالمجنى عليه وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الساحل الجزئية قضت غيابيا في ٩ يناير سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفاله مائة قرش لوقف التنفيذ . عارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٦/١١/١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبديد قد أخل بحقه في الدفاع ذلك بأنه تسلم من المجنى عليه كمية من الأرز لتوزيعها لحساب هذا الأخير ولكن شرطة التموين ضبطت هذه الكمية وقبضت عليه هو والمجنى عليه بتهمة مخالفة مواصفات الأرز وما أن أفرج عن المجنى عليه حتى إتهم الطاعن بالتبديد ورغم أنه تمسك أثناء محاكمته عن هذه التهمة بطلب ضم قضية الأرز المشار إليها أو تقديم شهادة تفيد وجودها بمكتب التصديق على الأحكام لتعذر الحصول على صورة رسمية منها فإن محكمة الدرجة الثانية لم تؤجل الدعوى لضم القضية سالفة البيان وأيدت الحكم الابتدائي القاضي بالادانة باعتبار أن الطاعن لم يقدم دليلا على دفاعه مما يصبم الحكم المطعون فيه بعيب الاختلال بحق الدفاع الذي يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن تسلم من المجنى عليه بموجب إيصال "فاتورة" كمية البضائع الميينة بالمحضر على سبيل الوكالة لتوزيعها وتوريد ثمنها إلا أنه إختلفا عن

سوء قصد إضراراً بالمجنى عليه بأن ادعى بأنه كان يورد الثمن يوماً بيوم وطالب المجنى عليه برد الأيصال فرفض مع أن المجنى عليه أنكر عليه هذا الدفاع وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن الأيصال المقدم منه ومن إقرار الطاعن ذاته بإستلامه البضاعة المثبتة بهذا الأيصال وإحجامه عن ردها أو توريدها ومنها ومن عدم قيام أى دليل على دفاع الطاعن وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أثار أمام محكمة أول درجة بـ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ” أن الأشياء ضبطت وتحرر محضر أمن دولة وقرر أمام محكمة الدرجة الثانية بـ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ أن البضاعة أخذت من المجنى عليه بناء على التأمين وأنه متنازل عن ضم القضية“ ولما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل أمام محكمة الدرجة الثانية عن طلب ضم القضية التى قال بأن البضاعة المسالمة إليه قد ضبطت فيها فليس له عندئذ أن ينعى على المحكمة أنها لم تجبه إلى طلب تنازل هو عنه . لما كان ذلك ، وكان العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه لا يستأهل من المحكمة رداً ، وكان للمحكمة أيضاً أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها مرسلات وغير مؤيد بدليل فإن ما ينعاه الطاعن فى هذه الدعوى من قالة الإخلال بحقه فى الدفاع لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون بغير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ عادل بونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، وطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٤١)

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٥ القضائية

معارضة . إعلان . موطن .

إعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في موطنه .
الموطن : هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله
لا يعتبر موطن .

من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلطة المعارضة يجب أن يكون
لشخصه أو في موطنه . والموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى
هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى
يباشر فيه الموظف عمله موطنه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بإعتبار معارضة الطامن كأن لم تكن تأسيسا على صحة إعلانه بحل عمله يكون
مخطئا فى القانون ومعيبا بالبطلان الذى يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه فى يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة
قسم عابدين : أعطى بسوء نية شيكا بمبلغ ٤٨ ج و ١٣٠ م لعمر سعيد شهاب
على بنك القاهرة لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه
بالمادتين ٣٣٦ / ١ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية

قضت غيابيا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم . وقضى في معارضته بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٣ بإعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم . وقضى في معارضته بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٤ بإعتبارها كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإعتبار معارضته كأن لم تكن قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك بأن إعلان الطاعن — للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم — قد وقع باطلا، لأنه لم يعلن لشخصه أو في موطنه وإنما في محل عمله .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، أن وكيل الطاعن هو الذي قرر بالمعارضة في الحكم الغابي الاستئنافي وحددت لنظرها جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ وبها حضر المدافع عن الطاعن وأخبر بمرضه وقدم للمحكمة شهادة طبية ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بالجلسة أول مارس سنة ١٩٦٤ لمرض الطاعن وأمرت بإعلانه لهذه الجلسة ، فأعلن في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم عابدين في ”عمارة اللواء بشارع شريف بالقاهرة“ ، وسلمت صورة الإعلان لتابعة ”أحمد محمد عمران“ ولم يحضر الطاعن بالجلسة قضت المحكمة بإعتبار معارضته كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن العنوان الذي جرى فيه الإعلان هو محل

عمل الطاعن إذ أنه يقيم " بالمتزل رقم / ٤ بشوارع محمد الهراوى بدائرة قسم شبرا " . ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى موطنه . وكان الوطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشرفيه الموظف عمله موطناله . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن تأسيسا على صحة هذا الإعلان يكون مخطئا فى القانون ومعيبا بالبطلان الذى يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة أول مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبرى ، وعبد المنعم حزاوى ، وبطرس زغلول .

(٤٢)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) تفتيش . "إذن التفتيش" . "إصداره . تنفيذه" . رشوة . حكم .
"تسببه . تسبب معيب" . دفع .

دفع المتهم بطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . ثبوت
أن الاذن قد صدر توصلًا لضبط واقعة رشوة بما ينبىء عن صدوره عن جريمة لم تكن
وقعت فعلا قبل صدوره . إعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة
الاذن أو عدم صحته . تصور .

(ب) رشوة . تلبس . مأمورو الضبط القضائي . حكم . "تسببه . تسبب
معيب" .

تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ جريمة الرشوة من الغير . عدم كفايته لقيام حالة التلبس .
بها . ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها . مثال .

١ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدناح
عن الطاعن دفع بطلان إذن الضبط والتفتيش ، وكانت مدونات الحكم المطعون
فيه تنطق بأن هذا الإذن قد صدر توصلًا لضبط واقعة رشوة ، وهو ما ينبىء
عن صدوره عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت فعلا وقت صدوره . وكان
الحكم لم يعرض بالرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن بالضبط والتفتيش
أو عدم صحته في هذه الحالة ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه
والإحالة .

٢ - لا يكفي لقيام حالة التلبس بجريمة رشوة أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة من الغير ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبيء بذاته عن وقوعها ، ولا يكفي للقول بقيام هذا الأثر ما أشار إليه الحكم في موضع منه من أن المرشد قد أنهى إلى الضابط مضمون ما أشر به الطاعن (الطبيب المتهم) على الخطاب الذي أثبت به نتيجة كشفه عليه طيا ما دام أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل إجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار إليه وبيان ما إذا كانت هذه الصورة تعد أثرا من آثار جريمة الرشوة ومظهرها من مظاهرها ينبيء بذاته - بعيدا عن الملابس الأخرى - عن وقوعها ، أو أنه يقصر عن الإنباء بذلك بما ينسرب به القول بوقوع الجريمة . ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم البستان محافظة الاسماعيلية : بصفته موظفا عموميا مفتش صحة قسم أول الاسماعيلية أخذ رشوة من عبد الحميد إبراهيم سليمان لأداء واجب من واجبات وظيفته. هو الكشف عليه لمنحه إجازة مرضية ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١٠٣ و ١٠٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسماعيلية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التحريات وما ترتب عليها من صدور إذن التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ عملا بالمادتين ١٠٣ و ١٧ من قانون العقوبات : بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه . وقد ردت على الدفع قائلة إنه على غير أساس . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة فقد شابه القصور وأخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك

بأنه أطرح الدفع ببطلان إذن التفتيش واندليل المستمد منه لصدوره عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت وقت صدوره أو قامت الشواهد على وقوعها ، بقولة إن الجريمة كانت في حالة تلبس ، على الرغم من أن مأمور الضبط القضائي الذي قام بالضبط لم يشهدا أو يشهد شيئا من آثارها التي تنبئ عنها وإنما علم بها من طريق الرواية وهو ما لا يساند القول بقيام تلك الحالة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن النقيب محي الدين العثماوى قائد المباحث الجنائية العسكرية بالمنطقة الشرقية كان قد علم من تحرياته أن الطاعن — وهو مفتش صحة قسم أول الاسماعيلية — يتقاضى رشاوى من عمال وموظفى القوات المسلحة مقابل منحه إياهم إجازات مرضية بغير وجه حق ، كما أن إبراهيم عبد الحميد سليمان السائق بمحطة فئارة أبلغ الضابط بذلك أيضا ، وتوصلا لضبط واقعة الرشوة استصدر الضابط إذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش الطاعن مستعينا فى ذلك بالسائق المذكور الذى اتخذه مرشدا له وسلمه مبلغ خمسين قرشا عبارة عن خمس ورقات من فئة العشرة قروش — سبق أن أثبت أرقامها فى محضره وعرضها على النيابة العامة عند استصدار الاذن — وأرسله إلى مستشفى القوات المسلحة حيث تبين من فحصه أنه سليم البنية والقلب والرئتين . وتنفيذا للاذن الصادر من النيابة العامة توجه المرشد إلى عيادة الطاعن ، وهو يحمل خطابا لتوقيع الكشف الطبى عليه للاستحصال على أجازة ، وبعد توقيع الكشف عليه دفع إلى الطاعن مبلغ الخمسين قرشا المسلمة إليه فمنحه أجازة لمدة خمسة أيام وأشر على صورة الخطاب الذى يحمله بأنه يشكو من خفقان واضطراب بضربات القلب يستحق من أجله هذه الأجازة ، فأبلغ المرشد الضابط — الذى كان ينتظربالشارع خارج العيادة — بما تم وبأن الطاعن وضع النقود بحيب قيصه العلوى الأيسر ، فتوجه الضابط بصحبة الرائد صلاح الدين عبد العظيم إلى عيادة الطاعن وأجرى تفتيشه فعثر فى الحيب المذكور على عشر ورقات من فئة العشرة قروش من بينها خمس ورقات من تلك المسلمة إلى المرشد ، كما ضبط أصل الخطاب الذى كان الأخير موقدا به . وأورد الحكم الأدلة التى رآها مؤدية إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان

إذن الضبط والتفتيش ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تنطق — على ما سلف في بيان واقعة الدعوى — أن هذا الاذن قد صدر توصلا لضبط واقعة الرشوة وهو ما ينبىء عن صدوره عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت فعلا وقت صدوره ، وكان الحكم لم يعرض بالرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الاذن بالضبط والتفتيش أو عدم صحته في هذه الحالة بل أنه اقتصر على قوله : ”ومن حيث إن المتهم أنكر ما أسند اليه وقرر الدفاع عنه أن التحريات لم تكن جديده وبالتالي يكون الاذن بالتفتيش قد وقع باطلا ذلك لأن ابراهيم عبد الحميد يعمل بفايد وهى تبع قسم الضواحي وما أثاره الدفاع في هذا الشأن مردود بأن التحريات كان مقصودا بها شخص المتهم إذ ورد اسم الطبيب رمزى صليب نصر صراحة في تلك التحريات وفضلا عن ذلك فإن ابلاغ ابراهيم عبد الحميد سليمان عقب توقيع الكشف عليه في عيادة المتهم وحصوله على أجازة مقابل دفع الخمسين قرشا يجعل الجريمة في حالة تلبس تبيح التفتيش . ومن ثم يكون الدفع ببطلان التحريات وبطلان التفتيش على غير أساس “ . وما أورده الحكم من ذلك لا يوفر قيام حالة التلبس إذ لا يكفى أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة من الغير ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها ، ولا يكفى للقول بقيام هذا الأثر ما أشار اليه الحكم في موضع منه من أن المرشد قد انتهى إلى الضابط مضمون ما أشربه الطاعن على الخطاب الذى أثبت به نتيجة كشفه عليه مادام أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان المرشد قد عرض على الضابط — قبل إجراء التفتيش — صورة الخطاب المشار اليه وبيان ما إذا كانت هذه الصورة تعد أثرا من آثار الجريمة ومظهرا من مظاهرها ينبىء بذاته — بعيدا عن الملاحظات الأخرى — عن وقوعها ، أو أنه يقصر عن الإنباء بذلك بما ينحسر به القول بوقوع الجريمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد
محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٤٣)

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٥ القضائية

عمل . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" . نقض . "حالات الطعن
بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" .

الخدم أيا من كانوا هم عمال سواء في مدلول القانون المدني أو في مفهوم قانون العمل .
استثناء قانون التأمينات الاجتماعية خدم المنازل ومن في حكمهم من تطبيق أحكامه ليس مرجعه
انحسار العمالة عنهم بل لقيام وصف خاص بهم هو أنه تربطهم بخدومهم علاقة وثيقة تنسج
بالخصوصية وتمكنهم من الاطلاع على مكنون سرهم وخاصة أمرهم . بواب المنزل خادم ، يجري
عليه حكم الزام صاحب العمل بالتأمين عليه إلا إذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادما لصاحب
العمالة في منزله أو انسحب عليه وصف خادم المنزل حكما وظلت عليه هذه الصفة .

مفاد نص المادة ٦٧٤ من القانون المدني في تعريفها لعقد العمل والمادة
الثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل في تعريفها للعامل
والمادة ٤/٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية الذي
حل محله القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بنصها على عدم سريان أحكام هذا
القانون على خدم المنازل ومن في حكمهم - أن الخدم أيا من كانوا هم عمال
سواء في مدلول القانون المدني أو في مفهوم قانون العمل من حيث إنه تربطهم
برب العمل تبعية قانونية قوامها الاشراف والرقابة . وعلى ذلك فاستثناء قانون
التأمينات الاجتماعية خدم المنازل ومن في حكمهم من تطبيق أحكامه ليس مرجعه
انحسار العمالة عنهم ، لأن المستثنى بالضرورة من جنس المستثنى منه ، بل لقيام
وصف خاص بهم هو أنه تربطهم بخدومهم علاقة وثيقة تنسج بالخصوصية

وتتمكنهم من الاطلاع على مكتون سرهم وخاصة أمرهم . وهذه العلة في الاستثناء قد أفصحت عنها المذكرة الايضاحية المصاحبة للمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وهو من المصادر التشريعية لقانون العمل . والبواب خادماً ، وهو بهذه المثابة عامل يجرى عليه حكم الزام صاحب العمل بالتأمين عليه رجوعاً إلى حكم الوجوب في أصل التشريع إلا إذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادماً لصاحب العمارة في منزله ، أو انسحب عليه وصف خادم المنزل حكماً وغلبت عليه هذه الصفة فينتد يجرى عليه حكم الاستثناء الذي يؤخذ في تفسيره بالتضييق . ولا يقدح في هذا النظر ما نصت عليه (لائحة الخدامين) الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٦ المعدلة من وجوب الحصول على ترخيص لكل من يرغب في ممارسة مهنة خادماً أو أى مهنة أخرى مماثلة لها من المهن التى حددتها ومنها مهنة البواب ؛ ذلك لأن وجوب الترخيص محمول على مطلق الخدمة بينما الاستثناء من قانون التأمينات الاجتماعية محمول على خصوصية الخدمة في المنازل وحدها أو ما يجرى مجراها ويأخذ حكمها ، ولأنه لا تعارض بين إلزام البواب بالحصول على ترخيص قبل ممارسة خدمته في قانون وبين حمايته بالتأمين عليه في قانون آخر ، فلكل من التشريعين مجاله وحكمه وحكمته فيما استنه وأوجبه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أطلق القول بانحراج بواب العمارة أياً ما كان مجال عمله من نطاق تطبيق نصوص قانون التأمينات الاجتماعية دون تفتن إلى المعانى القانونية المتقدمة ، ودون بيان لصلة بواب العمارة بالمطعون ضده ومدى الخصوصية في هذه الصلة ، والترجيح بينها وبين مباشرة العمل في العمارة المستغلة ، وكان الخطأ في القانون قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، وكان للقصور الصادرة على وجه الطعن بخالفه القانون ، فان حكمها يكون واجب النقض مع الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٥/٧/١٩٦٣ بدائرة قسم مصر الجديدة : لم يقيم بالتأمين على العامل (بواب العمارة المملوكة له) بمؤسسة التأمينات الاجتماعية وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ١٠٨ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٤ حضوريا ببراءة المتهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة قعوده عن التأمين على بواب العمارة المملوكة له ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه ذهب إلى أن بواب العمارة يعد دائما في حكم خدام المنازل لأدائه أعمالا تتعلق بصاحب العمل ذاته فلا ينطبق عليه قانون التأمينات الاجتماعية مع أن المشرع راعى في استثناء خدام المنازل ومن في حكمهم أن عملهم إنما يتصل مباشرة بخدومهم مما يمكنهم من الاطلاع على شئونهم الخاصة وهو ما لا يتفق في بواب العمارة المؤجرة للاستغلال ، لأن عمله يقتصر على حراستها ونظافة الأماكن المشتركة فيها دون أن يبيح له الاطلاع على الشئون الخاصة لالكها مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببراءة المتهم المطعون ضده على أن قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية قد استثنى كلاهما خدام المنازل ومن في حكمهم من نطاق تطبيق أحكامه — وأن البواب يعد في حكم خدام المنازل سواء عمل في مسكن خاص ، أو في عمارة مؤجرة للاستغلال يؤيد ذلك أن لائحة الخدم اعتبرت البواب خادما وأوجب عليه الحصول

على رخصة ، وأنه لا يغير من اعتباره خادما أن يكون قد تعاقد مع المالك على أن يعمل بوابا لأنه في واقع الأمر يقوم بخدمته وخدمة السكان الآخرين ، فضلا عما جرى عليه العرف من حصوله على أجر من السكان علاوة على الأجر المتفق عليه مع المالك وهذا الاطلاق في الرأي الذي اعتنقه الحكم لا يتفق والتفسير الصحيح في القانون ذلك بأن المادة ٦٧٤ من القانون المدني قد عرفت عقد العمل بأنه هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر. ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل على أنه (يقصد بالعامل كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب العمل ، وتحت سلطته أو إشرافه) كما نصت المادة ٤/٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية المطبق على واقعة الدعوى الذي حل محله القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — على أنه (لا تسرى أحكام هذا القانون على خدم المنازل ومن في حكمهم) وقد صيغ هذا الحكم على غرار مثله في المادة الخامسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل وهماذ ماسبق بصريح اللفظ أن الخدم أيا من كانوا هم عمال سواء في مدلول القانون المدني أو في مفهوم قانون العمل من حيث إنه تربطهم برب العمل تبعية قانونية قوامها الإشراف والرقابة . وعلى ذلك فاستثناء قانون التأمينات الاجتماعية خدم المنازل ومن في حكمهم من تطبيق أحكامه ليس مرجعه انحسار العمالة عنهم ، لأن المستثنى بالضرورة من جنس المستثنى منه ، بل لقيام وصف خاص بهم هو أنهم تربطهم بمخدوميهم علاقة وثقى تتسم بالخصوصية وتمكنهم من الاطلاع على مكنون سرهم ، وخاصة أمرهم ، وهذه العلة في الاستثناء قد أفصححت عنها المذكرة الإيضاحية المصاحبة للرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وهو من المصادر التشريعية لقانون العمل — بقولها (إن طبيعة العمل الذي يؤديه تختلف عن طبيعة العمل الذي يؤديه باقي طوائف العمال كما أن عملهم ذو صلة مباشرة بمخدوميهم مما يمكنهم من الاطلاع على أسرارهم وشؤونهم الخاصة الأمر الذي يتطلب وضع قانون خاص بهم تراعى فيه هذه الظروف) . والبواب خادم ، وهو بهذه المثابة عامل يجرى عليه حكم الزام صاحب العمل بالتأمين عليه رجوعا إلى حكم الوجوب في أصل التشريع إلا إذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادما لصاحب العمارة

في منزله ، أو انسحب عليه وصف خادم المنزل حكماً ، وغلبت عليه هذه الصفة ،
 فينتد يجرى عليه حكم الاستثناء الذي يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا يقدح في هذا
 النظر ما نصت عليه (لائحة الخدامين) الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٨ من نوفمبر
 سنة ١٩١٦ المعدلة بالقرارات الصادرة في ٦ من أغسطس سنة ١٩٣٠ و
 ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٢ و ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ من وجوب الحصول
 على ترخيص لكل من يرغب في ممارسة مهنة خادم أو أى مهنة أخرى مماثلة لها
 من المهن التى حددتها ومنها مهنة البواب ، ذلك لأن وجوب الترخيص محمول
 على مطلق الخدمة بينما الاستثناء من قانون التأمينات الاجتماعية محمول على خصوصية
 الخدمة في المنازل وحدها أو ما يجرى مجراها ويأخذ حكمها ، ولأنه لا تعارض
 بين إلزام البواب بالحصول على ترخيص قبل ممارسة خدمته في قانون ، وبين
 حمايته بالتأمين عليه في قانون آخر ، فلكل من التشريعين مجاله وحكمه وحكمته
 فيما استنته وأوجبه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أطلق
 القول بانحراج بواب العمارة أيا ما كان مجال عمله من نطاق تطبيق نصوص قانون
 التأمينات الاجتماعية دون تفتن إلى المعانى القانونية المتقدمة ، ودون بيان لصلة
 بواب العمارة بالمطعون ضده ومدى الخصوصية في هذه الصلة ، والترجيح بينها
 وبين مباشرته العمل في العمارة المستغلة . وكان الخطأ في القانون قد حجب المحكمة
 عن نظر موضوع الدعوى . وكان للقصور الصادرة على وجه الطعن بخالفة
 القانون . فان حكمها يكون واجب النقض ويتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
فخار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراوى .

(٤٤)

الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ القضائية

شيك بدون رصيد . أسباب الإباحة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره “ . حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ .

تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة
إلى دعوى .

تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف
قيمه بغير حاجة إلى دعوى . ولذلك أضحي الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق —
المؤتم بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات — قيذا واردا على نص من نصوص
التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده إذا ما صدر بنية
سليمة إلى حق مقرر بمقتضى القانون — ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات
أن الطاعن أسس دفاعه على أنه إنما أصدر أمره إلى البنك بعدم صرف قيمة
الشيك لأن المطعون ضده كان في حالة إفلاس واقعى وقدم مستندات لتأييد
دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت ضده من آخر يطلب إشهار إفلاسه من قبل تاريخ
استحقاق الشيك ، مما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن
من دفاع في هذا الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم إذ هو دفاع جوهري
من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى . أما وقد خلا حكمها من إيراد
هذا الدفاع الجوهري ولم يتناوله بالتمحيص ، فإنه يكون قد انطوى على إخلال
بحق الدفاع وقصور في التسبب مما بهيه ويبطله ويتعين نقضه والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة بندوقنطا الجزئية ضد المتهم بعريضة أعلنت إليه قال فيها — إنه بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ أصدر إليه شيكا برقم ٦٧٨٤٤٢ على بنك القاهرة بطنطا بمبلغ ١٦٣ ج و ٥٨٠ م ولما توجه إلى البنك لصرف قيمته أفاده بالرجوع على الساحب لعدم وجود رصيد له — وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات كما طلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ ق لوقف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٣ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على إخلال يحق الدفاع وشابه قصور في التسبب ذلك بأنه أغفل الرد على دفاعه الجوهري الذي ضمنه مذكرته من أنه حرر شيكات للطعون ضده بقصد شراء بضائع منه ثم اكتشف بعد التعاقد أنه لا يملكها وتردى في حالة إفلاس واقعى تؤيدها المستندات المقدمة منه ومنها صورة دعوى إشهار إفلاس مرفوعة ضده من قبل تاريخ استحقاق الشيك فأصدر أمره إلى البنك بإيقاف صرف الشيك موضوع الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن الطاعن أسس دفاعه ، في مذكرته التي صرح له بتقديمها على أنه إنما أصدر أمره إلى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لأن المطعون ضده ، كان في حالة إفلاس واقعي وقدم مستندات لتأييد دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت ضده من آخر يطلب إشهار إفلاسه من قبل تاريخ استحقاق الشيك . لما كان ذلك ، وكان تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى ولذلك أضفى الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق — المؤتم بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات — قيدا واردا على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لإستناده إذا ما صدر بنية سليمة إلى حق مقرر بمقتضى القانون ، مما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم إذ هو دفاع جوهري من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من إيراد هذا الدفاع الجوهري ولم يتناوله بالتمحيص ، فانه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب مما يعيبه ويبطله ويتعين نقضه مع الإحالة وذلك بغير ما حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومجد صبرى ، ومجد عبد المنعم حمزاوى ، وبطرس زغلول .

(٤٥)

الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ القضائية

(١) علامة تجارية حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد .
الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبيان أوجه التشابه بينهما .
قصور .

(ب) إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده .

١ — من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما واستند فى ثبوت توفر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور .

٢ — القاضى فى المواد الجنائية يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح
الوايلي الجزئية - ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٦١/٢/١٥ بدائرة قسم
الوايلي: قلد علامات تجارية لشركة المنتجات العالمية. وطلبت عقابه بالمادة ٣٣
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية وإلزامه أن يدفع
لها مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب. فقضت
حضوريا في ١٩٦٣/٦/٢٠ عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم ٥٠ ج مع إلزامه
بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف
المدنية ومبلغ ٢ ج مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة
القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ١٩٦٤/١٠/١٧ بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم
مصرفات الدعوى المدنية الاستئنافية. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه - إزدادته بجريمة تقليد
علامة تجارية - جاء مشوبا بقصور في التسبيب، ذلك بأنه لم يبين أوجه التشابه
بين العلامة التي يستعملها وعلامة الشركة المدعية بالحقوق المدنية، وهو بيان
ليس يغني عنه ما عول عليه الحكم في قضائه ولا تحدته عن المبادئ العامة المجردة
في معنى تقليد العلامات التجارية.

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه
والمكمل بالحكم المطعون فيه - حصل واقعة الدعوى بمأثوداه أن الطاعن قلد
العلامة التجارية المسجلة لمستحضر (أومو) الذي تقوم الشركة المدعية بالحقوق
المدنية على صناعته وتوزيعه بالجمهورية العربية المتحدة بأن اتخذ لمسحوق آخر
يقوم على صناعته علامة تجارية أسمها (أومي) وبعد أن عرض الحكم
للسندات والدفاع الذي أبداه الطاعن والشركة المدعية بالحقوق المدنية خلص

إلى ادانة الطاعن بقوله "ومن حيث إنه بالاطلاع على ملف العلامة المرسل من مصلحة التسجيل والرقابة التجارية تبين أن المتهم - الطاعن - تقدم لتسجيل علامة أومى للغسيل وقد رفضت مراقبة العلامة التجارية تسجيلها لتشابهها مع العلامة التجارية رقم ٣٠٣٠٥ المملوكة للمدعية بالحق المدني والمكونة من كلمة أومو من شأنه أحداث اللبس بينهما وتضليل الجمهور" وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم فقد أيدى الحكم المطعون فيه ولم يضيف لأسبابه إلا بيانا لبعض ما هو مقرر في الفقه والقضاء من مبادئ عن تقليد العلامات التجارية وكيفية الكشف عن هذا التقليد ، دون أن ينزل مقتضى ما حصله على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه بينهما ، واستند في ثبوت توفر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوبا بالقصور ، لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، مع الزام الشركة المطعون ضدها المصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زغلول .

(٤٦)

الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ القضائية

(١) بلاغ كاذب . جريمة .

جريمة البلاغ الكاذب . أركانها : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون
البلاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به
مما يستوجب عقوبة فاعله .

(ب) بلاغ كاذب . حكم . "تسبيليه . تسبيل معيب" . نصيب .

الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ
الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة
البلاغ وكذبه . مثال .

(ج) عقد . صلح .

الصلح . ماهيته : عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً بأن
ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه .

١ - من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين
هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجناني عالماً بكذبها ومتوياً
السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة
فاعله ولولم تقيم دعوى بما أخبر به .

٢ — من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . ولما كان الحكم القاضي ببراءة المتهم من تهمة النصب لم يؤسس قضاؤه بالبراءة على كذب البلاغ وإنما أسسه على أن الواقعة كما رواها المجنى عليه لا تكون جريمة نصب لفقد أحد أركانها ألا وهو الطرق الاحتمالية مما يفيد تسليم الحكم المذكور بصحة الواقعة ضمنا ، وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم حين أسست البراءة على رأى قانونى مبناه اقتراض صحة الواقعة لا يدل بحال على أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتمحيص الواجبين لتكوين رأى فاصل فيها وإنما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة إلى هذا البحث الموضوعى للفصل في تهمة النصب المعروضة عليها فسلمت بالواقعة المعروضة عليها وضمنت حكمها أنها بفرض صحتها لا تكون جريمة . وإذا كان هذا الاقتراض يحتمل الصحة كما يحتمل الكذب بالنسبة إلى ما افترض إذ هو قرين الظن لا القطع فإنه بذلك لا يشكل رأيا فاصلا للمحكمة التي نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ في شأن صحة هذه الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث الواقعة على نحو ما التزمت بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تتصدى هي لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه ، أما وهي لم تفعل فإن قضاؤها يكون معيبا .

٣ — من المقرر قانونا أن الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتزل كل منهما على وجه التقابل من جزء من ادعائه .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة مصر الجديدة الجزئية ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ٢٧/٤/١٩٦١ بدائرة قسم مصر الجديدة : أبلغ ضده كذبا مع سوء القصد ناسبا إليه استعمال طرقا احتمالية من شأنها إيهامه بوجود مشروع كاذب الأمر الذى حدا به إلى تحرير

كبيالات لا يقابلها مقابل . وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ١٩٦٣/١٢/٨ عملا بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيئات وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني ٥١ ج ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٤/١١/١٦ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية المقامة قبله وألزمت رافعها بمصاريفها عن الدرجتين . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الموجهة له — قد شابه خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في قضائه على ما سبق أن حكم به في اللجنة ٨٤٩٧ سنة ١٩٦١ مصر الجديدة من براءة الطاعن من جريمة النصب لعدم توافر ركن الاحتيال التي أبلغ بها المطعون ضده قبل الطاعن مع أن القضاء ببراءته على هذا الأساس لا يمنع من توافر جريمة البلاغ الكاذب في حق المطعون ضده إذ يكفي في البلاغ الكاذب أن يكون عن أمر كاذب وبسوء قصد . هذا إلى أن ما استند إليه الحكم — من أن شهادة شاهدي المطعون ضده بوساطتهما لدى الطاعن وقبوله رد السندات المحررة لصالحه بمديونية المطعون ضده في مبلغ ألف ومائة وسبعة وستين جنيها مقابل قبض الطاعن مبلغ ثمانمائة جنية مؤداها عدم صحة هذه السندات — إنما كان استدلالا عارضا على الحكم وليس أصيلا فيه فضلا أن هذه الشهادة نفسها لا تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها باعتبار أن الصلح الذي توسط الشاهدان فيه بين الطاعن والمطعون ضده يقتضي أن ينزل كل منهما عن جزء من ادعائه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن أقام دعواه بالطريق المباشر على المطعون ضده بوصف أنه أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد الطاعن بالوقائع الميينة بعريضة الدعوى وطلب إلزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت وقضى الحكم الابتدائي على المطعون ضده بالعقوبة والتعويض فاستأنف هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية الموجهة له واستند الحكم المطعون فيه في ذلك إلى قوله "وحيث إنه يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكذب توافر ركنين هما كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا بالسوء والإضرار بالمجنى عليه . ولما كان ذلك ، وكان الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ أو كذبه وكان الحكم الجنائي الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١ في اللجنة ٨٤٩٧ سنة ١٩٦١ مصر الجديدة والقاضي ببراءة المدعى المدني الحالي من تهمة النصب لم يؤسس قضاءه بالبراءة على كذب البلاغ وإنما أسسه على أن الواقعة كما رواها المجنى عليه (المتهم الحالي) لا تكون جريمة نصب لفقد أحد أركانها ألا وهو الطرق الاحتمالية مما يعني بطريق اللزوم العقلي تسليم الحكم المذكور بصحة الواقعة ضمنا ومتى كان الأمر كذلك وكان فضلا عما تقدم فإن عبد العزيز حافظ ومحمد أمين اللذين أشهدهما المتهم قد ذررا أنهما توسط لدى المدعى المدني لرد الكيالات فطلب مبلغ ٨٠٠ ج لردّها ولو كانت الكيالات عن دين حقيقي لطالب المدعى المدني بكل قيمتها وهي ١١٦٧ ج" مما مفاده أن الحكم عول بصفة أصيلة على عدم توافر جريمة البلاغ الكذب في حق المطعون ضده من القضاء على الطاعن بالبراءة في جريمة النصب لعدم توافر ركن الاحتيال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا بالسوء والإضرار بالمجنى عليه . وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أضر به ، وكان من المقرر أيضا أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ماسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه ، وكان الحكم القاضي ببراءة الطاعن

من تهمة النصب لم يؤسس قضاءه بالبراءة على كذب البلاغ وإنما أسسه على أن الواقعة كما رواها المجنى عليه (الطاعن الحالى) لا تكون جريمة نصب لفقد أحد أركانها ألا وهو الطرق الاحتمالية مما يعنى بطريق تسليم الحكم المذكور بصحة الواقعة ضمنا وما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم حين أسست البراءة على رأى قانونى مبناه افتراض صحة الواقعة لا يدل بحال على أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتمحيص الواجبين لتكوين رأى فاصل فيها وإنما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة إلى هذا البحث الموضوعى للفصل في تهمة النصب المعروضة عليها فسأمت بالواقعة المعروضة عليها وضمنت حكمها أنها بفرض صحتها لا تكون جريمة — وإذا كان هذا الافتراض يحتمل الصحة كما يحتمل الكذب بالنسبة إلى ما افترض إذ هو قرين الظن لا القطع فإنه بذلك لا يشكل رأيا فاصلا للحكمة التى نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ فى شأن صحة هذه الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث صحة الواقعة على نحو ما التزمت بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تتصدى هى لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه أما وهى لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا لما كان ذلك، وكان ما استند إليه الحكم من أقوال الشاهدين اللذين توسطوا فى الصلح بين الطرفين هو استناد غير أصيل فيه هذا فضلا عن أن ما ساقه الحكم من أقوالهما للتدليل على عدم صحة السندات لا يؤدى إلى هذه النتيجة لما هو مقرر قانونا من أن الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه . لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ فى القانون وفساد الاستدلال مما يتعين معه نقضه وكان هذا العوار فى الحكم قد حجبته عن بحث أركان جريمة البلاغ الكاذب فى حق المطعون ضده وما يترتب على ذلك من حقوق مدنية للطاعن فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومجد صبري ، ومجد عبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين هزام .

(٤٧)

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٥ القضائية

دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه . على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا . بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل . استغناؤها من تحقيق هذا الدليل . عليها أن تبين علة ذلك باستدلال سائق . مذل .

من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا . وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهينا بمشيتة المتهم في الدعوى . فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائق — وهو ما افتقده الحكم المطعون فيه حين برر رفض سماع الشاهد بعدم إعلان الطاعن له . الأمر الذي ينطوي على إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٦١ بدائرة مركز منهور :
(أولا) تسبب بغير قصد ولا عمد في وفاة كل من رمضان عبد الحميد راضي وادوارد أنطون يعقوب وكان ذلك باهماله وعدم احتياطة بأن قاد السيارة ولم يتخذ

الحيطة أثناء انحرافه من الطريق فصدم سيارة المجنى عليهما ونشأ عن ذلك إصابتهما الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتهما . (وثانيا) تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة كل من السيد شحاته ابراهيم وزكى فرج فكرى وكان ذلك باهماله وعدم احتياطه بأن قاد السيارة سالفة الذكر ولم يتخذ الحيطة أثناء انحرافه من الطريق فصدم سيارة المجنى عليهما ونشأ عن ذلك إصابتهما الميمنة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا : ١ - ورثة ادوارد أنطون يعقوب ٢ - زكى فرج فكرى ٣ - ورثة رمضان عبد الحميد - وطلب الأول القضاء لهم قبل المتهم وقبل السيد / رجب الطورى بصفته وليا طبيعيا على بهيه ونعمات وبهيه (مالكي السيارة) وشركة أفريقيا للتأمين (المستولين عن الحقوق المدنية) بمبلغ ١٠٠٠٠ ج وطلب الثانى القضاء له قبلهم بمبلغ ٥١ ج ثم مدل طلباته إلى مبلغ ٢٥٠٠٠ ج - كما طلب ورثة المدعى بالحق المدنى الثالث الحكم لهم قبل المذكورين بمبلغ ٥١ ج ثم مدلوا طلباتهم إلى ٢٠٠٠٠ ج وذلك على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح دمنهور الجزئية تنازل المدعيان بالحق المدنى الأول والثانى عن اختصاص شركة التأمين كما دفع الحاضر عنها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية . والمحكمة قضت حضوريا فى ١٢ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام (أولا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ (وثانيا) بالزام المتهم والمستولين بالحق المدنى بأى يدفعوا للمدعين بالحق المدنى بالنسبة للمجنى عليه المرحوم المهندس رمضان عبد الحميد راضى بمبلغ خمسة آلاف جنيه وأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى بالنسبة للمرحوم ادوارد أنطون يعقوب مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وبالنسبة للمدعى بالحق المدنى المهندس زكى فرج مبلغ ألف وخمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع إلزامهم بمصاريف هذه الدعاوى المدنية وذلك كله بطريق التضامن بينهم . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفه المدعيان بالحق المدنى الثانى والثالث . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ١٥/١٢/١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المدعين بالحق المدنى وورثة المرحوم رمضان عبد الحميد راضى والمهندس زكى فرج بمصاريف استئنافهما . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه عول من بين ماعول عليه في ادانة الطاعن على أقوال الشاهد محمد سعيد محمد دون سماع المحكمة له على الرغم من إصرار محاميه على سماعه وتقديرها لجدية الطلب بتأجيلها الدعوى والتصريح للطاعن بأعلانه وإستحالة ذلك عليه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إلى المحكمة سماع الشاهد محمد سعيد الذي عول عليه حكم محكمة أول درجة المكمل بالحكم المطعون فيه دون أن تسمعه محكمة أول درجة وقد أجلت الدعوى أكثر من مرة ليعلنه الطاعن ، وقد قضت المحكمة في الدعوى بالحكم المطعون فيه — والذي سجل إصرار الطاعن على طلب سماع الشاهد — وهمل قضاءه — دون الاستجابة لهذا الطلب — بعدم إعلان الطاعن للشاهد وفسر مسلكه في الإصرار على سماعه بالرغبة في تأخير الفصل في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الاستفادة من تأجيل الدعوى لإعلان الشاهد أن المحكمة قدرت جدية طلب الدفاع في هذا الصدد وأنه ما منعها من سماع الشاهد إلا أن الطاعن لم يعلنه ، وكان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ، ما دام ذلك ممكنا وهذا بنقض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهينا بمشئة المتهم في الدعوى فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائق وهو ما افتقده الحكم المطعون فيه حين برر رفض سماع الشاهد بعدم إعلان الطاعن له كما سلف البيان الأمر الذي ينطوى على إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، وبطرس زغلول .

(٤٨)

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٥ القضائية

عمل . عقوبة . " تعددها " . نقض . " أحوال الطعن بالنقض . الخطأ
في تطبيق القانون " . " سلطة محكمة النقض " .

الزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف
والتخديم . من قبيل الأحكام التنظيمية . هدف المشرع منها حسن سير العمل واستتباب النظام
بالمؤسسة . عدم تعدد الغرامة عند المخالفة . مجانبية الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب
نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

الالتزام الملقى على صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة
قيد من مكاتب التوظيف والتخديم — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو
من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب
النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي
يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .
وبالتالي لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة . ولما كان
الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء تعدد الغرامة
المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٣/١٢/٩ بدائرة قسم الوايلي :
 (١) قام بتعيين عمال دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم
 (٢) لم يخطر مكتب التوظيف والتخديم التابع له عن الوظائف التي خلت
 أو أنشئت بمنشأته . وطلبت عقابه بالمواد ١٤ و ١٦ و ٢١٦ و ٢٢٢ و ٢٣٥
 من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت غيابيا
 في ١٩٦٤/٣/٢ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل تهمة مع
 تعدد العقوبة بعدد العمال وهم ١٦ عاملا . فعارض ، وقضى في معارضته
 في ١٩٦٤/٩/٢١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض
 فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية —
 قضت حضوريا في ١٩٦٤/١٢/٢٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
 برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة إلى التهمة الأولى وبالإلغاء والبراءة
 بالنسبة إلى التهمة الثانية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
 النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن — المقدم من النيابة العامة — قد استوفى الشكل المقرر
 في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعدد
 الغرامة بقدر عدد العمال لما وقع من المطعون ضده من تعيينه عمالا دون
 حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم قد أخطأ في تطبيق
 القانون ذلك بأن هذا الالتزام هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي ليس
 فيها ما يمس حقوق العمال مباشرة ومن ثم فلا يجوز القضاء عند مخالفته
 بتعدد الغرامة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بأنه (أولا) قام بتعيين عمال دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم (وثانيا) لم يخطر مكتب التوظيف والتخديم التابع له من الوظائف التي خلت أو أنشئت بمنشأته ، وذلك بالتطبيق للواد ١٤ و ١٦ و ٢١٦ و ٢٢٢ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم المتهم مائتي قرش من كل تهمة مع تعدد العقوبة بعدد العمال وهم ١٦ عاملا ، فعارض فقضى بالرفض والتأييد ، فاستأنف ومحكمة ثانی درجة قضت حضوريا بالتأييد بالنسبة الى التهمة الأولى وبالإلغاء والبراءة بالنسبة الى التهمة الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال لما وقع من المطعون ضده من تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم ، مع أن هذا الإلزام الملقى على صاحب العمل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف المشرع منها الى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة ، وبالتالي لا تعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال عند المخالفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء تعدد الغرامة المقضى بها .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، وحسين صالح ، ومحمود عباس المرأوى ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٤٩)

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) إجراءات المحاكمة . وصف التهمة . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . قتل خطأ . خطأ .

التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع لتظهره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .

(ب) مسئولية تقصيرية . " خطأ . ضرر . رابطة سببية " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

بيان الحكم عناصر المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر .

(ج) قتل خطأ . خطأ . مسئولية جنائية .

الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسئولية .

(د) نقض . " الطعن بالنقض " . " المصاحبة في الطعن " . تعويض .

لا مصلحة للطاعن فيما ينهض على الحكم من إسناده إلى متهم آخر المساهمة معه في الخطأ ومساءلته له بالتضامن معه في التعويض .

(هـ) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

قرار المحكمة الذي تصدره بصدده تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيرى لا تتولد عنه حقوق للمتهم توجب حتما العمل على تنفيذه صوتا لمصادره الحقوق .

(و) محكمة ثانى درجة . " الإجراءات أمامها " .

محكمة ثانى درجة تحكم فى الأمل على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .

١ - من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التى يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه فى شأن استيفاء هذه البيانات . ولما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن قصور وصف التهمة التى أقيمت بها الدعوى قبله أو التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة على هذا الوصف ، وكان الحكم قد أثبت ركن الخطأ فى حق الطاعن كما هو معرف به فى القانون واستظهر فى بيان مفصل عناصر الخطأ الذى وقعت منه وحددها بما لا مغايرة فيه للعناصر التى أوجدها وصف التهمة والتى كانت مطروحة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة ، فلا وجه لما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص .

٢ - متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تريب عليه بعد ذلك إذ هو لم يبين عناصر الضرر .

٣ - من المقرر أن الخطأ المشترك فى نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ المنسوبين إلى المتهم .

٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٥ - لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من اسناده إلى متهم آخر المساهمة معه فى الخطأ ومساءلته له بالتضامن معه فى التعويض .

٦ - قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوتا لهذه الحقوق .

٧ - محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ما دامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة لسماع شهود الإثبات وكان الطاعن قد تنازلا عن طلب سماعهم بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فإن النعى على الحكم من هذه الناحية يكون غير مديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الوايلى : الطاعن (أولا) قاد السيارة بدون رخصة قيادة . و (ثانيا) قاد السيارة بحالة تعرض الأرواح والأموال للخطر . و (ثالثا) تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل إبراهيم إبراهيم عبد الوهاب وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته القانون بأن ارتكب الجريمتين سالفتى البيان فصدمت سيارته دراجة المجنى عليه وقتلته . و (رابعا) تسبب بغير قصد ولا تعمد فى إصابة محمد حامد جاب الله بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله ومخالفته القانون بأن ارتكب الجريمتين الموضحتين آنفا فاصطدمت سيارته بدراجة المجنى عليه وأصابته . والثانى : عهد بسيارته لشخص غير حائز على رخصة قيادة . وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية وبالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وقد ادعى إبراهيم عبد الوهاب وفهيمه إبراهيم سالم (والدا المجنى عليه) بحق مدنى قبل المتهمين وطلبا القضاء لهما قبلهما متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح الوايلى الجزئية عدلت المحكمة القيد بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة إلى التهمتين

الثالثة والرابعة الموجهتين إلى المتهم الأول وجعلت وصف التهمتين كالآتي :

(ثالثا) تسبب خطأ في موت ابراهيم ابراهيم عبد الوهاب بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه ومخالفته القانون بأن ارتكب الجريمتين سالفتي البيان فصدمت سيارته دراجة المحبى عليه وأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . (رابعا) تسبب خطأ في إصابة محمد حامد جاب الله بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه ومخالفته القانون بأن ارتكب الجريمتين الموضحتين آنفا فاصطدمت سيارته بدراجة المحبى عليه فأحدث إصابته . ثم قررت التأجيل لجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ لإعلان المتهم الأول بالقيود والوصف الجديدين وإعادة إعلان الثاني . ثم نظرت المحكمة المذكورة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (أولا) بتغريم المتهم الأول مائة قرش عن التهمة الأولى وبحبسه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ عن التهم الثلاث الأخرى المسندة إليه وذلك بلامصاريف جنائية . و (ثانيا) بتغريم المتهم الثاني مائة قرش عن التهمة المسندة إليه . و (ثالثا) بالزام المتهمين متضامتين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامهما بمصروفات الدعوى المدنية . فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصروفات الدعوى المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ وألزمه التعويض ، قد بنى على إجراءات باطلة وشابه القصور والفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن وصف التهمة الذي

رفعت به الدعوى والتعديل الذى أجرته المحكمة الابتدائية لهذا الوصف خليا من بيان الأفعال المكونة لركن الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث واقتصرا على نسبة الإهمال وعدم الاحتياط ومخالفة القانون إلى الطاعن دون تحديد للوقائع التى يستدل منها على وقوع خطأ من جانبه تتحقق به رابطة السببية بين الفعل الآثم والنتيجة التى وقعت . وقد أسند الحكم المطعون فيه إلى الطاعن أنه لم يترك المسافة التى كان ينبغى عليه أن يتعبد بها عن دراجة المحجنى عليه آخذاً فى حسابه أن عرض صندوق سيارته يزيد عن عرض الكابينة التى كان يجاس بها . كما أسند إليه أنه لم ينبه المحجنى عليهما فى الوقت المناسب ليفسدا الطريق لسيارته ، غير أنه لم يبين ما إذا كان ذلك يندرج تحت إحدى صور الخطأ المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات . وما أسندوا الحكم إلى الطاعن فى هذا الشأن يخالف ما ثبت بالأوراق وبمحضر المعاينة من أن الطاعن أخذ فى حسابه عرض صندوق السيارة إذ أن مرور مقدم السيارة بغير أن يحتك بالدراجة يؤكد مرور صندوقها دون أن يصطدم بها ، كما أنه لا يصح القول بأن الطاعن لم يستعمل آلة التنبيه فى الوقت المناسب وأن إطلاقه بها ترتب عليه إزعاج المحجنى عليهما والتفاتهما إلى الخلف واصطدامهما بصندوق السيارة لأن سماع صوت آلة التنبيه أمر متوقع دائماً واستعمال الطاعن لهذه الآلة قياماً منه بواجبه لا يجوز أن يتخذ دليلاً على خطئه . وقد دفع الطاعن فى المذكرة المقدمة منه لمحكمة أول درجة بأنه بفرض حصول التصادم من سيارته فإن الخطأ يكون قد وقع من جانب المحجنى عليهما وحدهما دون سواهما بالنظر لما هو ثابت من التحقيقات من أن المحجنى عليه الأول الذى كان يقود الدراجة قد سمح للمجنى عليه الثانى بالركوب معه على الدراجة ذاتها مخالفاً بذلك لأنظمة الدراجات وعندما أطلق الطاعن آلة التنبيه انحرف قائد الدراجة إلى اليمين فاختل توازنه واصطدم بصندوق السيارة من الخلف . وعلى الرغم من أهمية هذا الدفاع فقد التفت الحكم عنه ولم يعرض له فى مدوناته . هذا فضلاً عن أن كلا من محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية لم تسمع شهود الإثبات الذين كان سماعهم ممكناً ، مع أن الأصل فى الأحكام أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وقد أسس الحكم المطعون فيه قضاءه بقبول الدعوى المدنية على ثبوت الخطأ فى حق الطاعن ومنتهم آخر فى الدعوى ، على الرغم من أنه لم يرد بالأوراق أو بالحكم ثمة ما يشير

إلى مساهمتها معا في ارتكاب الخطأ الذي أدى إلى مقتل ابن المدعين بالحقوق المدنية. كما أغفل الحكم بيان الضرر الذي استحق عنه التعويض وعناصر هذا الضرر والأساس الذي أقام عليه قضاءه بتضامن الطاعن والمتهم الآخر في تبعة الخطأ والتعويض عنه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والاصابة الخطأ اللتين حيين الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستقاة من أقوال الشهود ومن التقارير الطبية والمعاينة ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن فأطرحه وخلص إلى إدانته وذلك في قوله : " وحيث إن المتهم الأول (الطاعن) نفى بالجلسة ما أسند إليه وقد قدمت الحاضرة معه مذكرة بدفاعه أوضحت فيها أن المتهم الأول ليس هو مرتكب الحادث مستندة في ذلك على أن أقوال الشاهد يحيى عباس محمد لا يطمئن إليها لأنه من المستبعد أن ينتبه أحد المارة إلى تفاصيل الحادث كما وقع . وعلى فرض أن الحادث وقع من سيارة المتهم الأول فقد نفت المذكرة عن هذا المتهم وقوعه في أى خطأ تسبب عنه الحادث وأبانت أن الخطأ إنما كان خطأ المجنى عليه وانتهت إلى طلب الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . وحيث إن المحكمة تطمئن إلى أقوال الشاهد يحيى عباس محمد في كيفية تصويره للحادث وتحقيقه من السيارة التي ارتكبت الحادث والنقاط رقمها وهي السيارة التي اعترف المتهم بقيادتها بدون رخصة قيادة خاصة وقد أيدت أقوال الشاهد إبراهيم حسن السيد أقوال الشاهد المذكور ، أما بالنسبة لخطأ المتهم فإن أقوال الشاهدين يحيى عباس محمد وإبراهيم حسن السيد قاطعة في الدلالة على أن الحادث إنما وقع نتيجة لخطأ المتهم الأول الذي ظل يقود سيارته حتى أصبحت بجوار الدراجة التي يركبها المجنى عليهما ثم أطلق آلة التنبيه على وجه مفاجئ مما أزعج المجنى عليهما وجعلهما يلتفتان إلى الخلف حيث صدمهما الصندوق الخلفي للسيارة ، ذلك فضلا عما يتضح من ذلك من أن المتهم لم يراع المسافة التي كان يتعين عليه أن يتعد بها عن طريق الدراجة آخذا في حسابه عرض صندوق السيارة وزيادته من عرض الكابينة التي كان يجلس فيها وهو الأمر الذي أدى بالإضافة إلى عدم تنبيه المجنى عليهما في الوقت المناسب

لكي يفسح الطريق للسيارة إلى وقوع الحادث على الصورة التي أوضحها الشاهدين
سالفى الذكر". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التي
يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع
لتنظره وتقرر ما تراه في شأن امتفاء هذه البيانات . وكان يبين من مطالعة محاضر
جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن قصور وصف التهمة التي أقيمت بها
الدعوى قبله أو التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة على هذا الوصف . وكان
الحكم قد أثبت ركن الخطأ في حق الطاعن ، كما هو معرف به في القانون واستظهر
في بيان مفصل عناصر الخطأ الذي وقعت منه وحددها بما لا مغايرة فيه للعناصر
التي أوجها وصف التهمة ، والتي كانت مطروحة على بساط البحث ودارت عليها
المرافعة ، فلا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان
الحكم قد أقام الحجج على مقارفة الطاعن لما أسند إليه بما استخلصه من عناصر
الدعوى في منطق سليم . وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا
أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . وإذا ما كان الواضح من مدونات الحكم أن
المحكمة - في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها قدينت
الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وردت الحادث إلى صورته الصحيحة
من مجموع الأدلة المطروحة عليها ودلت تدليلا سائغا على ثبوت نسبة الخطأ
إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ فلا يقبل من الطاعن مصادرة
المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه في هذا الشأن . لما كان ذلك ،
وكان ما يثيره الطاعن في معرض نفيه الاتهام عنه هو من أوجه الدفاع الموضوعية
التي لا تلزم المحكمة بمتابعته في مناقبها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة
الثبوت السائغة التي أوردها الحكم . هذا إلى أن من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق
المسئولية الجنائية - بفرض قيامه - لا ينحلي المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى
عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان
القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ المنسوبتين إلى المتهم - وهو ما لم يتحقق
في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات المحاكمة قد جرت
بدرجتها في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بما ينحوله للمحكمة من الإستغناء عن سماع شهود
الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . يستوى أن يكون القبول صريحا

أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة لسماع من حضر من الشهود ثم ترفع الدفاع عن الطاعن دون أن يطلب من المحكمة سماع شهود الإثبات ، ومن ثم فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن ذلك لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يبدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق . لما كان ذلك ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه . وما دامت المحكمة لم تر من جانبها حاجة لسماع شهود الإثبات وكان الطاعن قد عد نازلاً عن طلب سماعهم بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة وسببية ، ومن ثم يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تريب عليه بعد ذلك إذ هو لم يبين عناصر الضرر . وكان لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من إسناده إلى متهم آخر المساهمة معه في الخطأ ومساءلته له بالتضامن معه في التعويض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراري ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٥٠)

الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ القضائية

قبض . مستشار إحالة . أمر بالأوجه . مواد مخدرة .

بطلان القبض لعدم مشروعيته . أثره : عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مرتباً عليه
أو مستمداً منه . تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام .
مسألة موضوعية . مثال .

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل في الإدانة
على أى دليل يكون مرتباً عليه أو مستمداً منه . وتقدير الصلة بين القبض الباطل
وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أياً ما كان نوعه هو من المسائل
الموضوعية التى يفصل فيها قاضيا بغير معقب ما دام التدليل عليها سائفاً مقبولا .
ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده لا زمه بالضرورة إهدار كل دليل
انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في إدانته ، وكان لا جدوى
من التصريح ببطلان الدليل المستمد من العثور على مخدر في جيب المتهم بعد
إبطال مطلق القبض عليه والتقارير ببطلان ما تلاه متصلاً به مرتباً عليه ، لأن
ما هو لا زم بالافتضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج إلى بيان . ومن ثم فإن الطعن يكون
على غير أساس متعين الرفض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : أحرز جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وطلبت إلى مستشار الإحالة بمحكمة الاسكندرية إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . وبتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٦٥ أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم مع مصادرة المواد المخدرة عملاً بالمادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه أهدر دليلًا من أدلة الدعوى هو المستمد من ضبط المخدر الذي وجد ملتصقا بأحد جيوب المطعون ضده ، مما يدل على أن الأمر لم يحط بالدعوى عن بصرو وبصيرة إذ أن بطلان القبض لا يمنع من الأخذ بأدلة الدعوى الأخرى مما يعيب الأمر المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه أثبت بيانا للواقعة بحسب تصوير الاتهام - أن اثنين من رجال الشرطة شاهدا مخدر الحشيش ظاهرا في يد المتهم - المطعون ضده - في أثناء سيره في عرض الطريق فقبضا عليه حيث اعترف من بعد أمام معاون المباحث بإحرازه ، وأورد الأدلة الموثوقة على هذا التصوير ، وانتهى إلى نقضه وعدم الاطمئنان إليه أو التعويل عليه ، نافيا حالة التلبس كما صورها الشرطيان ، وخلص إلى أن ضبط المخدر بعد قبض باطل ولم يعتد بالاعتراف المنسوب إلى المتهم لتأثره فيه بنتيجة القبض الباطل ، ولعدول المطعون ضده عنه

في تحقيق النيابة وأمام دائرة الإحالة ، مقررا بصريح العبارة أن كل ما تلا القبض جاء باطلا كذلك . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبغي عليه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مترتبا عليه ، أو مستمدا منه . وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغا مقبولا ، وكان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل ، وعدم الاعتداد به في إدانته . وكان لا جدوى من التصريح ببطلان الدليل المستمد من العثور على مخدر في جيب المتهم ، بعد إبطال مطلق القبض عليه ، والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به مترتبا عليه ، لأن ما هو لازم بالافتضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج إلى بيان ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود المراوي ، ومحمد أبو الفضل حفتي .

(٥١)

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه “ . ” تفتيش الأنثى “ .
مواد مخدرة . دفع .

(١) مجال أعمال المادة ٢/٤٦ إجراءات : أن يقع التفتيش على شخص
الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه
ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة .

(ب) امطحاب مأمور الضبط القضائي أنثى عند اعتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى .
غير واجب . هذا الاكزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر
من عورات المرأة .

(ج) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . مواد مخدرة .

وجود المخدر عارياً يجب التهم لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه
بالجيب .

١ - من المقرر أن مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع على شخص الأنثى في موضع من جسمها
لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات
المرأة التي يندش حيائها إذا مس .

٢ — لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . ولما كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية أن الطاعة هي التي أخرجت المخدر من جيبها فإنه لا تريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على أن الضابط هو الذي أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى في ذلك ، استنادا إلى أن جذب الضابط المخدر من يد الطاعة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى . ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل .

٣ — لما كان الحكم قد ثقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعة هو مادة الحشيش فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير قضائه بإدانة الطاعة ، ولا يعيبه إغفاله الإشارة إلى ما ورد بالتقرير من خلوجيب الطاعة من آثار الحشيش ، ولا على الحكم أيضا إن هو لم يرد على ما أثارته الطاعة في هذا الشأن ذلك بأنه فضلا عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط مع الطاعة وجد مغلفا فإنه بفرض وجوده مجردا عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٤/٣/٥ بدائرة مركز مينا القمح محافظة الشرقية : (الأول) أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . و (الثاني) — أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وأفبونا" بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٥١ و ٧ و ١/٣٤ — ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول المرفق . فقرر بذلك ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الزقازيق دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان

التفتيش الذي وقع عليهما . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ - ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الأول الملحق به بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات والأدوات المضبوطة . وقالت عن التفتيش بأنه صحيح . فطعنت الطاعنة الأولى في هذا الحكم بطريق النقض . أما الطاعن الثاني فقد قرر بالطعن ولم يقدم أسبابا له .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه وقد أخذ بتصوير ضابط المباحث والشرطي السرى من ضبط المخدر بيد الطاعنة في أثناء إنحراجها إياه من جيبها إلا أنه لم يبين ما إذا كان جلبها له جيب كما أنه لم يعن ببيان نتيجة التحليل الفني بالنسبة إلى الأحراز المنسوبة إلى الطاعنة ، ولم يرد على مدلولها على الرغم من تمسكها بأن المخدر المضبوط لم يكن معها أو بالقليل لم يكن في جيبها بل أخرجه الضابط بنفسه منه — وهو أمر نهت عنه المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلا عن أنه وقد صدر للضابط اذن النيابة العامة بتفتيش الطاعنة فانه لم يتدب أو يضطرب معه أثى عند إنتقاله لتنفيذه بمعرفتها طبقا لحكم المادة المشار إليها وهو ما أثار جدلا في خصوص سلامة إجراءات التفتيش بما يجب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن ضابط مباحث منيا القمح استصدر إذنا من النيابة العامة بتفتيش كل من الطاعنة والطاعن الثاني ومسكنهما لضبط ما يحزرانه من مخدرات دلت تحرياتهما على إتيانهما فيه . وانتقل إلى مسكن الطاعنة لتنفيذ الإذن فألقى الباب مفتوحا ووجد الطاعنة تجلس على الأرض في الصلاة ومعها الطاعن الثاني المأذون بتفتيشه كذلك وما أن رآته ومن معه من رجال القوة وهم يدخلون إلى مسكنها حتى وضعت يدها اليمنى في جيب جلبابها الأيمن وأخرجت منه قطعة الحشيش وهي عبارة عن ثلثي طربة مغلفة بالقماش فأسرع الضابط نحوها وأمسك بيدها وأخذ منها قطعة الحشيش وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعنة أدلة مستمدة من أقوال ضابط المباحث والشرطي السرى المرافق له ومن تقرير التحليل ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تنازع في أن جلبابها جيبا وإنما أنصب دفاعها على أن تقرير التحليل أثبت خلو جيب جلبابها من آثار لمادة الحشيش . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات من أن الطاعنة أخرجت المخدر من جيب جلبابها فإنه لم يقبل منها إثارة الجدل في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعنة هو مادة الحشيش وما أورده الحكم من ذلك يكفي لتبرير قضائه بإدانة الطاعنة ولا يبيح إغفاله الإشارة إلى ما ورد بالتقرير من خلو جيب الطاعنة من آثار الحشيش . ولا على الحكم أيضا إن هو لم يرد على ما أثارته الطاعنة في هذا الشأن ذلك بأنه فضلا عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط مع الطاعنة وجد مغلفا فإنه يفرض وجوده مجردا عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأنتى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذي يحدش حياءها إذا مس . وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي إصطحاب أنتى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنتى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في المواضع سالفة البيان وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية أن

الطاعة هي التي أخرجت المخدر من جيبيها فانه لا تثريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على أن الضابط هو الذي أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى في ذلك استنادا إلى أن جنب الضابط المخدر من يد الطاعة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى ، ومن ثم فإن ما تشيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين المركي ، ومجد صبري ، ومجد عبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زغلول .

(٥٢)

الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ القضائية

استئناف . " ميعاده " . معارضة . " نظرها " . نقض " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لا يصح إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعاً إلى عذر قهري . ميعاد استئناف هذا الحكم . يبدأ من يوم علم المحكوم عليه رسمياً به لا من يوم صدوره . مجابة الحكم هذا النظر خطأ في القانون .

لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعاً إلى عذر قهري . ولما كان الحكم قد سلم في مدوناته بقيام هذا العذر ، إلا أنه اقترض علم المحكوم عليه بالحكم إثر زوال المرض وحاسبه على عدم التقرير بالاستئناف في خلال عشرة أيام من زوال المرض وهو تقرير خاطيء إذ فاته أنه في هذه الحالة يبدأ ميعاد الاستئناف من يوم علم المحكوم عليه رسمياً بالحكم لا من يوم صدوره . فاذا تبين أن الطاعن لم يعلم بهذا الحكم بوجه رسمي حتى يوم التقرير بالاستئناف ، يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد منقوضاً في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أنجم: بدد الأشياء الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح قلم كتاب محكمة أنجم وكانت لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتمديدتها يوم البيع فاختلفا إضرارا بالدائن الحاجز - وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أنجم الجزئية قضت غيابيا في ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٣/٤٩ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فعارض ، وقضى في معارضته في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأنها لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعدم قبوله شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا ومشوبا بالقصور في التسبيب ، ذلك بأنه قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد في حين أنه كان مريضا في اليوم المحدد لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه بدد منقولات مملوكة له ومحجوز عليها قضائيا لصالح قلم كتاب محكمة أنجم والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبسه شهرين مع الشغل فعارض في هذا الحكم وقضى في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف الحكم . ومحكمة ثانية درجة قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وقالت في أسباب حكمها " أن المتهم - الطاعن - قرر بالاستئناف بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٤ عن الحكم الصادر بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٦٤ القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به

بعد الميعاد إذ كان يتعين عليه التقرير به في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عملاً بنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك كون المتهم قدم شهادة مرضية تفيد أنه كان مريضاً في المدة من ١٩٦٤/١٠/٢٠ إلى ١٩٦٤/١١/٣ إذ كان يتعين عليه التقرير بالاستئناف بمجرد زوال المانع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن في حين أن الشهادة الطبية التي أشار إليها الحكم في مدوناته تفيد مرض الطاعن في اليوم الذي كان محدداً لنظر المعارضة ولما كان لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعاً إلى عذر قهري . وقد سلم الحكم في مدوناته بقيام هذا العذر إلا أنه اقترض علم المحكوم عليه بالحكم إثر زوال المرض وحاسبه على عدم التقرير بالاستئناف في خلال عشرة أيام من زوال المرض وهو تقرير خاطيء إذ فاته أنه في هذه الحالة يبدأ ميعاد الاستئناف من يوم علم المحكوم عليه رسمياً بالحكم لا من يوم صدوره وقد يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن لم يعلم بهذا الحكم بوجه رسمي حتى يوم التقرير بالاستئناف ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد مخطئاً في القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المري ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زغلول .

(٥٣)

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ القضائية

(أ ، ب ، ج ، د ، هـ) حكم . " تسييبه - تسييب غير معيب " . إثبات .
" شهادة " .

(أ) قول المحكمة في حكمها — تأييدا لعدم تعذر الرقبة — بسطوع
القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراعاة توقيت
الحادث في الساعة التاسعة مساء . حقيقة لا تخفى باعتبارها
من المعلومات العامة .

(ب) العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة
المطروحة عليه بإدانة المتهم أو تبرأته . لا يصح مطالبة بالأخذ
بدليل معين إلا إذا قيده القانون في ذلك .

(ج) أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي
ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

(د) تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفالها لإيراد بعض
الوقائع من أقوال الشاهد . إفادته ضمنا عدم اطمئنانها إليها .
عدم التزامها ببيان علتها ما أرتأت .

(هـ) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها
سائما .

١ — متى كان شاهدا الرؤيا قد اتفقا على أن القمر كان ساطعا وقت وقوع الحادث وأنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على ضوءه وكانت المحكمة قد اقتنعت — في حدود سلطتها التقديرية — بعدم تعذر الرؤية وقت الحادث وأيدت ذلك بما ذكرته من سطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء وهي حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

٢ — العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ — الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٤ — من المقرر أن تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع وفي إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها إليها ، وهي في ذلك لا تلتزم ببيان علة ما ارتأته إذ مرجع الأمر إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢٦/٦/١٩٦٣ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج (أولا) قتلا محمد عبد الكريم محمود الصغير عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن انتويا قتله وترصداه في المكان الذي يعلمان أنه سيحضر إليه حاملين بندقيتين وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه الأول مقذوفاً نارياً من بندقيته بقصد قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في قتل كل من عبد الكريم محمود الكبير وأحمد محمود محمد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن انتويا قتل الأول وأعدا لذلك بندقيتين وترصداه في المكان الذي يعلمان أنه سيحضر إليه ولما حضر بصحبته الثاني أطلق عليهما المتهم الثاني عدة مقذوفات نارية بقصد قتلها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو عدم احكام الرماية وهي الجناية المنطوقة على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات. (وثانيا) أحرزا سلاحين نارين "بندقيتين موزر" بغير ترخيص. (وثالثا) أحرزا ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لأيهما باستعمال السلاح. وطابت من مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ واليئدب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق به. فقرر بذلك. وادعى مدنيا محمود عبد الكريم محمود الكبير طابا القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب. ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام والمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين، مع تخصيص المسادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر بالنسبة إلى المتهم الأول بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح المضبوط وبإلزامهما بأن يؤديا متضامنين إلى المدعى بالحق المدني مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المناسبة ومبلغ ثلاثة جنيهاات أتعابا للمحاماة. فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية شروع في قتل ويجرائم إحراز سلاحين نارين وذخيرة بدون ترخيص قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم اعتنق الصورة التي أوردها شاهدا الرؤية لواقعة الدعوى والتي مؤداها أنهما توجهتا صحبة المجنى عليه القتل في الساعة التاسعة من مساء يوم الحادث لرى زراعتهم من ما كينة الإصلاح الزراعى التي كان يباشر الطاعنان إدارتها بيد أن الثابت بالأوراق أن الما كينة لم تعمل مساء ذلك اليوم وأن هناك جهازا لتسجيل ساعات العمل وقد أطلع المحقق على البطاقة الخاصة وتبين أن الما كينة توقفت عن العمل في الساعة العاشرة من صباح يوم الحادث وتأيد ذلك بالسركى الذى تسجل فيه بيانات البطاقة وعلى الرغم من إثارة الطاعنين لهذا الدفاع فإن الحكم لم يعرض له أو يرد عليه . ثم إن الحكم استند في إدانة الطاعنين إلى ما أسفرت عنه تحريات ضابط المباحث من إلقاء الطاعن الأول سلاحه النارى بالزراعات المجاورة أثناء فراره وأن الضابط بحث عنه حتى عثر عليه في اليوم التالى بزراعة ذرة تخص الطاعن الأول مع أن الدفاع دلى على عدم اتصال هذا الطاعن بالسلاح المضبوط بما أسفرت عنه عملية العرض من عدم إستعراف الكلاب الشرطى على الطاعن بعد شتم البندقية وبما قرره الضابط — خشية ظهور الحقيقة — من عثوره وحده على البندقية دون باقى رجال القوة وهو أمر غير سائغ . ونضلا عن هذا فإن الحكم لم يورد الدليل الذى استقى منه أن الطاعن الأول يمتلك الحقل الذى عثرفيه على السلاح المضبوط . ومن ناحية أخرى فقد تمسك الدفاع بأن حالة الظلام وقت الحادث لا تسمح بالرؤية لأنه وقع في مساء اليوم الخامس من الشهر العربى ودال على ذلك بما أثبتته المحقق من تعذر الانتقال لإجراء المعاينة بسبب الظلام وما تضمنته مناقشته للشهود من الإشارة إلى حالة الإظلام إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع وذهب في رده الى أن الرؤية كانت ممكنة بمراعاة توقيت الحادث ووقوعه في مساء اليوم الخامس من الشهر العربى بغير أن يبين الدليل المادى او العلمى الذى استقى منه القول بإمكان الرؤية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦ ظهرا تقابل المجنى عليه محمد عبد الكريم محمود الكبير شقيق المجنى عليه الأول مع المتهم الثاني واتفق معه على رى أرضه ليلا من ما كينة الاصلاح الزراعي الكائنة بناحية نجع الأخيضر تبع أولاد اسماعيل مركز المراغة إذ ما يباشر ذلك المتهم شئونها في غيبة المشرف عليها بسبب مسكنه بجوارها وأنه كان خفيرا سابقا عليها وإثر ذلك الاتفاق أصر المتهمان الطاعنان - على قتل المجنى عليهما المذكورين عند حضورهما لرى أرضهما لثأر قديم وترصدوهما حتى حضرا وابن أخيهما حوالي الساعة ٩ من مساء نفس اليوم لأخذ المياه من الما كينة وفي ضوء القمر وعلى بعد مائتي متر منها كان المجنى عليه الأول يتقدمهما يتبعه محمد عبد الكريم محمود الكبير ومن ورائه أحمد محمود محمد ابن أخيهما نادوا على المتهم الثاني الذي كان يجلس مع ابن أخته المتهم الأول بجوار كومة من التبن فرد عليه النداء وتقدم المتهمان ناحيتهم حتى أصبحت المسافة الفاصلة بينهما وبين المجنى عليهما حوالي ثلاثة أمتار وكان كل من المتهمين يحمل بندقية موزر وإذ ذاك بادرهم المتهم الثاني بقوله (مش كفاكم خربتوا بيوتنا) يعبر بذلك عما بين عائلتهما من ثأر قديم وما أن أتم هذا القول حتى بادر المتهم الأول بإطلاق رصاصة من بندقيته على المجنى عليه الأول قاصدا قتله فدخلت الرصاصة من أعلا يسار مقدم البطن وأحدثت تهتكاً بالأمعاء والكلية اليمرى وأوعيتهما الدموية الرئيسية وكسر الفقرة الفطنية الثانية ونزيف دموى شديد أودت بحياته ثم تلاه المتهم الثاني فأطلق من بندقيته عدة أعيرة صوب المجنى عليهما الآخرین قاصدا قتلها ولكنهما أخطأهما فارتجيا في القناة المجاورة لطريقهم وظلا يزحفان حتى تمكنا من الفرار وتوجه الأول من فوره وأبلغ بالحادث نائب عمدة أولاد اسماعيل على أحمد همام ثم تلاه أحمد محمود محمد الذي أبلغ نائب العمدة بوفاة المجنى عليه الأول فقام نائب العمدة بإبلاغ الحادث إلى مركز شرطة المراغة ، ثم علم الملازم أول محمود أحمد النجار ضابط مباحث مركز المراغة من تحريات أن المتهم الأول ألقى بسلاحه الذي استعمله في الحادث بالزراعة أثناء هربه فأخذ الضابط في البحث عن ذلك السلاح حتى عثر عليه في مساء اليوم التالي للحادث بزراعة ذرة تخص المتهم المذكور وإذا به بندقية اشتم من ماسورتها رائحة البارود وتبين من تقرير فحصها أنها من طراز لي أنفياد ماسورتها مششخنة من الداخل وجهاز إطلاقها سليم" واستند

الحكم في إدانة الطاعنين إلى شهادة المجنى عليهما . الثاني والثالث وإلى أقوال نائب العمدة وشيخ الحفراء وعوض محمد اسماعيل وما أثبتته ضابط المباحث في محضره وأدلى به في أقواله وإلى المعاينة والتقرير الطبي وتقرير فحص السلاح المضبوط . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتصوير شاهدي الرؤية لكيفية وقوع الحادث ولم يأخذ بما جاء في أقوالهما من إدارة ما كينة الرى في ذلك الوقف فلم يورد هذه الواقعة عند تحصيله لأقوال الشاهدين أو في بيانه لواقعة الدعوى ، وكان من المقرر أن تجزئة الشهادة من اطلاقات محكمة الموضوع ، وفي إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها إليها فاطرحتها ، وهي في ذلك لا تلتزم ببيان علة ما ارتأته إذ مرجع الأمر إلى اطمئنانها إلى ما تأخذه دون ما تعرض عنه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من توقف ما كينة الرى عن العمل وقت الحادث خلافا لما قرره الشاهدان لا يكون له محل ما دامت المحكمة من جانبها لم تطمئن إلى أقوال الشاهدين في هذا الصدد فاطرحتها وما دامت هذه الواقعة ليس من شأنها أن تؤدي إلى نفي وقوع الحادث بالصورة التي اعتنتها الحكم لواقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينصر عليه والأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال ضابط المباحث من أن تحرياته أسفرت عن إلقاء الطاعن الأول لسلحه الناري الذي استعمله في مقارفة الجريمة في الزراعات المجاورة فأخذ يبحث عنه حتى عثر على بندقية تفوح منها رائحة البارود ملقاة في حقل ذرة خاص بهذا

الطاعن فانه لا يقبل من الطاعنين مصادرة المحكمة في عقيدتها أو النعي عليها اطراحها الدليل المستمد من عملية العرض على الكلب الشرطي . أما القول بأن الحكم لم يبين المصدر الذي استقى منه أن الحقل خاص بالطاعن الأول فردود بأن أقوال الضابط — حسبها حصلها الحكم — صريحة في أنه عثر على البندقية في زراعة الطاعن الأول وهو مالا ينازع الطاعنان في أن له أصله الصحيح في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن حصل مؤدى أقوال الشاهدين من أنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على ضوء القمر الذي كان ساطعا وقت وقوع الحادث عرض إلى دفاع الطاعنين في هذا الشأن ورد عليه في قوله ” إن ما أثاره الدفاع تجريحا لأقوال الشاهدين عن حالة الرؤيا لا يؤدي إلى ذلك إذ لا ينفي ماقرراه بمراعاة توقيت الحادث الذي استقر آثفا وأنه وقع في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي “ . ولما كان شاهدا الرؤيا قد اتفقا على أن القمر كان ساطعا وقت وقوع الحادث وأنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على ضوءه وكانت المحكمة قد اقتنعت — في حدود سلطتها التقديرية — بعدم تعذر الرؤية وقت الحادث وأيدت ذلك بما ذكرته من سطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء وهي حقيقة لا تنفى باعتبارها من المعلومات العامة فإن ما يشير الطاعنان في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضـور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، وحسين صالح ، ومحمود عباس العراوى ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٥٤)

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ القضائية

(١) تموين . مسئولية جنائية .

(١) مسئولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
في شئون التموين والقوانين المعدلة له :

مسئولية المدير . طبيعتها : فعلية مقرررة طبقا للقواعد العامة .

مسئولية صاحب المحل . طبيعتها : فرضية . قيامها على افتراض إشراقه
على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحمائه . عقوبتها الحبس والغرامة معا إلا إذا
أثبت أنه كان غائبا أو استحال عليه البرائة فمعدومه منع وتوقع المخالفة فتكون
العقوبة الغرامة فحسب . المراد بالغياب : انقطاعه بالكلية عن الاشراف حتى
يستحيل عليه منع وقوع المخالفة .

(ب وج) إجراءات المحاكمة . دفع .

(ب) الدفع بطلان الاجراءات لاستجواب المحكمة للتم . سقوطه إذا حصل
الاستجواب بحضور محاميه ولم يد اعتراضا عليه .

(ج) الاستجواب المحذور : هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تناق
عليه ايقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضها .

١ — مؤدى نصوص المواد ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
في شئون التموين والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار
الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة

بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ — أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبة الحبس والغرامة معاً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، أما مسئولية المدير فهي مسئولية فعلية مقررة طبقاً للقواعد العامة ، وأما مسئولية صاحب المحل فهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام وإنما تقبل التحقيق بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائباً أو استحال عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . والمراد بالغياب ذلك الذي يقطعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة .

٢ — من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ، ولم يبد اعتراضاً عليه ، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى ببطلان الإجراءات .

٣ — الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها . والبين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها إنما سأله عن صلة المتهم الثاني في الدعوى بالمخبر ، وهل هو مدير له أو كاتب فيه ، ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن في التهمة المستندة إليه . ومن ثم فإن هذه المناقشة لا تعد في صحيح القانون استجواباً ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج إلى إقرار سكوتي في قبولها أو اعتراض على إجراءاتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر دمنهور محافظة البحيرة : أتجسوا خبزا أفرنكيا أقل من الوزن المقرر قانوناً وطلبت عقابهم بالمواد ٣١ و ٣٨/٣ و ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار

الوزارى ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ . ومحكمة بندر
دمهور قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام
بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ
وبتفريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة وعلى أن يشهر ملخص الحكم على واجهة
المخبز لمدة ستة أشهر . فاستأنف هذا الحكم كل من المحكوم عليهم . ومحكمة دمهور
الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة
المتهمين الثانى والثالث وبراءتهما مما نسب إليهما ورفضه بالنسبة إلى المتهمين
الأول والرابع (الطاعن) وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إنتاج
خبز أفرنكى أقل من الوزن المقرر قانونا قد انطوى على بطلان فى الإجراءات
وإخلال بحق الدفاع ، كما أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة الاستئنافية
استجوبت الطاعن مخالفة بذلك نص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية
التي توجب لصحة الاستجواب قبولا صريحا له من المتهم أو من المدافع عنه ،
وأطرحت المذكرة المقدمة من الطاعن فى فترة حجز القضية للحكم بمحجة عدم
التصريح بها . هذا إلى أن المسؤولية المفترضة لرب العمل تندفع حتما بالسبب
الأجنبي والقوة القاهرة ، والثابت أن الطاعن كان غائبا وقت وقوع الجريمة ،
مما كان لا زمه إما القضاء له بالإبراء أو الاكتفاء بالغرامة دون الحبس إعمالا
لنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شئون التموين .
أما المحكمة لم تفعل فإن حكمها يكون قد وقع باطلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر
الجريمة التي دان الطاعن بها من إنتاجه خبزا أفرنجيا دون الوزن المقرر فى القانون
فى المخبز الذى هو صاحبه وعاقبه طبقا للمواد ٣١ و ٣٨/٣ و ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شئون التموين ، والقرار الوزارى رقم ٩٠

لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن مناقشة المحكمة للطاعن تمت باختياره في حضور محاميه الذي لم يعترض على هذا الإجراء وكان من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ، ولم يبد اعتراضا عليه ، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى ببطلان الإجراءات . ومن جهة أخرى فإن الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلا لادليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضها لها والبين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها إنما سألته عن صلة المتهم الثاني في الدعوى بالمخبر ، وهل هو مدير له أو كاتب فيه ، ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن في التهمة المسندة إليه ، ومن ثم فإن هذه المناقشة لا تعد في صحيح القانون استجوابا ولا يرد عليها الحظر ولا يحتاج إلى إقرار سكوتي في قبولها أو اعتراض على إجراءاتها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من حالة الإخلال بحقه في الدفاع لانتقادات الحكم عن تناول مذكرته التي قدمت في فترة حجز الدعوى للحكم مردودا بأنه فضلا عن أنه لم يبين أوجه الدفاع التي أثارها فيها فإن الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن المدافع عن الطاعن أبدى دفاعه الشفوي كما قدره ، ثم أقفل باب المرافعة ، وحجرت المحكمة الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم مذكرات . ومن ثم فلا وجه له في النعي على الحكم من هذه الناحية . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لعذر الطاعن بالمرض واعتلاله بالغيبة عن المخبر بقوله " إن ما قال به المتهم من أنه كان مريضا وملازما الفراش إبان ضبط الواقعة على نحو ما ورد بالشهادة الطبية المقدمة منه ، فانه لما كان نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يعفى صاحب العمل من المسؤولية ، وإنما يضع قيودا لتخفيف المسؤولية قوامها أن يثبت صاحب العمل أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، وكان الثابت من قول المتهم الأول أنه صنع الحبز المضبوط على هدى الأوزان التي قدمها له المتهم — الطاعن — ومن ثم فلا يكون هناك أساس سليم لقيام هذا العذر في حقه وما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم يسوغ به في صحيح القانون إطراح

دفاعه . ذلك بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ أحالت في بيان العقوبة على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التكوين والقوانين المعدلة له . ولما كانت المادة المذكورة تقضى بمعاينة كل مخالفة لأحكامه بالحبس والغرامة معا في الحدود الميينة بها والتي التزمها الحكم المطعون فيه ، وكانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد نصت على أنه : " يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة الميينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون " فان مؤدى هذا أن صاحب المحل يكون مسئولا مسئولية مديره مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أما مسئولية المدير فهي مسئولية فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة ، وأما مسئولية صاحب المحل فهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام ، وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة ، والمراد بالغياب ذلك الذي يقطعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة متينة أن مرضه لم يقطع صلته بالمحل وإشرافه عليه ، وأن المخالفة وقعت بسبب منه ، فان القضاء عليه بالحبس والغرامة معا يكون قد طابق صحيح القانون ، ومن ثم فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، وبطرس زغلول .

(٥٥)

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ القضائية

(أ) دعوى مباشرة . إجراءات المحاكمة . وصف التهمة . شك
بدون رصيد .

عدم تقيد المحكمة بطلبات المدعى المدني (رافع الدعوى المباشرة) عند إبطال حكم
قانون العقوبات على واقعة الدعوى . مثال .

(ب) دعوى مدنية . ” إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي ” .

خضوع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في قانون الإجراءات
الجنائية مادامت فيه نصوص خاصة بها .

إجازة المادة ٢٩٠ إجراءات للدعى بالحق المدني ترك دعواه في أية حالة كانت
عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم في التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترتك
على الدعوى الجنائية . مثال .

(ج) دعوى جنائية . دعوى مدنية . دعوى مباشرة .

دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . قيامها ولو طرأ على
الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

(د) شك بدون رصيد . جريمة . حكم . ” تسليبه . تسليب غير معيب ” .

(د) جريمة إصدار شك بدون رصيد . القصد الجنائي فيها : توافره بمجرد علم
الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشك في تاريخ سجنه ، ولو كان التقدم به
في تاريخ لاحق ، أو كان قد تم الوفاء بقدمته ما دام معطيه لم يسترده .

(هـ) تحوُّث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شك بدون رصيد .
غير لازم . إلا إذا كان مثار نزاع .

(و) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

البيان المعول عليه في الحكم : هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . مثال .

(ز) حكم . " تسببيه " . " ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل " .

تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة إليه . لا يعيبه . مادام قد أقام قضاء على أسباب صحيحة كافية بذاتها .

(ح) اثبات . " اثبات بوجه عام " . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع اطراح أية ورقة غير جدرة بثقتها .

١ — المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية — رافع الدعوى المباشرة — وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة ٣٣٧ منه في نصها على جريمة اعطاء شيك لا يقابله وصيد قد أحالت في بيان العقاب على المادة ٣٣٦ السابقة عليها — فان تطبيقهما معا على على الواقعة والوصف بذاتيهما ليس تغييرا لوصف التهمة يستوجب تلييه المتهم إليه .

٢ — من المقرر أن الدعوى المدنية تخضع أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في قانون الاجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٢٦٠ من القانون المذكور قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها مع عدم الاخلال بحق المتهم في التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية ، وكان المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الماثلة قد أبان باقراره عن نزوله عن دعواه ، وهو الاقرار الذي تقدم به المتهم ذاته للمحكمة الاستئنافية دعما لدفعه بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية ولطلبه القضاء ببراءته ورفض أولاهما والزام رافعها بمصروفاتها ، وكان المتهم لم يطالب ذلك المدعى بتعويض أمام المحكمة الجنائية ، فكان لزاما عليها الاستجابة لطلب التزول غير حائلة بطلب المتهم القضاء بعدم قبول الدعوى ، ومن ثم كان قضاؤها استنادا إلى هذا الطلب — بتأييد الحكم

المستأنف في قضائه في الدعوى المدنية بالزام المتهم بالتعويض على الرغم من ذلك النزول — منظوريا على خطأ في تطبيق القانون يتسع له الطعن ويستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه في هذا الشق من قضائه والحكم بإثبات ذلك النزول والزام المدعى بالحقوق المدنية مصاريف دعواه .

٣ — من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

٤ — سوء النية — وهو القصد الجنائي — يتحقق في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ صحبه ولو كان التقدم به في تاريخ لاحق ما دام مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع أو كان قد تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسترده .

٥ — ليس بلام أن تتحدث المحكمة استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد إلا إذا كان مشار نزاع .

٦ — البيان المعول عليه في الحكم إنما هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، ولما كان ما ورد بدباجة الحكم المطعون فيه من أن النيابة العامة اتهمت الطاعن باقتراف الجريمة التي دين بها ، قد كشف ما جاء بمدونات هذا الحكم ذاته ، والحكم الابتدائي من أن الدعوى قد أقيمت بالطريق المباشر ، وهو أمر مسلم من الطاعن نفسه ، فإن حالة التناقض تكون على غير أساس .

٧ — لا يعيب الحكم زيده فيما لم يكن في حاجة إليه ما دام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها .

٨ — لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الوقائع أن تطرح أية ورقة لارتاها جدية بثقتها .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٥٩/١/٣١ أصدر له شيكا بمبلغ ١٢٥٠ ج على البنك الأهلي التجارى السعودى بالقاهرة دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا في ١٩٦٢/٥/٧ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض، وأثناء نظر المعارضة دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لرفعهما من غير ذى صفة وطلب رفض أولاهما . ثم قضى فيهما بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٠ بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفض الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لرفعهما بالطريق المباشر من غير ذى صفة وبقبولهما ورفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية أثار الحاضر مع المتهم ما طلبه أمام محكمة الدرجة الأولى وقدم إقرارا من المدعى بالحق المدني يفيد تنازله عن دعواه المدنية . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ١٩٦٣/١١/١٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد وألزمه بالتعويض قد انطوى على تناقض وقصور في التسييب وخطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أفصح

في مستهل أسبابه عن أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن ثم استطرد إلى أن المدعى بالحقوق المدنية حركها بالطريق المباشر ثم ذهب إلى أن النيابة وجهت بجلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢ الاتهام إلى الطاعن فارتضى المحاكمة ورتب الحكم على ذلك تحريك الدعوى الجنائية تحريكا صحيحا وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، في حين أن الطاعن لم يحضر في تلك الجلسة ولا في أية جلسة تالية إلى أن صدر الحكم عليه ضايحا ، مما يحول دون انطباق ذلك النص ، وأنه بينما دفع الطاعن بعدم قبول الدمويين المدنية والجنائية وطلب رفض أولاهما فإن الحكم قد اقتصر على الإشارة إلى الدفع بعدم قبولها هي فحسب ، و بينما استند المدعى إلى نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فإن الحكم أخذ الطاعن - المتهم - فضلا عنها بنص المادة ٣٣٦ من هذا القانون دون تنبيهه إلى تغيير وصف التهمة ، و بينما كان طلب المدعى مقصورا على التعويض فإن الحكم قضى له كذلك بمقابل أتعاب المحاماة وأنه على الرغم من أن الطاعن قد أقام دفعه على صدور الشيك لشقيق رافع الدعوى بدلالة تقدمه هو للبنك لصرف قيمته - كالثابت بظهره - وإقرار المدعى بذلك وبأنه كان يطالب بحق ذلك الشقيق قبل أن يقف على تخالصه مع الطاعن من قيمة الشيك قبل حلول أجل استحقاقه ورفع الدعوى لغيبته بالكويت ، فإن الحكم قد ساق على رفض الدفع أسبابا غير سائغة دون أن يلتزم هذا الإقرار ودلالته ، ولم يعرض لأثر ذلك التخالص في نفي القصد الجنائي وعدم تحقق الجريمة وفي نفي الضرر وعدم قبول الادعاء المباشر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه فيما اعتنقه من أسباب الحكم المستأنف وما أنشأه لنفسه من أسباب قد حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن أعطى المدعى بالحقوق المدنية شيكا لحامله مؤرخا ٣١ من يناير سنة ١٩٥٩ مسحوبا على البنك الأهلي التجاري السعودي ولما قدمه للبنك استبان أنه لا يقابله رصيد بدليل ما أفاد به البنك في ذلك التاريخ بالرجوع على الساحب . لما كان ذلك ، وكان البيان المعول عليه في الحكم إنما هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وكان ما ورد بدعاية الحكم المطعون فيه من أن النيابة العامة اتهمت الطاعن باقتراف الجريمة التي دين بها ،

قد كشفه ما جاء بمذونات هذا الحكم ذاته والحكم الابتدائي من أن الدعوى قد أقيمت بالطريق المباشر ، وهو أمر مسلم من الطاعن نفسه ، فإن قاله التناقض تكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين بسط دفاع الطاعن أشار إلى ما استهله به من الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وإلى ما اختتمه به من طلب عدم قبوله الدعويين المدنية والجنائية وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية ، وأنه حصل ما دار أمام محكمة أول درجة بجلستها المنعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢ في قوله إن النيابة العامة طلبت " عقاب المتهم عملاً بمادتي الاتهام وطلب الحاضر عن المتهم التأجيل لتقديم مستندات والاستعداد " فإن دعوى مجيء مذونات الحكم مقصورة على الإشارة بحسب إلى الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية أو حضور الطاعن تلك الجلسة وقبوله المحاكمة تكون غير ذات موضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، بأن رافعها هو مالك الشيك لصدوره لحامله ، وحيازته إياه حين أقامته دعواه المباشرة مينا في صحيفتها عن صدوره إليه ، ولأن الطاعن لم يزعم وصوله إلى المدعى عن سبيل غير مشروع ، كما أفصح الحكم عن التفاته عن دلالة الإقرار الصادر من ذلك المدعى والمقدم لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية لاقتناعها بأنه وليد تخالص لاحق عن قبعة الشيك بعد تحريك الدعوى صحيحة وابتغاء إبطال إجراءاتها ، وأبان أن توقيع شقيق المدعى على ظهر الشيك إنما يدل فحسب على أنه هو الذي تقدم به للبنك ولا ينفي ملكية المدعى إياه وخلص الحكم إلى فساد هذا الدفع ووجوب رفضه ، ثم استورد إلى أنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه النيابة العامة التهمة وقبل المحاكمة ، وأن النيابة إذ تصدت للاتهام بطلبها بجلسة محكمة الدرجة الأولى المنعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢ معاقبة المتهم عملاً بمادتي الاتهام قد جعل الدعوى الجنائية تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة

تقدير الوقائع أن تطرح أية ووقفة لا تراها جديرة بثقتها — كالشأن بصدد الإقرار
الذى تدرع به الطاعن — وكان الحكم قد أورد على ملكية المدعى بالحقوق
المدنية الشيك سالف الذكر أدلة سائغة وأثبت أن الدعوى الجنائية حركت تحريكا
صحيحا بالطريق المباشر فانصلت المحكمة بها ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع
وكان هذا القضاء قائما على سبب صحيح فى القانون ، فكان غير سديد من الطاعن
رميه إياه فى هذا الصدد بفساد فى الاستللال وخطأ فى تطبيق القانون . لما كان
ذلك ، وكان الحكم بعد أن خلص على ما سلف بيانه إلى القضاء برفض الدفع
استطرد وأضاف من بعد ذلك سببا مستمدا من نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢
من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان ركون الحكم إلى هذا السبب ليس
إلا تزييدا لم يكن الحكم فى حاجة إليه بعد أن أقام قضاءه على أسباب صحيحة
كافية بذاتها لرفض الدفع ، كان النعى عليه فى هذا الشأن غير مجد . لما كان
ذلك ، وكانت المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية —
رافع الدعوى المباشرة — وهى بصدد ائزال حكم قانون العقوبات على واقعة
الدعوى ، وكانت المادة ٣٣٧ منه فى نصها على جريمة إعطاء شيك لا يقابله
رصيد ، قد أحالت فى بيان العقاب على المادة ٣٣٦ السابقة عليها ،
فإن تطبيقهما سويا على الواقعة والوصف بذاتيهما ليس تغييرا لوصف التهمة
يستوجب تنبيه المتهم — الطاعن — إليه ، ومن ثم كان ما يثيره فى هذا الصدد
على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان سوء النية وهو القصد الجنائى يتحقق
فى تلك الجريمة بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك فى تاريخ سحبه
ولو كان التقدم به فى تاريخ لاحق ما دام مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع أو كان قد
تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسترده ، وكان لا الزام على المحكمة بالتحدث
استقلا عن ذلك القصد الجنائى إلا إذا كان مثار نزاع ، وكانت المحكمة قد
استحدثته من إفادة البنك المسحوب عليه بالرجوع على الساحب ، وكان الطاعن
لا يمارى فى طلمه بذلك ، فلا وجه لما نعاه على الحكم فى هذا المجال . لما كان ذلك ،
وكان الحكم قد خلاص الى أن المدعى بالحقوق المدنية هو صاحب الشيك وأن
الاقرار الذى لاذ به الطاعن لم يصدر من هذا المدعى إلا بعد تخالضه عن قيمة
الشيك من بعد تقديمه للبنك وأن الجريمة التى أتاها الطاعن قد أحقت ضررا
بالمدعى ، فإن قالة القصور فى التسبيب تكون على غير أساس . لما كان ذلك ،

وكان من المقرر أن الدعوى المدنية تخضع أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها، وكانت المادة ٢٦٠ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه فى أية حالة كانت عليها مع عدم الاخلال بحق المتهم فى التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية، وكان المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى المسائلة قد أبان باقراره عن نزوله عن دعواه، وهو الاقرار الذى تقدم به الطاعن. ذاته للمحكمة الاستئنافية دعما لدفعه بعدم قبول الدعوى المدنية والجنائية ولطلبه القضاء ببراءته ورفض أولاهما والزام رافعها مصروفاتها، وكان المتهم — الطاعن — لم يطالب ذلك المدعى بتعويض أمام المحكمة الجنائية، فكان لزاما عليها الاستجابة لطلب النزول غير حافلة بطلب المتهم — الطاعن — القضاء بعدم قبول الدعوى ومن ثم كان قضاؤها استنادا الى هذا الطلب — بتأييد الحكم المستأنف فى قضائه فى الدعوى المدنية بالزام الطاعن بالتعويض، على الرغم من ذلك النزول، منطقيا على خطأ فى تطبيق القانون يتسع له الطعن ويستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه فى هذا الشق من قضائه، والحكم بإثبات ذلك النزول وإلزام المدعى بالحقوق المدنية مصاريف دعواه، وترتبا على هذا أضحي نعى الطاعن على الحكم قضاءه بمقابل أتعاب المحاماة، غير ذى موضوع ولزم لما تقدم القضاء برفض الطعن فيما خلا الشق سالف الذكر .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومحمد صبري ، وعبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زغلول .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ القضائية

(أ، ب) تحقيق . ” إجراءاته “ . سجون .

(أ) تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهمين بجريرة واحدة في سجن مركزي واحد .
غير واجب .

(ب) المخاطب بنص المادة ١٤ إجراءات هو مأمور السجن بقصد تحذيره من
اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن . عدم ترتب بطلان
ما للإجراءات على هذا الاتصال بذاته .

(ج ، د) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ . محكمة الموضوع .

(ج) التفات الحكم عن الرد على دفاع قانوني بعيد عن محجة الصواب . لا يعيبه .

(د) لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة
وعاصر في الدعوى بما في ذلك القرائن . لها استخلاص الحقائق القانونية من
كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة .

١ - ليس في المواد من ١٣٤ إلى ١٤٣ الواردة في الفصل التاسع من الباب
الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ولا في القانون رقم ٣٩٦
لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون أو في قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١
باللائحة الداخلية للسجون ما يوجب تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهمين
بجريرة واحدة في سجن مركزي واحد . ومن ثم فلا محل لما أثير من بطلان عزل
الطاعن الأول من زميليه عند حبسهم احتياطياً .

٢ — نصت المادة ١٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : "لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بأذن كتابي من النيابة العامة" والمخاطب بهذا النص — بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بالمتهم داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للاجراءات ، وكل ما ياحقه هو مظنة التأثير على المتهم .

٣ — لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانونى بعيد عن محجة الصواب .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة ومناصر فى الدعوى بما فى ذلك القرائن ، وهى ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة واو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى يوم ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الوايلى محافظة القاهرة : قتلوا محمد صالح محمد عيد عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وانتظروه فى المقهى الذى اعتاد التردد عليه وما أن حضر حتى اقتادوه إلى منزل المتهم الثانى وأسقوه مشروبا (قرفة) ممزوجا بنخدر وأمسكوا به شالين مقاومته ولف بالمتهم الثالث سلكا حول عنقه عدة مرات قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقريرالصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الوارد بقرار الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١٧٠ (م-١٠-ج)

من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة لارتكابهم جريمة القتل المسندة إليهم عمدا ومع سبق الإصرار والترصد ، فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن المدافع عن الطاعن الأول دفع لدى المحكمة ببطلان الإجراءات التي أدت إلى اعترافه على الطاعنين الآخرين وذلك على نظر حاصله أن هذا الاعتراف جاء وليد حبس انفرادي لحا إليه رجال الشرطة — وهم بصدد تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق وقامت باستجواب الطاعنين لأول مرة — فأبعدوا كلا من الطاعنين عن الآخر وراحوا يستجوبون أولهم — وهو أمر ممنوع عليهم قانونا — فأدلى تحت تأثير هذا الظرف بما شاءوا له أن يعترف به لدى استجوابه للمرة الثانية بمعرفة النيابة العامة ، وعلى الرغم من ذلك فقد التفت الحكم عن هذا الدفع ولم يرد عليه . وأما الخطأ في الإسناد فيراه الطاعنون قائما فيما حصله الحكم نقلا عن أقوال حنفى حسين سالم وعباس عبد الحكيم منصور من أنهما شاهدا المجنى عليه معهم في مقهى ثالثهم ليلة الحادث ، والحال أن هذين الشاهدين لم يذكرنا غير رؤيتهما شخصا لا يعرفانه برفقة الطاعنين . وإذا ما عرضت عليها المحكمة صورة القتل ليطابقاها على من رأياه ، فقد احتج أولهما بضعف بصره وقرر الثاني بمغايرة الصورة لذلك الشخص . وأما فساد الاستدلال فأيته أن الحكم عول في قضائه على أن الطاعنين أحرقوا ملابس المجنى عليه في « كانون » بمنزل الطاعن الثاني ، واتخذ من وجود آثار إحتراق بحائط في الردهة دليلا على إزالته ، في حين أنه فضلا عن أن معانة النيابة العامة قد خلت مما يدل على تلك الإزالة ، فإن آثار الإحتراق لا تقطع بذاتها بسابقة وجود « الكانون » . هذا إلى أنه مما يعيب الحكم أيضا أنه قطع بأن الطاعنين وضعوا الجثة في جوال أحضره من البقال عبده عبد الحميد حنفى لمجرد ضبط جوالين متشابهين في متجره ، دون أن يورد ما يميز هذه الأجولة عن غيرها من الأجولة الأخرى المتداولة في السوق .

وحيث إن النعى على الحكم بالقصور حين التفت عن الرد على ما أثير من بطلان عزل الطاعن الأول عن زميليه عند حبسهم احتياطيا وبطلان استجوابه بعد ذلك بمعرفة رجال الشرطة استجوابا أدى إلى إقراره عليها مردود في شقة الأول بأنه ليس في المواد من ١٣٤ إلى ١٤٣ الواردة في الفصل التاسع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا في القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ، أو في قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون ، ما يظهر الرأي الذي يقول به الطاعنون من بطلان الإجراء الذي اتبع في حق الطاعن الأول لحلول تلك المواد مما يوجب تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد . وهو مردود أيضا في شقه الثاني بما هو مقرر من أن المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : ” لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا باذن كتابي من النيابة العامة “ فإن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من إتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن . ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات . وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم ، وتقدير ذلك موكل لمحكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع قانونى بعيد عن محجة الصواب . وكان الحكم قد غنى في مدوناته بمناقشة الإكراه والتعذيب الذى قيل بأن الطاعن الأول وقع تحت سلطانه حين أدلى بإقراره لرجال الشرطة ورد عليه ردا سائغا محصله أنه حين استجوبت النيابة العامة هذا الطاعن بعد الاعتراف لم تشهد به إصابات غير تلك التى شاهدها ومجملتها عند استجوابه لأول مرة والتى زعم أنها من اعتداء رجال الشرطة ولم يثبت من التحقيق صحة مدعاه وهى إصابات تافهة ليست مما يحمل المتهم على الاعتراف بجريمة عقوبتها الإعدام سبق له أن أنكرها لدى استجوابه الأول ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد سلم من دعوى القصور فى التسبب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بارتكابها ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها وحصل مؤداها بما يتطابق

وما استند إليه منها في تكوين معتقده في الدعوى . وكان الحكم قد حصل أقوال الشاهدين حسنى حسين سالم وعباس عبد الحكيم منصور في قوله : ” وقد شهد حسنى حسين سالم في التحقيق وأمام المحكمة أنه يعرف المتهمين وأنه كان في طريقه لعمله وهو كسح خزانات المراحيض ويزاوله ليلا ومساءً بمقهى المتهم الثالث ورأى المتهمين الثلاثة — الطاعنين — مجتمعين ومعهم شخص رابع لا يعرفه وذكر أوصافه ملابسه ووصفه وصفا عاما ينطبق على أوصاف القاتل وملابسه التي ذكرتها والدة القاتل ، وشهد عباس عبد الحكيم منصور أنه يعمل خفيرا لمبنى جار لإنشاؤه على مقربة من مقهى المتهم الثالث ، وأنه شاهد المتهمين الثلاثة وهو يعرفهم لأنهم جعلوا من المقهى مرادا لهم كلما خلوا من أعمالهم ، وأنهم في ليلة الحادث كانوا في المقهى كعادتهم ومعهم رابع نحيل الجسم لم يره معهم من قبل ولا يعرفه ، وفي الصباح علم بوجود قاتل في جوال بالمسقى ، وأن رجال المباحث سألوه إن كان قد رأى المتهمين معا ، فروى لهم ما رآه وأضاف أن رابعهم كان يرتدى قميصا أبيضاً ومسروالا رمادى اللون “ . ثم عرض الحكم بعد ذلك للدليل المستمد من اعتراف الطاعن الأول فينبغي فحواه . وإذا ما كان هذا الاعتراف قد انطوى على أن القاتل قد جرى في منزل الطاعن الثاني ، وأن ملابس القاتل قد أحرقت هناك ” في كانون “ بصحن الدار ، فقد تناول الحكم ما ثبت من معاينة النيابة العامة من سلامة وصف الطاعن الأول للسكن — إلا فيما يختص بالكانون — فقد بينت المعاينة عدم وجوده ، ولكنها أثبتت وجود آثار احتراق بالحائط . وبعد أن ساق الحكم ما تقدم وراح يستخلص ثبوت مقارفة الطاعنين للجريمة ، أورد أن من بين ما عول عليه في ذلك هو ثبوت اجتماعهم والمجنى عليه في مقهى ثالثهم على ما شهد به كل من الشاهدين سالفى البيان وما دل عليه الاحتراق بمحاطة منزل الطاعن الثاني من أن ” الكانون “ كان قائما في هذا المكان فضلا عن ضبط جوالين لدى يقال — عثر عنده على مذياع للطاعن الثاني — مماثلين للجوال الذى وجدت فيه جثة القاتل . وما خلص إليه الحكم فيما تقدم يحمل قضاءه ، ذلك بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى بما في ذلك القرائن ، وهى ليست مطالبة بالالتأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي

والمنطقي . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الأول وصف الشخص الذي كان يجالس الطاعنين بأنه كان يرتدى بنطلوناً رمادى اللون وقميصاً وهو وصف يتفق مع ما ذكرته والددة القتيل في تحقيق النيابة على ما يبين من المفردات المضمومة ، كما يبين أيضاً من هذه المفردات أن الشاهد الثانى وصف ذلك الشخص بأنه كان نحيل الجسم "سفيف" واتفق وصفه للملابسه مع وصف الشاهد السابق وشهد بمضمون ذلك أمام المحكمة . ولما كانت أقوال الشاهدين كما حصلها الحكم فيما سلف بيانه لم تقف من ممكنات إلقاء الضوء على شخصية المجنى عليه موقفاً خالص السلبية كما يقول الطاعنون ، ذلك بأن الشاهدين وإن قررا بعدم معرفتهما له إلا أنهما وقد أدليا بأوصاف للملبسه اتفقت مع وصف والدته لما فقد كان للمحكمة ترتيباً على حقها المقرر على النحو المار ذكره أن تستنبط من شهادة الشاهدين بصورتها تلك بالإضافة إلى ما تساندت إليه من أدلة أخرى أن القتيل هو بذاته الذى كان مجتمعاً بالطاعنين فى المقهى ليلة الحادث وبذلك يسلم استدلال الحكم وتحمس عنه قالة الخطأ فى الإسناد .

لما كان ذلك ، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم خلو المعاينة من تأييد صريح لما قال به من أن "الكانون" الذى أحرقت فيه ملابس القتيل قد أزيل ، ذلك بأنه يكفى لتوافر سلامة الحكم فيما ذهب إليه ما جاء بالمعاينة من وجود آثار احتراق بالحائط لأنها حقيقة مادية ثابتة تسوغ استنتاج الحكم فى هذا الصدد .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون حول ما أثبتته الحكم من مشابهة الجوال الذى وجدت به الجثة للجوالين المضبوطين لدى البقال — الذى قامت بقرينة على صلته بالطاعن الثانى — مردوداً بأنه لا يعدو أن يكون مجرد جدل حول سلطة محكمة الموضوع فى تقديرها للدليل مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس المراري ، ومجد أبو الفضل حقي .

(٥٧)

الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ القضائية

تموين . "تسعير جبرى" . مسئولية جنائية .

مسألة صاحب المحل عما يقع فيه من مخالفات تموينية . معاقبته بالحبس والغرامة معا
أو بإحداهما .

ثبوت غيابه أو استعالة مراقبه لمنع وقوع المخالفة . اقتصار العقوبة على الغرامة . المادة ١٥
من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أن القانون يحمل صاحب المحل
مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معا
أو بإحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استعالة المراقبة لم يتمكن من منع
وقوع المخالفة . وفي هذه الحالة لا تسقط عنه المسؤولية وإنما تقتصر العقوبة على
الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٤/٧/٢٤ بدائرة
قسم السويس : باعا سلعا مسعرة (بطيخ وعنب) بأزيد من السعر المقرر لهما
قانونا . وطلبت عقابهما بالمادتين ٩ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣

لسنة ١٩٥٠ ومواد القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جنح السويس الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٦٤/١١/٧ عملاً بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل مكتوب بحروف كبيرة لمدة شهر فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من إدانة المتهم الأول وبراءة هذا المتهم مع تأييده فيما قضى به من عقوبة بالنسبة إلى المتهم الثاني بلامصاريف . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة صاحب محل بيع الفاكهة - المطعون ضده - من تهمة بيع سلعتين مسعرتين من فاكهة البطيخ والعنب في محله بأزيد من السعر المقرر قانوناً بمقولة إنه كان غائباً عنه وقت وقوع الجريمة فيه ، مع أن نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المنطبق على واقعة الدعوى يجعل مسؤولية صاحب المحل مفترضة ويوجب معاقبته بذات عقوبة مرتكب المخالفة بالفعل ، ما لم يثبت أنه تعذر عليه منع وقوع المخالفة بسبب غيابه ، فعندئذ تطبق عليه العقوبة المخففة الواردة في النص دون اعفائه بالكفة من العقاب .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قال تسبباً لقضائه بالبراءة ما نصه : "أنه لا يوجد في الأوراق ثمة دليل على علم صاحب المحل - وهو المتهم الأول - بالبيع الذى تم بمعرفة المتهم الثانى بأكثر من السعر القانونى إذ نفى المتهم الأول والثانى علم الأول بذلك لاسيما وأن الثابت أنه لم يضبط بالمحل ، ولم يكن به وقت تمام البيع" . وهذا الذى أورده الحكم تقرير لا يستقيم به فى صحيح القانون تبرئة المطعون ضده ، ذلك بأن المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والمنطبق على واقعة الدعوى تقضى بأن "يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم

على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ١٣٤، ١٣٥ ومفاد هذا النص أن القانون يحمل صاحب المحل مسؤولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معا أو بأحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، ففي هذه الحالة لا تسقط عنه المسؤولية . وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخير فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ، وعاقب المطعون ضده بعقوبة الغرامة وحدها .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومجد صبرى ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٥٨)

الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٣٥ القضائية

قمار .

شروط تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة ؟ فتح المحل لألعاب القمار ، وإعداده
لدخول من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط .

يُشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧
لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحاً لألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء
من الناس بغير قيد أو شرط .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم
باب شرقى : الأولى : فتحت محلاً لألعاب القمار على النحو المبين بالمحضر . والثاني :
عمل صرافاً في محل لألعاب القمار على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما
بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة
باب شرقى الجزئية قضت بحضورها في ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٤ عملاً بمادة الاتهام
بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وتغريمه ٥٠٠ ج ومصادرة
النقود والأمتعة المضبوطة وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بالنسبة إلى كل منهما .
فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة

استثنائية — قضت حضوريا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٣٥٢ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه ومصادرة الثغود والأمتعة مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأولى بجريمة فتح محل لألعاب القمار والآخر لعمله صرافا بالمحل المذكور قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتمد في قضائه على ما استقر لديه من أن أغلبية اللاعبين أنكروا معرفتهم بالطاعنين وقصر بعضهم هذه المعرفة على واحد أو أكثر منهم ، وذلك على خلاف ما أجمعوا عليه من أنهم يعرفون الطاعن الثاني وما قرره البعض من أنهم يعرفون الطاعنة الأولى كذلك ، وقد جر هذا الخطأ في الإسناد الحكم إلى الخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى إذ استلزم — لامتناع العقاب — أن تقوم الصداقة أو المعرفة بين اللاعبين بعضهم البعض ثم بينهم جميعا وبين صاحب المنزل في حين أنه يكفي أن يعرف واحد منهم واحدا آخر من زملائه وأن يعرف هذا الأخير صاحب المنزل أو أن يكون على صلة به ، وضابط ذلك أن يكون المكان معدا لألعاب القمار ليدخل فيه من يشاء من الناس مفتوحا لاستقبالهم من غير قيد أو شرط وهو ما لم يتوافر في الدعوى المطروحة .

وحيث إن الحكم المستأنف المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على الصورة التي ارتسمت لديه عرض للتدليل على ثبوتها في حق الطاعنين في قوله : "ومن حيث إنه في ضوء البيان المتقدم يبدو بجلاء من تحريات الرائد اسماعيل يوسف على ... أن التهمة — الطاعنة — الأولى فتحت شقتها لألعاب القمار وأعدتها لدخول الناس لهذا الغرض وأن المتهم — الطاعن — الثاني عمل صرافا في هذا المحل وقد أفصح اللاصبون عن أنهم ليسوا بجماعة واحدة

جمعت بينهم صلات المعرفة والصداقة وإنما هم خليط بعدت بينهم الشقة ولم يحضهم على الاجتماع في شقة المتهم الأولى سوى لعب القمار مما يجعل القول بأن هؤلاء القوم نفر من الأصدقاء بعيد عن جادة الصواب بعد أن أنكر عديد منهم معرفته بالمتهمين وبباقى الرواد وقصر البعض علاقته بواحد أو أكثر من الموجودين حول مائدة القمار ، وبعد أن أيد الحكم المطعون فيه هذا النظر أضاف قوله : "إن المساكن وإن كانت بحسب الأصل أما كن خاصة لا يعاقب على لعب القمار فيها ، إلا أنه يشترط أن يكون دخولها مقصورا على أقرباء وأصدقاء مالك المنزل محظورا على الجمهور ولا يسمح لغير هؤلاء باللعب فيها . أما إذا فتحت أبواب المسكن لكل من يرغب في لعب القمار ، وقدم مرید اللعب بذلك دون أن تربطه صلة صداقة قوية أو قرابة بمالك المنزل ، فإن ذلك يعد كالأماكن المفتوحة لألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات " . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعنين كانا زوجين واستمرت العلاقة بينهما قائمة ، وأن اللاعبين الستة المضبوطين قد أجمعوا على أنهم يعرفون الطاعن الثاني وبالتالي فقد توافر مبرر تواجدهم بالمنزل مما يعيب الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات — المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ — أن يكون المحل مفتوحا لألعاب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط . وكان خطأ الحكم في الإسناد قد حجب المحكمة عن تطبيق القانون على واقعة الدعوى مردودة إلى أصلها في الأوراق مما يستوجب نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
فختر مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراري ، ومحمد أبو الفضل حنفي .

(٥٩)

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) نقض . ” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . طعن .

(أ) حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها مقصور على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون غيرها .

صدور الحكم من محكمة أول درجة لانهائية بقبوله من صدر عليه أو تفويته على نفسه إستئنافه في ميعاده . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم .

(ب) المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تتجاوز موضوع الطعن في النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره .

إستئناف الحكم من التهم وحده . تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية منضاً طبقاً للمادة ٢٥٤ إجراءات . قضاء المحكمة الاستئنافية باقتصاص مبلغ التعويض المحكوم به . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم من المسئول عن الحقوق المدنية . ملة ذلك ؟

١ - قصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون غيرها . ومعنى كون

الحكم قد صدر إنتهائيا أنه صدر غير مقبول الطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن . وإذن فتى كان الحكم الصادر من أول درجة قد صار إنتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض . والعلة فى ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام ، وإنما هو طريق استثنائى لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف — وهو طريق عادى — حيث كان يسعه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون لم يجوز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض .

٢ — الأصل فى الطعون بعامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تتجاوز موضوع الطعن فى النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، ولا يتعدى أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقا لقاعدتى استقلال الطعون والأثر النسبى للطعن . فإذا كان المتهم قد استأنف وحده فإن المحكمة الاستئنافية لم تتصل بغير استئنافه . ولم يختصم المسئول عن الحقوق المدنية فى الاستئناف الذى رفعه المتهم لأنه ليس خصما للمسئول عنه المتضامن معه فى المسئولية المدنية وإنما خصمه النيابة العامة وكذلك المدعى بالحقوق المدنية دون المسئول عنها ، والتدخل الانضمامى من قبل المسئول أمام المحكمة الاستئنافية طبقا للمادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يسبغ عليه صفة الخصم مما هو شرط لقبول الادعاء أو الطعن . واستئناف المتهم على استقلال إذا كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم ، لا ينشئ لهذا الأخير حقا فى الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى ، والحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لم يضره بل أفاده بانقاص مبلغ التعويض المحكوم به ، فليس له أن يتشكى منه لأن تقصيره فى سلوك طريق الاستئناف سد عليه طريق النقض . ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية يكون غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (... ..) بأنه في يوم ٢ يونيه سنة ١٩٦٣ بدائرة الجيزة : ١ - تسبب خطأ في إصابة (... ..) وزوجته (... ..) (... ..) بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومراعاته للوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم سيارة المجنى عليه الأول الذي كان يقودها ٢ - قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بمواد الاتهام وإدعى المجنى عليهما مدنيا طالبين القضاء لهما بمبلغ ٣٠٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم والسيد وزير التربية والتعليم متضامين . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح الجيزة الجزئية دفع الحاضر مع المسئولة عن الحقوق المدنية بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى المدنية . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا (أولا) بتغريم المتهم عشرين جنيا بلامصاريف جنائية . (ثانيا) بالزام المتهم والمسئول عن الحق المدني أن يدفع متضامين للدعوى بالحق المدني ستمائة جنيه والمصاريف المناسبة ومائتي قرش أتعابا للمحاماة وردت على الدفع بأنه في غير محله . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٦٤ (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) في الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يؤديا للدعوى بالحق المدني مبلغ ٥٠٠ ج والمصاريف المناسبة عن الدرجتين و ٢٠٠ قرش مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن وزير التربية والتعليم " المسئولة عن الحقوق المدنية " في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠ إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم (... ..) بأنه في ٢ من يونيه سنة ١٩٦٣ بدائرة محافظة الجيزة بتهمة الإصابة الخطأ بقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وقد ادعى المجنى عليهما مدنيا أمام محكمة أول درجة وطلبا إلزام المتهم ووزير التربية والتعليم بصفته مسئولا عن الحقوق

المدنية على وجه التضامن بأن يدفعها لها ثلاثة آلاف جنيه تعويضا عن إصابتهما وتلف سيارتهما ، فقضت في ١٥ مارس سنة ١٩٦٤ حضوريا (أولا) بتفريم المتهم عشرين جنيها بلا مصاريف جنائية (ثانيا) بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) بأن يدفع متضامين للدعوى بالحقوق المدنية ستمائة جنيه والمصاريف المناسبة ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ١٥/٣/١٩٦٤ ولم يستأنفه الطاعن " المسئول عن الحقوق المدنية " ، وإنما تدخل تدخل انضماميا أمام المحكمة الاستئنافية التي أنقصت مبلغ التعويض المحكوم به إلى خمسمائة جنيه ، فطعن في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ناعيا عليه أنه قضى بتعويض عن تلف السيارة باهمال المتهم مما لا اختصاص للمحاكمة الجنائية به ، لأن الضرر في هذه الحالة غير ناشئ عن جريمة ، إذ القانون لا يعرف بعامة جريمة اتلاف المتقول باهمال . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون غيرها ، ومعنى كون الحكم قد صدر انتهايا ، أنه صدر غير مقبول الطعن فيه بطريق عادي من طرق الطعن . وإذن فتى كان الحكم الصادر من أول درجة قد صار انتهايا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه في ميعاده ، فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعلّة في ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام ، وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لندارك خطأ الأحكام النهائية في القانون فاذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجزله من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض . وهذا من البداهة ذاتها . والأصل في الطعون بعامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تتجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، ولا يتعدى أثره إلى غيره وذلك كله طبقا لقاعدة استقلال الطعون ، وقاعدة الأثر النسبي للطعن فاذا كان المتهم قد استأنف وحده ، فإن المحكمة

الاستئنافية لم تتصل بغير استئنافه ، ولم يختصم المسؤول عن الحقوق المدنية في الاستئناف الذي رفعه المتهم لأنه ليس خصما للمسئول عنه المتضامن معه في المسؤولية المدنية وإنما خصمه النيابة العامة وكذلك المدعى بالحقوق المدنية دون المسؤول عنها والتدخل الانضمامي من قبل المسؤول أمام المحكمة الاستئنافية طبقا للمادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يسبغ عليه صفة الخصم مما هو شرط لقبول الادعاء أو الطعن واستئناف المتهم على استقلال إذا كان يفيد منه المسؤول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم ، لا ينشئ لهذا الأخير حقا في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضي والحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية لم يضره بل أفاده فليس له أن يتشكى منه ، لأن تقصيره في سلوك طريق الاستئناف سد عليه طريق النقض ، ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية يكون غير جائز .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراري ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٦٠)

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) تزوير . استعمال .

(١) التنازل عن السند المزور من تمسك به في الدعوى المدنية . لا أثر له على وقوع
جريمة التزوير أو الاستعمال .

(ب) وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقاً لادة ٢٨١ مرافعات .
لا أثر له على جرمي التزوير والاستعمال ،

(ج) تزوير . إثبات .

جريمة التزوير . عدم رسم القانون طريقة إثبات خاصة لها نلتزم المحاكم الجنائية
باتهاجها . للحكمة الأخذ في إدانة المتهم بتقرير خير سبق تقديمه للحكمة المدنية .

(د) تزوير . مضاهاة .

المضاهاة : عدم تنظيمها في قانون الإجراءات الجنائية بنصوص آمرة بترتب
البطالان على مخالفتها .

(هـ) محكمة استئنافية . ” الإجراءات أمامها “ .

المحكمة الاستئنافية تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بسماع
شهود أو إجراء تحقيق إلا ما ترى لزوماً له .

١ — من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .

٢ — لا أثر لوقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية — طبقا للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات بإقرار الخصم بعدم تمسكه بالسند — على جرمي التزوير والاستعمال واستحقاق مقارفيهما للعقاب .

٣ — لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمانت إليه واقتنعت به .

٤ — لم ينظم القانون المضاهاة في قانون الإجراءات الجنائية بنصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها .

٥ — المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل من واقع الأوراق ، ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بدائرة مركز بيا : المتهم الأول : (أولا) نسب للمدعى بالحق المدني ورقة مزورة "إقرار تنازل تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بتنازله عن أطيان مؤجرة إليه" . (ثانيا) استعمل الورقة المزورة سالفه الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها لمحكمة بيا الوطنية في القضية المدنية رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥٧ مدني بيا . والمتهم الثاني : اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض في تزوير الورقة المزورة سالفه الذكر ووقع عليها بصفته شاهدا ومحورا لها . وطلبت عقابه بالمواد ٢١٤ و ٢١٥ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . وادعى محمد علي علي مدنيا طالبا القضاء له

بمبلغ ٦٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف قبل المتهمين متضامين . ومحكمة جنح ببا الجزئية عدلت وصف التهمة أثناء سير الدعوى على النحو الآتي :
 المتهم الأول (أولا) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الثاني في ارتكاب تزوير في محور عرفى هو إقرار التنازل المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وذلك بوضعه إمضاء مزورا مع علمه بالتزوير ذلك بأن اتفق مع المتهم الثاني على تحرير هذا الإقرار وساعد على ذلك بأن قدم له البيانات اللازمة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ونلك المساعدة . (وثانيا) استعمل إقرار التنازل سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه لمحكمة ببا أثناء سير الدعوى رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥٧ مدنى ببا والمتهم الثاني : ارتكب تزويرا في محور عرفى هو إقرار التنازل المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بأن اصطنعه وملاً ببياناته ووقع عليه توقيعاً مزوراً نسبته زورا إلى المدعى بالحق المدنى ثم قضت المحكمة المذكورة فيها بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ عملاً بمواد الاتهام مع استبعاد المادة ٢١٤ منها وتطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات : (أولا) بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ للتهمتين . (ثانيا) بحبس المتهم الثانى شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ . (ثالثا) إلزام المتهمين متضامين أن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ عشرين هجنيا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .
 فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة عولت فى إدانة الطاعنين على ما ورد فى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى كان مقدما فى الدعوى المدنية التى اختصم فيها الطاعن الأول (المدعى بالحقوق المدنية) ، وقد دفع الطاعنان أمام محكمة

أول درجة بأنه ما كان يجوز إقامة دعوى التزوير أمام المحاكم الجنائية بعد أن تنازل مقدم السند إلى المحكمة المدنية عن التمسك به ولم يحكم برده وبطلانه وأنه ما كان يستقيم التعويل على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقدم في الدعوى المدنية بل كان يتعين على القاضي الجنائي أن يسير في طريق الإثبات طبقاً للقواعد المقررة للواد الجنائية وأن يبحث الورقة المقول بتزويرها من جديد ، وأن يجري استكتاباً وأن تكون المضاهاة على أساس هذا الاستكتاب لأنه بمراجعة تقرير الخبرة نجد أنه مبني على أوراق لا تصالح للمضاهاة هي صور كر بونية لمخاضر حجز ، وقد اكتفى الحكم المطعون عليه في الرد على دفاعهما بأنهما لم يأتيا بجديد يستاهل الرد مع أنهما قدما مذكرة بدفاعهما تتضمن ماسبق ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اجتراً في رده على دفاع الطاعن بتلك العبارة المتسرة يكون قاصر البيان واجب النقض .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية استأجر فدانين من الطاعن الأول بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٥/٢/١٩ لمدة ثلاث سنوات ، وفي ١٩٥٦/١/١ صدر قرار من لجنة الإصلاح الزراعي بتجنيبه في نصف هذا القدر ، ثم أقام الطاعن المذكور الدعوى رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٧ مدني بيا يطلب فيها الحكم بطرده من الفدان الذي جنب فيه بعد أن فشل في مسعى الطرد بناء على شكوى قدمها ضده ، وقدم للمحكمة المدنية إقراراً مؤرخاً ١٩٥٦/١٢/٢٦ مذيلاً بتوقيع منسوب إلى المدعى بالحقوق المدنية بتنازله عن هذا القدر ويتعهد فيه بعدم منازعته وإلا التزم بالتعويض ، ويحمل الإقرار توقيع المتهم الثاني بصفته شاهداً ، فطعن المدعى عليه — المطعون ضده — في هذا الإقرار بالتزوير وثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقدم في الدعوى المدنية أن التوقيع المنسوب إلى المدعى المدني مزور على صاحبه ، فتنازل الطاعن الأول عن التمسك بالسند بعد ثبوت تزويره . ويبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ١٩٥٩/١٠/٣١ قد أثبت فيه الخبر الباحث أنه اتخذ عدة أوراق رسمية أساساً للمضاهاة هي محضر حجز مؤرخ ١٩٥٦/٢/١٥ ومحضر تبليد مؤرخ ١٩٥٦/٣/٢٤ ومحضر حجز

مؤرخ ١٩٥٥/١٠/٧ وجميعها صور كبرونية ، وكذلك اعتمد على توقيع المدعى بالحقوق المدنية المذيل به محضر البوليس المؤرخ ١٩٥٧/١/١١ وتوقيعه على تقرير الطعن المؤرخ في ١٩٥٧/٥/١٦ و انتهى التقرير إلى أنه ثبت أن هذه التوقيعات كلها تتفق فيما بينها من حيث المنظر العام للتوقيع وطريقة كتابة أحرفه ومميزاته وتختلف جميعها عن التوقيع المنسوب إلى محمد علي علي مصطفى (المطعون ضده) والمدعى بالحقوق المدنية الموقع به على التنازل المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٦ ثم خلاص إلى أن ذلك التوقيع المنسوب إلى المدعى بالحقوق المدنية بالتنازل المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٢٦ المطعون فيه هو توقيع مزور على صاحبه ولم يصدر عنه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير والاستعمال اللتين دين فيهما الطاعنان ، وكان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال ، فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها ، لا أثر له على وقوع الجريمة ، كما لا أثر لوقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات باقرار الخصم بعدم تمسكه بالسند على جريمة التزوير والاستعمال ، واستحقاق مقارنهما للعقاب وكان القانون لم يرسم لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمانت إليه واقتنعت به ، وكان الشارع لم ينظم المضاهاة في قانون الإجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، وكانت دعوى الطاعنين بافتقار أوراق المضاهاة على نسخ كبرونية من محاضر حجز وتبديد غير صحيحة إذ تضمنت أوراقا أخرى رسمية حسبما سبق البيان ، وكان الطاعنان لم يطلب أحدهما أو كلاهما إلى محكمة أول درجة إجراء تحقيق جديد في شأن استكتاب المدعى بالحقوق المدنية ، وكانت المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل من واقع الأوراق ، ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما له ، فإن الطعن كله يكون على غير أساس حقيقا بالرفض .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٦١)

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ القضائية

(ا ، ب) عاهة مستديمة .

(ا) لا تلازم بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات .
قد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات فتفقد بذلك منفعتها .

(ب) عاهة مستديمة . يكفى لتوافرها أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ثم تصاب
بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر
تحديد قوة الابصار قبل الإصابة .

(ج ، د ، هـ ، و) إثبات . " خبرة . شهود " . محكمة الموضوع . حكم .
" تسبيليه . تسبيل غير معيب " .

(ج) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات .
موضوعي .

(د) المحكمة الجزم بما لم يجزم به الأطباء . في تقاريرهم . متى كانت وقائع
الدعوى قد أثبتت ذلك منها وأكده لديها .

(هـ) تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يسبب الحكم . مادامت
المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً
سائفاً .

(و) عدم الإزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي
المختلفة .

١ — من الحقائق العلمية الثابتة أنه لا تلازم بين احساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات، فقد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات وبذلك تفقد العين منفعتها (وظيفتها) .

٢ — من المقرر أنه يكفي لتوافر العاهة المستديمة — كما هي معرفة به في القانون — أن تكون العين سليمة قبل الاصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الاصابة .

٣ — من المقرر أن تقسدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

٤ — لا تريب على المحكمة إذا هي جزمت بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها .

٥ — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

٦ — المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة ، فاطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها .

الوقائع

انهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز طنطا : ضرب هانم سليمان شلبي عمداً بعصا على عينها اليسرى فأحدث بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ابصارها . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات

لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات. فقرر بذلك. وادعت المجنى عليها بحق مدني قدره ٢٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم. ومحكمة جنائيات طنطا (دائرة المستشار الفرد) قضت حضوريا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنين والزامه أن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

أولا : (تقرير الأسباب الأول المودع بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤) .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجرمة إحداث عاهة مستديمة وألزمه بالتعويض قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك في دفاعه الذي أبداه أمام المحكمة بوجود خلاف بين التقارير الطبية مما لا يصح معه الاعتماد عليها مع قيام هذا الخلاف وهو في ذلك كان يشير إلى اختلاف هذه التقارير في وصف إصابات المجنى عليها ، غير أن المحكمة لم تفهم ما رمى إليه دفاع الطاعن وردت عليه بما لا يصلح ردا مقتصرة على ترديد النتيجة التي انتهت إليها التقارير المشار إليها ، هذا إلى أن التقرير الطبي الشرعي قد تضمن أن العين المصابة كانت تبصر الضوء وهذا قدر من قوة الإبصار ومع ذلك فقد انتهى إلى أنها فاقدة قوة الإبصار الأمر الذي كان يقتضي من المحكمة أن تتقصى سببه لاحتمال أن يكون فقد الإبصار نتيجة سوء العلاج وإزالة الشك في نقص كفاءة عين المجنى عليها — وهو ما أثاره الطاعن في دفاعه أيضا . ومتى كانت المحكمة قد واجهت هذه المسائل الفنية فقد كان ينبغي عليها أن تتخذ بشأنها ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر منها ، هذا فضلا عن أن الدفاع عن الطاعن قد أشار كذلك إلى تعدد إصابات المجنى عليها ، وهو في ذلك كان يعني أن هذه الإصابات كما وصفت بالتقرير الطبي الشرعي يستحيل عقلا أن تنشأ من ضربة واحدة بالعصا على ما روته المجنى عليها ، كما أشار

إلى أن التجمع الدموي إنما يحدث من ضرب الطوب وأن السحج يحدث من التماسك وأن القرحة السطحية لا يمكن أن تحدث من الضرب بعصا ويغلب أن تكون ناشئة من حالة مرضية وتمسك أيضا باحتمال أن تكون إصابات المجنى عليها قد نتجت عن سقوطها على الأرض ، ورغم أهمية ما أبداه الدفاع عن الطاعن في شأن ذلك كله فإن الحكم لم يعن بالرد عليه . كما اعتمد الحكم على أقوال الشهود وعلى ما جاء بالتقارير الطبية في القول بأن المجنى عليها كانت تبصر قبل الإصابة في حين أن الاستدلال بأقوال الشهود غير قاطع في هذا الشأن كما أن التقارير الطبية خالية من تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، ومن ثم فقد كان ينبغي أن يفصل في هذه المسألة الفنية طيب مختص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في يوم ١٩٦٣/٣/٢٩ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية ، بينما كانت المجنى عليها هانم سليمان شلبي بمسكنها مع ابنة ابنها المتوفى فوزية عبد العليم الجوهري الشهيرة بنادية إذ حضرت والدته هذه الأخيرة السيدة حسن الغريب وزوجها المتهم على أحمد سليمان مطاوع (الطاعن) الذي تزوجته بعد وفاة زوجها السابق ابن المجنى عليها وحصلت مشادة بينهما وبين المجنى عليها لأن هذه الأخيرة رغبت أن تكون هي الوصية على أولاد ابنها وأقامت الدعوى بخصوص ذلك وانتهت المشادة بأن ضرب المتهم المجنى عليها بالعصا على عينها اليسرى فأحدث بها طاحة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد قوة إبصار هذه العين" وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها مستمدة من أقوال المجنى عليها وبنت ابنها المتوفى فوزية عبد العليم الجوهري وشيخ الخفراء فؤاد محمد شلبي والخفير النظامي شحاته عبد الحليم عيسى ، ومن التقارير الطبية . وقد حصل الحكم ما أوردته هذه التقارير في قوله "وتبين من التقرير الطبي الإبتدائي أنه وجد بالمجنى عليها هانم سليمان شلبي تجمع دموي خلوي للحاجب العلوي للعين اليسرى وجرح رضى طوله ٣ سم وعضه بالكتف الأيمن وسحجه بالركبة اليمنى . وتبين من التقرير الطبي الشرعي المحرر بمعرفة الدكتور صلاح الدين مكارم نائب الطبيب الشرعي أن أوراق علاج مستشفى رمد طنطا يؤخذ منها أن المجنى عليها أدخلت المستشفى بتاريخ ١٩٦٢/٣/٣٠ وبالكشف عليها شوهدها من الإصابات

كدمات رضية وسحجات بالجانب الأيسر من الوجه والجفون اليسرى والحاجب الأيسر مع تجمع دموي بالجفون وقرحة سطحية بقرنية العين اليسرى وحدقة العين اليسرى متسعة وعدسة العين اليسرى البللورية معتمة وقوة ابصار العين المصابة تبصر الضوء فقط، وقد أجرى لها ما يلزم وأخرجت بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢ وبين التقرير الطبي الشرعي أن إصابات المجنى عليها الموصوفة بالجانب الأيسر من الوجه والجفون اليسرى والحاجب الأيسر قد لوحظ أنها شفيت كما لوحظ أن قوة إبصار عين المصابة اليسرى تكاد تكون منعدمة وقد رؤى تحويلها للسيد إخصائي الرمد للكشف عليها وإبداء الرأي، فورد تقرير الدكتور محمد عبد الحميد عطية أن بالعين اليسرى المصابة ١ - بالمتحمة الجفنية رمد حبيبي ملتئم . ٢ - بالقرنية سيل علوي ملتئم وقوس شيخونى وهى مشيرة والخزانة الأمامية معدومة تقريبا . ٣ - الحدقة ممتدة إلى قطر ٤ المليمتر وغير منتظمة الدائرة وتأثرها بالضوء والتكيف معدوم . ٤ - توتر العين مرتفع . ٥ - العدسة بها عتامة كاملة . ٦ - قاع العين لا يمكن رؤيته ٧ - ميدان النظر معدوم ٨ - حركات العين طبيعية وقوة ابصارها مرأى الضوء معدوم والنتيجة أنه يرجح أن الحالة المشاهدة الآن بالعين اليسرى نتجت عن إصابة كالموصوفة بالكشف وفي تاريخ يتفق معها وهى عاهة مستديمة أفقدت العين اليسرى إبصارها السابق وأصبحت نهائية . ومما تقدم يرى الطبيب الشرعي أن حالة إصابة المجنى عليها هانم سليمان شلبي قد تغيرت معالمها الأصلية بالتدخل الجراحي وطروء عوامل الالتئام وأخذا بما جاء بشأنها بالأوراق الطبية نرى أنها كانت رضية حديثة نوما تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نومه وقد أصبحت حالة إصابتها ذات صفة نهائية وقد تختلف لديها من جرائها عاهة مستديمة نتيجة لفقد قوة ابصار العين اليسرى ومدى هذه العاهة ما كانت تتمتع به العين المذكورة من قوة ابصارها قبل إصابتها " ثم مرض الحكم لدفاع الطاعن فحصله ورد عليه في قوله " وحيث إنه بسؤال المتهم (الطاعن) في التحقيق أنكر ما أسند إليه وصمم على الإنكار أمام المحكمة وطلب الدفاع عنه القضاء ببراءته مما أسند إليه تأسيسا على أن المتهم لم يكن موجودا في مكان الحادث واستدل على ذلك بأنه لم يصب بسوء رغم تبادل قذف الطوب وأن هناك اختلاف في التقارير الطبية وأن مقدار النقص في كفاءة العين مشكوك فيه وأن الدعوى خالية من الدليل قبل المتهم . وحيث إن المحكمة لاتعول على إنكار

المتهم وإصراره على هذا الإنكار وتطمئن تماما إلى أقوال الشهود سألني الذكر وتركن عليها كما تطمئن إلى ما جاء بالتقارير الطبية والشرعية سألته الذكر وقد جاءت كلها متساندة ولا خلاف بينها فقد قرر إخصائي الرمد الدكتور محمود عبد الحميد عطية عميد الطب في تقريره كما سلف بيانه أنه يرجح أن الحالة المشاهدة الآن بالعين اليسرى نتجت عن إصابة كالموصوفة بالكشف وفي تاريخ يتفق معها وهي عاهة مستديمة أفقدت العين اليسرى ابصارها السابق وأصبحت نهائية .

وجاء بتقرير الطبيب الشرعي ما يؤيد ذلك إذ قرر أن حالة المجنى عليها قد تغيرت معالمها الأصلية بالتدخل الجراحي وطروء عوامل الالتئام وأخذا بما جاء بشأنها في الأوراق الطبية نرى أنها كانت رضية حديثة نوعا تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وقد أصبحت حالة إصابتها ذات صفة نهائية وقد تخلقت لديها من جرائها عاهة مستديمة نتيجة لفقد قوة ابصار العين اليسرى ومدى هذه العاهة ما كانت تتمتع به العين من قوة ابصار قبل إصابتها ومن ثم فقد اتفق التقريران تماما ولم يختلفا وأيدا بما جاء بهما أقوال شهود الإثبات كما سلف بيانه وقد ثبت من أقوال الشهود وقد تأيد ذلك بما جاء بالتقارير الطبية والشرعية أن المجنى عليها كانت تبصر قبل الإصابة وأن فقدت قوة ابصار العين اليسرى كان ذلك نتيجة الإصابة فلا عبرة بعد ذلك بالقول بأنها لم تكن ترى بهذه العين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، وكان الحكم فيما أوردت من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشف الطبية ، قد رفع التناقض الظاهري فيما جاء بهذه التقارير عن إصابات المجنى عليها ، وكان من الحقائق العلمية الثابتة أنه لا تلازم بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات ، فقد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات وبذلك تفقد العين منفعتها (وظيفتها) . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ، وكان الحكم قد اطمأن إلى ما جاء بتقرير إخصائي الرمد والتقرير الطبي الشرعي عن سبب حصول إصابة المجنى عليها وتخلف عاهة مستديمة من جرائها ، وكان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير ، مع إعتادها في حكمها على الرأي الوارد بالتقريرين أن تقرر أن الإصابة حصلت من الضرب بعصا على الوجه الذي شهدت به المجنى

عليها ما دامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها . لما كان ذلك ، وكان فيما أورده الحكم فيما تقدم ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن الذى رده فى طعنه فلا محل لما يثيره فى هذا الخصوص الذى فصلت فيه المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية إذ لا يصح مصادرتها فى عقيدتها بطلب من يرد من التحقيقات أو ندب خير آخر فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى لتوافر العاهة المستديمة — كما هى معرفة به فى القانون — أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة ، وإذا ما كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبى الشرعى من تخلف العاهة المستديمة لدى المجنى عليها وهى فقد قوة الابصار بعينها اليسرى نتيجة إصابتها التى أحدثها بها الطاعن ، مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة الابصار قد فقدت كلية على أثرها ، وكان الحكم قد ذكر أدلة أخرى سائغة واستخلصها من التحقيق واضحة الدلالة على أن تلك العين كانت تبصر قبل الحادث ثم فقدت ابصارها بسبب الإصابة ، وكان عدم إمكان تحديد قوة ابصار العين قبل الإصابة لا يؤثر فى قيام جريمة العاهة المستديمة . لما كان ما تقدم ، فإن الجدل الذى يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(ثانياً) تقرير الأسباب الثانى المودع بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن هو الخطأ فى الإسناد والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب . ذلك بأن الحكم أسند إلى المجنى عليها أنها قررت فى التحقيق أن الطاعن قد ضربها بعصا على عينها اليسرى وأنها شهدت بالجلسة بمضمون ذلك فى حين أن المجنى عليها قالت بالجلسة ” على وجه خبطنى بالعصا على عيني ” وفى هذا القول تجهيل لاسم الضارب وللعين المصابة مما لا يتفق وما حصله الحكم من الأقوال التى أبدتها المجنى عليها أمام المحكمة ، كما أسند الحكم إلى الشاهدة فوزية عبد العليم الجوهري الشهيرة بنادية أنها قررت فى التحقيق أن الطاعن ضرب جدتها المجنى عليها بالعصا على عينها اليسرى وأنها شهدت بالجلسة بمضمون ذلك فى حين أن الشاهدة قالت بالجلسة و ” على ضربها بالعصا وجرى ” بجهلة بذلك لاسم الضارب وموضع الإصابة . وقد استند الحكم إلى أقوال شيخ الفقهاء فؤاد محمد

شلي في التحقيق وبالجلسة على الرغم من أن شهادته بالتحقيق تناقض شهادته بالجلسة فقد ذكر بمحضر الشرطة أنه شاهد إصابة في أحد حاجبي المجنى عليها وقرر في تحقيق النيابة أنه وجد المجنى عليها مصابة في حاجبها الأيسر بالذات وأنه سأله عن ضربها فأخبرته بأن الطاعن وزوجته قد تعديا عليها بالضرب دون أن تحدد له مكان الضرب من جسدها ، ثم عاد فشهد بالجلسة بأن المجنى عليها أخبرته بأن "على" ضربها على عينها وأن زوجته عضتها ، مجهلا اسم الضارب للمجنى عليها ومكان الإصابة . كما استند الحكم إلى شهادة الخفير شحاته عبد الحليم عيسى مع أن الثابت من أقواله أنه شهد بأنه لم ير الحادث وأنه لا يعلم عنه شيئا . ورغم تمسك الطاعن بدفاع جوهري هو أنه لم يكن موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه فقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع . هذا إلى أن الحكم قد استند إلى أقوال شيخ الخفراء والخفير في القول بأن المجنى عليها كانت تبصر بعينها اليسرى قبل الإصابة ، وهو استدلال غير سليم إذ أنه ما كان من الميسور لأى من الشاهدين تحديد العين التي كانت المجنى عليها تبصر بها . وقد أخطأ الحكم كذلك في استناده إلى التقارير الطبية إذ أنها لم تجزم بأن الإصابة هى سبب العاهة كما أنها تناقضت وأثبتت إصابات بالمجنى عليها لا تمت للحادث ، تؤدي في ذاتها إلى فقدان البصر ، من ذلك ما شوهد بها من وجود رمد حبيبي ملتئم بالمتحمة الجفنية للعين اليسرى ، الأمر الذى يؤيد ما جاء بدفاع الطاعن من أن هذه العين كانت فاقدة الإبصار أصلا قبل الحادث .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى — كما سبق القول — بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ فى الإسناد فيما حصله من الأقوال التى أدلى بها شهود الإثبات بجلسة المحاكمة مردودا بأنه متى كان الثابت من أوراق الدعوى أن المحاكمة كانت قاصرة على الطاعن وحده فإن ذكر الشهود إسمه بالجلسة غير مقرون باسم أبيه أو جده باعتبار أنه محلت إصابة المجنى عليها لا يكون فيه تجهيل بشخص الضارب ، كما أن شهادة المجنى عليها بالجلسة بأن الطاعن ضربها بعصا على عينها لا تجهيل فيها بالعين الواقع عليها الضرب طالما كان الثابت أن عينه

واحدة من عينها هي التي أصيبت في الحادث وهي العين اليسرى ، ولا يؤثر على سلامة الحكم كون الشاهدة فوزية صيد العليم الجوهري قد إقتصرت في الجلسة على القول بأن الطاعن ضرب المجنى عليها بالعصا مع أنها فصلت في التحقيق أنه ضربها بالعصا على عينها اليسرى طالما كان كلا القولين يتفقان في أن هذا الأخير هو الذي ضرب المجنى عليها بالعصا . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع فنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن إستناد الحكم إلى أقوال شيخ الخفراء طالما أنه قد أخذ منها بما اطمأن إلى صحته . ولما كان يبين من سياق أسباب الحكم المطعون فيه أن استدلاله بأقوال الخفير شحاته عبد الحليم عيسى إنما كان بصدد واقعة إبصار عين المجنى عليها قبل الإصابة دون واقعة الضرب التي أثبت الحكم أنه لم يشاهدها ، وكان الحكم قد استخلص أدلة الثبوت في الدعوى إستخلاصا سائغا ، وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإنه لا يجوز أن تصادر محكمة الموضوع في إعتقادها أو المجادلة في تلك الأدلة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة ، وكان إطمئنانها إلى الأدلة التي حولت عليها دالا على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الفساد في الاستدلال والقصور في الرد على دفاعه يكون غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان لا تريب على المحكمة إذا هي جازمت بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له ، وكان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها كانت تبصر بعينها اليسرى قبل الحادث وأنها فقدت إبصارها بسبب الإصابة التي أحدثها بها الطاعن ، وكان قد سبق الرد على باقي الأوجه بما تضمنه الرد على التقرير الأول فإن ما ينعاه الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراري ، وعبد أبو الفضل حفتي .

(٦٢)

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ القضائية

(١) دعوى جنائية . ” رفعها “ . بطلان .

بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على من لا يملك رفعها قانوناً .
طبيعته : تعلقه بالنظام العام . جواز الدفع به في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

(ب) دعوى جنائية . ” رفعها “ . موظف عمومي .

صدور الإذن برفع الدعوى الجنائية من له حق إقامتها ضد موظف أو مستخدم عام .
لوكيل النيابة المختص بتحديد جلسة للحكمة التي يطرح أمامها النزاع .

(ج) مسئولية جنائية . قتل خطأ . خطأ .

خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام أنه لم يترتب عليه انتفاء أحد
الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(د) محكمة ثاني درجة . ” الإجراءات أمامها “ .

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجري من التحقيقات
إلا ما ترى لزوماً لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه .

(هـ) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصديعة الواقعة الدعوى . من أقوال الشهود
رسائر العناصر المطروحة أمامها ، ما دام استخلاصها مائفاً . عدم التزامها بالأخذ
بالأدلة المباشرة فحسب . لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء .
وكافة المنكآت العقلية .

١ - إن بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف أحكام المادتين ٦٣ ، ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويجوز الدفع به في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

٢ - من المقرر أنه إذا أذن من له حق الإذن بإقامة الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام فلا تترتب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد جلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى . ولما كان الثابت أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن (السائق بمؤسسة النقل العام) التي أمر وكيل النيابة بتحديد جلسة فيها بعد صدور الإذن ، فإن هذه الدعوى على ما جرى به قضاء محكمة النقض تعتبر مرفوعة منها ويكون النعي على الحكم بالبطلان ليس له محل .

٣ - الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

٤ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه ، فإذا لم تر حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن قد حدد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به والإصرار عليه أمام محكمة أول درجة فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٥ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام

استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحتملات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٦ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الزيتون : (أولا) تسبب خطأ في قتل على محمد على وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه وعدم مراعاته اللوائح والقوانين بأن قاد السيارة ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور فصدم المجنى عليه وأحدث إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته نتيجة لذلك . (ثانيا) لم يلزم الجانب الأيمن من الطريق بسيارته . (ثالثا) قاد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وأمواله . وطلبت النيابة عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٧٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الثانية من قرار وزير الداخلية، وادعت بحق مدني كل من نفسه عبد العاطي والدة المجنى عليه . وصباح أحمد عبد الرازق أرملته بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على ولديها القاصرين مجدى وفادية وطلبتا القضاء لهما قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جنح الزيتون الجزئية قضت حضوريا في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلى المدعيتين بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم (م-١١-ج)

المستأنف وألزمت المتهم المصاريف الاستئنافية المدنية ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل
أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
التقضى ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان
الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه ذلك أن الدعوى
الجنائية أقيمت على الطاعن — وهو يعمل سائقاً بمؤسسة النقل العام ويعتبر
من الموظفين العموميين — في جريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته بغير الطريق
الذى رسمه القانون في المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ لم يصدر
بذلك إذن من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة المختص وهو
ما كان يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه —
إذ لم يقض بذلك — قد صدر باطلاً ومعيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على متهم
ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف أحكام المادتين ٦٣ و ٢٣٢ من قانون
الإجراءات الجنائية متعلقاً بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى
الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ويجوز الدفع به في أى مرحلة من مراحل
الدعوى ، إلا أنه يبين من الرجوع إلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها
لتحقيق هذا الوجه أن رئيس نيابة شرق القاهرة المختص قد أذن بتاريخ ٢٦ من يولييه
سنة ١٩٦٤ بإقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن وأن وكيل نيابة الزيتون قد نفذ
هذا الإذن في ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بالتأشير بتحديد جلسة ١٩ من نوفمبر
سنة ١٩٦٤ لنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا أذن من له
حق الإذن بإقامة الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام فلا تثريب
على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة للمحكمة التى يطرح
أمامها النزاع إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد
رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس

النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى .
ولما كان الثابت مما تقدم أن رئيس النيابة أذن برفع الدعوى الجنائية ضد الطاعن
التي أمر وكيل النيابة بتحديد جلسة فيها بعد صدور الإذن فإن هذه الدعوى
على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تعتبر مرفوعة منها ويكون النعي على الحكم في هذا
الخصوص ليس له محل .

وحيث إن حاصل باقى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور
فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة
الاستئنافية قضت فى الدعوى دون أن تستمع لأقوال شهود الإثبات — فيما عدا
محصل السيارة — وذلك بالرغم من أن محكمة أول درجة — مع مطالبة المدافع
عن الطاعن بضرورة الاستماع لأقوال شهود الإثبات لم تستمع لأقوال أى منهم .
هذا فضلا عن أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر
رابطة السببية بين وفاة المجنى عليه وبين أفعال الخطأ المنسوبة إلى الطاعن ولم يتحدث
عن مدى مساهمة المجنى عليه فى هذا الخطأ ولم يحدد كيف وقع الحادث ولا فى أى
جزء من السيارة اصطدم جسم المجنى عليه خاصة أن الآثار المشاهدة بالسيارة
لا يمكن أن تحدث من اصطدامه بها وإلا لقتفت به بعيدا عنها ولتخلف حتما
بهيكل السيارة آثار دموية وهو ما لم يثبت من المعاينة الأمر الذى كان يتعين معه
على محكمتى أول وثانى درجة الإستعانة بخبير لبيان ما إذا كانت تلك الآثار يمكن
أن تحدث من مصادمة إنسان بالسيارة أم أنها تحدث من الارتطام بسيارة أخرى
على ما ذهب الطاعن فى دفاعه . وبالإضافة إلى ما تقدم فانه ليس فى عدم الترام
الطاعن الجانب الأيمن من الطريق — وفقا لما جاء بوصف التهمة — ما يترتب
عليه حتما وبطريق اللزوم وقوع الحادث ، كما أن المحكمة أغفلت استظهار الحالة
التي كان يقود عليها الطاعن السيارة وما عساه ينشأ عنها من خطر على حياة
الجمهور ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة
الدعوى بما مفاده أن الطاعن كان يقود إحدى سيارات الأومنيبوس العامة
بسرعة وبمحالة ينجم عنها الخطر باتخاذ الجانب الأيسر من الطريق خطأ لسيره ،
فصدم المجنى عليه وأحدث إصاباته التى أودت بحياته . واستقى الواقعة بهذه

الصورة من أقوال شهود الإثبات ومما استبانته من المعاينة ومن التقرير الطبي ، وأورد مؤدى هذه الأدلة فى تطابق يتفق وسلامة ما استخلصه منها ، إذ أثبت أن محصل السيارة قرر أنه فوجئ بسماع صدمة شديدة توقفت السيارة على إثرها فترل منها وألقى المجنى عليه مصابا وأكد أنه لم يشهد بمكان الحادث وقت وقوعه أية سيارة أخرى ، كما حصل أقوال كل من إبراهيم محمد الجيوشى وهاشم هاشم حسين ومحمد خليل بما يساند ما استخلصه من أقوال المحصل فضلا عما قرره ثالثهم من أن الطاعن كان يقود سيارته بسرعة فائقة ثم أورد مؤدى أقوال الشرطى مبارك حسين أحمد بما يفيد أنه سمع أثناء تواجده بمنطقة حراسته صوت صدمة قوية أعقبه صوت فرملة غنيقة فبادر بالذهاب إلى مصدرهما حيث وجد السيارة جاثمة بالطريق وخلفها جثة المجنى عليه وشاهد الطاعن يضرب أكفه على وجهه وأفضى إليه بأنه صدم المجنى عليه ، كما أجمل الحكم نتيجة المعاينة التى أجراها رجل الضبط فور الحادث بأنه وجد جثة المجنى عليه مسجاة على الأرض ورأسه غارقة فى الدماء وأنه شاهد على بعد نصف متر تقريبا منها آثارا لفرامل السيارة بطول خمسة عشر مترا متجهة من اليسار إلى أقصى اليمين ، كما وجد آثار فرامل أخرى قبل الجثة وإلى الجانب الأيسر من الطريق بالنسبة لخط سير السيارة طولها خمسة وعشرون مترا كما ألقى بالسيارة تطبيقا بمقدمها الأيسر وتهدما بزجاج المصباح الأمامى الأيسر تناثرت بقاياها فى عرض الطريق البالغ خمسة عشر مترا وأكد أن الرؤية واضحة على ضوء المصابيح ، ثم وصف الحكم إصابات المجنى عليه — كما استنبطها من التقرير الطبي — بأنها كسور بالجمجمة والأضلاع والقصبية اليسرى والحوض وتهتك بالأحشاء وتزيف داخل وأن هذه الإصابات مجتمعة هى التى أودت بحياته ، وخلص من كل ما تقدم إلى القول بأنه قد ثبت لدى المحكمة بأن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة وبمخاللة ينجم عنها الخطر نتيجة سيره على يسار الطريق وأنه كان من شأن ذلك أن صدم المجنى عليه بسيارته فأحدث إصاباته التى أدت إلى وفاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة لها أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، استمدتها من أقوال شهود الإثبات ومن المعاينة ومن التقرير الطبي ، واستظهر عنصر الخطأ من سرعة فائقة وسير على الجانب الأيسر من الطريق بمخاللة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاتهم وربط فى أحكام

بين هذا الخطأ و وفاة المجنى عليه الناشئة عما ألم به من إصابات نتيجة ارتطام السيارة بقيادة الطاعن به . وكان ما انتهت إليه المحكمة فيما تقدم سائق وكاف في التدليل على قيام عنصرى الخطأ وكفايتهما في إسناد ركن الخطأ إلى الطاعن وفي إثبات مصادمة السيارة للمجنى عليه وفي ثبوت الواقعة بهتاصرهما القانونية ، وبالصورة التي اطمأنت إليها المحكمة قبله ، أماما مستطرد إليه الطاعن من منازعة في التصوير الذى اعتقه الحكم للحادث ونعيه عليه اطراحه الصورة التي أوردتها له من أن سيارة أخرى هي التي صدمت المجنى عليه بدليل خلوص سيارته من آثار دموية وعدم تصور حدوث التلفيات التي وجدت بها من مجرد إرتطام جسم المجنى عليه بها فمردود بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين . لما كان ما تقدم ، وكان ما يشير الطاعن من دعوى القصور لعدم تحدث الحكم عن مدى مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذى أدى إلى وقوع الجريمة فإنه فضلا عن أن أحدا لم ينسب للمجنى عليه أى خطأ كما وأن الدفاع عن الطاعن لم يثر شيئا من هذا القليل بجلسات المحاكمة بدرجتها فإنه من المقرر أن الخطأ المشترك ، في نطاق المسؤولية الجنائية ، يفرض قيامه لا ينحلي المتهم من المسؤولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم كما والحال في الدعوى المطروحة — ولما كان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن المدافع عن الطاعن طلب في غير تصميم من محكمة أول درجة سماع شهود الإثبات ثم عدل هذا الطلب في خلال مرافعته مكتفيا بطلب سماع أقوال أحد هؤلاء الشهود وهو هاشم هاشم حسين وواصل مرافعته واختتمها

دون أن يتمسك بضرورة سماع أقوال هذا الشاهد، وأن المدافع عن الطاعن إنما يطلب بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف التأجيل للاستعداد ولإعلان شهود النفي فأجيب إلى طلبه بتأجيل نظر الدعوى بالجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ وتصرح له بإعلان شهود نفي ، وفيها حضر الطاعن والمدافع عنه وسمعت المحكمة أقوال محصل السيارة ثم ترفع الحاضر عن المدعين بالحق المدني ومن بعده ترفع محامي الطاعن في موضوع الدعوى طالبا إلغاء الحكم المستأنف وتبرئته مما نسب إليه وذلك دون أن يثير في مرافعته شيئا بخصوص شهود الإثبات الذين تصرح له بإعلانهم أو أن يطلب من المحكمة الاستماع لأقوالهم. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه ، فإذا لم تر حاجة إلى سماعهم وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به والإصرار عليه أمام محكمة أول درجة فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. ولما كان باقي ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه لا يبدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير محكمة الموضوع لأدلة الدعوى وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوما .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمرارى ، ومجد أبو الفضل حقنى .

(٦٣)

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ القضائية

(١) حكم . "إصداره . التوقيع عليه" . شهادة سلبية .

إثبات عدم التوقيع على الحكم فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إلا
عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على أن الحكم لم يكن حتى وقت
تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .
مثال .

(ب) شيك بدون رصيد .

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تمامها بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد
مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق .

١ - من المقرر أن الشهادة التى يصح الاعتداد بها فى إثبات عدم التوقيع
على الحكم فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هى الشهادة الصادرة من قلم
الكتاب التى تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا
عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . فلا عبرة فى هذا المقام بالشهادة المقدمة
من الطاعن الصادرة من رئيس القلم الجنائى بناية وسط القاهرة بتاريخ ٣٠ يناير
سنة ١٩٦٥ متضمنة أن سكرتير جلسة الجناح المستأنفة التى عقدت فى يوم ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٦٤ - وهو اليوم الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه - قد تغيب
عن عمله بأجازة عارضة يومى ٣٠ ، ٣١ يناير سنة ١٩٦٥ وأنه بالبحث عن ملف

القضية لم يثر عليه "بدولابه" ولم يتسن الاستدلال عليه لهذا السبب ، ذلك بأن ما سطر في الشهادة سالفة الذكر لا يجدى في نفي حصول التوقيع على الحكم المطعون فيه وإيداعه في الميعاد القانوني .

٢ — من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك — متى استوفى مقوماته — إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في أيام ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ و ٥ أكتوبر لسنة ١٩٥٨ و ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم قصر النيل : أعطى لحسين الشيمى بسوء نية أربعة شيكات كل منها بمبلغ ١٥٠ ج. لصرفها من بنك القاهرة ولا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠ ق لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه ، وأثناء نظر المعارضة دفع المتهم ببطلان الحكم المعارض فيه لعدم التوقيع عليه في الثلاثين يوما ، وبعد أن اتمت المحكمة نظرها قضت فيها بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفض الدفع ببطلان الحكم المعارض فيه وتأنيده . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي دان الطاعن بجريمة إعطاء أربعة شيكات بدون رصيد ، قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يودع قلم الكتاب في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره على ما يبين من الشهادة المقدمة المتضمنة عدم إيداعه ملف الدعوى بأكمله حتى يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٥ على الرغم من صدور الحكم بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، مما يبطله طبقا لما تقضي به المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، هذا فضلا عن أن الحكم الغيابي الابتدائي لم يودع موقعا عليه من القاضي الذي أصدره في الميعاد القانوني . وقد تمسك الطاعن ببطلان هذا الحكم ، غير أن محكمة أول درجة في حكمها الذي أصدرته في المعارضة المرفوعة من الطاعن ، أطرحت ما تمسك به في هذا الصدد تأسيسا على أن عدم الإيداع لا يثبت لإبشهادة من قلم الكتاب . وقد أيد الحكم المطعون فيه ما ذهبت إليه محكمة أول درجة في حكمها الصادر في المعارضة ، في حين أن نص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية نص عام ولا يجوز تخصيصه خلافا للقانون . كما طلب الطاعن من المحكمة الاستئنافية في المذكرة التي قدمها إليها وضمنها دفاعه ، أن تكلف النيابة العامة بالتحري عن النظام الذي يتبعه بنك القاهرة في شأن الشيكات التي يسحبها عليه عملاؤه ، والتحقق من اشتراطه أن تحمل هذه الشيكات رقم الحساب الجاري الخاص بالساحب ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ، بخفاء حكمها معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي الشهادة التي تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، فلا عبرة في هذا المقام بالشهادة المقدمة من الطاعن

الصادرة من رئيس القلم الجنائي بناية وسط القاهرة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٥ متضمنة أن سكرتير جلسة الجرح المستأنفة التي عقدت في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ — وهو اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه — قد تغيب عن عمله بإجازة عارضة يومى ٣٠ ، ٣١ يناير سنة ١٩٦٥ وأنه بالبحث عن ملف القضية لم يعثر عليه "بدولابه" ولم يتسن الاستدلال عليه لهذا السبب ، ذلك بأن ما سطر في الشهادة سالفة الذكر لا يجدى فى نفى حصول التوقيع على الحكم المطعون فيه وإيداعه فى الميعاد القانونى . ولما كان ما زعمه الطاعن من مضي أكثر من ثلاثين يوما على عدم توقيع الحكم المطعون فيه وإيداعه يخالف ما هو ثابت من المذكرة المحررة بمعرفة سكرتير الجلسة بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٦ من أن الحكم قد تم التوقيع عليه فى يوم ٣ يناير سنة ١٩٦٥ وأودع ملف الدعوى فى اليوم ذاته أى قبل مضي ثلاثين يوما على صدوره ، ومن ثم يكون ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما دفع به الطاعن فى شأن بطلان الحكم الغيابى الابتدائى لعدم التوقيع عليه فى الميعاد القانونى ، قد أطرخته محكمة أول درجة فى حكمها الذى أصدرته فى المعارضة المرفوعة عن هذا الحكم ، كما أطرخته المحكمة الاستئنافية فى حكمها المطعون فيه استنادا إلى عدم حصول الطاعن على شهادة من قلم الكتاب مثبتة لما يدعيه . وإذا ما كان هذا هو ما أخذ به الحكم المطعون فيه فى قضائه برفض الدفع ، فإنه يكون قد صدر صحيحا ، إذ أنه من المقرر أن عدم إيداع الحكم موقعا عليه فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إثباته — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم وجود الحكم موقعا عليه فى قلم الكتاب بعد انقضاء هذه المدة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك — متى استوفى مقوماته — إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . وكان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى شرائطه باعتباره أداة وفاء لا أداة ائتمان ، فإن ما يشير الطاعن فى شأن التفات الحكم عن الطلب الذى يردده فى وجه طعنه — على فرض صحة أنه قد أبداه فى مذكرة قدمها إلى المحكمة الاستئنافية — لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمد أبو الفضل حفني .

(٦٤)

الظعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب) محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “ . إعلان . إجراءات المحاكمة .

(١) إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانوناً . لا أثر له في صحة الإعلان . للمتهم أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة اجابته وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة .

(ب) المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ومحكمة الجنايات . تقريرها لمصلحة المتهم نفسه . سكوته عن التمتع بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلاً عنها .

(ج) نقض . ” الطعن بالنقض “ . ” أسباب الطعن “ .

لا يصح بناء الطعن على ما كان يحتمل أن يديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يديه بالفعل .

(د) حكم . ” تسليبيه . تسليب غير معيب “ .

أخذ الحكم بأقوال شهود متناقضة . لا يبيح . ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

١ — إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف

لشكل القانوني ، وإنما يصح للتهم أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون ، وعلى المحكمة اجابته إلى طلبه وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة .

٢ — من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه ، فإذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها ، فإنه يعتبر متنازلاً عنها لأنه قدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة .

٣ — لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .

٤ — لا يعيب الحكم أخذه بأقوال للشهود متناقضة ، ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لاتناقض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الشرق محافظة بورسعيد : ضرب يوسف أحمد مصطفى بآلة حادة "مطواة" فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي شلل جزئي بالطرف السفلي الأيمن وفقد جزئي بالإحساسات السطحية بالطرف السفلي الأيسر وتقدر نسبتها بمحوى ٢٠٪ . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات بالقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت بحضور يا بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٦٥ عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع والتنازل في التسبب ، ذلك بأن الطاعن أعلن بالحضور أمام محكمة الجنايات ليوم واحد قبل الجلسة التي حددت لمحاكمته . وقد أرسل مع الحرس قوصل بعد بدء المحاكمة وبذلك لم يتصل بمحاميه المتدب ولم يكن في مكتبه توكيل مدافع عنه ، مع أن قانون الإجراءات الجنائية يوجب في المادة ٣٧٤ منه أن يكون تكليف المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات قبلها بثمانية أيام كاملة على الأقل ، مما كان يتعين معه على المحكمة تصحيحا لهذا الإجراء الباطل ، وتقديسا لحق الدفاع ، أن تمنح الطاعن أجلا لتحضير دفاعه . وقد استند الحكم إلى أقوال المجنى عليه وشاهد آخر مع أنها متضاربة على الرغم من وصف الحكم لها بالتطابق ولو كانت المحكمة قد أفسحت له في الأجل لطلب استدعاء الطبيب الشرعي لتحقيق كيفية إصابة المجنى عليه ، إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب بطلان إجراءاتها على النحو المتقدم ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف للشكل القانوني ، وإنما يصح للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون ، وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة ، ومن المقرر أن الموايد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه ، فإذا كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها ، فإنه يعتبر متنازلا عنها ، لأنه قدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة . وإذن فحقى كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أنه بالنداء على المتهم لم يحضر ثم حضر المحاكمة من بدايتها وترافع عنه محام متدب ، ولم يطلب إلى المحكمة أجلا لتحضير دفاع أو توكيل محام . وكان المحامي المتدب قد ترافع في الدعوى حسبما أمثته عليه واجبات مهته ،

ورسمته تقاليدها ، فإن دعوى الاخلال بحق الطاعن في الدفاع ، أو بطلان لإجراءات لا يكون لها من وجه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا من طعن المتهم للجنة عليه بمطواة في ظهره أصابت عصبه وأورثته شللا الأمر الذي يعتبر حادثة ودلل على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة . وكان لا يعيب الحكم أخذه بأقوال للشهود متناقضة مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تتناقض فيه . وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيق شيء مما أورده في طعنه ، وكان لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العبراري ، ومجد أبو الفضل حفي .

(٦٥)

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٦ القضائية

معارضة . استئناف . حكم . "حكم حضوري اعتباري" . تقض . "حالات
الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون" .

وجوب إعمال المادة ٢٤١ إجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضرية الاضبارية الصادرة
من محكمة الدرجة الثانية .

سكوت الطعون ضده من الدفع بجلسة المعارضة الاستئنافي بأنه كان معذورا في تخلفه من
عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع . قضاء
الحكم بقبول المعارضة شكلا والفصل في موضوع الدعوى دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر
والإدلاء برأى في قبوله من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .

تنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه :
" لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال (الحضورى الاعتبارى)
إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل
الحكم وكان استئنافه غير جائز" . وهى واجبة الإعمال بالنسبة إلى الأحكام
الحضرية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لم تفرق في الحكم
بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى
غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
ولما كان المطعون ضده لم يدفع في جلسة المعارضة بأنه كان معذورا في تخلفه
عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه ولم يبين وجه العذر
الذى منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فان الحكم

المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة شكلا دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه بل انساق إلى الحكم في موضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر : بأنهما في يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز أدفو : بدد الأشياء المبينة بالمحضر والمملوكة لهما والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة والتي سلمت إليهما على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلساها لنفسهما إضرارا بالدائن الحاجر وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أدفو الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليهما . وقضت المحكمة في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٤ باعتبار المعارضة كأن لم تكن بالنسبة إلى المعارض الأول (المطعون ضده) والتأجيل للجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى المعارض الثاني ليقدم ما يدل على السداد . وفي الجلسة الأخيرة قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة إلى المعارض الثاني وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف المحكوم عليه الأول (المطعون ضده) الحكم الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٤ وذلك بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٤ ومحكمة أسوان الابتدائية بهيئة استئنافية — قضت حضوريا إعتباريا بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات عملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بقبول معارضة المطعون ضده الاستئنافية شكلا في الحكم الصادر في غيبته والمعتبر حضوره يادون أن يقدم المحكوم عليه العذر الذي منعه من الحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المعارض فيه صدر حضوريا اعتباريا لتخلف المحكوم عليه عن حضور جلسة المحاكمة الأخيرة على الرغم من حضوره الجلسات السابقة المتتالية دون أن يقدم للمحكمة مذرا مقبولا لتخلفه ، فعارض المطعون ضده ، وفي المعارضة تكلم في الموضوع ولم يبد أى عذر لتغيبه في الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه فقضت المحكمة في حكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال (الحضورى الاعتبارى) إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز " وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لم تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده لم يدفع في جلسة المعارضة بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه — إذ قضى بقبول المعارضة شكلا دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر — والإدلاء برأى في قبوله من عدمه بل انساق إلى الحكم في موضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين :
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام .

(٦٦)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب) تسعيرة . تموين . مصادرة .

(أ) جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . قيامها : ما دامت السلعة مسعرة
وفي حوزة المتهم . سواء أكانت في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه ،
ما دامت أنها معدة للبيع .

(ب) وجوب مصادرة السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع . المادة ٩ من
المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل .

١ — إن عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزم لقيام جريمة الإمتناع عن البيع
أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم — يستوى في ذلك أن تكون
في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه — ما دامت أنها معدة للبيع . ولقد وردت
عبارة النص عامة في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص ، بل إن القول
بغير ذلك يفوت الغاية التي تغياها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه
العقوبة — كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع
كل من تحدته نفسه باتخاذ الظروف وسيلة للتلاعب بأسعار السلع . ومن ثم
فإن وجود السلعة بالمخازن لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام أن الطاعن
قد حازها بقصد البيع .

٢ — الواضح من عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع أوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة . ولما كانت "البطاطين" المضبوطة هي السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب حين قضى بمصادرتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم شبرا : لامتنع عن بيع سلعة مسعرة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٩/١ — ٢ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جناح القاهرة للأمر المستعجلة قضت حضوريا في ١٢/١١/١٩٦٤ ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٣/١/١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ١٠٠ ج والمصادرة فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه ثبت في مدوناته عدم وجود السلعة بحله الأمر الذي لا تقوم معه الجريمة ولا يغنى عن ذلك وجودها بمخزنها الذي لم يعد للبيع فيه ، كما أنه قضى بمقوبة المصادرة دون تحديد لمداها مما يفهم منه إنسحابها إلى كل البطاطين التي كانت بخازن الطاعن في حين أنه يجب ألا تصيب إلا بطانية واحدة لأنها كانت موضوع الجريمة إذ أن الضابط لم يطلب شراء مواها .

وحيث إن المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والتي دين الطاعن بمقتضاها نصت على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو خلق البيع على أي شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجاري ويجوز الحكم بخلق المحل مدة لا تتجاوز أسبوعا وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها" . لما كان ذلك ، وكانت عبارة النص لا تستلزم لقيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم — يستوى في ذلك أن تكون في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه — ما دامت أنها معدة للبيع ولقد وردت عبارة النص عامة في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص بل القول بغير ذلك يفوت الغاية التي تغياها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه العقوبة — كما بين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع كل من تحدته نفسه باتخاذ الظروف الحاضرة وسيلة للتلاعب بأسعار مختلف السلع ، ومن ثم فإن وجود السلعة بالمخازن لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام أن الطاعن قد حازها بقصد البيع ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره بشأن عقوبة المصادرة غير مقبول إذ الواضح من عبارة النص سالف الذكر أن المشرع أوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة ، وما دامت البطاطين ماركة الأقصر المضبوطة هي السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع ، فإن الحكم يكون قد أصاب حين قضى بمصادرتها . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وجمال المرمقوى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام .

(٦٧)

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب) مستشار الاحالة . أمر بالأوجه . حكم . " تسييبه . تسييب
معيب " . مواد مخدرة .

(١) تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . مسألة فنية لا يصلح فيها غير
التحليل . خطأ ما مور الضبط القضائى في التعرف على نوع المادة المخدرة . عدم
كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت
للتحليل .

(ب) الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير
التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى .
اقتضاؤه من قضاء الاحالة إجراء تحقيق في شأنه لاستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول
بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل .

١ — إن تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية
لا يصلح فيها غير التحليل . ومن ثم فإن خطأ ما مور الضبط القضائى في التعرف
على نوع المادة المخدرة التي تحويها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول
بأن اللقافات التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .
٢ — الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد
في تقرير التحليل يقتضى من قضاء الاحالة أن يجرى في شأنه تحقيقا يستجلى حقيقة
الأمر فيه قبل أن ينتهى إلى القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل .

وكذلك الأمر فيما ساقه القرار — من غير سند من الأوراق — من احتمال اختلاط المضبوطات في القضايا الثلاث التي ضبطت يوم الحادث ، إذ ما كان له أن يستبق فيه الرأي قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب بما يوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٢/١٢/١٩٦٤ بدائرة قسم الوايلي محافظة القاهرة : حاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفبونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤١ — أو ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . وبتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٦٥ قرر مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة الابتدائية حضوريا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم مع مصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة والإفراج عن المتهم بلا ضمان مالم يكن محبوسا لسبب آخر وذلك عملا بالمادتين ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣٠ من قانون العقوبات . قطعت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذا انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية والمصادرة عن تهمة إحراز المطعون ضده جواهر مخدرة قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك بأن القرار أسس قضاءه على القول بأن اختلاف وزن المضبوطات وتباين نوع المخدر الذي تحويه اللقافات بين ما أثبت في محضر التحقيق وماورد في تقرير التحليل يثير الشك في أن تكون المضبوطات التي أرسلت للتحليل هي بذاتها التي ضبطت مع المطعون ضده فضلا عن احتمال اختلاطها مع إحراز قضايا أخرى تصادف ضبطها يوم

الحادث، وهو استدلال غير سائق لأن خطأ مأمور الضبط القضائي في معرفة كنه المادة التي وجدت في بعض اللقافات ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما استخلصه القرار منه ، لأن الضابط إنما يحدد نوع المادة المضبوطة على سبيل الاشتباه انتظاراً لما يسفر عنه تقرير الخبير الفني . كما أن الخلاف في الوزن بسيط بحيث قد يعزى إلى عدم حساسية الميزان الذي استعمل عند الضبط أو لحالة الجفاف التي تعرض لها المخدر خلال الفترة بين الضبط والتحليل . أما احتمال اختلاط المضبوطات بغيرها فهو على مقتضى الواقع غير قائم في الدعوى .

وحيث إن القرار المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الملازم محمد عبد اللطيف قتش منزل المتهم الصادق محمد السيد - الشهير بالصاهي - المطعون ضده - يوم ١٢/١٢/١٩٦٤ باذن من النيابة العامة فعثر خلف صوان خشبي بغرفة النوم على كيس من القماش بداخله ٤٤ لفافة تحوى كل منها مادة تشبه الحشيش وعلى لفافة سلوفانية بداخلها خمس لفافات بكل منها مادة تشبه الأفيون، وبوزن المضبوطات باحدى الصيدليات اتضح أن وزن اللقافات الأولى ١٧٩ جراماً وبوزن الخمس لفافات الأخرى تبين أنها ١٠٤ جراماً . ولما قدمت المضبوطات إلى وكيل النيابة المحقق قام بفضها وعرض محتوياتها على المتهم ثم أعاد تخزينها وأمر بارساها للتحليل بعد أن أجرى وزنها بميزان القسم وتبين أنه يطابق الوزن الأول . وقد ثبت من تقرير المعامل الكيماوية المؤرخ ٢٣/١٢/١٩٦٤ أن ٣٥ لفافة من المضبوطات تحتوى على مادة الحشيش ووزنها ٩٠ جراماً وأن اللقافات الباقية تحتوى على مادة الأفيون وزنها ٨٠ جراماً . واستطرد القرار المطعون فيه بعد ذلك إلى القول "إن هناك اختلافاً في عدد اللقافات التي ذكر في شهادة الوزن وفي محضر تخزين النيابة أنها تشبه الحشيش فقد اتضح أن ٣٥ فقط من هذه اللقافات الـ ٤٤ تحتوى على مادة الحشيش وأن التسع لفافات المتبقية تحتوى على أفيون وذلك بخلاف الخمس لفافات التي أثبت من الأصل أن بها أفيوناً وتبين من تحليلها أن بها أفيوناً فعلاً، كما اتضح أن هناك اختلاف في وزن كمية المضبوطات إذ أن الثابت من شهادة الوزن ومن محضر إعادة التخزين بمعرفة النيابة أنها وزن ١٧٩ + ١٠٤ = ٢٨٣ جراماً وذلك بعد إجراء وزنها مرتين متعاقبتين في حين أن تقرير المعامل الكيماوية أثبت أن وزن المضبوطات ٩٠ + ٨٨ = ١٧٨ جراماً فقط " ثم انتهى القرار

المطعون فيه إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده في قوله : " وحيث إن هذا الاختلاف البين فيما يتعلق بنوع المادة المضبوطة وفيما يتعلق بوزنها مما يثير الشك في أن هذه المضبوطات هي بذاتها موضوع التهمة خصوصا وأن الثابت من محضر تحقيق النيابة أنه عندما انتقل المحقق لديوان قسم الوايلي لمباشرة التحقيق كان قد تم ضبط ثلاث قضايا مخدرات من بينها هذه القضية مما لا يستبعد معه أن تكون المضبوطات في القضايا الثلاث قد اختلطت ببعضها البعض قبل تحريرها بمعرفة القسم وعرضها على السيد وكيل النيابة المحقق . . لذلك تكون الأدلة غير كافية لإدانة المتهم — " لما كان ذلك ، وكان ما أورده القرار المطعون فيه فيما تقدم لا يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، ذلك بأن تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل ، ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي تحويها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بأن اللقافات التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت إلى التحليل ، وفضلا عن هذا فإن تعرف الضابط على نوع المخدر المضبوط — حسبما جاء في القرار — إنما كان على سبيل الاشتباه . أما الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل فقد كان يقتضي من قضاء الاحالة أن يجرى في شأنه تحقيقا يستجلي حقيقة الأمر فيه قبل أن ينتهي إلى القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل وكذلك الأمر فيما ساقه القرار — من غير سند من الأوراق — من احتمال اختلاط المضبوطات في القضايا الثلاث التي ضبطت يوم الحادث ، إذ ما كان له أن يستبق فيه الرأي قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المركي ، ومجد مبري ، ومجد عبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زغلول .

(٦٨)

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ القضائية

(ا ، ب) حكم . ” وصف الحكم “ . ” الحكم الحضورى الاعتبارى “ .

(ا) مناط اعتبار الحكم حضوريا : أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا بشرط أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . انقطاع الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات . وجوب إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى .

(ب) العبرة فى وصف الحكم أنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

(ج) محكمة استئنافية . ” الإجراءات أمامها “ .

معارضة المتهم أمام محكمة أول درجة فى الحكم الصادر منها ضده . قضاء هذه المحكمة بعدم قبول المعارضة . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى إعلان الحكم المعارض فيه أمام محكمة أول درجة . عليها إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة .

١ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، إنما يشترط فى هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات

متلاحقة ، أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لازما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

٢ — من المقرر أن العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

٣ — تنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :
 ” إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .
 أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها “ . ولما كانت محكمة أول درجة قد قضت في المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما عن الحكم الصادر منها بعدم قبولها الأمر الذي منع عليها السير في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم المعارض فيه أمام محكمة أول درجة إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة بل قضى في موضوع الدعوى وفوت بذلك على المطعون ضدهما إحدى درجتي التقاضي فانه يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والإحالة إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ١٣/١٠/١٩٥٣ بدائرة قسم المنتزة (أولا) المتهم الأول : أدار مسكنا للفجور والدعارة على النحو المبين بالأوراق (وثانيا) المتهم الثانية : اعتادت ممارسة الفجور والدعارة وطلبت عقابهما طبقا للواد ٨ و ٩ / ١ — ٤ و ١٠ و ١٢ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة . ومحكمة المنتزة الجزئية

قضت في ١٩٦٤/١/٦ حضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بحبس المتهم الأول (الطاعن) سنة مع الشغل وتغريمه ١٠٠ ج ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة وكفالة ٥٠٠ ق لوقف التنفيذ (وثانيا) بحبس المتهم الثانية ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمها ٥ ج ووضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة شهور وكفالة ٢٠٠ ق لوقف التنفيذ . فعارضا ، وقضى في معارضتهما بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١ بعدم قبولهما الرفعها عن حكم حضوري . فاستأنفت النيابة العامة والمتهمان الحكم الصادر في ١٩٦٤/١/٦ كما استأنف المتهمان وحدهما حكم المعارضة الصادر في ١٩٦٤/٥/١١ . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٤/٦/٢٢ (أولا) بقبول الاستئناف من النيابة والمتهمين عن الحكم الصادر في جلسة ١٩٦٤/١/٦ شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المذكور وبحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وبتغريمه مائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية لمدة سنة تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليه — وبحبس المتهم الثانية ثلاثة شهور مع الشغل وغرامة ٢٥ ج وبوضعها تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية لمدة ثلاثة شهور تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليها . (ثانيا) بالنسبة لإستئناف المتهمين عن الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٤/٥/١١ بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . كما طعن المحكوم عليه الأول فيه بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن قد قدم بعد الميعاد ولم يودع أسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه هو أنه أخطأ في تطبيق القانون — ذلك بأنه فصل في موضوع الدعوى ولم يعدها إلى محكمة أول درجة

على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الابتدائي بسبب عدم اعلان المطعون ضدهما أو عدم حضورهما في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة وحكم فيها وبذلك فوت الحكم المطعون فيه على المطعون ضدهما درجة من درجتي التقاضى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضدهما وحدد لنظرها أمام محكمة الجناح الجزئية جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وفيها حضر المطعون ضدهما وأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ للاطلاع والاستعداد ونبه على المطعون ضدهما بالحضور في هذه الجلسة إلا أن الدعوى لم تنظر فيها بل نظرت في جلسة ٦ يناير سنة ١٩٦٤ وفيها لم يحضر المطعون ضدهما وقضت عليهما المحكمة الجزئية حضوريا إعتباريا بحبس المطعون ضده الأول سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه ووضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة وبحبس المطعون ضدها الثانية ثلاثة أشهر مع الشغل وغرامة ٢٥ جنيا ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لحطاً في تطبيق القانون كما إستأنفه المطعون ضدهما وقررا أيضا بالمعارضة فيه أمام محكمة أول درجة فقضت في المعارضة بجلسة ١١ مايو سنة ١٩٦٤ . بعدم قبولها لرفعها عن حكم حضوري إعتباري جائز استئنافه وورد في أسباب هذا الحكم أن عدم حضور المتهمين (المطعون ضدهما) يرجع إلى تقديم الدعوى في غير الجلسة المؤجلة إليها فاستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم أيضا . وقضت محكمة الجناح الاستئنافية حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف من النيابة والمتهمين عن الحكم الصادر في جلسة ٦ يناير سنة ١٩٦٤ شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المذكور وبحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية لمدة سنة وبحبس المتهم الثانية ثلاثة شهور مع الشغل وغرامة ٢٥ جنيا وبوضعها تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية لمدة ثلاثة شهور (ثانيا) بالنسبة لاستئناف المتهمين عن الحكم الصادر بجلسة ١١ مايو سنة ١٩٦٤ بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وورد في أسباب هذا الحكم قوله:

”وحيث إن الحكم آنف البيان (الحكم الصادر في جلسة ٦ يناير سنة ١٩٦٤) قد صدر في جلسة لم يعلن لها المتهمان ولم يحضراها وكان قد نبه عليهما بالحضور لجلسة أخرى ومن ثم يكون الحكم باطلا ويتعين الحكم ببطلانه“ . لما كان ذلك ، وكان مناط إعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا — إنما يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لازما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى . وكان من المقرر أن العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة مما مفاده أن الحكم الابتدائي الصادر على المطعون ضدهما في جلسة ٦ يناير سنة ١٩٦٤ هو حكم غيابي جائز المعارضة فيه ولو وصفه الحكم بأنه حضوري اعتبارا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت في المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما عن هذا الحكم بعدم قبولها الأمر الذي منع عليها السير في الدعوى وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه ”إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلا في الإجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها“ . وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٤ إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة بل قضى في موضوع الدعوى وفوت بذلك على المطعون ضدهما إحدى درجتى التقاضى فانه يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والاحالة الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين المرعي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزاري ، وإطرس زغلول .

(٦٩)

الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٥ القضائية

دعوى مدنية . دعوى جنائية . إحالة . تقض . "حالات الطعن بالنقض" .
"الخطأ في تطبيق القانون" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما يوفره" .

الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات ؟

قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . تأسيساً قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده (المتهم) . انطواء هذا القضاء ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم . إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة . لا طائل منه . لحتمية القضاء برفضها . على محكمة ثاني درجة التصدي لها والفصل في موضوعها . تحليها عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع .

يجري نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف " .
ولما كان الثابت أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، فإن الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة لا يكون له سند من نص المادة سالف الذكر ،

ويكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، وكان يتعين طبقا للقواعد العامة وقد قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاصها أن تقضى في الوقت ذاته بإعادة القضية إليها لتقول كلمتها في الدعوى المدنية ولا تملك محكمة أول درجة حينئذ أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية لانتفاء حلة ذلك لسبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في التعويضات إرجاء الفصل فيها على ما يجري به حكم المادة ٣٠٩ . غير أنه لما كان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة لعدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده إنما ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع خطأ من المتهم — المطعون ضده — إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ويكون حكم محكمة أول درجة إذ قضى في منطوقه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية قد أقام قضاءه على أسباب لها حجيتها في الدعوى الجنائية إذ هي وثيقة الصلة بمنطوق الحكم الجنائي والفصل فيها ضروري لقيام هذا الحكم وهي عدم ثبوت ركن الخطأ في حق المتهم وهي أسباب تؤدي إلى رفض الدعوى المدنية . ولما كان استئناف هذا الحكم قد نقل إلى محكمة ثاني درجة موضوع الدعوى المدنية التي لم يعد هناك طائل من وراء اعادةتها إلى محكمة أول درجة لاحتية القضاء برفضها إذا ما أعيدت إليها . ولذلك فإنه كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تتصدى لها وتفصل في موضوعها أما وهي لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن النعي على حكمها بالخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٣/١٠/٢٨ بدائرة مركز فاقوس : تسبب بغير قصد ولا تعمد في وفاة لويس متى سليمان وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأنه قاد السيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأدى ذلك إلى وفاته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر —

وطلبت القضاء لها قبل الماتهم وقبل صاحب السيارة بصفته المسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ ١٠٠٠٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت حضوريا في ٣٠ مارس سنة ١٩٦٤ (أولا) ببراءة الماتهم مما أسند إليه (وثانيا) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية وإلزام المدعية بالحق المدني بصفتها بمصروفات الدعوى المدنية وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٢/٨/١٩٦٤ (أولا) بقبول الاستئناف من المدعية بالحق المدني شكلا (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ومن إلزام المدعية بالحق المدني بمصروفات الدعوى المدنية (ثالثا) بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة فاقوس الجزئية الدائرة المدنية للفصل فيها . فطعنت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبني ما تنعاه الطاعنة — المدعية بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية — التي رفعتها على المطعون ضدهما تبعاً للدعوى الجنائية المرفوعة على الماتهم من جريمة قتل خطأ — إلى المحكمة المختصة قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحقوقها في الدفاع ، ذلك بأنه كان يتعين على محكمة أول درجة وقد قضت ببراءة المطعون ضده الأول لعدم ثبوت الخطأ في حقه أن تفصل في حكمها في موضوع الدعوى المدنية ، ولكنها قضت بعدم اختصاصها فألغت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة — فأخطأت بدورها في قضائها بالإحالة إذ كان يتعين عليها أن تقضى في موضوع الدعوى المدنية لأن قضاء محكمة أول درجة في الدعوى الجنائية يعتبر فصلا في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعتبره كذلك وتقضى في الموضوع لأن ذلك يجيز لها وللطاعنة مناقشة حجج الحكم الجنائي الذي يمتنع عليها وعلى محكمة الإحالة عند إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده الأول بأنه في يوم ٢٨/١٠/١٩٦٣ بدائرة مركز فاقوس : تسبب بغير قصد ولا عمد في وفاة لويس حنا سليمان وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة بحالة يتجهم عنها الخطر فصدم المجنى عليه وأدى ذلك إلى وفاته . وطلبت معاقبته طبقا لنص المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات فادعت الطاعنة بصفتها بحق مدني مقداره عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وقضت محكمة أول درجة حضوريا (أولا) ببراءة المتهم — المطعون ضده الأول — مما أسند إليه . (ثانيا) بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وإلزام المدعية بالحقوق المدنية بصفتها بمصروفات الدعوى المدنية فاستأنفت الطاعنة وحدها هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا . (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ومن إلزام المدعية بالحقوق المدنية بمصروفات الدعوى المدنية . (ثالثا) بحالة الدعوى المدنية إلى محكمة فاقوس الجزئية — الدائرة المدنية — للفصل فيها بلا مصاريف مدنية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه في الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضده على سند من أن الواقعة قد تكشفت عن أن خطأ منه لم يقع ، ثم أقام قضاءه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية على قوله ... ”ولما كانت المادة ٣٠٩ أ . ج تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . ولما كان ذلك كذلك ، وكان تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء المدني ، ومن ثم فإن المحكمة تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لأن في تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه يستلزم إجراء تحقيق خاص ترى المحكمة أنه سيترتب عليه تأخير الفصل في الدعوى الجنائية“ أما الحكم المطعون فيه فإنه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى على ما أورده عنها الحكم الابتدائي وعرض لدفاع المستأنفة — الطاعنة — الذي عيبت به الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية وأورد نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، خلص إلى أنه يؤيد النظر الذي ذهب إليه الحكم المستأنف

من أن الفصل في الدعوى المدنية يستلزم إجراء تحقيق خاص ورأى أن مقتضى ذلك — عملاً بنص المادة سالفه الذكر — هو إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة لا الحكم فيها بعدم الاختصاص . لما كان ذلك ، وكان صحيح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أن "كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم . وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلامصاريف" وكان الثابت مما سلف إirاده عما جرى في الدعوى أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة لهذا الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة لا يكون له سند من نص المادة سالفه الذكر ويكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، وكان يتعين طبقاً للقواعد العامة وقد قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاصها أن تقضى في الوقت ذاته بإعادة القضية إليها لتقول كلمتها في الدعوى المدنية ولا تملك محكمة أول درجة حينئذ أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية لانتفاء علة ذلك لسبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في التعويضات إرجاء الفصل فيها على ما يجرى به حكم المادة ٣٠٩ . غير أنه لما كان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة لعدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده إنما ينطوى ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صورة هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع خطأ من المتهم — المطعون ضده الأول — إنما يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ويكون حكم محكمة أول درجة إذ قضى في منطوقه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية قد أقام قضاءه على أسباب لها حجيتها في الدعوى الجنائية إذ هي وثيقة الصلة بمنطوق الحكم الجنائي والفصل فيها ضروري لقيام هذا الحكم وهي عدم

ثبوت ركن الخطأ في حق المتهم وهي أسباب تؤدي إلى رفض الدعوى المدنية .
 لما كان ذلك ، وكان استئناف هذا الحكم قد نقل إلى محكمة ثانية درجة موضوع
 الدعوى المدنية التي لم يعد هناك طائل من وراء إعادتها إلى محكمة أول درجة
 لحتمية القضاء برفضها إذا ما أعيدت إليها ، ولذلك فإنه كان يتعين على محكمة
 ثانية درجة أن تتصدى لها وتفصل في موضوعها أما وهي لم تفعل وتخلت عن
 نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن النعي على حكمها في خصوص تلك الدعوى
 يكون سديدا ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة مع إلزام المطعون
 ضدهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٧٠)

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ القضائية

دعوى مدنية . ” إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي “ . نقض .
” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . استئناف .

خضوع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق
بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها .

للدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — فيما يختص
بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الاتهامي للتقاضى
الجزئي . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لهما حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ
في تطبيق القانون أو تأويله . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت .
انغلاق باب الطعن بالنقض في وجههما في هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر
برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي
الذي قضى بالادانة والتعويض .

تخضع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات
الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت
المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للدعى بالحقوق المدنية
والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية
للدعوى الجنائية — فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات
المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، فلا يجوز للدعى
بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان

التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — لأنه حيث يتغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض . ومؤدى ذلك أنه ما دام استئناف المدعى جائزا كان الطعن بطريق النقض جائزا متى كان الحكم صادرا من آخر درجة وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان الطاعن قد ادعى مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض — ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . والقول بغير ذلك ويجوز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي إلى التفرقة — في القضية الواحدة — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير — في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بالزامه بالتعويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة — أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للمدعى — إذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة ثاني درجة برفض الدعوى المدنية — أن يطعن على الحكم بطريق النقض وبذلك يباح للمدعى — ما حرم منه المسئول — من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض ، في حين أن القانون سوى — في المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه — ولو خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله — إذا كانت التعويضات المطلوبة في حدود النصاب النهائي للقاضي الجزئي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم المنتزه: (أولا) تسبب خطأ في إصابة عبد الحميد مصطفى بالاصابات الميمنة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر بأن انحرف بسيارته إلى الجهة اليسرى واليمنى دون أن يتنبه إلى السيارة قيادة عبد الحليم جاد موسى التي كانت تسير خلفه فاصطدمت السيارتان ببعضهما . وأصيب المجنى عليه نتيجة ذلك (وثانيا) قاد سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومخالفة بالمواد ١ و ٢ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعى المجنى عليه طالبا القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومحكمة المنتزه الجزئية قضت حضوريا في ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام والمواد ٥٥ و ٥٦ و ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسة جنهات عن التهمتين وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية مع الزامه أن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١١ مايو سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدنى مصروفات الدعوى المدنية عن الدرجتين ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه تسبب خطأ في إصابة المجنى عليه وأنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات وبالمواد ١

و ٢ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن السيارات وقواعد المرور وقرار وزير الداخلية المنفذ له . وفى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الجزئية ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة أول درجة قضت بحضور يا — عملا بمواد الاتهام — بتغريم المتهم خمسة جنهيات عن التهمتين وإيقاف التنفيذ والزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة ثانى درجة قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية والزام المدعى بالمصروفات المدنية من الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماه . فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الدعوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الاتهابى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله . وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، وبالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث يتغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف فى هذه الدعوى لتفاهة قيمتها وفى الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض . ومؤدى ذلك أنه ما دام استئناف المدعى جائزا كان الطعن بطريق النقض جائزا

متى كان الحكم صادرا من آخر درجة وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان الطاعن قد ادعى مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فانه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة والتعويض — ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى إمتنع عليه حق الطعن فيه إبتداء بطريق الاستئناف . والقول بغير ذلك وبجواز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي إلى التفرقة — في القضية الواحدة — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، إذ بينما لا يجوز للأخير — في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بالزامه التعويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة — أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للمدعى — إذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة ثاني درجة برفض الدعوى المدنية — أن يطعن على الحكم بطريق النقض وبذلك يباح للمدعى — ما حرم منه المسئول — من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض ، في حين أن القانون قد سوى — في المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه — ولو خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويله — إذا كانت التعويضات المطلوبة في حدود النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي . لما كان ما تقدم ، فان الطعن المرفوع من الطاعن يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن وإلزام الطاعن المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ،
ومحمد صبري ، وجمال المرصفاوي ، ونصر الدين عزام .

(٧١)

الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٥ القضائية

قتل خطأ . إصابة خطأ . " خطأ . ضرر . رابطة سببية " . حكم .
" سببية . " سبب معيب " .

مثال لتسبب قاصر في جريمة قتل خطأ وإصابة خطأ .

متى كان الحكم وقد دان الطاعن بجريمة القتل والإصابة الخطأ قد اقتصر على الإشارة إلى إصابة المجني عليه الثاني بكسر في عظمي العضد الأيسر دون أن يورد مؤدى التقرير الطبي الموقع عليه ، كما فاته أن يبين إصابات المجني عليها الأولى التي لحقتها من جراء اصطدامها بالسيارة وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصاباتهما ووفاتها إستنادا إلى دليل قني ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في إستظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ يوليو سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الجيزة : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل ساميه عبد النور رزق وإصابة سامي عبد النور رزق بالإصابات الميئنة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة وبطريقة خطيرة ودون إستعمال

آلة التنبيه مخالفاً بذلك قواعد المرور وآدابه فصدم المجنى عليهما الأمر الذي أدى إلى وقوع الحادث . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وادعى مدنياً عبدالنور رزق عن نفسه وبصفته والد المجنى عليهما طالباً القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف وأتعاب المحاماه . ومحكمة بندر أول الجيزة الجزئية قضت بحضورها في ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥١ ج وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني ٥١ ج تعويضاً مؤقتاً مع المصاريف المدنية و ١٠ ج أتعاب محاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت غيابياً في ٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل عقوبة الحبس بجعلها ثلاثة أشهر مع الشغل وتأييد الحكم المعارض فيه فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعنيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه — بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على خطأ الطاعن في قيادة السيارة ، عرض إلى رابطة السببية بين الخطأ والضرر في قوله ” وحيث إن الإصابة قد أسفرت عن وفاة سامية — المجنى عليها الأولى — وإصابة سامي — المجنى عليه الثاني — بكسر عظامتي العضد الأيسر “ . ثم استورد في موضع آخر من مدوناته إلى القول : ” قد ترجح لدى المحكمة خطأ المتهم — الطاعن — وأن هذا الخطأ قد أسفر عن قتل شابة

في مقتبل عمرها وإصابة شقيقتها". لما كان ذلك ، وكان الحكم وقد دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد اقتصر على الإشارة إلى إصابة المجنى عليه الثاني بكسرى عظمتى العضد الأيسر دون أن يورد مؤدى التقرير الطبي الموقع عليه ، كما فاته أن يبين إصابات المجنى عليها الأولى التي لحقتها من جراء اصطدامها بالسيارة وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصاباتهما ووفاتها استنادا إلى دليل قتي. لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب تقضيه والإحالة وإلزام المطعون ضده بصفته المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢٨ من مارس ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراوى .

(٧٢)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة .

اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات المضبوطة وأوراقها قد حررت بخط الطاعن . لا يعيب الحكم عدم اطلاع المحكمة على الأغلفة أو أوراق الاستكتاب وعرضها على المتهم . طالما أنه لم يطلب هو أو المدافع عنه الاطلاع عليها .

(ب ، ج) إثبات . ”خبرة“ .

(ب) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطامن .
أمر موكل إلى قاضى الموضوع .

(ج) عدم التزام المحكمة باجابة طلب الدفاع ندب خبير آخر . طالما أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء .

(د ، هـ) حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

(د) لمحاكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقول الشهود ومساثرالعناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها سائقا .

(هـ) الأدلة فى المواد الجنائية .تساندة بكل بعضها بعضا . منها مجمعة تتكون عقيدة القاضى .

١ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات وأوراقها قد حررت بخط

الطاعن ، وكان الطاعن والمدافع عنه لم يطلبوا من المحكمة الاطلاع على الأغلفة أو أوراق الاستكتاب فإنه ليس له أن يعيب على الحكم عدم إطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه ، ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن إغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ذلك لأن وجوب اتخاذ هذا الإجراء إنما لا يرد إلا على جرائم التزوير فحسب حيث تكون الأوراق المزورة من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة وهو ما يغير تمام المغيرة لواقع الحال في الدعوى المطروحة ذلك لأن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فيما انتهى إليه من نتيجة إنما هو مجرد عنصر من عناصر الاستدلال في الدعوى ولا تريب على المحكمة إن هي كونت معتقدها منه ما دام أنها اطمأنت إليه للأسانيد والاعتبارات التي ساقها في شأنه .

٢ — من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى قاضي الموضوع الذي له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فله مطلق الرأي في الأخذ بما يطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، فلا يقبل مصادرة عقيدة المحكمة في هذا التقرير .

٣ — لا تلتزم المحكمة باجابة طلب الدفاع إعادة تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير إلى كبار الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٥ — لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبغي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومشجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين في يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦١ بدائرة بندر المنيا : أحرا بقصد الاتجار جواهر مخدرة "أفيونا وحشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ — ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت الغرفة بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنيا دفع الحاضر مع المتهم الثاني ببطلان القبض وما تلاه من تفتيش . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم الأول (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وبمعاقبة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بمصادرة المخدرات المضبوطة وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٦٤ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنيا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر ثم أصدت الدعوى ثانية إلى محكمة جنايات المنيا ، التي قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ — ٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة عشر سنين وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمعاقبة المتهم الآخر

بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة
قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه
إذ دان الطاعن بجريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد انطوى على خطأ
في الإسناد وشابه فساد في الاستدلال وقصور وتناقض في التسبيب ذلك بأنه
أسند إلى الطاعن في بيانه لواقعة الدعوى أنه في يوم الحادث سلم المتهم الثاني كمية
من المخدرات كانت في حوزته لاتفاقه معه على نقلها له إلى بلدته اسنا في حين
أن ما قاله الحكم من ذلك لأصل له في الأوراق ، هذا فضلا عن خلو الأوراق
مما يفيد سلامة هذا الاستخلاص بل إن مدونات الحكم ذاته تتعارض مع هذا
الذي ذهب إليه الحكم إذ قال في معرض التدليل على إدانة المتهم الثاني ، إنه
اعترف بملكيته للحقيبتين اللتين وجدت المخدرات في أحدهما وردد ذلك القول
في التحقيقات ، هذا وأن الحكم إذ قال بأن المتهم الثاني قد وضع حقيبته على
مقعد بالدرجة الثالثة بقطار السكة الحديد الذي استقله ثم وضع حزامه وغطاء
رأسه عليها وطلب من ساعي البريد الذي كان يجلس بجواره أن يتولى حراسة هذه
الأشياء ريثما يعود من دورة المياه فإن الحكم لم يتحدث في هذا الذي قاله بأي شيء
عن الطاعن ولم يأت له بذكر فيه يصح معه مؤاخذته عليه مما يفيد بأن المحكمة
لم تتفهم الواقعة خاصة وأنها لم تدل برأيها في التصوير الذي ذهب إليه المتهم الثاني
في أقواله في جميع مراحل التحقيق وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب
نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن وهو
من تجار المخدرات عهد إلى المتهم الثاني ويعمل ويكل عريف بسلاح الحدود بنقل
كمية من المخدرات إلى بلدته اسنا معتمدا في سلامة وصولها إليها على زيه الرسمي
وفي يوم الحادث سلمه كمية كبيرة من المخدرات أودعها أيكاسا من القماش الأبيض
مغلقة بلفافات من الورق الأصفر وضع عليها أشرطة من ورق اللصق وكتب على
الأيكاس وتلك اللفافات وما وضع عليها من ورق اللصق بخط يده عبارات

”بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى على النبي يارب استر من يقصد كرمك يارب سهل يا حافظ يا رزاق“ وعبارات أخرى، كما كتب اسمه وعنوانه باسمنا في نوتة يحملها المتهم الثاني وبعد أن تسلم هذا الأخير كمية المخدرات من الطاعن استقل القطار حاملا حقيبتين إحداها من اللون الأزرق والأخرى من اللون البني وضعهما بجواره على مقعد بالدرجة الثالثة وقبيل دخول القطار محطة المنيا تركهما بعد أن وضع عليهما حزامه ”القائش“ وغطاء رأسه وطلب من ساعي البريد الذي كان جالسا بجواره على المقعد أن يقوم بحراسة هذه الأشياء لحين عودته وبعد قليل أقبل ثلاثة من رجال الشرطة السريين من قوة مباحث قضائي المنيا فاستلفت نظرهم وضع الحزام وغطاء الرأس على الحقيبتين إذ ظنوا أنها متروكة من أحد الركاب ولكنهم علموا من ساعي البريد أنها لأحد العساكر وهو المتهم الثاني الذي ذهب إلى دورة المياه فترقبوا عودته وما أن أقبل هذا الأخير عليهم حتى أقر بملكيتهم للحقيبتين ولما طلب منه الشرطي أحمد محمود يوسف أن يذكر محتويات الحقيبتين إعترتة حالة ارتباك وأنكر ملكيته لهما مستعظفا إياه أن يتركوه وشأنه وأن يأخذوا الحقيبتين فاشتبهوا في أمره وأنزلوه من القطار في محطة المنيا واصطحبوه إلى الضابط القضائي الذي حرم محضرا أثبت فيه هذه الوقائع وأقر فيها بملكيتهم للحقيبة ذات اللون البني دون الحقيبة الزرقاء وبمقتضى هذا المحضر استصدر إذنا من النيابة العامة بتفتيش المتهم الثاني والحقيبتين المضبوطتين وعند ما فتش الضابط الحقيبتين وجد بالحقيبة الزرقاء كمية كبيرة من المخدرات مكتوبا على لفافاتها التي تحتويها العبارات سالفة البيان . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن والمتهم الثاني أدلة مستمدة من أقوال رجال الشرطة السريين وساعي البريد والضابط القضائي ومن أقوال المتهم الثاني في التحقيقات وبالجلسة ومما قرره الطاعن من أنه دون اسمه وعنوانه بخطه في نوتة كان يحملها المتهم الثاني ومن تقرير معامل التحليل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي ومن تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير وهي أدلة سائغة ولها أصل ثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى على نحو ما سلف بيانه بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدرات بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وكان الحكم قد استند فيما استند إليه من أدلة الثبوت إلى ما قرره المتهم الثاني

في تحقيقات النيابة من أن الحقيقة الزرقاء التي وجدت بها المخدرات مملوكة للطاعن الذي كان قد دون اسمه وعنوانه بخط يده في مفكرة كان يحملها، كما استند الحكم أيضا في الادانة إلى إقرار الطاعن ذاته بتحريره تلك البيانات في مفكرة المتهم الثاني بخط يده وإلى ما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات محررة بخط الطاعن. ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم مفاده أن المحكمة قد فهمت الدعوى على حقيقةها ومحضت الأدلة القائمة فيها وتفظنت إلى أن المتهم الثاني كان قد اعترف لرجال الشرطة في أول الأمر بملكيتة للحقيبتين البنية اللون والزرقاء وأستند إلى الطاعن في تحقيق النيابة ملكية الحقيقة الزرقاء التي وجدت بها المخدرات المضبوطة فقد كانت على بينة من الخلاف الذي اعتور أقواله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود سائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تلك الأدلة وعولت عليها وخلصت من مجموعها إلى الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى حسبما ارتسمت في وجدانها ووقرت في عقيدتها من أن الطاعن كان قد سلم المتهم الثاني تلك المخدرات لينقلها إلى بلدته وكان ما استند إليه الحكم من أدلة على ما سلف إirاده من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كان من المقرر أيضا أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . لما كان ما تقدم فإن ما ينعاه الطاعن في هذين الوجهين من الطعن لا يكون سليدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد ذلك بأن الحكم المطعون فيه استند ضمن ما استند إليه من الأدلة إلى أن الطاعن كتب اسمه وعنوانه بخط يده في مفكرة المتهم الثاني وأقر بذلك في التحقيقات في حين أن ما كتبه من بيانات في تلك المفكرة إنما كان يقصد التعريف باسمه ومهنته بعد أن قابل المتهم الثاني في القطار صدفة وتشاجر معه ثم تعاتبا وتصافيا واقتضى المقام تسطير هذه البيانات في المفكرة للتعرف بدلالة أنه لم يكتب بها عنوانه مما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد الذي يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من تحقيق النيابة المرافق للفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق قتش المتهم الثاني عند مثوله أمامه فوجد معه نوتة قرر له أن الطاعن قد كتب له عنوانه فيها وأرشده عن بيانه بها وتتضمن عبارة "عباس كامل حنة تاجر منى فاتورة بإسنا" فان ما أورده الحكم في هذا الصدد من أن الطاعن قد كتب بخطه اسمه وعنوانه في نوتة المتهم الثاني يكون له أصل صحيح وثابت في الأوراق ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه من الخطأ في الإسناد وقالة الفساد في الاستدلال لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ذلك بأن المدافع عن الطاعن طعن على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي عول عليه الحكم بأن من أجراه لم تكن له الخبرة الكافية وأن الخطوط تتشابه بحيث لا يمكن القطع بأنها قد كتبت بيد واحدة وكان يجب أن يكون الاستكتاب قد حرر على هياكل مماثلة لها كل المضبوطات التي تجري عليها المضاهاة واستدل الحكم على ذلك بتقرير خبير إشتشاري قدمه وطلب ندب كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في هذا الشأن إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وأطرحته بأسباب قاصرة وغير سائغة بأن لم تورد تلك المطاعن التي أثارها الطاعن في دفاعه وترد عليها بما يبرر إطراحها رغم جوهرية هذا الدفاع الذي اوفظنت إليه المحكمة لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن مؤدى ما أثاره الدفاع في شأن تقرير الخبير الشرعى المقدم أنه كياوى ولا خبرة له في الخطوط وأن الاستكتاب الذى أجريت عليه المضاهاة لم يكن محررا على هياكل مماثلة للضبوطات وأن الخطوط متشابهة بحيث لا يمكن القطع بأنها حررت بيد شخص واحد وطلب إعادة التقرير لكبير الأطباء الشرعيين للبت في هذه الأمور ويبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفاع ورد عليه في قوله : "وحيث إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم الأول عباس كامل عبد الصبور (الطاعن) من مطاعن على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير استنادا إلى ما تضمنته تقرير خبير الخطوط الاستشارى الذى قدمه فإن المحكمة لا تعول على ما ذهب إليه الدفاع وما أورده الخبير الاستشارى في تقريره وذلك لاستيفاء تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير على أسس موفورة السلامة وقواعد أصولية فنية تأخذ بها المحكمة وترتاح إليها على وجه يقينى جازم لا يتسرب إليه أى شك بما لا يدع هناك أى مجال للنيل منها أو الطعن عليها" وما قاله الحكم من ذلك شديد وسائق في الرد على ما أثاره الدفاع ذلك بأنه من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع الذى له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فله مطلق الرأى في الأخذ بما يطمئن إليه منها والالتفات عما عداه فلا يقبل مصادرة عقيدة المحكمة في هذا التقدير . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسانيد التى ساقها في هذا الشأن ولما تيسرتهى بنفسها من وقائع الدعوى بما يتفق مع الرأى الذى انتهى إليه هذا التقرير وأطرح ما ذهب إليه تقرير الخبير الاستشارى مغايرا لهذا النظر فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض فهى غير ملزمة بعدئذ بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من إعادة التقرير إلى كبير الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو بطلان في الإجراءات وذلك بأن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تطلع على الأوراق التى جرت عليها

المضاهاة حتى يمكنها أن تهيمن على الأسباب التي استند إليها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي أخذت به .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه من الطعن مردود بأنه ما دام أن المحكمة قد اطمأنت إلى ما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات وأوراقها قد حررت بخط الطاعن . ولما كان الطاعن والمدافع عنه لم يطلبوا من المحكمة الاطلاع على الأغلفة أو أوراق الاستكتاب فإنه ليس له أن يعيب على الحكم عدم إطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن إغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ذلك لأن وجوب اتخاذ هذا الإجراء إنما لا يرد إلا على جرائم التزوير فحسب حيث تكون الأوراق المزورة من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة وهو ما يغير تمام المغايرة لمواقع الحال في الدعوى المطروحة ذلك لأن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فيما انتهى إليه من نتيجة إنما هو مجرد عنصر من عناصر الاستدلال في الدعوى ولا تثريب على المحكمة إن هي كوت معتقدها فيه ما دام أنها اطمأنت إليه للأسانيد والاعتبارات التي ساقها في شأنه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون غير سديد وفي غير محله .

وحيث إنه مما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٧٣)

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ القضائية

(١) عقوبة . مصادرة .

العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ .
وجوبية ، التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره .

(ب) معارضته . "المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى" . نقض .
"الطعن بالنقض" . "ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

متى تجوز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ؟ اذا أثبت المحكوم عليه قيام
عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ميعاد المعارضة : بدؤه من تاريخ
إعلان الحكم .

عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى طالما أن المحكوم عليه لم
يعلن به أو يعارض فيه .

١ — العقوبة التكميلية وإن ورد النص بها وجوبا في المادة الثامنة من القانون
رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا
وقت صدوره وإلا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل . ولما كان
الحكم المطعون فيه قد سوغ سكوته عن القضاء بالإزالة بأن البناء موضوع
الجرime الخاصة بعدم تنفيذ قرار الهدم قد أزيل فعلا عقب انهياره وهو
ما لا تنازع فيه الطاعنة ، فإن النعمى على الحكم باغفاله القضاء بالإزالة يكون
غير سليم .

٢ — أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه . ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، فإن طعن النيابة على الحكم الحضورى الاعتبارى بالنسبة إلى المتهم الثانى يكون غير جائز طالما أن الثابت أنه لم يعلن به - إلا بعد تاريخ تقرير النيابة بالطعن - ولم يعارض فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ١٠ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أبو تيج : (أولا) تسببا خطأ فى قتل نوال فتحى عطيفى وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما بأن لم ينفذا قرار الهدم الصادر لهما بشأن الجدار الفاصل بين منزلها حتى انهار هذا الجدار وتسبب فى سقوط آخرين على الحبنى عليها وأحدث إصابتها الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت بحياتها (ثانيا) تسببا خطأ فى إصابة كل من بدر فتحى عطيفى وعبد الكريم فتحى عطيفى وعبد العظيم فتحى عطيفى وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما سالفى الذكر (ثالثا) لم يهدما البناء الآيل للسقوط المبين بالمحضر فى خلال المدة المحددة رغم إعلانهما بقرار اللجنة بذلك . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ و ١ و ٨ من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة أبو تيج الجزئية قضت غيابيا فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٤ بـ ٤٠٠ غراما بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ١٠ ج بلا مصاريف جنائية . عارض المحكوم عليهما ، وقضى فى معارضتهما بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلامصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت فى ١٩ يناير

سنة ١٩٦٥ حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ بالنسبة للمتهم الأول لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ١٩ من يناير سنة ١٩٦٥ حضوريا بالنسبة إلى المطعون ضده الأول ، وحضوريا اعتباريا بالنسبة إلى المطعون ضده الثاني بحبس كل منهما شهرا مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة لأولهما . فقرر السيد رئيس النيابة الطعن على هذا الحكم بالنسبة إلى المتهمين كليهما وقدم أسبابه في ١٩٦٥/٢/٢٤ وبين من مذكرة التنفيذ المرفقة بملف الطعن أن المطعون عليه الثاني لم يعلن بالحكم إلا في ١٩٦٥/٣/٤ ولم يعارض فيه حتى تاريخ تحرير هذه المذكرة أي أن الطعن سبق صيرورة الحكم نهائيا في حق المتهم الثاني إذ أن المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات أجازت المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . وميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه ، ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية وكانت المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، فإن طعن النيابة على الحكم بالنسبة إلى المتهم الثاني يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون بالنسبة إلى المطعون ضده الأول فيتعين الحكم بقبوله شكلا .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لأنه لم يلزم الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي ستة أشهر بل نزل عنه إلى الحبس شهرا واحدا ، كما أغفل القضاء بالازالة

وهي العقوبة التكميلية الوجوبية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ لجريمة عدم تنفيذ قرار الهدم .

وحيث إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ قد أوجبت معاقبة من تسبب خطأ في موت شخص بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده الأول بالحبس شهرا واحدا يكون قد نزل بالعقوبة السالبة للحرية في النص المنطبق عن الحد المقرر فيه ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بردها إلى الحد المذكور مع وقف تنفيذها إعتبارا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد سوغ سكوته عن القضاء بالازالة بأن البناء موضوع الجريمة الثالثة الخاصة بعدم تنفيذ قرار الهدم قد أزيل فعلا عقب انهياره وهو مالا تنازع فيه الطاعنة . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة التكميلية وإن ورد النص بها وجوبا في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا أن التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره ، وإلا كان توقيعها عبثا لورود القضاء بها على غير محل وهو ممتنع ، ومن ثم فإن الطعن في هذا الشق منه يكون غير سديد ويتعين رفضه .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حسين السركي ، وجمال المصفاوي ، وعبد المنعم جزاوي ، وبطرس زغلول .

(٧٤)

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ القضائية

معارضة . "نظرها" . حكم . "تسليمه . تسليم معيب" .

خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضا . التدليل به وحده على أنه كان في مكتبته حضور جلسة المعارضة . غير صحيح . ليس للحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون سماع دفاعه .

إن خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضا ولا يستقيم به وحده التدليل على أنه كان في مكتبته حضور جلسة المعارضة حتى يصبح للحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون أن تسمع دفاعه ، مما كان يقتضى منها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر للوقوف على مدى صحة هذا العذر القهري المانع من الحضور بالجلسة . أما وهي لم تفعل بل قضت برفض المعارضة دون أن تمكن الطاعن من الحضور للإدلاء بدفاعه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا تقضيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم المنشية : أعطى بسوء نية لعمر عبد الحميد يوسف عامر شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون

العقوبات . ومحكمة المنشية الجزئية قضت غيابيا في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف تنفيذ العقوبة . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم . وقضى في معارضته بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا في ٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد المقرر قانونا . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ذلك بأنه قضى في معارضته بالرفض على الرغم من ثبوت علم المحكمة بمرضه الذي منعه من حضور الجلسة ، فأصبح بذلك معيبا بما يستوجب رفضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضرى جلستي المعارضة الاستئنافية أن الطاعن حضر الجلسة الأولى وأجلت الدهوى بالجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ كطلب الدفاع للاستعداد وفيها لم يحضر الطاعن بل حضر قريب له وقرر أن الطاعن مريض بالمستشفى وقدم ما يدل على ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للشهادة المرضية المقدمة وأطرحها بقوله ” وحيث إنه لا يفوت المحكمة أن تشير في حكمها إلى أن المدعى سيد مصطفى حضر في الجلسة وقرر أنه قريب المتهم — الطاعن — وأنه مريض في مستشفى المواساة وقدم ورقة من المستشفى معنونة بعنوان ” إخطار عن دخول مريض “ ومذكور بها أن المتهم أدخل المستشفى يوم ١٨/١٠/١٩٦٤ للعلاج بالدرجة الثانية ومؤرخة ٢٠/١٠/١٩٦٤ ولم يذكر بها نوع المرض ولا المدة اللازمة للعلاج ومن ثم فلا تعتد المحكمة بهذا

الإخطار ولا تأخذ به “ وما أورده الحكم فيما تقدم لا يسوغ إطراح الشهادة لأن خلوها من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضا ولا يستقيم به وحده التذليل على أنه كان في مكنته حضور جلسة المعارضة حتى يصح للمحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون أن تسمع دفاعه مما كان يقتضى منها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر للوقوف على مدى صحة هذا العذر القهرى المانع من الحضور بالجلسة . أما وهى لم تفعل بل قضت برفض المعارضة دون أن تمكن الطاعن من الحضور للإدلاء بدفاعه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والإحالة .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد محفوظ، ومحمود عزيز الدين سالم، وحسين سامح، ومحمد أبو الفضل حفنى .

(٧٥)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ القضائية

(١، ب، ج) عمل . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" . قانون .

(أ) وقوع الإلزام بإعادة العامل المفصول بدون مبرر على حائق صاحب العمل .

المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع : هو صاحب الأمر في الإشراف
الإدارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقترضه القانون .

من له حق إصدار قرار الفصل : صاحب الشأن أو وكيله المفوض
في المشروعات الفردية وعضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات .

وصف المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال . ركن
في الجريمة التي تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجب
انطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه . قصور يعيبه .

(ب) وجوب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر
على اللجنة الثلاثية قبل أن تصدر قراراً نهائياً يفصله أو فسخ عقده . قرار
اللجنة بوجوب إعادة العامل أو استبقائه ليس ملزماً للنشأة المخاطبة بنصوص
قانون عقد العمل .

(ج) الجهل بقاعدة مقرر في قانون العمل وبالواقع في وقت واحد . اعتباره
في جملة جهلا بالواقع . مثال .

١ — نصبت المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل على إيقاع الإلزام باعادة العامل الذى فصل بدون مبرر وإلا كان عدم إعادته فصلا تعسفيا على عاتق صاحب العمل. والمراد به فى خطاب الشارع هو صاحب الأمر فى الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون . وقد حددت المادة الرابعة من قرار وزير العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ والمعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الأشخاص الذين جوزت لهم إصدار القرارات التأديبية وأوجبت أن لا يصدر قرار الفصل إلا من صاحب الشأن أو وكيله المفوض فى المشروعات الفردية ومن عضو مجلس الإدارة المنتدب فى الشركات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن التى بها انطبق النص القانونى الذى دين بمقتضاه مع أن هذا الوصف فى الخطاب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التى يسأل المتهم عنها ، ومن ثم فإن سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التى أوجبت انطباق النص القانونى الذى دين بمقتضاه قصور يعيبه .

٢ — البين من نصوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من قرار وزير العمل رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ أنه يجب عرض أمر العامل فى المنشآت التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر على اللجنة الثلاثية المشكلة من مدير منطقة العمل وممثل العمال وممثل صاحب العمل قبل أن تصدر قرارا نهائيا بفصله أو فسخ عقده. وأن على اللجنة أن تبحث حالة العامل فى مدة لا تتجاوز أسبوعا طبقا للاجراءات المبينة فى المادة السابعة وإلا كان القرار الذى يصدر بفصل العامل باطلا ، ومتى عرض أمر العامل على اللجنة واتبعت فى شأنه الاجراءات المذكورة فى الأجل المضروب كان ذلك حسب الشارع فيما أراد من حماية العامل تريثا فى أمر البت فى تأديبه بالفصل أو إنهاء عقده بالفسخ ، أما قرار اللجنة نفسه بوجوب إعادته أو استبقائه فليس ملزما للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل لأن المادة الثامنة من القرار لم توجب البطلان جزاء إلا على مخالفة حكم المادتين السادسة والسابعة منه ، وليس من بين أحكامها ما يلزم المنشأة باتباع رأى اللجنة الثلاثية فيما تراه من عدم فصل العامل .

٣ — إن تأول المتهم — بفرض ثبوت صفته — لنصوص قانون العمل ، وهل ما وقع منه يعد قرارا تأديبيا بفصل العامل طبقا لأحكام المادة ١/٦٧ أو فسخا للعقد طبقا للمادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهل الجزاء الذي أوقعه يتناسب مع الجرم الذي ارتكبه العامل أو يجاوزه ، خصوصا إذا كان قد انصاع فيما أوقعه من جزاء لأمر النيابة العامة بتأديب العامل شرطاً لحفظ الدعوى الجنائية اكتفاء بمجازاته ، وهل قرار اللجنة الثلاثية يلزمه بإعادة العامل أو لا يلزمه ، وهل يترتب على مخالفته البطالان أو يستوجب العقوبة ، كل أولئك إنما هو دعوى بجهل مركب من جهل بقاعدة مقرونة في قانون العمل وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا في المسائل الجنائية إعتباره في جملة جهلا بالواقع . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة هذا كله على انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن فوق دلالة على انتفاء الركن المادي في الجريمة فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم محرم بك : قام بفصل العامل المبين اسمه بالمحضر فصلا تعسفيا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١/٦٧ — ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت حضوريا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في القانون والقصور في التسيب ذلك بأن الطاعن لا صفة له في توجيه الاتهام إليه والحكم عليه ، إذ أن المخاطب بأحكام قانون العمل في شأن تعيين العمال وفصلهم هو رئيس مجلس الإدارة الذي له وحده حق

تمثيل الشركة أمام القضاء وذلك طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ في شأن شركات المساهمة أما الطاعن فليس إلا وكيل إدارة المستخدمين في شركة الملح والصودا التي يتبعها العامل المفصول ، وهو بهذه المثابة لا شأن له بالأعمال التنظيمية ومن بينها تعيين العمال وفصلهم وقد أسس الحكم قضاءه بالإدانة على المادة ١/٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا ارتكاب العامل جناية الاختلاس التي قررت النيابة العامة حفظها اكتفاء بالجزاء الإداري ، مع أن العامل فسخ عقده تطبيقا للمادة ٦/٧٦ من القانون المذكور والمادتين ٥١/د و ٥٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين لا ارتكابه ما يتنافى مع واجب الأمانة والشرف ويعتبر إخلالا جسيما بالتزام جوهري مترتب على عقد العمل ، وقد ثبت عليه الاختلاس ، وحفظت الدعوى اكتفاء بجزاء الفصل الذي وقع عليه ، ورفضت دعوى إعادته إلى الشركة بناء على التعسف في فصله في القضية رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٦٣ عمال مستعجل الاسكندرية ، ولم يحكم ببراءة العامل أو تحفظ الدعوى لعدم وقوع الجريمة ، كما بنى الحكم إدانته للطاعن بناء على ما ارتآه من أن قرار اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المواد ٦ و ٧ و ٨ من القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ ملزم بأعادة العامل المفصول ، وإلا كان فصله تعسفا ، مع أن قرار اللجنة المذكورة استشاري بحت ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٦٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل — الذي دين الطاعن بمقتضاه — قد نصت على إيقاع الالتزام بإعادة العامل الذي فصل بدون مبرر وإلا كان عدم إعادته فصلا تعسفيا على عاتق صاحب العمل ، والمراد به في خطاب الشارع هو صاحب الأمر في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقتضاه القانون . وقد حددت المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ الصادر من وزير العمل في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ والمعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ الأشخاص الذين جوزت لهم إصدار القرارات التأديبية ، وأوجبت أن لا يصدر قرار الفصل إلا من صاحب الشأن أو وكيله

المفوض في المشروعات الفردية ومن عضو مجلس الإدارة المتدب في الشركات ولم يبين الحكم المطعون فيه صفة الطاعن التي بها انطبق النص القانوني الذي دين بمقتضاه مع أن هذا الوصف في الخطاب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . لما كان ذلك ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة للمستوجبة العتوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التي يساءل المتهم عنها ، وكان سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه قصورا يعيبه ، وكان الحكم فوق ذلك دان الطاعن بتهمة التعسف في فصل العامل لمخالفته قرار اللجنة الثلاثية المشكلة من مدير منطقة العمل وممثل العمال وممثل صاحب العمل في شأن إعادة العامل المفصول مع أن البين من نصوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر أنه يجب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عاملا فأكثر على اللجنة المذكورة قبل أن تصدر قرارا نهائيا يفصله أو فسخ عقده وأن على اللجنة أن تبحث حالة العامل في مدة لا تتجاوز أسبوعا طبقا للإجراءات المبينة في المادة السابعة وإلا كان القرار الذي يصدر بإفصل العامل باطلا ، ومتى عرض أمر العامل على اللجنة ، واتبعت في شأنه الإجراءات المذكورة في الأجل المضروب كان ذلك حسب الشارع فيما أراد من حماية العامل تراثا في أمر البت في تأديبه بالفصل ، أو إنهاء عقده بالفسخ ، أما قرار اللجنة نفسه بوجوب إعادته أو استبقائه فليس ملزما للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل ، لأن المادة الثامنة من القرار لم توجب البطلان جزاء إلا على مخالفة حكم المادتين السادسة والسابعة منه ، وليس من بين أحكامهما ما يلزم المنشأة باتباع رأي اللجنة الثلاثية فيما تراه من عدم فصل العامل ، وفضلا عما تقدم فإن تأول المتهم — بفرض ثبوت صفته — لنصوص قانون عقد العمل ، وهل ما وقع منه يعد قرارا تأديبيا بفصل العامل طبقا لأحكام المادة ١/٦٧ أو فسحا للعقد طبقا للمادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهل الجزاء الذي أوقعه يتناسب مع الجرم الذي ارتكبه العامل أو يجاوزه ، خصوصا إذا كان قد انصاع

فما أوقعه من جزاء لأمر النيابة العامة بتأديب العامل شرطا لحفظ الدعوى الجنائية اكتفاء بمجازاته ، وهل قرار اللجنة الثلاثية يلزمه بإعادة العامل أولا يلزمه وهل يترتب على مخالفته البطلان أو يستوجب العقوبة ، كل أولئك إنما هو دعوى يجهل مركب من جهل بقاعدة مقررة في قانون العمل وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا في المسائل الجنائية اعتباره في جملة جهلا بالواقع ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدلالة هذا كله على انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن فوق دلالة على انتفاء الركن المادي في الجريمة ، فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض ، ويكون متعينا مع النقض الإحالة ، وذلك دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين:
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفتي .

(٧٦)

الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٥ القضائية

عمل . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون وتأويله" .

التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال : قيدها في سجل خاص
وأفراد حساب مستقل لها لتيسير التصرف فيها طبقاً للقواعد التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية
والعمل . إنفاذ هذا القرار بلجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التي تصرف فيها
هذه الأموال . تشكيل هذه اللجنة لا يدخل في اختصاص رب العمل . ليس له التدخل في أعمالها
أو توجيهها وبجهة معينة .

مسألة الحكم المطعون فيه الطاعن جنائياً على اعتباره أنه لم يعمد إلى اللجنة المذكورة بالتصرف
في أموال الغرامات . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

يؤخذ من نصوص المواد ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
في شأن عقد العمل الفردي و ٧٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن قانون
العمل الموحد و ٢ و ٢ مكررا و ٥ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٣
لسنة ١٩٥٦ الذي حل محل القرار الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٣ ببيان كيفية
التصرف في أموال الغرامات التي تقتطع من العمال والمعدل بالقرارين رقمي ٩٩ و ٨
لسنة ١٩٥٦ ، وقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن
التصرف في أموال الغرامات — أن كل ما يلتزم به رب العمل هو قيد أموال
الغرامات في سجل خاص وأن يفرد لها حساباً مستقلاً لتيسير التصرف فيها طبقاً

للقواعد التي يقرها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الذي ناط بلجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التي تصرف فيها هذه الأموال قترصد لتحقيق الغرض الذي ارتأته اللجنة ورسمت خطوطه وحددت معالمه وبينت الاجراءات والوسائل المنظمة والمنفذة له في الحدود الموضحة بالقرارات الوزارية المنشئة لها وعلى أن لاينفذ المشروع أو وجه الصرف الذي افترضه إلا بعد أن يعتمد رأيها من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أو الادارة العامة للعمل حسب الأحوال وهو ما يمتنع به على رب العمل المساس بهذه الأموال أو انفاقها أو التصرف فيها بأية صورة من الصور أو توجيهها وجهة معينة تغاير المصرف الذي رصدت اللجنة الأموال لبلوغه . كما أن المستفاد أيضا من نصوص القرارات الوزارية بادية الذكر أنه لا يدخل في اختصاص رب العمل تشكيل تلك اللجنة التي يمثل فيها بمندوب عنه وليس من شأنه التدخل في أعمالها أو توجيهها وجهة معينة . ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن بصفته نفذ ما أوجبه عليه القانون من حيث قيد أموال الغرامات في سجل خاص ورصدها في حساب مستقل فانه لا يكون مسئولا البتة عن التصرف في تلك الأموال مادام أن اللجنة لم ترسم له كيفية ووسيلة التصرف فيها ولم تعمل على ضمها لمشروع القرض الحسن التي قررت — على ما يبين من المستندات المقدمة من الطاعن — إنشاءه ولم تتخذ من جانبا بنفسها أو بواسطة من تنبيه في ذلك الإجراءات المنفذة لهذا المشروع وما دام أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن عمد إلى عرقلة تنفيذ هذا المشروع . ومن ثم فانه يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من مساءلة الطاعن جنائيا على اعتبار أنه لم يعهد إلى اللجنة — التي بين قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كيفية تشكيلها — بالتصرف في تلك الأموال قد جانب الصواب وأخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنها في يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة بندرشيرا :
لم يتصرفا في أموال الغرامات الموقعة على العمال . وطلبت عقابهما بالمواد ٧٠ و ٨٥ و ١/٨٥ — ٣
و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٢٠١ و ٢٠٢ من القرار الوزاري رقم ١٤٩

لسنة ١٩٥٩. ومحكمة جناح بندر شبرا الجزئية قضت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٣ عملاً بمواد الاتهام حضورياً للأول وغيابياً للثاني (الطاعن) ببراءة الأول وتغريم المتهم الثاني ١٨٤٢ ج (٢٠٠ قرش عن كل عامل بلا مصاريف جنائية). عارض المحكوم عليه غيابياً في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٣ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦٤/٦/٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم التصرف في أموال الغرامات الموقعة على عمال الشركة التي يمثلها قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم عول في القضاء بالإدانة على أن الطاعن لم يعهد إلى اللجنة المختصة بالتصرف في تلك الغرامات على الوجه المبين بقرار وزير الشؤون الاجتماعية الرقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في حين أنه لا شأن له بتكوين هذه اللجنة ولم يلق المشرع على عاتقه عبء تشكيلها وليس عليه من التزام سوى تنفيذ قرار هذه اللجنة فيما لو شكلت طبقاً لأحكام القرار الوزاري بادی الذكر وقررت كيفية التصرف في الغرامات بالصورة المحددة فيه ، وبالتالي فلا يمكن مساءلته جنائياً إلا إذا امتنع عن تنفيذ قرار اللجنة وحبس أموال الغرامات بين يديه إضراراً بالعمال ، هذا بالإضافة إلى أنه ما من شك في أن الشركة قد احتفظت على ما ورد بمدونات الحكم بهذه الأموال وأفردت لها حساباً خاصاً في دفاتها وأن اللجنة — وفقاً لما يبين من المستندات المقدمة من الطاعن قد تشكلت بالفعل واجتمعت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بحضور مفتش مكتب العمل وقررت أن تنشئ بحصيلة الغرامات صندوق قرض حسن لصالح العمال وأعدت لائحته واعتمدتها من اللجنة المختصة ومن ثم يكون قد صدر عن الجهة القانونية المختصة بيان لمصرف هذه الغرامات وتوجيه لها وجهة معينة وأضحت بذلك مرصودة لإنشاء صندوق القرض الحسن وليس بلازم قانوناً أن يتم إتفاقها بالفعل على ما ذهب إليه

الحكم المطعون فيه الذي أغفل الرد على دفاع الطاعن الجوهري في هذا الشأن والمؤيد بالمستندات المقدمة منه وهو ما يوصم الحكم فضلا - عما تردى فيه من خطأ في تطبيق القانون - بالقصور في التسبيب ويعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن وآخر بوصف أنهما في يوم ١٩٦١/٩/٢٤ بدائرة بندر شبرا "لم يتصرفا في أموال الغرامات الموقعة على العمال" وطلبت عقابهما بالمواد ٧٠ و ٣٤١/٨٥ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ١ و ٢ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية الرقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، وبعد أن سمعت محكمة بندر شبرا الجزئية الدعوى قضت فيها بجلسته ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ غيابيا للطاعن وحضوريا للمتهم الآخر ببراءة الأخير مما نسب إليه وبتغريم الطاعن ١٨٤٢ ج ، فعارض وقضى في معارضته بالتأييد ، فاستأنف وقضت محكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، وحصل الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في أن شركة الكرنك للغزل والنسيج التي يمثلها الطاعن كانت قد أجرت مصانعها لشركة أبناء النيل للغزل والنسيج التي يمثلها المتهم المحكوم ببراءته وتسلمت الأخيرة مصانع النسيج وبها ٤٤٨ عاملا في ٣ أغسطس سنة ١٩٥٧ ثم مصانع الغزل وبها ٤٧٣ عاملا في أول نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، ولما أن طالبت الشركة المستأجرة الطاعن بصفته بحصول الغرامات البالغة ١٨٥٩ ج و ١٦٨ م امتنع عن تسليمها لها بحجة عدم معرفة أصحاب الحق في التمتع بها لأن غالبية العمال قد فصلوا من العمل وانقطعت صلتهم بالشركة بعد أن تسلموا حقوقهم من مكافآت وادخار ، ثم انتهى الحكم إلى القول بثبوت التهمة قبل الطاعن من شهادة محرم حضر ضبط الواقعة الدالة على أنه قد استبقى تحت يده أموال الغرامات التي حصلها من العمال مما مؤداه أنه لم يفرد لها حسابا خاصا ولم يعهد إلى اللجنة المشار إليها في القرار الوزاري بالتصرف فيها على الوجه الذي يتطلبه القانون وأنه بذلك يكون قد حرم العمال من الانتفاع بأموال غراماتهم ، واعتق الحكم المطعون فيه أسباب ذلك الحكم وأضاف إليها أن المستندات المقدمة من الطاعن لا تدل على كثرتها على أنه تصرف في أموال الغرامات وأنه لا يعفيه من المسؤولية إقراره بما لعمال الشركة التي يمثلها من حقوق

في هذه الغرامات أو قيدها بدفاتر الشركة ما دام أنه لم يقيم الدليل على أنه تصرف وفقا للقانون أو أن سببا مقبولا قد حال بينه وبين ذلك ولو أنه كان حسن النية لعهد إلى اللجنة التي بين القرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ كيفية تشكيلها بالتصرف في تلك الأموال خاصة أن تشكيلها ليس بالعسير فقوامها ثلاثة أحدهم يمثل صاحب العمل والآخران من عمال الشركة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي أنه نص في المادة ٣٣ منه على أنه "يجب قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها وإسم العامل ومقدار أجره" ثم نص في المادة ٣٤ على أن "يخصص صاحب العمل الغرامات المقتطعة من أجور عماله الواردة في المادة ٢٩ لإنفاقها فيما يعود عليهم بالنفع طبقا للقواعد التي يضعها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار منه" . وتنفيذا لما قضت به المادة الأخيرة أصدر وزير الشؤون الاجتماعية في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٣ قرارا يبين كيفية التصرف في أموال الغرامات التي تقتطع من العمال ثم ألغى هذا القرار بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرارين رقمي ٩٩٦٨ لسنة ١٩٥٦ والذي جرى نص مادته الأولى كما يلي "تشكل في كل مؤسسة لجنة من : (١) مندوب من صاحب العمل " رئيسا " ، (٢) عاملين من عمال المؤسسة أعضاء ، ويكون اختيار العاملين بواسطة النقابة إن كانت تضم ٦٠ ٪ على الأقل من عمال المؤسسة وإلا انتخبهما العمال ، ويجوز بناء على طلب مندوب صاحب العمل أو العاملين أن يشترك في اللجنة مندوب الإدارة العامة للعمل وتكون له الرئاسة ، ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور جميع أعضائها . . . ويجب لنفاذ قرار اللجنة اعتماده من الإدارة العامة للعمل . . . " كما نصت المادة الثانية على أن "تختص اللجنة بتقرير كيفية التصرف في أموال الغرامات باستعراض النواحي الاجتماعية في المؤسسة وإثبات ذلك في المحضر ثم تقرر توزيع هذه الغرامات عليها أو صرفها في أية ناحية اجتماعية جديدة يراد بها الترفيه عن العمال أو تثقيفهم أو علاجهم في غير الجالات المنصوص عليها في المادة ٢٨ من المرسوم بقانون المشار إليه كناد للرياضة البدنية أو مكتبة أو صيدلية أو إنشاء صندوق ادخار أو صندوق إعانات أو قرض أو علاج أسر العمال أو جمعية تعاونية أو غير ذلك من أوجه النشاط الاجتماعي . . . " ثم أباحت المادة ٢ مكررا في الأحوال الاستثنائية التبرع بأموال الغرامات للأغراض القومية على أن يعتمد قرار اللجنة

في هذه الحالة من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كما قضت المادة الخامسة من القرار بأنه "على اللجنة إذ أقرت استغلال أموال الغرامات في إحدى المشروعات الاجتماعية السابق ذكرها أن توضح في محضر الجلسة الإجراءات الخاصة بتنظيم المشروع وتنفيذه". ولما أن صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل الموحد ضمن المادة ٧٠ منه أحكام المادتين ٣٣ ، ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الملغى بآخرى نصها بما يأتي "يجب قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها واسم العامل ومقدار أجره وأن يفرد لها حساب خاص ، ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل " وتنفيذا لهذه المادة أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصرف في أموال الغرامات متضمنا ذات الأحكام التي نصت عليها القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمبينة فيما سلف . ولما كان يؤخذ من النصوص المتقدمة أن كل ما يلتزم به رب العمل قيد أموال الغرامات في سجل خاص وأن يفرد لها حسابا مستقلا ليتيسر التصرف فيها طبقا للقواعد التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الذي ناط بلجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التي تصرف فيها هذه الأموال فترصد لتحقيق الغرض الذي ارتأته اللجنة ورسمت خطوطه وحددت معالمه وبينت الإجراءات والوسائل المنظمة والمنفذة له في الحدود الموضحة بالقرارات الوزارية المنشئة لها وعلى أن لا ينفذ المشروع أو وجه الصرف الذي اقترحته إلا بعد أن يعتمد رأيها من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أو الإدارة العامة للعمل حسب الأحوال وهو ما يمتنع به على رب العمل المساس بهذه الأموال أو انفاقها أو التصرف فيها بأية صورة من الصور أو توجيهها وجهة معينة تغاير المصرف الذي رصدت اللجنة الأموال لبلوغه . لما كان ما تقدم ، وكان الاستفادة أيضا من نصوص القرارات الوزارية بادية الذكر أنه لا يدخل في اختصاص رب العمل تشكيل تلك اللجنة التي يمثل فيها بمندوب عنه وليس من شأنه التدخل في أعمالها أو توجيهها وجهة معينة ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن بصفته نفذ ما أوجبه عليه القانون من حيث قيد أموال الغرامات في سجل خاص ورصدها في حساب مستقل ، فانه لا يكون مسئولا البتة عن التصرف

في تلك الأموال ما دام أن اللجنة لم ترسم له كيفية ووسيلة التصرف فيها ولم تعمل على ضمها لمشروع القرض الحسن الذي قررت — على ما يبين من المستندات المقدمة من الطاعن — إنشاءه ولم تتخذ من جانبها بنفسها أو بواسطة من تنبيه في ذلك الإجراءات المنفذة لهذا المشروع وما دام أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن عمد إلى عرقلة تنفيذ هذا المشروع . لما كان كل ما تقدم، فإنه يكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من مساءلة الطاعن جنائياً على اعتبار أنه لم يعهد إلى اللجنة التي بين قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل كيفية تشكيلها بالتصرف في تلك الأموال قد جانب الصواب وأخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وهو ما يتعين معه — بالتطبيق لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — تدخل هذه المحكمة وتطبيق القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك، وكان مؤدى ما تقدم أن القانون لا يعاقب على الواقعة المسندة إلى الطاعن ولم ينط به أمر التصرف في أموال الغرامات وتعيين مصارفها وهو ما يستوجب نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كانت هذه المحكمة قد انتهت — على الوجه المتقدم — إلى أن الفعل الذي وقع من الطاعن غير مؤثم فإنه لا محل لبحث الطعن المقدم من النيابة العامة في شأن تعدد الغرامة ، إذ أن مجاله عند القضاء بإدانة الطاعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وعبد المنعم حمزى ، وبطرس زفلول ، ونصر الدين عزام .

(٧٧)

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ القضائية

وصف التهمة . مجارى عامة . نقض . "أحوال الطعن بالنقض . الخطأ
في تطبيق القانون" .

عدم تمديد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . من
واجبها تجنب الوقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون تطبيقا صحيحا .
كل ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب
التكليف بالحضور . مثال .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة
العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ومن واجبها أن تتحصن الواقعة المطروحة
بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك بأنها
وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف
التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى
على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، وكل
ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر
الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . أما وهى لم تفعل بل اقتصر الحكم المطعون فيه
وهو يقضى ببراءة المظنون ضده على القول بأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الذى
رفعت الدعوى طبقا لأحكامه قد ألغى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ وأن هذا
القانون الأخير خلا من نص يجرم الواقعة دون أن ينظر فى مدى انطباق أحكام

الأمر العسكرى رقم ٣٨٦ — بتقرير بعض الفروض والتكاليف صونا للصحة العامة الذى استمر العمل بالأحكام الواردة فيه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ — على الواقعة المسادية ذاتها التى انطوت عليها الأوراق فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الوايلى محافظة القاهرة : لم يقم بإصلاح العيب فى تركيبات مبناه الداخلية الموصلة للجارى العامة فى الميعاد المحدد وطلبت عقابه بالمواد ٨ و ١٤ و ١٥ فقرة أولى وأخيرة و ١٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة الوايلى الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم عملا بالمادة ١/٣٠٤ اجراءات قطعت الطاعة (النيابة العامة) فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وتبرئة المطعون ضده من جريمة قعوده عن إصلاح تركيبات مبناه الداخلية الموصلة للجارى العامة فى الميعاد المحدد قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه خلص إلى أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى غير مؤثمة لأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الذى رفعت الدعوى طبقا لأحكامه قد ألغى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ ولم يستحدث هذا القانون نصا بتجريمها ، فى حين أن الواقعة — على ما بين من مضر الضبط — مؤثمة بحكم المادتين ٢ و ٥ من الأمر العسكرى رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٤٣ مما كان يتعين معه على المحكمة ، وهى ملزمة بتكييف الواقعة المطروحة عليها تكييفاً صحيحاً — أن تدين المطعون ضده بمقتضاها دون أن تنقيد بالوصف الذى اسبغته النيابة العامة على الواقعة .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٦٣/١/٢٩ بدائرة قسم الوايلي لم يتم بإصلاح العيب في تركيبات ميناء الداخلية الموصلة للجاري العامة في الميعاد المحدد . وطلبت معاقبته بالمواد ٨ و ١٤ و ١٥ فقرة أولى وأخيرة و ١٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المطعون ضده مائة قرش فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لخطأ في تطبيق القانون . ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الواقعة كما صار إثباتها في محضر الضبط هي أن المطعون ضده لم يتم بإصلاح مواسير الصرف حيث ترك المياه القذرة تتساقط منها في داخل المنزل ، وقد أشار محرر المحضر بعد بيان الواقعة أنها تكون ”الجنة المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٥ من الأمر العسكري رقم ٣٨٦ الساري المفعول بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥“ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢ من الأمر العسكري رقم ٣٨٦ الصادر في ١٩٤٣/٤/٢ بتقرير بعض الفروض والتكاليف صونا للصحة العامة الذي استمر العمل بالأحكام الواردة فيه بمقتضى نص المادة ١ (و) من المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير السابق تقريرها صونا للصحة العامة — تنص على أنه ”يجب على جميع السكان سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين أن يزيلوا فوراً القاذورات التي قد توجد في الأماكن التي يقطنون فيها وأن يحافظوا على نظافتها من القاذورات“ كما تنص المادة ٥ من الأمر ذاته على أنه ”يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين“ وكانت دلالة ما هو وارد في محضر الضبط عن واقعه الدعوى على النحو السالف إirاده أن النيابة العامة قد أخطأت في وصفها للواقعة حين فهمتها على أنها هي عدم إصلاح مواسير الصرف مع أن ذلك لم يكن غير مجرد بيان قصده محرر المحضر أن يكشف عن السبب في نشوء الفعل المادى الذى نسبته إلى المطعون ضده وهو تركه المياه القذرة تتساقط في المنزل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها

وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، ذلك بأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة وكل ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . أما وهى لم تفعل ، بل اقتصر الحكم المطعون فيه وهو يقضى ببراءة المطعون ضده على القول بأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الذى رفعت الدعوى طبقاً لأحكامه قد ألغى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ وأن هذا القانون الأخير خلا من نص يجرم الواقعة دون أن ينظر فى مدى انطباق أحكام الأمر العسكرى رقم ٣٨٦ سالف الذكر على الواقعة المادية ذاتها التى انطوت عليها الأوراق — فانه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه . لما كان ما تقدم، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين المركي ، ومحمد صبري ، وطلوس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(٧٨)

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ القضائية

(أ ، ب ، ج) إجراءات المحاكمة . ارتباط . تقض . " حالات الطعن بالنقض .
الخطأ في تطبيق القانون " . قتل عمد .

(أ) وجوب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بأحالتها جميعا بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها .

المقصود بالجرائم المرتبطة : هي التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات .

الارتباط البسيط : هو الذي لا تتوافر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات . في أحوال هذا الارتباط : ضم الدعاوى المتعددة جوازي للمحكمة ، إلا أنها تلتزم بالفصل في كل منها على حدة .

(ب) مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟

(ج) تقرير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . كون الوقائع كما أوردتها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم . مثال

١- يجرى نص المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه: "إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها". فأوجب القانون نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها. والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة، ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم. أما في أحوال الارتباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات - فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع وتلتزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة.

٢ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة.

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقرير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت الوقائع كما أوردتها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي تعنيه بالخطأ في تطبيق القانون. ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى في كل من الجنائيتين المضمومتين لا يتوافر فيه أي ارتباط بين جريمتي القتل اللتين دان المحكوم عليهما بل كشف عن استقلال كل من الجريمتين عن الأخرى، ذلك بأن الجريمة الأولى وقعت في تاريخ معين بناء على اتفاق المتهمين مع المجنى عليه في الجريمة الثانية على قتل شقيقة المجنى عليه الأول لقاء جعل يتقاضونه، أما الجريمة الثانية

فقد اقترفها المتهمون في تاريخ لاحق بقتل المجنى عليه الثاني وزوجته لأنه لم ينقدم باقي أجرهم عن ارتكاب جريمة القتل الأولى ، فالغرض الإجرامى من اقرار كل من الجريمةين يختلف عن الآخر ، فضلا عن تباین كل من الجريمةين من حيث شخص المجنى عليه وزمان ومكان وسبب ارتكاب كل منهما ، فكان لزاما على المحكمة — وقد أمرت بضم الدعويين — أن تفصل في كل منهما على حدة . أما وهى لم تفعل وقضت بارتباط الجرائم في الدعويين ارتباطا لا يقبل التجزئة وباعتبارها كلها جريمة واحدة وحكمت بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فان حكمها يكون معيبا بالبطلان في الإجراءات فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في ليلة ۹ يونيه سنة ۱۹۶۳ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : قتلوا عبدالمعتمد رمضان عفيفى عمدا ومع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض (آلات حادة وراضة خنجر وعصيا) واقتحموا على المجنى عليه منزله ليلا وانها لوا عليه طعنا وضربا بتلك الآلات ثم عمد المتهم الأول إلى خنقه بملفحة معه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه الجناية ثلاث جنایات أخرى تلتها هى أن المتهمين في الزمان والمكان سالفى الذكر (۱) قتلوا زينب فهمى ابراهيم عمدا ومع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتلها وأعدوا لهذا الغرض الآلات سالفة الذكر واقتحموا عليها منزلها وانها لوا عليها طعنا بالآلات الحادة التي معهم قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياتها (۲) وضعوا النار عمدا في منزل المجنى عليهما سالفى الذكر المسكون بأن سكبوا كيروسيينا على بعض محتويات المتزل وأشعلوا فيها النار . (۳) شرعوا في سرقة العجلة الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة للمجنى عليه الأول حالة كونهم يحملون الأسلحة سالفة الذكر وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادة المتهمين فيه هو جموح العجلة وفرارها الأمر المنطبق على المواد ۲۳۰

و ٢٣١ و ١/٢٥٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقتهم بالوصف والقيود الموضحين بأمر الإحالة . فقرر بذلك ، وفي أثناء نظر الدعوى قررت محكمة جنايات المنيا ضم القضية رقم ١٣٥٥ سنة ١٩٦٢ ملوى إلى هذه القضية . المتهم فيها المتهمون الثلاثة سالفى الذكر بأنهم فى ليلة ١٦ يونيه سنة ١٩٦٢ بدائرة مركزى ملوى محافظة المنيا : (أولا) قتلوا عبد الحى رمضان عفيفى عمدا ومع سبق الإصرار بأن يبتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحا ناريا "فرد خرطوش" حمله أولهم وتوجهوا إلى حقل الحبنى عليه فلما ظفروا به أطلق عليه المتهم الثالث بحضور المتهمين الأول والثانى عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . (وثانيا) المتهم الأول (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (فرد خرطوش) (ب) أحرز ذخيرة (طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله . وقد دفع الحاضر مع المتهم الأول بعدم جواز نظر الدعوى عن واقعة قتل عبد الحى رمضان عفيفى - وبعد أن أتمت المحكمة سماعها قضت حضوريا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ببراءة المتهم الثالث من تهمة إحرار السلاح والذخيرة عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية وبمعاقبته هو وكل من المتهمين الآخرين عن باقى التهم بالأشغال الشاقة المؤبدة عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٣٤ - ٢ و ٢٥٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٢ و ١٧ من قانون العقوبات . وذلك على اعتبار أن المتهمين فى ليلة ١٦ يونيه سنة ١٩٦٢ وليلة ١٠ يونيه سنة ١٩٦٣ بناحية سنجرج التابعة لمركز ملوى بمحافظة المنيا (أولا) قتلوا عبد الحى رمضان عفيفى عمدا مع سبق الإصرار . (وثانيا) قتلوا عبد المعتمد رمضان عفيفى عمدا مع سبق الإصرار . وقد اقترنت هذه الجناية بثلاث جنایات أخرى هى أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر (١) قتلوا زينب مهنى ابراهيم عمدا مع سبق الإصرار . الأمر المنطبق على المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات (٢) وضعوا النار عمدا فى منزل عبد المعتمد رمضان عفيفى وزوجته . الأمر المنطبق على المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات . (٣) شرعوا فى سرقة العجلة الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لعبد المعتمد رمضان عفيفى حالة كونهم يحملون سلاحا ظاهرا (سكيناستعملوه فى القتل) وقد خاب أثر الجريمة

لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو جموح العجلة وفرارها الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . وعقابهم ينطبق على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١ - ٢ من قانون العقوبات . وقد ردت المحكمة على الدفع قائلة إنه على غير أساس . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت النيابة العامة فيه أيضا ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين والمقدم من النيابة العامة قد استوفى كل منهما الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قرر بضم الجناية رقم ١٣٥٥ سنة ١٩٦٢ ملوى للجناية رقم ١٣٠٣ سنة ١٩٦٣ ملوى وأوقع على المحكوم عليهم عقوبة واحدة قد شابه بطلان في الإجراءات وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن جنايتي القتل اللتين ارتكبوها لا ترتبطان ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة فلا يجوز القضاء فيهما بعقوبة واحدة ، لأن الجناية الأولى وقعت في ١٦ يونيه سنة ١٩٦٢ وموضوعها اتفاق المحكوم عليهم مع عبد المعتمد رمضان عفيفي على قتل شقيقه عبد الحى رمضان عفيفي لقاء جعل أما الجناية الثانية فقد اقترفها المحكوم عليهم في ١٠ يونيه سنة ١٩٦٣ بقتل عبد المعتمد رمضان عفيفي وزوجته بعد أن امتنع عن تقديم باقي الأجر المتفق عليه عن ارتكاب الجناية الأولى فتكون الجنايتان قد اختلفتا زمانا ومكانا وسببا فضلا عن اختلافهما في شخص المجنى عليه مما يمتنع معه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في الجنايتين المضمومتين بما حصله أن عبد المعتمد رمضان عفيفي رغب في التخلص من شقيقه عبد الحى رمضان عفيفي حتى يرث منه ما يملكه من أطيان زراعية فاتجهت نيته إلى قتله ولجأ إلى المتهمين باعتبارهم ممن يؤجرون على القتل لتنفيذ الجريمة واتفق معهم على قتل المجنى عليه مقابل قدر مما سيؤول إليه بالميراث ، فأخذ المتهمون يتحينون الفرص لقتل المجنى عليه حتى إذا كانت ليلة ١٦ يونيه سنة ١٩٦٢ ذهبوا إليه

في حقله وقد حمل أحدهم سلاحا ناريا وترقبوه حتى أخذته سنة من النوم فأطلق عليه أحدهم سلاحه الناري فأصابه في بطنه إصابة أودت بحياته ، ولما عثر على جثته في الصباح وجد بجوارها فرد خرطوش خاص بالمجنى عليه وبحرى التحقيق على أنه من حوادث القضاء والقدر إلا أن التقرير الطبي قد كشف على أن الحادث جنائى وسرى بين أهل بلده أنه قتل ليورث وأن المحرض على قتله شقيقه عبد المعتمد رمضان بالاستعانة بالمتهمين وأنه أوفاهم قدرا من الأجر وأخذ يسوفهم فيما تبقى لهم منه وهم يلحون في اقتضائه حتى إذا ما ضاقوا ذرعا باستئجاله وخشوا أن يذهب بما اشتروا به من بطش عقدوا العزم على الانتقام منه بقتله وأخذوا يعدون العدة لتنفيذ ما اعتموه وفي ليلة ١٠ يونيو سنة ١٩٦٣ وقد هجع عبد المعتمد رمضان وزوجته بمنزلهما داهم المتهمون مسكنهما عن طريق المسكن المجاور وعمد المتهم الثانى إلى خنق المجنى عليه بملفحة وانهاى عليه المتهم الأول طعنا بسكين بينما عمد المتهم الثالث إلى كتم أنفاس المجنى عليها ولما فرغ الأولان من القضاء على المجنى عليه عاونا المتهم الثالث فى الإجهاز على المجنى عليها فذبحها المتهم الأول من قفاها وانهاى عليها بسكينته حتى فاضت روحها ثم فتحوا باب المنزل حيث كانوا قد تركوا أمامه صفيحة بها بترول أحضروها معهم وسكبوا ما فيها من بترول على جثتى المجنى عليهما وأشعلوا فيها النار ثم حلوا وطاق العجلة وقادوها إلى البئب فمرت بالنار المشتعلة وجمحت إلى المزارع ولم يفلحوا فى الإمساك بها فغادروا الدار حاملين معهم ما استعملوه من أدوات فى مقارفة الجريمة وقد وضعها المتهم الثالث فى منزله حيث ضبطت . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد الأدلة على ثبوت الجريمتين فى حق المتهمين مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف المتهم الثالث تفصيلا فى محضر التحقيق ومن التقارير الطبية ومن فحص المضبوطات وما وجد بها من آثار ، خلص إلى تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات فى قوله : ” حيث إن هاتين الجريمتين قد وقعتا لغرض جنائى واحد وكانتا مرتبطين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة فيجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم فيهما بالعقوبة المقررة لأشدهما ” ثم قضى الحكم بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه : ” إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص

محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة ، تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا باحداها . فأوجب القانون نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا باحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها . والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ، ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . أما في أحوال الارتباط البسيط — حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات — فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع وتلزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الأصل أن تقرير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تعينه بالخطأ في تطبيق القانون . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى في كل من الجنائيتين المضمومتين لا يتوافر فيه أي ارتباط بين جريمتي القتل اللتين دان المحكوم عليهما بل تكشف عن استقلال كل من الجريمتين عن الأخرى ، ذلك بأن الجريمة الأولى وقعت في ١٦ يونيو سنة ١٩٦٢ بناء على اتفاق المتهمين مع المجنى عليه في الجريمة الثانية على قتل شقيقه المجنى عليه الأول لقاء جعل يتقاضونه ، أما الجريمة الثانية فقد اقترفها المتهمون في ١٠ يونيو سنة ١٩٦٣ بقتل المجنى عليه الثاني وزوجته لأنه لم ينقلهم باقي أجرامهم عن ارتكاب جريمة القتل الأولى ، فالغرض الاجرامى من اقتراف كل من الجريمتين يختلف عن الآخر فضلا

عن تباين كل من الجويتين من حيث شخص المجنى عليه وزمان ومكان وسبب ارتكاب كل منهما ، فكان لزاما على المحكمة — وقد أمرت بضم الدعويين — أن تفصل في كل منهما على حدة . أما وهي لم تفعل ، وقضت بارتباط الجرائم في الدعويين ارتباطا لا يقبل التجزئة وباعتبارها كلها جريمة واحدة وحكمت بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فإن حكمها يكون معيبا بالبطلان في الإجراءات فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث ما يشيره الطاعنون في أوجه طعنهم .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومحمد صبري ، وجمال المصفاوي ، وعبد المنعم حمزوي .

(٧٩)

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٥ القضائية

عمل . " وقف العمل " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

حظر وقف العمل كلياً أو جزئياً إلا إذا كان صاحب العمل مضطراً لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . مثال .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه : " كذلك يحظر على صاحب العمل وقف العمل كلياً أو جزئياً إلا إذا كان مضطراً لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على طلب يقدمه بكتاب مسجل ويبت الوزير في هذا الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصوله إليه . فإذا انقضت هذه المدة جاز لصاحب العمل وقفه " . ولما كان الثابت من مراجعة المفردات أن الطاعن قدم مذكرة إلى محكمة ثاني درجة بين فيها أن عذره في وقف العمل هو عدم وجود الخامات اللازمة للصنع والخسارة التي لحقت به من جراء ذلك ودلل على هذا الدفاع بمستندات قدمها للمحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع فسكت عن التعرض له أو الرد عليه بما يبرر إطرأحه على الرغم من أنه دفاع جوهري قد يترتب على ثبوته تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم
ميناء البصل محافظة الاسكندرية : وهو صاحب عمل وقف العمل كليا دون
موافقة وزير الشؤون الاجتماعية . وطلبت عقابه بالمواد ٢/٢٠٩ و ٢٣٣ و ٢٣٥
من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المنفذة له . ومحكمة ميناء البصل
الجزئية قضت غيابيا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة
العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت
عملا بمواد الاتهام غيابيا في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبمحس المتهم ثلاثة شهور
مع الشغل . فعارض المتهم في هذا الحكم . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ أكتوبر
سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء برفضها وتأييد الحكم
المعارض فيه وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها مدة ثلاث سنوات تبدأ
من تاريخ صدور هذا الحكم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجرمة وقف
العمل في مصنعه كليا دون موافقة وزير الشؤون الاجتماعية — قد ران عليه القصور،
ذلك بأنه على الرغم مما أثاره المدافع عن الطاعن في المذكرة المقدمة منه من أنه
لم يوقف العمل إلا بسبب عدم توافر الخانات اللازمة للمصنع وبعد أن حاول
الحصول على ترخيص باستيرادها دون جدوى مما أدى إلى خسارة مالية جسيمة
كشفت عنها الميزانية المقدمة عن المصنع ، فإن الحكم المطعون فيه لم يعرض
لهذا الدفاع المؤيد بالمستندات ليقول كلمته فيه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٢٠٩ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
تنص على أنه " كذلك يحظر على صاحب العمل وقف العمل كليا أو جزئيا
إلا إذا كان مضطرا لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل بناء على طلب يقدمه بكتاب مسجل ويبت الوزير في هذا الطلب

خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله إليه . فاذا انقضت هذه المدة جاز لصاحب العمل وقفه . ولما كان الثابت من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الطاعن قدم مذكرة إلى محكمة ثاني درجة بين فيها أن عذره في وقف العمل هو عدم وجود الخامات اللازمة للمصنع والخسارة التي لحقت به من جراء ذلك ودلل على هذا الدفاع بصورة خطاب أرسله إلى وزير الصناعة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ يكرر فيه طلب إصدار ترخيص باستيراد الخامات ويطلب الموافقة على التصريح له بتشغيل العمال ثلاثة أيام أسبوعيا لحين ورود الخامات ، وصورة أخرى للخطاب أرسله في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ إلى مدير مكتب عمل غرب اسكندرية بالمعنى المتقدم ، ثم صورة من حساب التشغيل والمتاجرة في المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠ لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٦١ كاشفة عن خسارة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع فسكت عن التعرض له أو الرد عليه بما يبرر إطرأحه على الرغم من أنه دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوته تغيير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود
عباس العراوى .

(٨٠)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ القضائية

(ا ، ب) مكافحة أمية .

(ا) نص المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن مكافحة الأمية

ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦
هو الذى ورد عليه وحده حكم الإيقاف المؤقت دون باقى مواده .

(ب) على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا
فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا
من قيام هذه الوحدات بمهمتها وإلا التزموا بتفقات تعليم هؤلاء العمال .

(ج) رشوة . جريمة .

يكفى لمساءلة الجانى من جريمة الرشوة فى حكم المادة ١٠٣ مكررا عقوبات
المعلقة الزعم بأن العمل الذى يطلب الجعل لأدائه يدخل فى أعمال وظيفته .
لا يشترط فى الزعم اقترانه بناصر أو وسائل احتيالية . كفاية مجرد صدور
الزعم فعلا دون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص
المزعم .

(د) إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

مطالبة القاضى الجناى بالأخذ بدليل معين أو بالتقيد فى تكوين عقيدته
بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية . غير جائز .

(هـ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى .

١ - القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ لم يوقف العمل به وإنما أوقف العمل مؤقتا بأحكام المادة ١٨ منه دون باقي مواده وذلك بالقوانين ٥٨٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٠ لسنة ١٩٥٩ و ٩ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ و ٢٥ لسنة ١٩٦٣ و ٣٤ لسنة ١٩٦٥ . وكانت المادة المذكورة قد أوجبت - بعد مضي أربع سنوات من بدأ تنفيذ قانون مكافحة الأمية - عدم قبول الأشخاص الذين لا يحملون اجازة بتأدية الامتحان الخاص بمحو الأمية في خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها ولا في المؤسسات والمصانع والمحال التجارية . وما عناه الشارع من إيقاف العمل بهذه المادة هو إتاحة الفرصة للطوائف العديدة للتعليم وحتى لا يزيد عدد المتعطلين .

٢ - أوجبت المادة العاشرة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها على الوجه المبين في هذا القانون وإذا قصرت في القيام بذلك التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال بشروط معينة .

٣ - استحدثت الشارع نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (المعلقة أخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشملها من يستغل من الموظفين العموميين والذين الحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمه ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم . ويكفي لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

٤ - لا يصح مطالبة القاضى الجنائى بالأخذ بدليل دون دليل أو بالتقيد فى تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية ، بل هو فى حل من ذلك مادام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى استخلصها القاضى من باقى الأدلة .

٥ - المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها . فانه يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التى ساقها فى سبيل التدليل على براءته وهى مجرد أقوال شهود يريد المتهم لها معنى لم تراها المحكمة مساندة فيه فأطرحتها أخذا بالأدلة القائمة فى الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال أربع سنوات سابقة على ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ وحتى ذلك التاريخ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : وبوصفته موظفا عموميا " مدرس بمدرسة سراى القبة الابتدائية " طلب وأخذ من كريكور الأجيحان ونسيس بدروسيان مبلغ خمسين جنيها على سبيل الرشوة مقابل ما زعمه لهما من التغاضى عن تحرير محاضر للعمال الذين يعملون فى المصنع المملوك لهما ولا يترددون على مدارس مكافئة الأمية . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقييد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوره بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٣ مكررا و ١١١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنين وأغريمه ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الرشوة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في الإسناد ذلك بأن ما وقع من الطاعن إن صح لا يعدو في الحقيقة من أن يكون جنحة نصب وليس جناية رشوة إذ يلزم للعقاب في مفهوم المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات أن يكون العمل الوظيفي الذي يرد عليه الزعم باختصاص الموظف العمومي به موجودا فعلا في حين أن العمل الوظيفي الذي قيل بأن الطاعن زعم الاختصاص به وهو التفاوض عن تحرير محاضر أعمال المصنع المتخلفين عن قسم مكافحة الأمية لا وجود له سواء في اختصاص الطاعن أو سواء لأن قانون مكافحة الأمية قد أوقف العمل به منذ عام سنة ١٩٦٠ ومع ذلك فإن الحكم لم يعن بالرد على هذا الدفاع الجوهري ، ثم هو لم يبين أركان جريمة الرشوة التي دان الطاعن بها والدليل على توافرها في حقه ، كما أن الطاعن دلى على كذب شاهد الإثبات المدرس محمد عبد الوهاب محمد وما ادعاه من مقابله للطاعن في المصنع في صباح يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ بما قدمه من شهادات رسمية صادرة من المدرسة التي يعمل بها وهي تقطع بوجوده بها في ذلك اليوم ورغم ذلك فإن الحكم أطرحها دون بيان العلة في ذلك ، كما أنه لم يعلل إطرأحه بشهادة الشهود بصدد الحفيظة التي كانت تشمل في صدر هذا الشاهد لفوز الطاعن دونه بجائزة الامتياز وأجرى الحكم على لسان صاحبي المصنع شهادة متسقة عما حدث في اليوم سالف البيان رغم اختلافهما البين حول وجود أحدهما "فرنسيس" في ذلك اليوم بالمصنع مما يعيب الحكم المطعون فيه وليستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن الطاعن وهو مدرس بمدرسة القبة الابتدائية قد قصد مصنعا من مصانع الأحذية وتقدم لصاحبيه زاعما أنه المهيمن على مدارس محو الأمية وبعد أن فرغ من امتحان عمال المصنع البالغ عددهم ٤٥ عاملا في القراءة والكتابة حرر كشفا بأسماء سبعة عشر أميا من بينهم ثم أفهم صاحبي المصنع أن التحاق هؤلاء العمال بوحدة مكافحة الأمية

يثقل كاهلها بالتزامات مالية ويعطل العمل بالمصنع وطلب منهما تقودا مقابل تفاضيه عن تحرير محاضر للعمال الأميين المتخلفين عن التعليم فما كان منهما إلا أن وافقاه على ما طلب ودفعاً له خلال أربع سنوات سابقة على ضبط الواقعة مبلغ أربعين جنيهاً وأخذية قيمتها عشرة جنيهاً ، ثم حدث أن اكتشف أمره المشرف على مدارس الشعب محمد عبد الوهاب محمد بمناسبة قدومه إلى المصنع لاستطلاع أسباب تخلف العمال عن الدراسة إذ حضر الطاعن في ذلك الوقت وطلب من أحد صاحبي المصنع تقوداً فأبلغ المشرف المذكور الشرطة فاستصدر ضابط شعبة البحث الجنائي إذناً من النيابة العامة بضبط الطاعن وتفتيشه وفعلاً تم القبض عليه في المصنع في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ متلبساً بتسليمه مبلغ جنيهاً من أحد صاحبي المصنع على سبيل الرشوة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ لم يوقف العمل به وإنما أوقف العمل مؤقتاً بأحكام المادة ١٨ من هذا القانون لمدة سنة وذلك بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٤ فقد أوجبت هذه المادة بعد مضي أربع سنوات من بدء تنفيذ مكافحة الأمية عدم قبول الأشخاص الذين لا يحملون اجازة بتأدية الامتحان الخاص بمحو الأمية في خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها ولا في المؤسسات والمصانع والمحال التجارية . وكان ما تغياهُ الشارع من إيقاف العمل بهذه المادة هو إتاحة الفرصة للطوائف العديدة للتعلم وحتى لا يزيد عدد المتعطلين ثم استمر إيقاف العمل مؤقتاً بأحكام المادة ١٨ المذكورة مدداً أخرى بالقوانين أرقام ٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ ، ٧٠٤ لسنة ١٩٥٩ ، ٩ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٥ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ ضبط الواقعة في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ بل صدر بعدها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ بوقف العمل لمدة ثلاث سنوات أخرى بأحكام المادة ١٨ المذكورة للغاية ذاتها سالفة البيان مما مفاده أن نص المادة ١٨ وحدها من قانون مكافحة الأمية هو الذي ورد عليه حكم الإيقاف المؤقت دون باقي مواده ولما كانت المادة العاشرة من ذلك القانون قد أوجبت على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملاً فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها على الوجه المبين في هذا القانون وإذا قصرُوا في القيام بذلك التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال بشروط معينة . لما كان

ذلك، وكان ما أثبتته الحكم من أن العمل الذي استحصل الطاعن بمقتضاه على الرشوة للامتناع عن أدائه وهو تحرير محاضر للعمال الأميين المتخلفين عن التعلم بين العمال البالغ عددهم ٤٥ عاملا وإن كان لا اختصاص للطاعن به إلا أنه يدخل فعلا في اختصاص غيره من الموظفين ومن في حكمهم وقد زعم الطاعن أنه من أعمال وظيفته. وإذا ما كان ذلك، وكان الشارع قد استحدث نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (معدلة أخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ويكفي لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية وكل ما يطلب في هذا الصدد وهو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص المزعوم. لما كان ما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن في دفاعه من أن العمل الوظيفي الذي زعم أنه مختصا به وأخذ بمقتضاه الرشوة غير موجود فعلا ولا وجود له لا يقف العمل بقانون مكافحة الأمية منذ سنة ١٩٦٠ وما رتبته على ذلك من نتائج هو في حقيقته على ما سلف إيضاحه دفاع قانوني بعيد عن حجة الصواب ولا أثرب - والأمر كذلك - على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن الرد على هذا الدفاع لظهور بطلانه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها فإن الحكم يكون صحيحا في القانون وخاليا من عيب القصور في التسييب، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ما تقدم، وكانت المحكمة بعد أن أثبتت الواقعة في حق الطاعن على النحو الذي سلف بيانه وسردت مؤدى أقوال شهود الإثبات التي عولت عليها في إدانة الطاعن أفصححت عن اطمئنانها إلى أقوال هؤلاء الشهود بما فيهم المشرف محمد عبد الوهاب محمد الذي يرمى الطاعن إلى التشكيك في شهادته وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك

مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه . لما كان ذلك ، وكان تقديم الطاعن شهادات رسمية من المدرسة بوجوده فيها في يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٤ الذي قرر الشاهد محمد عبد الوهاب محمد أنه قابل الطاعن فيه في المصنع فإنه مع التسليم بهذا التقديم فهو يخضع في تقديره لمحكمة الموضوع لما هو مقرر بأنه لا يصح مطالبة القاضي الجنائي بالأخذ بدليل دون دليل أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة للطعن بالتزوير على الأوراق الرسمية بل هو في حل من ذلك ما دام الدليل المستمد من ورقة رسمية غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن عدم تعليله إطرach تلك المستندات وشهادة الشهود بخصوص الحفيظة المدعاة والتي كان يعمل بها صدر الشاهد محمد عبد الوهاب محمد مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها فإنه يكفي لسلامة الحكم أن يثبت أن كان الجريمة وبين الأدلة على وقوعها من المتهم وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التي ساقها في سبيل التدليل على براءته وهي مجرد أقوال شهود يريد المتهم لها معنى لم تر المحكمة مسايرته فيه فأطرحها أخذا بالأدلة القائمة في الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد على لسان الشاهد كريكور الاجيجان ما نصه .

”أنه تصادف في صباح يوم ١٩٦٤/٥/٢٦ أن حضر إليه محمد عبد الوهاب محمد المشرف على مدارس نحو الأمية وسأله عن سبب عدم ذهاب العمال للمدرسة وأثناء ذلك حضر المتهم يطلب نقودا فعرض عليه الحضور في الساعة الواحدة والنصف مساء ليقابل شريكه“ . ثم أورد على لسان الشريك نريس بديرو سيان ما نصه

”بأنه حضر يوم ١٩٦٤/٥/٢٦ ظهرا فعلم من الشاهد السابق بأن المتهم حضر في الصباح لأخذ نقود وأنه عرض عليه الحضور ظهرا وفي نحو الساعة الواحدة والنصف مساء حضر المتهم“ . ما أورده الحكم من ذلك وإن كان قد أبرز فيه

واقعة عدم وجود الشاهد نرسيص صباح اليوم المذكور في المصنع إلا أنه ليس من شأنه أن ينال من صلاحية الدليل المستعمل من ضبط الطاعن في يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ بمعرفة ضابط شعبة البحث الجنائي متلبسا بتسليمه مبلغ جنيهاين في المصنع على سبيل الرشوة على النحو الذي أثبتته الحكم، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن الإخلال بحق الدفاع والقصور والخطأ في الاستناد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم جميعه، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

فهرس هجائي موضوعي عام
للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

السنة السابعة عشرة

العدد الأول

العدد الأول

السنة السابعة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام

للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(أ)
		إثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة . أحوال شخصية . اختلاس أشياء محجوزة . إخفاء أشياء مسروقة . إرتباط . أسباب الإباحة . استئناف . إصابة خطأ . اعتراف . إعلام شرعي . اعلان . إفلاس . إمتناع عن بيع سلعة مسعرة . إمتناع عن تخفيض أجرة . أمر بالألا وجه . إهانة . إيجار أماكن
		إثبات
		إثبات بوجه عام :
		١ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك .
٦٩	١٣	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٢٦٦	٥٣	(والطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٤٠٦	٨٠	(والطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تظمن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . أمثلة .
٦٩	١٣	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٣٠٣	٦٠	(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٣ — وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده .
٢٣٣	٤٥	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٤ — قول المحكمة فى حكمها — تأييدا لعدم تعذر الرؤية — بسطوع القمر فى مساء اليوم الخامس من الشهر العربى بمراعاة توقيت الحادث فى الساعة التاسعة مساء . حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة .
٢٦٦	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها سائغا .
٢٦٦	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٦ — لمحكمة الموضوع إطراح أية ورقة غير جدية بثقتها .
٢٧٨	٥٥	(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		اعتراف :
		١ — الاعتراف فى المواد الجنائية . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ به بالكامل أو تجزئته فتأخذ منه بما تظمن إليه دون التقييد بالأخذ بباقيه .
٥	٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا إلى مجرد بطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . غير صحيح . للمحكمة الأخذ بهذا الاعتراف متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا عن القبض والتفتيش .
٥٠	٩	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٣ — للمحكمة الأخذ باعتراف المتهم في محضر التحقيق ولو عدل عنه أمامه . متى اطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .
٩٤	١٧	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٣٤ بالصيغة رقم ١٨٩)
		شهود :
		١ — عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين . للمحكمة الأخذ بها والاعتماد عليها متى اقتنعت بصحتها .
١٥	٢	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ — معاملة الشارع الأجرة — في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن — معاملة الواقعة المسادية . لإباحته للمستأجر إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها القرائن .
١١٥	٢١	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — اختلاف نطاق تطبيق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء من نطاق تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن . وفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة . أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبيئة فيها مطلقة .
١١٥	٢١	(والطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٤ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٢٦٦	٥٣	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ — تجزئة الشهادة من اطلاقات محكمة الموضوع . إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد . إفادته ضمنا عدم اطمئنانها إليها . عدم التزامها ببيان علة ما ارتأته .
٢٦٦	٥٣	(الطن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٦ — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا .
٣٠٨	٦١	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		خبرة :
		١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكل إلى محكمة الموضوع .
٩٤	١٧	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٣٠٨	٦١	(والطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٣٦٢	٧٢	(والطن ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — عدم الترام محكمة الموضوع باجابة طلب نذب خير في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، أو كان في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها .
١١٥	٢١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
٣٦٢	٧٢	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٣ — للمحكمة الجزم بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .
٣٠٨	٦١	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

اجراءات المحاكمة

		١ — عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلايين . للمحكمة الأخذ بها والاعتماد عليها متى اقتنعت بصحتها .
١٥	٣	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ — للتمهم أن يعرض عذره في عدم الحضور بأي طريقة تكفل إبلاغه إلى المحكمة .
٤٥	٨	(الطن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
		٣ — متى يقضى في المعارضة في غيبة المعارض ، باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بدون عذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		محل نظر العذر القهري المانع وتقديره — عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بالنقض .
٤٥	٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
		٤ — المحاكمة الجنائية. العبرة فيها باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك .
٦٩	١٣	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٥ — فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته . لا يبطل الإجراءات بعد صحة .
١١٥	٢١	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٦ — الأصل في الإجراءات الصحة . الادعاء بما يخالف ما أثبت في محضر الجلسة أو الحكم لا يكون إلا بالطعن بالتزوير .
١١٥	٢١	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٧ — ثبوت أن الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه . لا تعارض في المصلحة . لمحام واحد تولى الدفاع عنهما .
١٤٥	٢٦	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٨ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . على الخصم إذا كان يهمة تدوينه طلب لإثباته صراحة في المحضر . عليه إن ادعى مصادرة المحكمة لحقه في الدفاع أن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٢١١	٣٩	(والطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٩ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مفتضيات حق الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستبعاد كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ إجراءات .
١٨٥	٣٣	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
٢٤٧	٤٩	(والطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		١٠ - اختلاف وصف الحزب المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي والحزب الموصوف بتقرير التحليل : على المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلي منه حقيقة الأمر .
١٨٩	٣٤	(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		١١ - التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .
٢٤٧	٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		١٢ - قرار المحكمة الذي تصدره بصدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيرى لا تنولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .
٢٤٧	٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		١٣ - الدفع ببطلان الإجراءات لاستجواب المحكمة للمتهم . سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد إعتراضا عليه .
٢٧٣	٥٤	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٧٣	٥٤	١٤ — الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها . (الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٢٧٨	٥٥	١٥ — عدم تقيد المحكمة بطلبات المدعى المدني (رافع الدعوى المباشرة) عند إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . مثال . (الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
٣٠٣	٦٠	١٦ — التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية . لا أثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال . (الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
٣٠٣	٦٠	١٧ — وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقاً للمادة ٢٨١ مراقعات . لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال . (الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
٣٢٩	٦٤	١٨ — إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانوناً . لا أثر له في صحة الإعلان . للمتهم أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة إجابته وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٣٢٩	٦٤	١٩ — المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ومحكمة الجنايات . تقريرها لمصلحة المتهم نفسه . سكوته عن التمسك بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلاً عنها . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٦٢	٧٢	<p>٢٠ - اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير من أن العبارات المدونة على أغلفة المخدرات المضبوطة وأوراقها قد حررت بنخط الطاعن . لا يعيب الحكم عدم اطلاع المحكمة على الأغلفة أو أوراق الاستكتاب وعرضها على المتهم . طالما أنه لم يطلب هو أو المدافع عنه الاطلاع عليها .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)</p>
٣٩٥	٧٨	<p>٢١ - وجوب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بحالتها جميعا بأمر إحالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها .</p> <p>المقصود بالجرائم المرتبطة : هي التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات . الارتباط البسيط : هو الذي لا تتوافر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات . في أحوال هذا الارتباط : ضم الدعاوى المتعددة جوازي للمحكمة ، إلا أنها تلتزم بالفصل في كل منها على حدة .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)</p>
<p><u>إحالة</u></p>		
<p>راجع : دعوى مدنية .</p>		
<p>(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٢٤٨)</p>		

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

أحوال شخصية

راجع : دعوى جنائية .

(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٦٩)

إختلاس أشياء محجوزة

اعتبار الشارع جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات في حكم السرقة . عدم مجاوزة ذلك دائرة الغرض الذي فرض من أجله . لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظروف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة .

(الطن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ... ٧ ... ٤٢

إخفاء أشياء مسروقة

١ — إعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق . اشتراط إحرازه به مادياً . غير لازم . كفاية اتصال يده به وانبساط سلطانه عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية .

تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم .

(الطن رقم ١٣٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ١ ... ١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٨٥	٣٣	٢ — وجوب تضمين حكم الإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم بالسرقة . (الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
ارتباط		
١٠٦	١٩	١ — جواز تكوين الفعل الواحد جرائم متعددة . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ — وجوب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بأحالتها جميعا بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها .
		المقصود بالجرائم المرتبطة : هي التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات .
٣٩٥	٧٨	الارتباط البسيط : هو الذي لا تتوافر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات . في أحوال هذا الارتباط : ضم الدعاوى المتعددة جوازي للمحكمة ، إلا أنها تلتزم بالفصل في كل منها على حدة . (الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)
٣٩٥	٧٨	٣ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟ (الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٩٥	٧٨	٤ — تقرير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . كون الوقائع كما أوردتها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم . مثال . (الطنن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		أسباب الإباحة
٥٧	١٠	١ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا أثر للدوافع على قيامها . لا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع . يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها . (الطنن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
٢٣٠	٤٤	٢ — تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تحول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى . (الطنن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		استئناف
		ميعاده :
٢٦٣	٥٢	الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لا يصح إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجع إلى عذر قهري . ميعاد استئناف هذا الحكم . يبدأ من يوم علم المحكوم عليه رسميا به لا من يوم صدوره . مجانية الحكم هذا النظر خطأ في القانون . (الطنن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نظرة :
		١ - رفع الاستئناف من غير النيابة . ليس للمحكمة إلا ان تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف . المادة ١٧/٤ إجراءات .
٩١	١٦	إدانة المتهم في جنحة شروع في سرقة من محكمة أول درجة . استئنافا الحكم وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية شروع في سرقة يعود . مخالف للقانون . (الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٢ - للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها . ليس في ذلك تشديد للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ٣ - اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ١٩٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ٤ - وجوب إعمال المادة ٢٤١ إجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية . سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة الاستئنافية بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع . قضاء الحكم بقبول المعارضة شكلا والفصل في موضوع الدعوى دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .
٣٣٣	٦٥	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		هـ — تلمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية — فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب النهائى للقاضى الجزئى . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لها حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . انغلاق باب الطعن بالنقض فى وجههما فى هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض . (الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ... ٧٠ ...
٣٥٤		
		إصابة خطأ
		مثال لتسبب قاصر فى جريمة إصابة خطأ . (الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨) ... ٧١ ...
٣٥٩		
		اعتراف
		راجع : إثبات . " اعتراف " .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اعلام شرعى
		إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لأئحة المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ما ورد فى اعلام الوراثه .
٦٩	١٣	(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		اعلان
		١ — إعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو فى موطنه . الوطن : هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . المكان الذى يباشرفيه الموظف عمله لا يعتبر موطننا .
٢١٨	٤١	(الطن رقم ١٤٣١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ — إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانونا . لا أثر له فى صحة الاعلان . للتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة إجابته وإلا كانت اجراءات المحاكمة باطلة .
٣٢٩	٦٤	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٣ — المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الاحالة ومحكمة الجنايات . تقريرها لمصلحة المتهم نفسه . سكوتة عن التمسك بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلا عنها .
٦٤	٣٢٩	(الفعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		<u>افلاس</u>
		راجع : تفالس بالتقصير . (القاعدة رقم ٦ بالصيغة ٢٧ ع) .
		<u>امتناع عن بيع سلعة مسعرة</u>
		راجع : تموين . (القواعد رقم ٤٠٤ ، ٥٧ ، ٦٦ بالصحائف ٢٧٣ ، ٢٩٢ ، ٣٣٦) .
		<u>امتناع عن تخفيض أجرة</u>
		١ — لا يوجد مانع في القانون أوفى الواقع من اقامة انشاءات جديدة في مبنى قديم بحيث تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الايجارات الذي يخضع له المبنى القديم . ذلك مشروط بأن

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		يكون وليد تغييرات مادية جوهرية في الأجزاء الأساسية من المبنى الأصلي . لا يدخل في ذلك التعديلات والتحسينات التي يجريها المالك لتمهيل استغلال مبناه القديم مما لا تصحبه تغييرات في أجزائه الأساسية . لاحق للمستأجر في المطالبة بتخفيض الأجرة إلا أن يتمسك المؤجر بحقه في زيادتها على أساس استحداثه للبناء .
٨٦	١٥	(الطن رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ - إن دعوى الطاعن بجهله بحقيقة ما أجراه من تعديل في البناء وهل يرقى أو لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء . جهل مركب من جهل بالقانون وبالواقع . أثره على انتفاء القصد الجنائي ؟
٨٦	١٥	(الطن رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٣ - ليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة في القانون معلقا على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة .
١١٥	٢١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٤ - معاملة الشارع الأجرة - في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن - معاملة الواقعة المادية . إباحته للمستأجر إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها القرائن .
١١٥	٢١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>هـ - إختلاف نطاق تطبيق القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء من نطاق تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجار الأماكن .</p> <p>دفاتر الحصر هي السند الوحيد الذي يشهد بمقدار الضريبة المفروضة . أما الأجرة الفعلية التي يدفعها المستأجر فالبينة فيها مطلقة . أطراح الحكم المطعون فيه باعتبار دفاتر الحصر حجة بما فيها على حقيقة الأجرة الفعلية في خصوص تطبيق القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . لا مخالفة للقانون .</p> <p>(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ... ٢١ ...</p>
١١٥		<p style="text-align: center;">أمر بالألا وجه</p> <p style="text-align: right;">راجع : قبض .</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ٥٠ بالصيغة رقم ٢٥٥)</p> <p style="text-align: right;">ومستشار الإحالة .</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ٦٧ بالصيغة رقم ٣٣٨)</p> <p style="text-align: center;">إهانة</p> <p>١ - القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والاشارة : توافره بتعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .</p> <p>(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ... ١٩ ...</p>
١٠٦		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢- لا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت ابتداء من المعتدى أو حصلت ردا لإهانة وقعت عليه . (الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١١٢	٢٠	
<p style="text-align: center;">إيجار أماكن</p> <p style="text-align: center;">راجع : إمتناع عن تخفيض أجرة .</p>		
<p style="text-align: center;">(ب)</p> <p style="text-align: center;">بطلان . بلاغ كاذب . بناء</p>		
<p style="text-align: center;">بطلان</p> <p style="text-align: center;">بطلان متعلق بالنظام العام :</p> <p style="text-align: center;">بطلان الحكم المترتب على إقامة الدعوى الجنائية على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا . طبيعته : تعلقه بالنظام العام . جواز الدفع به في أى مرحلة من مراحل الدعوى . (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)</p>		
٣١٧	٦٢	

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
		<p>بلاغ كاذب</p> <hr/> <p>١ - جريمة البلاغ الكاذب . أركانها : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً السوء والاضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٤٦ ... ٢٣٦</p> <p>٢ - الحكم القصد الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب من الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٤٦ ... ٢٣٦</p> <hr/> <p>بناء</p> <hr/> <p>١ - التقسيم . تعريفه ؟ الشروط اللازمة لإسباغ وصف التقسيم على الأرض (١) تجزئة الأرض إلى عدة قطع (٢) بقصد التصرف فيها بأحد العقود الميينة في المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبغرض إنشاء مبان عليها (٣) وأن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ... ١١ ... ٦٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٠	١١	<p>٢ - الحكم بالادانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامته بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟ أن يعنى باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن يثبت توافرها . (الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)</p> <p>٣ - متى يعد البناء آيلا للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ؟ دفع المتهم - تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في درجتي التقاضي - بأن هذا البناء كان آيلا للسقوط ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء . دفاع جوهري . على المحكمة أن تمحصه قبل الحكم في الدعوى بالادانة وإلا كان حكمها قاصر البيان . (الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)</p>
٦٤	١٢	<p>(ت)</p> <p>تحقيق . ترصد . تزوير . تسعير جبرى تعويض . تفالس بالتقصير . تفتيش . تقرير التلخيص . تقسيم . تلبس . تموين</p> <p><u>تحقيق</u></p> <p>التحقيق الذى تجريه النيابة العامة :</p> <p>١ - تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد . غير واجب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)</p>
٢٨٦	٥٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — المخاطب بنص المادة ١٤٠ إجراءات هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن . عدم ترتيب بطلان ما للإجراءات على هذا الاتصال بذاته .
٢٨٦	٥٦	(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٦٦) التحقيق الذي تجريه المحكمة :
		اختلاف وصف الحرز المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل : على المحكمة أن تجري تحقيقا تستجلي منه حقيقة الأمر .
١٨٩	٣٤	(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦)
		<u>ترصد</u>
		راجع : قتل عمد . (القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٥) .
		<u>تزوير</u>
		التزوير والاستعمال :
		١ — إثبات الحكم في حق المتهمين أنهما بتزويرهما الإعلام الشرعي واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدينين بالحقوق المدنية لتعطيتهما صرف المبلغ المستحق لهما ولباقي المستحقين وحرمانهم منه . القضاء للمدينين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت المطالب به . صحيح .
٣٤٨	٦٩	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — إثبات الحكم تقديم المتهم الإعلام الشرعي المزور إلى البلدية مع علمه بتزويره . تحقق العناصر القانونية لجريمة استعمال محرر مزور . وكالته من زوجته لا تنفي مقارفته الجريمة التي دين من أجلها .
٦٩	١٣	(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٣ — إثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص . العبرة بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة . لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لإثبات عكس ما ورد في إعلام الوراثة .
٦٩	١٣	(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٤ — جريمة التزوير . عدم رسم القانون طريقة إثبات خاصة لها تلتزم المحاكم الجنائية باتهاجها . للمحكمة الأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية .
٣٠٣	٦٠	(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٥ — التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية . لا أثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال .
٣٠٣	٦٠	(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٦ — وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات . لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال .
٣٠٣	٦٠	(الطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الطعن بالتزوير :
		”إجراءاته . المضاهاة“ .
		المضاهاة : عدم تنظيمها في قانون الإجراءات الجنائية بنصوص أمرية يترتب البطلان على مخالفتها .
٣٠٣	٦٠	(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		<hr/>
		تسعير جبرى
		<hr/>
		راجع : تموين .
		(القواعد أرقام ٥٤٠٥٧٠٦٦ بالصحائف ٢٧٣، ٢٩٢، ٢٣٦)
		<hr/>
		تعويض
		<hr/>
		١ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء بمبلغ معين وفقا لمختلف ظروف الدعوى . لا يقبل المناقشة . شرط ذلك : عدم اتمام المحكمة في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وادخاله في حساب التعويض عند تقديره . قضاؤها في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ . مثال .
٢٥	٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - إثبات الحكم في حق المتهمين أنهما يتزويرهما الإعلام الشرعى واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدعين بالحقوق المدنية لتعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما وللباقى المستحقين وحرمانهم منه . القضاء للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت المطالب به . صحيح .
٦٩	١٣	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) راجع أيضا : نقض . (القائمة رقم ٤٩ بالصحيفة ٢٤٧)
		تفالس بالتقصير
		١ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي . من بينها : عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة ، وعدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من القانون المذكور . تقدير هذه الحالات موكل إلى المحكمة . لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن لا تقضى بالعقوبة . (الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
٣٧	٦	٢ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي . جرائم غير عمدية . قيام الركن المعنوي فيها على فكرة الخطأ المسبب للاخلال بالأحكام التي وضعها المشرع لضمان سير التفليسة وتصفية الأموال على صورة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧	٦	تحقق المساواة بين الدائنين . إقتراض المشرع توافر هنصر الخطأ من مجرد وقوع فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة ٣٣١ عقوبات . لاتهم نفى وجود هذا الفعل . (الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		تفتيش
		إذن تفتيش : "إصداره" :
		١ — التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته : أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته بوقوع جريمة معينة من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية وحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . تولى رجل الضبط القضائي التحريات بنفسه أو معرفته الشخصية السابقة بالشخص المطلوب الإذن بتفتيشه . غير واجب قانونا . له الاستعانة في ذلك بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين . (الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ٩ (والطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤) ٢٤
١٣٤	٢٤	٢ — الظروف التي تبرر التفتيش . خضوعها لتقدير سلطة التحقيق الآمرة تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧) ٩
٥٠	٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — تقدير كفاية التحريات وجديتها . متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .
١٧٥	٣٢	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ”تنفيذه“
		١ — مجال أعمال المادة ٢/٤٦ إجراءات : أن يقع التفتيش على شخص الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة .
٢٥٨	٥١	(الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٢ — اصطحاب مأمور الضبط القضائي أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى . غير واجب . هذا الالتزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة .
٢٥٨	٥١	(الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		الطعن على إذن التفتيش وإجراءاته :
		١ — القول كقاعدة عامة بطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا إلى مجرد بطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . غير صحيح . للحكمة الأخذ بهذا الاعتراف متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا عن القبض والتفتيش .
٥٠	٩	(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٢ — الدفع بطلان التفتيش . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٩	٢٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . ثبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبيء عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا وقت صدوره . إعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .
٢٢١	٤٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		تفتيش غير المتهم الموجود في المكان المأذون بتفتيشه :
		١ — الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش غير المتهم الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه : وجود قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة ، أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأن له اتصالا بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم المضالع فيها .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٢ — إستظهار الحكم وجود أمارات تدل على مساهمة المتهم في الجريمة المسندة إلى المأذون بتفتيشه وإيراده دلائل كافية على قيام حالة التلبس في حقه . تفتيشه . لا بطلان .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القيود الواردة على تفتيش السيارات :
		١ — القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات . انصرافه إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . عدم جواز تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .
٥	٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢)
		٢ — مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دأية اختصاصه . عدم اعتباره قبضا .
٥	٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢)
		تقرير التلخيص
		١ — فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته . لا يبطل الإجراءات بعد صحة .
١١٥	٢١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ — إثبات تلاوة تقرير التلخيص في ورقة الحكم . عدم جواز إثبات عكس ذلك إلا بالطن بالتزوير .
٢١١	٣٩	(الطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تقسيم
		١ - التقسيم . تعريفه ؟ الشروط اللازمة لاسباغ وصف التقسيم على الأرض : (١) تجزئة الأرض إلى عدة قطع (٢) يقصد التصرف فيها بأحد العقود الميئة في المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبغرض انشاء مبان عليها (٣) وأن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم .
٦٠	١١	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٢ - الحكم بالادانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالفة لأحكام القانون أو اقامته بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟ أن يعنى باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن يثبت توافرها .
٦٠	١١	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
<u>تلبس</u>		
		١ - التخلي الذي ينبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه : وقوعه عن إرادة وطوعية واختيار . كونه وليد اجراء غير مشروع . بطلان الدليل المستمد منه . مثال .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٢ - استظهار الحكم وجود أمارات تدل على مساهمة المتهم في الجريمة المسندة إلى المأذون بتفتيشه وإيراده دلائل كافية على قيام حالة التلبس في حقه . تفتيشه . لا بطلان .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٢١	٤٢	٣ — تلقى أمور الضبط القضائي نبأ جريمة الرشوة عن الغير. عدم كفايته لقيام حالة التلبس بها . ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها . مثال . (الطن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		<u>تموين</u>
٢٧٣	٥٤	١ — مسئولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقواعد المعدلة له : مسئولية المدير . طبيعتها : فعلية مقررة طبقا للقواعد العامة . مسئولية صاحب المحل . طبيعتها : فرضية . قيامها على اقتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه . عقوبتها الحبس والغرامة إلا إذا أثبت أنه كان غائبا أو استعالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقبرع المخالفة فتكون العقوبة الغرامة فحسب . المراد بالغياب ، انقطاعه بالكلية عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة . (الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٢٩٢	٥٧	٢ — مساءلة صاحب المحل عما يقع فيه من مخالفات تموينية . معاقبته بالحبس والغرامة معا أو باحدهما . ثبوت غيابه أو استحالة مراقبته لمنع وقوع المخالفة . اقتصار العقوبة على الغرامة . المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . (الطن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٤)
٣٣٦	٦٦	٣ — جريمة الامتناع عن بيع ساعة مسعرة . قيامها : مادامت الساعة مسعرة وفي حوزة المتهم . سواء أكانت في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه ، ما دامت أنها معدة للبيع . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - وجوب مصادرة السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع . المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل .
٣٣٦	٦٦	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		(ج)
		جريمة
		الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة :
		الجريمة الوقتية : هي التي تتم وتنتهي بمجرد إتيان الفعل .
		الجريمة المستمرة : هي التي تستمر فيها الحالة الجنائية فترة من الزمن . العبرة في الاستمرار هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعًا متجددًا . لا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والأساس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابها .
		جريمة إقامة عربة بدون ترخيص : جريمة وقتية .
		جريمة إدارة محل عمومي بدون ترخيص : جريمة مستمرة .
٢٠٣	٣٧	(الطن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢٠٧	٣٨	(والطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أركان الجريمة :
		١ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا أثر للدوافع على قيامها . لا مبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع . يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها .
٥٧	١٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٢ - آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .
٩٤	١٧	(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٣ - وجوب تضمين حكم الإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم بالسرقة .
١٨٥	٣٣	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٤ - جريمة البلاغ الكاذب . أركانها : ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله .
٢٣٦	٤٦	(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . القصد الجنائي فيها : توافره بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ سحبه ، ولو كان التقدم به في تاريخ لاحق ، أو كان قد تم الوفاء بقيمته ، ما دام معطيه لم يسترده .
٢٧٨	٥٥	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
٣٢٥	٦٣	(والطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٧٨	٥٥	٦ - تحدث الحكم استقلا لا عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد. غير لازم. إلا إذا كان مشار نزاع. (الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
٤٠٦	٨٠	٧ - يكفي لمساءلة الجاني عن جريمة الرشوة في حكم المادة ١٠٣ مكرر عقوبات المعدلة الزعم بأن العمل الذي يطلب العمل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته. لا يشترط في الزعم اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية. كفاية مجرد صدور الزعم فعلا دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص المزعوم. (الطن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩) راجع أيضا : ارتباط . القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١٠٦) (ح) حكم وصف الحكم : " الحكم الحضورى الاعتبارى " ١ - مناط اعتبار الحكم حضوريا : أن يحضر المتهم عند نداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور . الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم حذرا مقبولا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بشرط أن يكون التأجيل لجلسات متلاحقة . انقطاع الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات . وجوب إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .
٣٤٣	٦٨	(الطنن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٢ — العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .
٣٤٣	٦٨	(الطنن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		راجع أيضا : معارضة .
		(القاعدة رقم ٦٥ بالصيغة رقم ٢٢٣) .
		وضعه والتوقيع عليه :
		١ — اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .
١٦٩	٣١	(الطنن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٢ — إثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يكون إلا عن طريق الحصول على شهادة من قلم الكتاب دالة على أن الحكم لم يكن حتى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . مثال .
٣٢٥	٦٣	(الطنن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بياناته :
		”بيانات التسبيب“ .
		على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذي ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه .
٦٤	١٢	(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		تسبيب الحكم :
		التسبيب المعيب :
		١ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . الأسباب التي من أجلها رفضت المحكمة التعويل على تلك الشهادة . خضوعها لرقابة محكمة النقض . مثال .
٤٥	٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
		٢ — الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامته بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟ أن يعنى باستظهار العناصر التي أوردتها المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأن يثبت توافرها .
٦٠	١١	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٣ — تصدر القصور أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفه القانون .
٦٠	١١	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - دفع المتهم - تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في درجتي التقاضي - بأن هذا البناء كان آيلا للسقوط ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تحصره قبل الحكم في الدعوى بالإدانة وإلا كان حكمها قاصر البيان .
٦٤	١٢	(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٥ - حكم الإدانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى هذه الأدلة .
		مثال لتسبيب قاصر في مخالفة عدم رفع أجور عمال إلى الحد الأدنى للأجور .
١٠٣	١٨	(الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٦ - ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قديتغيرها اقتناعها ووجه الرأى في الدعوى . مثال .
١٢٥	٢٢	(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٧ - المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل ؟ هو صاحب الأمر - بحسب النظام الموضوع للنشأة - في الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقترضه القانون . هذا الوصف في المخاطب به ركن

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق نص القانون الذي دين بمقتضاه عليه . قصور .
١٦٦	٣٠	(الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٨ - وجوب تضمين حكم الإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم بالسرقة .
١٨٥	٣٣	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٩ - الأدلة في المواد الجنائية : متسائلة . يكمل بعضها بعضها . سقوط أحدها أو استبعاده . أنه : تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اتهمت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أن هذا الدليل غير قائم . مثال .
١٨٩	٣٤	(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		١٠ - سبق الإصرار . ما هيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا . مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . شرط توفره في حق الجاني ؟ أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في رويه وهدوء . مثال لتسبيب معيب على توافره .
١٩٣	٣٥	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١١ - دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله . ثبوت أن الإذن قد صدر توصلاً لضبط واقعة رشوة مما ينبىء عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلاً وقت صدوره . إعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .
٢٢١	٤٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		١٢ - وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده .
٢٣٣	٤٥	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٣ - تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبيان أوجه التشابه بينهما . قصور .
٢٣٣	٤٥	(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٤ - الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . مثال .
٢٣٦	٤٦	(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٥ - تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . خطأ مأمور الضبط القضائى فى التعرف على نوع المادة المخدرة . عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هى التي أرسلت للتحليل .
٣٣٩	٦٧	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٦- الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى . إقتضائه من قضاء الإحالة إجراء تحقيق في شأنه لاستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل .
٣٣٩	٦٧	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		١٧- مثال لتسبب قاصر في جريمة قتل خطأ وإصابة خطأ .
٣٥٩	٧١	(الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		١٨- خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضاً . التدليل به وحده على أنه كان في مكتبته حضور جلسة المعارضة . غير صحيح . ليس للحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون سماع دفاعه .
٣٧٥	٧٤	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		١٩- وصف المخاطب بتنفيذ قانون مقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال . ركن في الجريمة التي تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت إنطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه . قصور يعيبه .
٣٧٨	٧٥	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		راجع أيضا : رشوة . (القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٢١)
		وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٣٠)
		وعمل . (القواعد أرقام ٤٣ و ٧٥ و ٧٩ بالصحائف ٢٢٥ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣)
		التسبب غير المعيب . ١ — إعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق . اشتراط إحرازه له مادي . غير لازم . كفاية اتصال يده به وانبساط سلطانه عليه ولولم يكن في حوزة الفعلية . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن . غير لازم . (الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ١
		٢ — عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي استقلالاً . كفاية الرد الضمني . (الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ١٥
		٣ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أقوال الشاهد في التحقيقات ولو جاءت مغايرة لشهادته في الجلسة . عدم التزامها بتبيان علة ذلك أو تحديد موضع الدليل من الأوراق . ما دام له أصل ثابت فيها . (الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣) ... ٢١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — أوجه الدفاع الموضوعية . عدم استلزامها رد اصريحا . كفاية الرد الضمني .
٢١	٤	(الطن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٥ — مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني لا يلزم . يكفى أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .
٢٥	٥	(الطن رقم ١٦٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٦ — التناقض الذي يبطل الحكم : هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سايعة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .
٣٧	٦	(الطن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٧ — آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .
٩٤	١٧	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٨ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان .
١٠٦	١٩	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
٢٨٦	٥٦	(والطن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٤)
		٩ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه . مثال .
١١٥	٢١	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١٤٥	٢٦	(والطن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
٣٠٨	٦١	(والطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٤٠٦	٨٠	(والطن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها ، ما دام استخلاصها سائغا . عدم التزامها بالأخذ بالأدلة المباشرة فحسب . لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .
١٢٩	٢٣	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
٢٦٦	٥٣	(والطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٣١٧	٦٢	(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
٣٦٢	٧٢	(والطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		١١ — الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم . ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال .
١٤٥	٢٦	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		١٢ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة وإطراح ما عداه . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة . كفاية الرد الضمني .
١٤٥	٢٦	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		١٣ — النعي على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه المتهم أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .
١٤٥	٢٦	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		١٤ — استظهار المحكمة واقعة الدعوى وتأسيسها إدانة الطاعن على أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق . لا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعينة من بعض الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من تلك الأدلة .
١٤٥	٢٦	(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٥ — الدفع بشيوع التهمة أو بتلقيها . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .
١٥٩	٢٨	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		١٦ — التخلي الذي ينبغي عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه : وقوعه عن إرادة وطوعية واختيار . كونه وليد إجراء غير مشروع . بطلان الدليل المستمد منه . مثال .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		١٧ — تبيان الحكم عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر .
٢٤٧	٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٨ — التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .
٢٤٧	٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		١٩ — وجود المخدر عاريا يجيب المتهم لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالحبس .
٢٥٨	٥١	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٢٠ — قول المحكمة في حكمها — تأييدا لعدم تعذر الرؤية — بسطوع القمر في مساء اليوم الخامس من شهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء — حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة .
٢٦٦	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢١ — العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا إذا قيده القانون في ذلك .
٢٦٦	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٢٨٦	٥٦	(والطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٤)
٤٠٦	٨٠	(والطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		٢٢ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٢٦٦	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٢٣ — تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع . إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد . إفادته ضمنيا عدم اطمئنانها إليها . عدم إلزامها ببيان حلة ما ارتكبه .
٢٦٦	٥٣	(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٢٤ — تحدث الحكم استقلا عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . غير لازم . إلا إذا كان مثار نزاع .
٢٧٨	٥٥	(الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		٢٥ — البيان المعول عليه في الحكم : هو الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . مثال .
٢٧٨	٥٥	(الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
		٢٦ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
٣٠٨	٦١	(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٣٠٨	٦١	٢٧ — للمحكمة الجزم بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم . متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها . (الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
٣٠٨	٦١	٢٨ — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً . (الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
٣٢٩	٦٤	٢٩ — أخذ الحكم بأقوال شهود متناقضة . لا يعيبه . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما تناقض فيه . (الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٦٦)
٣٦٢	٧٢	٣٠ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً . منها مجتمعها تكون عقيدة القاضي . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦)
٢٧٨	٥٥	ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل : تزيد الحكم فيما لم يكن في حاجة إليه . لا يعيبه . ما دام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها . (الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٨/٣/١٩٦٦)
(خ)		
خبرة . خدمة عسكرية . خطأ .		
خبرة		
راجع : إثبات "خبرة" .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>خدمة عسكرية</p> <hr/> <p>حذف القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن الخدمة العسكرية حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ . (الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ٢٩</p> <hr/> <p>خطأ</p> <hr/> <p>الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا ينحلي المتهم من المسؤولية . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ٤٩</p> <hr/> <p>راجع أيضا : قتل خطأ .</p> <p>(القاعدة رقم ٧١ بالصيغة رقم ٣٥٩)</p> <p>ومسؤولية مدنية .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٩ بالصيغة رقم ٢٤٧)</p> <hr/>
١٦٣	٢٩	
٢٤٧	٤٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		دعوى جنائية . دعوى مباشرة .
		دعوى مدنية . دفاع . دفع .
		<u>دعوى جنائية</u>
		تحرريكها :
١٥	٣	١ — الدفع بصدور الإذن برفع الدعوى الجنائية لاحقاً لرفعها استناداً إلى خلوه من تاريخ صدوره . دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢)
١٥٢	٢٧	٢ — السائق بمرافق مياه القاهرة . اعتباره من المستخدمين العموميين . جريان القيد الوارد بالمادة ٦٣/٣ إجراءات بشأن رفع الدعوى الجنائية في شأنه . (الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
١٥٢	٢٧	٣ — إنصراف حكم المادة ٦٣ إجراءات إلى الجرائم العمدية وغير العمدية على حد سواء . (الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
١٥٢	٢٧	٤ — إقامة الدعوى على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً . ليس لها التعرض لموضوعها وإلا كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . عليها القضاء بعدم قبول الدعوى . تتعلق هذا الأمر بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . (الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
٣١٧	٦٢	(والطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٧٨	٥٥	٥ - دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . قيامها ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها . (الطن رقم ١٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
٣١٧	٦٢	٦ - صدور الإذن برفع الدعوى الجنائية ممن له حق إقامتها ضد موظف أو مستخدم عام . لوكل النيابة المختص بتحديد جلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥) نظرها:
٦٩	١٣	١ - وقف الدعوى الجنائية حتى يفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . أمر جوازي موكل إلى المحكمة . لها سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى أم لا . المادة ٢٢٣ إجراءات المعلقة . (الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		٢ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يترتب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها . يستثنى من ذلك : المسائل الأولية التي يترتب عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التي يتوقف فيها الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . ليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الأجرة المقررة في القانون معلقاً على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الأجرة . (الطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١١٥	٢١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		راجع أيضا : دعوى مدنية . (القاعدتين ٢٩ ، ٦٩ بالصحيفتين ١٦٣ ، ٣٤٨) .
		دعوى مباشرة
		١ — عدم تقيد المحكمة بطلبات المدعى المدني (رافع الدعوى المباشرة) عند إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . مثال . (الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ... ٥٥
٢٧٨	٥٥	
		٢ — دعوى عمومية . تحريكها بالطريق المباشر تحريكاً . صحيحاً قيامها ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها . (الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨) ... ٥٥
٢٧٨	٥٥	
		دعوى مدنية
		إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية :
		١ — تبعية الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية للدعوى الجنائية . عدم قبول الدعوى الأخيرة . أثره : وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى الأولى . (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥) ... ٢٧
١٥٢	٢٧	
		٢ — خضوع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية مادامت فيه نصوص خاصة بها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>إجازة المادة ٢٦٠ إجراءات للمدعى بالحق المدني ترك دعواه في أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم في التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية . مثال .</p>
٢٧٨	٥٥	<p>(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)</p> <p>٣ — الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات ؟</p> <p>قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . تأسيسها قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده (المتهم) . انطواء هذا القضاء ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم . إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة . لاطائل منه . لحتمية القضاء برفضها . على محكمة ثاني درجة التصدي لها والفصل في موضوعها . تخليها عن نظرها بأحالتها إلى المحكمة المدنية . خطأ في القانون واخلاق بحق الدفاع .</p>
٣٤٨	٦٩	<p>(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢)</p> <p>٤ — خضوع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها .</p> <p>للمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>النهائي للقاضي الجزئي . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لهما حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . انغلاق باب الطعن بالنقض في وجهيهما في هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض .</p>
٣٥٤	٧٠	<p>(الطن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)</p> <p>قبولها :</p> <p>المنازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
٦٩	١٣	<p>(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)</p> <p>الحكم فيها :</p> <p>١ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء بمبلغ معين وفقا لمختلف ظروف الدعوى . لا يقبل المناقشة . شرط ذلك : عدم اقحام المحكمة في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وادخاله في حساب التعويض عند تقديره . قضاؤها في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ . مثال .</p>
٢٥	٥	<p>(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - إثبات الحكم في حق المتهمين أنهما بتزويرهما الاعلام الشرعى واستعماله قد تسببا في الإضرار بالمدعين بالحقوق المدنية لتعطيلهما صرف المبلغ المستحق لهما ولباقي المستحقين وحرمانهم منه . القضاء للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت المطالب به . صحيح .
٦٩	١٣	(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١) راجع أيضا : دعوى جنائية . (القائمة رقم ٥٥ بالصيغة رقم ٢٧٨ ع)
		<u>دفاع</u>
		الاخلال بحق الدفاع :
		(١) ما يوفره :
		١ - متى يقضى في المعارضة في غيبة المعارض ، باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي بالمعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بدون عذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .
		محل نظر العذر القهرى المانع وتقديره . عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بالنقض .
٤٥	٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد إطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى في الدعوى . مثال .
١٢٥	٢٢	(الطن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)
		٣ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة . حق المتهم تضمينها ما يشاء من أوجه الدفاع . إغفال المحكمة الرد على ما تضمنته المذكرة من أوجه الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
١٨٥	٣٣	(الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦)
		٤ — تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى .
٢٣٠	٤٤	(الطن رقم ١٧٧٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٧/٢/١٩٦٦)
		٥ — تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه . على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا . بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل . استغنائها عن تحقيق هذا الدليل . عليها أن تبين علة ذلك باستدلال سائق . مثال .
٢٤١	٤٧	(الطن رقم ١٩٨٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٧/٢/١٩٦٦)
		٦ — قضاء محكمة أول درجة بالإبراء في الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . تأسيسها قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده (المتهم) . انطواء هذا القضاء ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم . إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة . لا طائل منه لحتمية القضاء برفضها . على محكمة ثاني درجة التصدى لها والفصل في موضوعها . تخليها عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع .
٣٤٨	٦٩	(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ما لا يوفره :
		١ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . لها تعديله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .
		تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغير قصد الاتجار أو التعاطي . لا إخلال بحق الدفاع .
٥	٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ — تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته إنما يكون بعد أسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال .
٥	٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٣ — عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب نذب خير في الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ، أو كان في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها .
١١٥	٢١	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٥	٢٦	٤ — ثبوت أن الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه . لا تعارض في المصلحة . لمحام واحد تولى الدفاع عنهما . (الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
١٧٥	٣٢	٥ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . على المتهم طلب إثبات ما يهمة إثباته في محضر الجلسة صراحة . (الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٢١١	٣٩	٦ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . على الخصم إذا كان يهمة تدوينه طلب إثباته صراحة في المحضر . عليه إن ادعى مصادرة المحكمة لحقه في الدفاع أن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢١٥	٤٠	٧ — الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه : هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢١٥	٤٠	٨ — العدول من الدفاع عن طلب أبداه دون إصرار عليه . لا يستأهل ردا من المحكمة . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢١٥	٤٠	٩ — للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم المرسل وغير المؤيد بدليل . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٤٧	٤٩	١٠ - قرار المحكمة الذي تصدره بصدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته : قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق الخصوم . توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . (الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
<u>دفع</u>		
الدفع ببطلان اجراءات المحاكمة :		
١٥	٣	١ - الدفع بصدر الإذن برفع الدعوى الجنائية لاحقا لرفعها استنادا إلى خلوه من تاريخ صدوره . دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٢٧٣	٥٤	٢ - الدفع ببطلان الإجراءات لاستجواب المحكمة للتهمة . سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه . (الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٢٧٣	٥٤	٣ - الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها . (الطن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
١٥٩	٢٨	الدفع ببطلان التفتيش وبطلان إجراءاته : ١ - الدفع ببطلان التفتيش . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم . طبيعته : إجراء تنظيمي تقتضيه ظروف الحال تمكينا للضابط من أداء المأمورية المنوط بها .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٣ - الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش غير المتهم الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه : وجود قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة ، أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأن له اتصالا بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٤ - استظهار الحكم وجود أمارات تدل على مساهمة المتهم في الجريمة المسندة إلى المأذون بتفتيشه وإيراده دلائل كافية على قيام حالة التلبس في حقه . تفتيشه . لا بطلان .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٥ - دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله . تبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبيء عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا وقت صدوره . اعراض الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .
٢٢٩	٤٢	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٦ — مجال أعمال المادة ٢/٤٦ إجراءات: أن يقع التفتيش على شخص الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة .
٢٥٨	٥١	(الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٧ — اصطحاب مأمور الضبط القضائي أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى . غير واجب . هذا الالتزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة .
٢٥٨	٥١	(الطن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		الدفع بشيوع التهمة :
		الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .
١٥٩	٢٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		الدفع بتلفيق التهمة :
		الدفع بتلفيق التهمة — دفع غير جوهري . عدم التزام المحكمة بالرد عليه استقلالا . كفاية الرد الضمني .
١٥٩	٢٨	(الطن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
١٧٥	٣٢	(والطن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		رابطة سببية . رد اعتبار . رد القضاة . رشوة
		<u>رابطة سببية</u>
		راجع : قتل خطأ .
		(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٥٩)
		ومسئولية مدنية .
		(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٤٧)
		<u>رد اعتبار</u>
		راجع : سلاح .
		(القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٥٩)
		<u>رد القضاة</u>
		عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية لأحكام الرد والتتحي . لا يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . طالما أنه لا يدعى شعار كرمي الاتهام في أي وقت أثناء نظر الدعوى .
١١٢	٢٠	(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٥ ق — جملة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	رشوة
		<p>١ — دفع المتهم ببطلان إذن الضبط والتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . ثبوت أن الإذن قد صدر توصلا لضبط واقعة رشوة مما ينبئ عن صدوره عن جريمة لم تكن وقعت فعلا وقت صدوره . إصرار الحكم عن الرد على هذه الجزئية وبيان مدى صحة الإذن أو عدم صحته . قصور .</p>
٢٢١	٤٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		<p>٢ — تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ جريمة الرشوة عن الغير . عدم كفايته لقيام حالة التلبس بها . مادام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها . مثال .</p>
٢٢١	٤٢	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١)
		<p>٣ — يكفي لمساءلة الجاني من جريمة الرشوة في حكم المادة ١٠٣ مكرر عقوبات المعدلة الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته . لا يشترط في الزعم اقترانه بعناصر أو وسائل احتيالية . كفاية مجرد صدور الزعم فعلا دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجني عليه بهذا الاختصاص المزعوم .</p>
٤٠٦	٨٠	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(س)
		سبق إصرار . سجون . مرقعة . سلاح
		سبق إصرار
		سبق الإصرار . ماهيته : حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني لا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا . مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . شرط توافره في حق الجاني ؟ أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء . مثال لتسيب معيب على توافره .
١٩٣	٣٥	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		راجع أيضا : قتل عمد
		(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٥)
		سجون
		١ — تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد غير واجب .
٢٨٦	٥٦	(الطن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - المخاطب بنص المادة ١٤٠ إجراءات هو مأمور السيجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن . عدم ترتيب بطلان مالا لإجراءات على هذا الاتصال بذاته .
٢٨٦	٥٦	(الطن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)
		<hr/>
		سرقة
		<hr/>
		راجع : استئناف
		(القاعدة رقم ١٦ بالصيغة رقم ٩١)
		<hr/>
		سلاح
		<hr/>
		١ - اعتبار الشارع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات في حكم السرقة . عدم مجاوزه ذلك دائرة الغرض الذي فرض من أجله . لا محل لتطبيق مانصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة .
٤٢	٧	(انظر رقم ١٤٢١ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٦)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		٢ — الغرض من المصادرة في معنى المادة ٢/٣٠ عقوبات والمادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر: إلصاق الشارع بالسلح طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام . عدم تحققه إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته . القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . خطأ في القانون .
١٢٩	٢٣	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٣ — المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانونا بحملها . عدم إسهام صاحب السلاح — المرخص له قانونا — في الجريمة . لا يصح الحكم بمصادرة .
١٤٢	٢٥	(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٤ — وجوب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة على تنفيذ العقوبة المصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .
١٥٩	٢٨	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ش)
		شروع . شهادة سلبية . شهود
		شيك بدون رصيد
		<u>شروع</u>
		راجع : استئناف .
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٩١)
		<u>شهادة سلبية</u>
		راجع : حكم .
		(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٢٢٥)
		<u>شهود</u>
		راجع : إثبات "شهود" .
		<u>شيك بدون رصيد</u>
		١ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . لا أثر للدوافع على قيامها . لاعتبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى الأمر بعدم الدفع . يستثنى من ذلك : الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع دون سواها .
٥٧	١٠	(العلم رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى .
٢٣٠	٤٤	(الطن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٣ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . القصد الجنائي فيها : توافره بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ صحبه ، ولو كان التقدم به في تاريخ لاحق ، أو كان قد تم الوفاء بقيمته ما دام معطيه لم يسترده .
٢٧٨	٥٥	(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
٣٢٥	٦٣	(والطن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		٤ — تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . غير لازم . إلا إذا كان مثار نزاع .
٢٧٨	٥٥	(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٨)
(ص)		
صلح		
		الصلح . ماهيته : عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه .
٢٣٦	٤٦	(الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم المقعة	رقم القاعدة	
		(ض) ضرائب . ضرر
		ضرائب
		راجع : إيجار أماكن . (القاعدة رقم ٢١ بالمجلة رقم ١١٥)
		ضرر
		تبيان الحكم عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧) ... ٤٩ ... ٢٤٧
		راجع أيضا : قتل خطأ . (القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٣٥٩)
		(ط) طعن
		راجع : معارضة . (القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٤٥) ونقض . (القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٩٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ظ) ظروف مشددة
		١ - اعتبار الشارع جريمة اختلاس الأشياء المحبوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات في حكم السرقة . عدم مجاوزة ذلك دائرة الغرض الذي فرض من أجله . لا محل لتطبيق ما نصت عليه المادة المذكورة بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر وهو أن يكون الجاني سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للجريمة في سرقة .
٤٢	٧	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠) ...
		٢ - وجوب التحقق من إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات المعدلة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .
١٥٩	٢٨	(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١) ...
		٣ - عقوبة جنائية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الإعدام . عقوبة جنائية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والتردد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الإصرار والارتباط وجعلهما عماده في إزال عقوبة الإعدام بالطعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الإصرار . عيب يستوجب نقضه .
١٩٣	٣٥	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٩٣	٣٥	٤ — يكفي لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتمييزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما . لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها . (الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		(ع)
		عاهة مستديمة . عزب . عقد . عقوبة علامة تجارية . عمل . عود
		عاهة مستديمة
٢١	٤	١ — استئصال إحدى كليتي المجنى عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون جناية عاهة مستديمة . (الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٢١	٤	٢ — بيان مدى العاهة . غير مؤثر في الحكم . متى تحقق ثبوتها . (الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٣٠٨	٦١	٣ — لا تلازم بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات . قد تحس العين بالضوء ولكنها لا تميز المرئيات فتفقد بذلك منفعتها . (الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — عاهة مستديمة . يكفي لتوافرها أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ثم تصاب بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .
٣٠٨	٦١	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٥ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦)
عزب		
		جريمة إقامة عزبة بدون ترخيص . طبيعتها : جريمة وقتية . عقابها ينطبق على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ لم يكن يجرم فعل إنشاء العزبة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة . اكتفاؤه بأن جعل لمجلس المديرية حق إزالتها إدارياً على نفقة المخالف .
٢٠٣	٣٧	(الطن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٥ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٦٦)
٢٠٧	٣٨	(والطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٥ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٦٦)
عد		
راجع : صلح .		
(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٣٦)		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عقوبة
		تقسيم العقوبات :
		”عقوبات أصلية . وعقوبات تكميلية“ :
		١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني - طبيعتها : عقوبة جنائية بحت .
٦٤	١٢	(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٢ - على الحكم الصادر بالادانة في جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذي ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه .
٦٤	١٢	(الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٧)
		٣ - للحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها . ليس في ذلك تشديد للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٤ - مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته : تديره صني وقائي ينصب على الشيء في ذاته لإخراجه من دائرة التعامل .
		علة ذلك ؟
١٢٩	٢٣	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ — الغرض من المصادرة في معنى المادة ٣٠/٢ عقوبات والمادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر: إلصاق الشارع بالسلح طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام . عدم تحققه إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته . القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة . خطأ في القانون .
١٢٩	٢٣	(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)
		٦ — المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانونا بحملها . عدم إسهام صاحب السلاح — المرخص له قانونا — في الجريمة . لا يصبح الحكم بمصادرته .
١٤٢	٢٥	(الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)
		٧ — العقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . وجوبية . التنصيص عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره .
٣٧١	٧٣	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦)
		تطبيقها :
		” تعددها “
		١ — تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية لهم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٥	٢٢	ليس للحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد إطلاعها على فوائده ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى . مثال . (الطن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
١٦٩	٣١	٢ - عدم توفير وسائل الاسعاف الطبية وعدم وضع لائحة النظام الأساسي في مكان ظاهر بالمؤسسة . لا تتعدد فيها الغرامة بقدر عدد العمال . (الطن رقم ١٩٣٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
٢٤٤	٤٨	٣ - التزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمال دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم . من قبيل الأحكام التنظيمية . هدف المشرع منها حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . عدم تعدد الغرامة عند المخالفة . بجانب الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه . (الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
١٦٣	٢٩	”وقف تنفيذها“ . حذف القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن الخدمة العسكرية حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ . حصول الواقعة في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ . تطبيق الحكم القاعدة العامة في إيقاف التنفيذ المقررة بالمادتين ٥٦ و ٥٥ عقوبات . لا مخالفة للقانون . (الطن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">علامة تجارية</h2> <p>تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . خلو الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبيان أوجه التشابه بينهما . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٨٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧) ... ٤٥ ... ٢٣٣</p>
		<h2 style="text-align: center;">عمل</h2> <p>١ - حكم الإدانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى هذه الأدلة .</p> <p>مثال لتسبيب قاصر في مخالفة عدم رفع أجور عمال إلى الحد الأدنى للأجور .</p> <p>(الطن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧) ... ١٨ ... ١٠٣</p> <p>٢ - تعدد الغرامة بقدر عدد العمال في تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية لهم .</p> <p>ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤) ... ٢٢ ... ١٢٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل ؟ هو صاحب الأمر — بحسب النظام الموضوع للنشأة — في الاشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون. هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق نص القانون الذي دين بمقتضاه عليه . قصور .
١٦٦	٣٠	(الطن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٤ — الالتزام بتوفير وسائل الاسعافات الطبية للعمال . من قبيل الأحكام التنظيمية العامة . عدم تعدد الغرامة بقدر عدد العمال عند الاخلال به .
١٦٦	٣٠	(الطن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
١٦٩	٣١	(والطن رقم ١٩٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٥ — الخدم أيا من كانوا هم عمال سواء في مدلول القانون المدني أو في مفهوم قانون العمل . استثناء قانون التأمينات الاجتماعية خدم المنازل ومن في حكمهم من تطبيق أحكامه ليس مرجعه انحسار العمالة عنهم بل لقيام وصف خاص بهم هو أنه تربطهم بخدومتهم علاقة وثقى تتسم بالخصوصية وتمكنهم من الاطلاع على مكنون سرهم وخاصة أمرهم . بواب المنزل خادم يجري عليه حكم إلزام صاحب العمل بالتأمين عليه إلا إذا قامت به هذه الخصوصية فكان خادما لصاحب العمارة في منزله أو انسحب عليه وصف خادم المنزل حكما وغلبت عليه هذه الصفة .
٢٢٥	٤٣	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٦ — التزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم . من قبيل الأحكام التنظيمية هدف المشرع منها حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . عدم تعدد الغرامة عند المخالفة . مجانية الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .
٢٤٤	٤٨	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٧ — وقوع الإلزام بإعادة العامل المفصول بدون مبرر على حاق صاحب العمل . المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع : هو صاحب الأمر في الإشراف الإداري على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما افترضه القانون .
		من له حق إصدار قرار الفصل : صاحب الشأن أو وكيله المفوض في المشروعات الفردية وعضو مجلس الإدارة المنتخب في الشركات .
		وصف المخاطب بتنفيذ قانون عقد العمل وإصدار قرارات فصل العمال . ركن في الجريمة التي تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان صفة الطامن التي أوجبت انطباق النص القانوني الذي دين بمقتضاه . قصور يعيبه .
٣٧٨	٧٥	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		٨ — وجوب عرض أمر العامل في المنشآت التي تستخدم خمسين عامل فأكثر على اللجنة الثلاثية قبل أن تصدر قرارا نهائيا بفصله أو فسخ عقده . قرار اللجنة بوجوب إعادة العامل أو استبقائه ليس ملزما للمنشأة المخاطبة بنصوص قانون عقد العمل .
٣٧٨	٧٥	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٩ — الجهل بقاعدة مقررة في قانون العمل وبالواقع في وقت واحد . اعتباره في جملة جهلا بالواقع . مثال .
٣٧٨	٧٥	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		١٠ — الترامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال : قيدها في سجل خاص وإفراد حساب مستقل لها لتيسير التصرف فيها طبقا للقواعد التي يقرها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . إناطة هذا القرار بلجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التي تصرف فيها هذه الأموال . تشكيل هذه اللجنة لا يدخل في اختصاص رب العمل . ليس له التدخل في أعمالها أو توجيهها وجهة معينة .
		مسألة الحكم المطعون فيه الطاعن جنائيا على اعتبار أنه لم يعهد إلى اللجنة المذكورة بالتصرف في أموال الغرامات . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
٣٨٤	٧٦	(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)
		١١ — حظر وقف العمل كليا أو جزئيا إلا إذا كان صاحب العمل مضطرا لذلك لأسباب جدية وبعد الحصول على موافقة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . مثال .
٤٠٣	٧٩	(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)
		١٢ — على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها وإلا الترموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال .
٤٠٦	٨٠	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عود
		راجع : استئناف
		(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٩١)
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف قصد جنائي . قمار . قوة الشيء المقضي .
		قانون
		الأثر الرجعي للقانون :
		مريان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون . ليس في ذلك إعمال للأثر الرجعي للقانون .
١١٥	٢١	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الإيقاف المؤقت للقانون :
		نص المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعلن بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ هو الذي ورد عليه وحده حكم الإيقاف المؤقت دون باقي مواده .
٤٠٦	٨٠	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩) راجع أيضا : إيجار أما كن . (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١١٥) وعمل . (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٣٧٨)
		<u>قبض</u>
		١ - القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات . إنصرافه إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . عدم جواز تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .
٥	٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣) ٢ - مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه . عدم اعتباره قبضا .
٥	٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٣ — الأمر الذى يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم . طبيعته : إجراء تنظيمى تقتضيه ظروف الحال تمكيننا للضابط من أداء المأمورية المنوط بها .
١٧٥	٣٢	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		٤ — بطلان القبض لعدم مشروعيته . أثره : عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه . تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام . مسألة موضوعية . مثال .
٢٥٥	٥٠	(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
<hr/>		
<h2>قتل خطأ</h2> <hr/>		
		١ — عدم تقييد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها .
		تقى الحكيم عامل السرعة ومعاقبة المتهم على صورة أخرى من الخطأ استمداً من جماع الأدلة والعناصر المطروحة . لا تغيير للتهمة .
١٥	٣	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — اطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم . تعدادها صور هذا الخطأ بحيث كانت كل صورة منها كافية لترتيب مسؤوليته . لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم إليه .
١٥	٣	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٣ — الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلى المتهم من المسؤولية . ما دام لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المسندة إليه .
١٥	٣	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٢٤٧	٤٩	(والطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٣١٧	٦٢	(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		٤ — مثال لتسبيب قاصر في جريمة قتل خطأ .
٣٥٩	٧١	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٤٩ بالصيغة رقم ٢٤٧)
		قتل عمد
		١ — جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد . مسؤولية الجاني عنها سواء ارتكبوها وحده أو مع غيره .
٢٥	٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — مسؤولية الجاني عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو التردد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر .
٢٥	٥	(الظن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٣ — إثبات الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار . مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره . لا يعيب الحكم نسبه إلى الطاعن إحداث إصابة الصدر خلافا لما جاء بأمر الإحالة . ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وما دام أن إصابتي العنق والظهر — اللتين نسب إلى الطاعن إحداثهما بأمر الإحالة — قد ساهمتا في إحداث الوفاة ، ومتى كان الطاعن لم يسأل في النتيجة إلا عن جريمة القتل العمد .
٩٤	١٧	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٤ — مساءلة الجاني عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر سبق الإصرار وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ثبوت أن الجاني قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال . لا يغير من أساس المسؤولية .
٩٤	١٧	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٥ — قصد القتل . ماهيته :
٩٤	١٧	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٦ — عقوبة جناية القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد المنصوص عليها في المادة ٢٣٠ عقوبات هي الإعدام . عقوبة جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والتردد المرتبط بمحنة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات هي الإعدام

رقم المصحة	رقم القاعدة	
		أو الأشغال الشاقة المؤبدة . جمع الحكم المطعون فيه في قضائه بين سبق الإصرار والارتباط وجعلهما عماده في إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن . قصور الحكم في استدلاله على ظرف سبق الإصرار . عيب يستوجب نقضه .
١٩٣	٣٥	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٧ — يكفي لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٣/٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببي بينهما . لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها .
١٩٣	٣٥	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٩٥)
		قذف
		١ — القذف المستوجب للعقاب قانونا . هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ — كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين : هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن سلامة نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قصد جنائي
٨٦	١٥	١ - إن دعوى الطاعن بجهله بحقيقة ما أجراه من تعديل في البناء وهل يرقى أو لا يرقى إلى مرتبة الإنشاء . جهل مركب من جهل بالقانون وبالواقع . أثره على انتفاء القصد الجنائي ؟ (الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
١٥٦	١٩	٢ - القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول والاشارة : توافره بتعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		قمار
٢٩٥	٥٨	شروط تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة ؟ فتح المحل لألعاب القمار ، وإعداد له لدخول من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط . (الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		قوة الشيء المقضي
٢٣٦	٤٦	الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . (الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		<p> مأمورو الضبط القضائي . مبان . مجارى . محكمة . محال عامة . محضر الجلسة . محكمة استئنافية . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الإحالة . مشرف . مصادرة . مضاهاة . معارضة . مكافأة أمية . مواد مخدرة . موطن . موظفون عموميون </p>
		<p>مأمورو الضبط القضائي</p>
		<p>اختصاص مأمور الضبط القضائي :</p>
		<p>١ - الواجبات المفروضة على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم : قبول التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وقيامهم بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بإجراءات التحريرات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها واستحصالهم على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو يشاهدونها بأنفسهم .</p>
٥	٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . شرط صحته : أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته بوقوع جريمة معينة من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص قدر يبرر تعرض التحقيق لحرية وحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . تولى رجل الضبط القضائي التحريات بنفسه أو معرفته الشخصية السابقة بالشخص المطلوب الإذن بتفتيشه . غير واجب قانونا . له الاستعانة في ذلك بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين .
٥٠	٩	(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٦)
		٣ - إسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأموري الضبطية القضائية على مديري إدارة مكافأة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .
		سلطات مأموري الضبطية القضائية في البحث عن الجرائم ومركبها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ؟
١٣٤	٢٤	(الطن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)

رقم المفحة	رقم القائمة	
١٣٤	٢٤	<p>٤ — لا تريب على مأموري الضبط القضائي ومرءوسهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها واول اتخذوا في سبيل ذلك التخفي واتحال الصفات حتى يانس الجاني لهم ويامن جانبهم . طالما أن إرادة الجاني تبقى حرة ولم يقع من رجال الضبط تخريض على ارتكاب الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)</p>
١٧٥	٣٢	<p>٥ — الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش غير المتهم الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه : وجود قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة ، أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)</p>
١٧٥	٣٢	<p>٦ — الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم . طبيعته : إجراء تنظيمي تقتضيه ظروف الحال تمكينا للضابط من أداء المأمورية المنوط بها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)</p>
٥	٢	<p>٧ — القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات . انصرافه إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة . عدم جواز تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥	٢	٨ — مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو اتخاذ إجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه . عدم اعتباره قبضا . (الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٢٢١	٤٢	٩ — تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ جريمة الرشوة من الغير . عدم كفايته لقيام حالة التلبس بها . ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها . مثال . (الطن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		<hr/> مبان <hr/>
		راجع : بناء .
		<hr/> مجارى <hr/>
		راجع : وصف التهمة . (القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٩١) .
		<hr/> محاكمة <hr/>
		راجع : إجراءات المحاكمة .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		محال عامة
		جريمة إدارة محل عمومي بدون ترخيص . جريمة مستمرة .
٢٠٣	٣٧	(الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		محضر الجلسة
		راجع : إجراءات المحاكمة .
		(القائمة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢١١)
		محكمة استئنافية
		الاجراءات أمامها :
		١ — للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبديها
		مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها . ليس في ذلك تشديد
		للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
		٢ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة .
		حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الدفاع . وجوب سماعها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستيفاء كل نقص آخر في إجراءات التحقيق : المادة ١٣٤ إجراءات .
١٨٥	٣٣	(الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢)
٢١١	٣٩	(والطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢٤٧	٤٩	(والطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٣٠٣	٦٠	(والطن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
٣١٧	٦٢	(والطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٥)
		٣ — على المحكمة الاستئنافية وضع تقرير مستوف بواسطة أحد أعضائها يتلى في الجلسة .
٢١١	٣٩	(الطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٤ — إثبات تلاوة تقرير التلخيص في ورقة الحكم . عدم جواز إثبات عكس ذلك إلا بالطن بالتزوير .
٢١١	٣٩	(الطن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٥ — معارضة المتهم أمام محكمة أول درجة في الحكم الصادر منها ضده . قضاء هذه المحكمة بعدم قبول المعارضة . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى بطلان الحكم المعارض فيه أمام محكمة أول درجة . عليها إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .
٣٤٣	٦٨	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة الجنايات
		الاجراءات أمامها :
		١ - اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانونا . لا أثر له في صحة الاعلان . للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة إجابته وإلا كانت اجراءات المحاكمة باطلة .
٣٢٩	٦٤	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		٢ - المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ومحكمة الجنايات . تقريرها لمصلحة المتهم نفسه . سكوته عن التمسك بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلا عنها .
٣٢٩	٦٤	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		محكمة الموضوع
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . الأسباب التي من أجلها رفضت المحكمة التعويل على تلك الشهادة خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٤٥	٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة
٢	٥٠
٣	٢٧٨
٤	٢٨٦
١	٩٤
٢	٣٠٨
٣	٣٠٨

٢ — القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا إلى مجرد بطلان القبض والتفتيش السابقين عليه . غير صحيح . للمحكمة الأخذ بهذا الاعتراف متى تبينت من الوقائع والأدلة المطروحة عليها أنه صدر مستقلا عن القبض والتفتيش .

(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٦٦) ٩

٣ — لمحكمة الموضوع إطراح أية ورقة غير جدية بثقتها .

(الطن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٨/٢/١٩٦٦) ٥٥

٤ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى بما في ذلك القرائن . لها استخلاص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة .

(الطن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٦) ٥٦

سلطاتها في تقدير آراء الخبراء :

١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . أمر موكول إلى محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٧/٢/١٩٦٦) ١٧

٢ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .

(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦) ٦١

٣ — للمحكمة الجزم بما لم يجزم به الأطباء في تقاريرهم . متى كانت وقائع الدعوى قد أيلت ذلك عندها وأكده لديها .

(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٦) ٦١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		راجع أيضا : تفتيش .
		(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٥٠) .
		وحكم .
		(القواعد ٥ و ٢٣ و ٦٢ بالصعائف ٢٥ و ١٢٩ و ٣١٧) .
		<hr/>
		مسئولية جنائية
		<hr/>
		قيامها :
		١ — جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . مسئولية الجاني عنها . سواء ارتكبها وحده أو مع غيره .
٢٥	٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٢ — مسئولية الجاني عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الإصرار أو الترصد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر .
٢٥	٥	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٣ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . مادام أنه لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .
٢٤٧	٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
٣١٧	٦٢	(والطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — مسؤولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدله له :
		مسئولية المدير . طبيعتها : فعلية مقررة طبقا للقواعد العامه .
		مسئولية صاحب المحل . طبيعتها : فوضيه . قيامها على اقتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه . عقوبتها الحبس والغرامة إلا إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحال عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة فتكون العقوبة الغرامة فحسب . المراد بالغياب . انقطاعه بالكلية عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة .
٢٧٣	٥٤	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
٢٩٢	٥٧	(والطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٤)
		الإعفاء منها :
		تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال .
٥	٢	(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسئولية مدنية
		مسئولية تقصيرية :
		”أركانها“ .
		تبيان الحكم عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ و ضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه إن هو لم يبين عناصر الضرر .
٢٤٧	٤٩	(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		مستشار الإحالة
		١ — بطلان القبض لعدم مشروعيته . أثره : عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه . تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام . مسألة موضوعية . مثال .
٢٥٥	٥٠	(الطن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٢ — تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة . عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .
٣٣٩	٦٧	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		(م-١٧-ج)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٣٩	٦٧	<p>٣ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى . اقتضاؤه من قضاء الإحالة إجراء تحقيق في شأنه لاستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هي أرسلت للتحليل .</p> <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)</p> <hr/> <p style="text-align: center;">مشرف</p> <hr/> <p>مهمة المشرف : انحصارها في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة . الالتزام بتسليم أموال القاصر عند بلوفه سن الرشد يقع على عاتق الوصى دون المشرف .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)</p> <hr/> <p style="text-align: center;">مصادرة</p> <hr/> <p>راجع : عقوبة .</p> <p>(القواعد رقم ٧٣ ، ٢٥ ، ٢٣ بالصحائف ١٢٩ ، ١٤٢ ، ٢٧١)</p> <p>وتموين .</p> <p>(القادمة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٢٦) .</p>
٨٢	١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مضاهاة
٣٠٣	٦٠	المضاهاة : عدم تنظيمها في قانون الإجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . (الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٥)
		معارضة
		قبولها :
٢١١	٣٩	المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية . لا مضلحة للطاعة (المدعية بالحقوق المدنية) في المنازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية . (الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :
		١ — وجوب إعمال المادة ٢٤١ إجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية . سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة الاستثنائية . بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع . قضاء الحكم بقبول المعارضة شكلا والفضل في موضوع الدعوى دون تقصى ثبوت قيام هذا الغدر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
٣٣٢	٦٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - متى تجوز المعارضة في الحكم الاعتباري ؟ إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ميعاد المعارضة : بدؤه من تاريخ إعلان الحكم .
		عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى طالب أن المحكوم عليه لم يعلن به أو يعارض فيه .
٣٧١	٧٣	(الطعن ١٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)
		ميعاد المعارضة :
		ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة : بدؤه من يوم صدوره . شرط ذلك : أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى عينت لنظر معارضته واجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . تخلفه عن الحضور لأسباب قهرية . ميعاد المعارضة يبدأ من يوم علمه رسميا بالحكم .
٤٥	٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
		إعلانها :
		إعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في موطنه . الموطن : هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة . المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله لا يعتبر موطنه .
٢١٨	٤١	(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نظرها :
		١ - متى يقضى في المعارضة في غيبة المعارض ، باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بدون مذر وإلا كانت إجراءات المحاكمة معيبة .
		محل نظر العذر القهري المانع وتقديره . عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بالنقض .
٤٥	٨	(الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
٢٦٣	٥٢	(والطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٧)
		٢ - خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضا . التدليل به وحده على أنه كان في مكنته حضور جلسة المعارضة . غير صحيح . ليس للمحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون سماع دفاعه .
٣٧٥	٧٤	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		مكافحة أمية
		١ - نص المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية المعدل بالمرسوم بقانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ هو الذي ورد عليه وحده حكم الإيقاف المؤقت دون باقي مواده .
٤٠٦	٨٠	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٨٠	٤٠٦	٢ - على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها وإلا التزموا بنفقات تعليم هؤلاء العمال . (الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩)
		مواد مخدرة
٢	٥	١ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . لها تعديله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغير قصد الاتجار أو التعاطي . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٢	٥	٢ - تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال . (الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)
٢	٥	٣ - إسباغ المادة ٤٩ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها صفة مأموري الضبطية القضائية على مديري إدارة مكافأة المخدرات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .
		سلطات مأموري الضبطية القضائية في البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ؟
١٣٤	٢٤	(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤)
		٤ - وجود المخدر عاريا يجيب المتهم لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .
٢٥٨	٥١	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٥ - تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة . عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .
٣٣٩	٦٧	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		٦ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى . اقتضاؤه من قضاء الإحالة إجراء تحقيق في شأنه لاستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل .
٣٣٩	٦٧	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		راجع أيضا : تلبس .
		(القاعدة رقم ٣٢ بالصيغة رقم ١٧٥)
		وتفتيش . وقبض .
		(القاعدتين ٥١٤٣٢ و٥١٤٣٣ بالصيغتين ١٧٥ و٢٥٨٤١٧٥) .
		<hr/>
		موطن
		<hr/>
		الموطن : هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله لا يعتبر موطنًا .
٢١٨	٤١	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)
		<hr/>
		موظفون عموميون
		<hr/>
		١ — السائق بمرفق مياه القاهرة . اعتباره من المستخدمين العموميين . جريان القيد الوارد بالمادة ٦٣/٣ إجراءات بشأن رفع الدعوى الجنائية في شأنه .
١٥٢	٢٧	(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٥)
		٢ — إقامة الدعوى على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بالدعوى يكون معدوما قانونا . ليس لها التعرض لموضوعها

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		وإلا كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . عليها القضاء بعدم قبول الدعوى . تعلق هذا الأمر بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .
٢٧	١٥٢	(الطن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
		٣ - صدور الإذن برفع الدعوى الجنائية ممن له حق إقامتها ضد موظف أو مستخدم عام . لوكل النيابة المختص بتحديد جلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع .
٦٢	٣١٧	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٦)
(ن)		
نصب . نظام عام . نقض . نيابة عامة .		
نصب		
راجع : بلاغ كاذب .		
(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٢٣٦)		
نظام عام		
راجع : بطلان .		
(القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣١٧)		
ودعوى جنائية .		
(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١٥٢)		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض
		المصلحة في الطعن :
		١ - المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية . لا مصلحة للطاعة (المدعية بالحقوق المدنية) في المنازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية .
٢١١	٣٩	(الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٢ - لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم من إسناده إلى متهم آخر المساهمة معه في الخطأ ومساءلته له بالتضامن معه في التعويض .
٢٤٧	٤٩	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - استئناف المتهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بنذب خير حسابي في الدعوى . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . حلة ذلك ؟ هو حكم غير منه للتصومة على خلاف ظاهره .
٢٠١	٣٦	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
		٢ - حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها مقصور على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون غيرها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		صدور الحكم من محكمة أول درجة انتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو تفويته على نفسه استئنافه في ميعاده . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم .
٢٩٨	٥٩	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦) ٣ — المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا يتجاوز موضوع الطعن في النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره . استئناف الحكم من المتهم وحده . تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية منضيا طبقا للمادة ٢٥٤ إجراءات . قضاء المحكمة الاستئنافية بانقاص مبلغ التعويض المحكوم به . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم من المسئول عن الحقوق المدنية . علة ذلك ؟
٢٩٨	٥٩	(الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٦٦) ٤ — للدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية — فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي . إذا لم يتجاوز التعويض هذا النصاب فليس لها حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . مريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . انغلاق باب الطعن بالنقض في وجههما في هذه الحالة . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض .
٣٥٤	٧٠	(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧١	٧٣	<p>هـ — عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى طالما أن المحكوم عليه لم يعلن به أو يعارض فيه .</p> <p>(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨)</p> <p>أحوال الطعن بالنقض :</p> <p>مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله :</p> <p>١ — تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء بمبلغ معين وفقا لمختلف ظروف الدعوى . لا يقبل المناقشة شرط ذلك : عدم إقحام المحكمة في هذه الظروف ما لا يجوز الإدعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وإدخاله في حساب التعويض عند تقديره . قضاؤها في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٤)</p> <p>٢ — تصدر القصور أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٧)</p> <p>٣ — رفع الاستئناف من غير النيابة . ليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف . المادة ١٧٤/٣ إجراءات .</p> <p>إدانة المتهم في جنحة شروع في سرقة من محكمة أول درجة . استئنافه الحكم وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية شروع في سرقة يعود . مخالف للقانون .</p> <p>(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)</p>
٩١	١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . لا انطباق لذلك على الأسلحة المرخص قانونا بحملها . عدم إسهام صاحب السلاح — المرخص له قانونا — في الجريمة . لا يصبح الحكم بمصادرته .
١٤٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٦)
		٥ — اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . استواء حكم القانون لا يصبح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع . مثال .
١٦٩	٣١	(الطن رقم ١٩٣٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٦٦)
		٦ — جريمة إقامة عزة بدون ترخيص . طبيعتها : جريمة وقتية . عقابها ينطبق على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ لم يكن يجرم فعل إنشاء العزة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة . اكتفاؤه بأن جعل لمجلس المديرية حق إزالتها إداريا على نفقة المخالف .
٢٠٧	٣٨	(الطن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٦٦)
		٧ — التزام صاحب العمل بعدم تعيينه عمالا دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم . من قبيل الأحكام التنظيمية . هدف المشرع منها حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . عدم تعدد الغرامة عند المخالفة . مجانية الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .
٢٤٤	٤٨	(الطن رقم ١٩٨٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٧/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لا يصح إذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعا إلى عذر قهري . ميعاد استئناف هذا الحكم . يبدأ من يوم علم المحكوم عليه رسميا به لا من يوم صدوره . بجانب الحكم هذا النظر خطأ في القانون .
٢٦٣	٥٢	(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)
		٩ - وجوب إعمال المادة ٢٤١ إجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .
		سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة الاستئنافية بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع . قضاء الحكم بقبول المعارضة شكلا والفصل في موضوع الدعوى دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه . خطأ في تطبيق القانون .
٣٣٣	٦٥	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢١)
		١٠ - الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ إجراءات ؟
		قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . تأسيسها قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده (المتهم) . انطواء هذا القضاء ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها . استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم . إحالة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٤٨	٦٩	<p>الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة . لا طائل منه . لخدمة القضاء برفضها . على محكمة ثانية درجة التصدي لها والفصل في موضوعها . تخليها عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)</p>
٣٨٤	٧٦	<p>١١ - التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال : قيدها في سجل خاص وإفراد حساب مستقل لها لتيسير التصرف فيها طبقاً للقواعد التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . إنابة هذا القرار بلجنة خاصة حق التخصيص والتوجيه وتعيين المصارف التي تصرف فيها هذه الأموال . تشكيل هذه اللجنة لا يدخل في اختصاص رب العمل . ليس له التدخل في أعمالها أو توجيهها وجهة معينة .</p> <p>مسألة الحكم المطعون فيه الطامن جنائياً على اعتبار أنه لم يعهد إلى اللجنة المذكورة بالتصرف في أموال الغرامات . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .</p> <p>(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)</p>
٣٩٥	٧٨	<p>١٢ - تقرير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . كون الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها . اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		راجع أيضا : عمل .
		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢٢٥) .
		ووصف التهمة .
		(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٩١) .
		ولاية على المال .
		(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٨٢) .
		أسباب الطعن :
		”وضعها“
		لا يصح بناء الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .
٣٢٩	٦٤	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢١)
		”التوقيع عليها“
		لم توجب المادة ٤/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المغايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .
١٠٦	١٩	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٨)

رقم المقعة	رقم القاعدة	
		ما لا يقبل منها :
		١ - المنازعة في صفة المدعين بالحقوق المدنية في المطالبة بمبلغ التعويض . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١)
٦٩	١٣	
		٢ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعها من مباشرة حقهما في الدفاع . (الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨)
٢١١	٣٩	
		سلطة محكمة النقض :
		الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . الأسباب التي من أجلها رفضت المحكمة التعويل على تلك الشهادة خضوعها لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١٠)
٤٥	٨	
نيابة عامة		
رد أعضاء النيابة العامة وتنحيهم :		
		عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية لأحكام الرد والتنحي . لا يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . طالما أنه لا يدعى شفاكر كرمي الاتهام في أي وقت أثناء نظر الدعوى . (الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨)
١١٢	٢٠	

رقم المقابلة	رقم القائمة	
		(٥)
		<u>هدم</u>
		١ - متى يعد البناء آيلا للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ؟
		دفع المتهم - تهمة هدمه بناء قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم في درجتي التقاضي - بأن هذا البناء كان آيلا للسقوط ، ودعم دفاعه بمستندات قدمها من بينها تقرير استشاري بحالة البناء . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تخصه قبل الحكم في الدعوى بالإدانة وإلا كان حكمها قاصر البيان .
٦٤	١٢	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٦)
		٢ - الغرامة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني - طبيعتها : عقوبة جنائية بحت .
٦٤	١٢	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٦)
		٣ - على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة هدم تبناء دون الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ أن يبين قيمة البناء الذى ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه .
٦٤	١٢	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و)
		وصف التهمة . وصى . ولاية على المال .
		<u>وصف التهمة</u>
		١ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المستند إلى المتهم . لما تعديله متى رأت رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .
		تعديل وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بغير قصد الاتجار أو التعاطي . لا إخلال بحق الدفاع .
٥	٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٢ - تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . مثال .
٥	٢	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)
		٣ - عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون بشرط ألا يتعدى ذلك إلى تغيير التهمة ذاتها .
		نفي الحكم عامل السرعة ومعاقبة المتهم على صورة أخرى من الخطأ استمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة . لا تغيير للتهمة .
١٥	٣	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٤٧	٤٩	<p>٤ — التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم . وجوب إبدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٧)</p>
٣٩١	٧٧	<p>٥ — عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . من واجبها تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . كل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩)</p> <p>راجع أيضاً : دعوى مباشرة .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٧٨)</p>
٨٢	١٤	<p>وصى</p> <p>الإلتزام بتسليم أموال القاصر عند بلوغه سن الرشد يقع على عاتق الوصى دون المشرف .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١)</p> <p>ولاية على المال</p> <p>راجع : مشرف ووصى</p> <p>(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٨٢)</p>

القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية
مما يمس المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(١)
		إثبات . إعلان . أهلية التقاضي
		<u>اثبات</u>
		اوراق عرفية :
		” حجية الرسائل والبرقيات “ .
		للمراسل والبرقيات حجية الورقة العرفية في الإثبات متى كانت المراسل وأصل البرقيات موقعا عليها من مرسلها .
٧١	١٤٩	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١)
		الإثبات بالبينة :
		” المانع المادي أو الأدبي “ :
		تقدير قيام المانع الأدبي أو المادي من الحصول على دليل كتابي مستقل به قاضي الموضوع . تحصيل الحكم بأسباب سائغة قيام مانع مادي حال دون الحصول على دليل كتابي على انقضاء الإلتزام . إثبات هذا الإنقضاء بالبينة والقرائن . جائز قانونا .
٥٥	١٤٧	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		خبرة :
		وجوب دعوة الخبير الخصوم قبل التاريخ المحدد لبدء عمله . إغفال ذلك الإجراء . بطلان عمل الخبير دون حاجة إلى بحث ترتب ضرر على ذلك بالتمسك بالبطلان أو عدم ترتيبه .
١٣٣	١٤١٨	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
<h3>اعلان</h3>		
		١ — تسليم صور الدعاوى والطعون والأحكام بالنسبة للدولة لإدارة قضايا الحكومة طبقاً للادة ١٤ مرافعات . عدم ضرورة تسليمها في المقر الرئيسي لهذه الإدارة . جواز تسليمها في أي مقر تتخذه ولو تعددت هذه المقار . اعتبار الحكم قسم قضايا الإصلاح الزراعي جزء من إدارة قضايا الحكومة بالنسبة لوزارة الإصلاح الزراعي . صحة إعلان الأحكام الخاصة بهذه الوزارة في مقر ذلك القسم .
٣١٨	١٤٤٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
		٢ — عدم إلزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان . تسليم صورة الإعلان إلى محام بإدارة قضايا الإصلاح الزراعي في مقر هذه الإدارة . صحة الإعلان . لا يجدى الادعاء بعدم وصول الصورة أو المنازعة في صفة من تسلمها .
٣١٨	١٤٤٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الانتقال الذي تنصرف إليه مواعيد المسافة المقررة بالمادتين ٢١ ، ٢٢ مرافعات هو إنتقال من يستلزم الإجراء ضرورة إنتقالهم وهم الخصوم أو من ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم .
٣٤٣	١٤٤٨	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢)
		٤ - الإعلان في محل التجارة بالنسبة للأعمال المتعلقة بها . جوازه . إعتبار محل التجارة بالنسبة لهذه الأعمال موطناً للتاجر بجانب موطنه الأصلي . الإقامة الفعلية ليست عنصراً لازماً في موطن الأعمال الذي يظل قائماً ما بقي النشاط التجاري مستمراً .
٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٥ - خلق المحل التجاري وقت الإعلان لا يفيد بذاته إنتهاء النشاط التجاري فيه .
٣٢	١٤٢	(الطن رقم ٣٥٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٤)
		٦ - الأصل في الإعلان أن تصل الورقة المعلنة إلى علم المعلن اليه علماً يقينياً بتسليمها لشخصه . اكتفاء المشرع بالعلم الظني تارة بالإعلان في الموطن . وتارة أخرى بالعلم الحكيم كما في إعلان المقيم بالخارج في موطن معلوم بتسليم الصورة للنيابة . لا يكفي العلم الحكيم في الصورة التي تبدأ فيها مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . عدم سريان هذه المواعيد - في هذه الحالة - من تاريخ تسليمه الصورة للنيابة .
٧٧	١٤١٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

أهلية التقاضى

١ - وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر
العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بغل يدهم عن إدارتها والتصرف
فيها فلا يكون لهم تبعا لذلك حق التقاضى أثناء الحراسة . ليس
هذا نقص فى أهلية الخاضع للحراسة ، بل حجز على أمواله مقيد
من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقا
للقانون .

(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ... ١٤٢٨ ... ٢١٤

٢ - رفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين
عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره : عودة حق التقاضى
إليهم . لا يؤثر فى ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات
إلى الدولة مقابل تعويض إجمالى قدره ثلاثون ألف جنيه
مالم تكن أقل قيمة ، ولا إستنزال جميع الديون من صافي قيمتها .
صفة المفروض عليه الحراسة فى الدفاع عن ثحقه فى عقاره محل
التنفيذ حتى لا ينقص التعويض المستحق .

(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١) ... ١٤٢٨ ... ٢١٤

(ب)

بطلان

بطلان الإجراء وجوبا فى حالين : إذا نص القانون على
البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه إعتبارا بأن

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٣	١٤١٨	المشرع قدر أهمية الاجراء واقترض ترتب الضرر عليه . أو إذا كان العيب الذي شاب الإجراء - في حالة عدم النص - عيباً جوهرياً بشرط أن يثبت أنه قد أضر بالتمسك بالبطلان . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٦)
(ت)		
تعويض		
٣٣٧	١٤٤٧	وفاة المحبى عليه عقب الإصابه مباشرة . لورثته حق مطالبة المسئول بجبر الضرر المادى الذى سببه لمورثهم لا من الجروح التي أحدثها فحسب بل من الموت الذى أدت إليه هذه الجروح . (الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٦)
(ح)		
حكم		
بياناته :		
١ - وجوب بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في الحكم . الخطأ الجسيم أو النقص في هذا البيان لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤١٢	١٤٥٨	بشخصيته . إغفال الحكم ذكر اسم القيم الأخير باعتباره مباشرا للمقصومة عن المحجوز عليه ليس خطأ جسيما يمتنعى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم . لا بطلان . (الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٤)
١٢٣	١٤١٧	٢ — ترتب البطلان على عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وهم الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضرُوا تلاوة الحكم . بيان الحكم في صدره الهيئة التي أصدرته وفي خاتمة الهيئة التي حضرت تلاوته . لا بطلان . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٣)
١٥١	١٤٢١	٣ — عدم ذكر نصوص المستندات المقدمة في الدعوى . عدم ذكر أسماء الشهود وأقوالهم . إيراد مضمونها . لا يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١٩)

(ش)

شيك بدون رصيد

اختلاف طبيعة الكمبالة عن الشيك . عدم مريان حكم
المادتين ١٣٤ ، ١٣٥ من قانون التجارة في شأن تظهير الكمبالة
على تظهير الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك
تظهيرا ناقلا للملكية . عرف واجب التطبيق ما لم يثبت
أن المقصود بالتوقيع التظهير التوكلي .

(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/١١) ١٤١١ ٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ق) قانون

١ - تصويب الخطأ المادى أو المطبعى . اعتباره جزءا من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته . تجاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوائه على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى . لا حجية له ولا أثر له بالنسبة للنص الأصلى الذى يتعين إعمال أحكامه .

(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ... ١ ع ٢٧

٢ - النص القانونى الجديد . عدم انعطاف أثره على الماضى ما لم ينص على سريانه استثناء بأثر رجعى أو كان نصا مفسرا للنص القديم .

(الطن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٨/١/١٩٦٦) ... ١ ع ٢٧

(م)

محاماة

استبعاد اسم المحامى من الجدول :

ممارسة المحامى عمله أثناء فترة استبعاد اسمه من الجدول . ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاء التأديبى . عدم احتساب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدة المقررة لاستحقاق المعاش .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٩/١/١٩٦٦) ... ٢ ع ١١

فهرس المواد

قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٤٢٤٣٢٤٩ ٥١٤٥٠	”سلطاتهم في القبض والتفتيش“ .	١٥ - دعوى جنائية . ”انقضاءها بمضى المدة“ ”الجرمة الوقفية والجرمة المستمرة“ . ٣٨٤٣٧	
٢	”القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات“ .	٢٤٤٢١ - مأمورو الضبط القضائي . ”اختصاصهم في التحري عن الجرائم“ . ٢٤	
٥١	٢/٤٦ - تفتيش الأنثى	٤٢٤٣٢	٣٠ - تلبس .
٦٢٤٢٧٤٣	٦٣ - المعتلة دعوى جنائية . ”رفعها“ .	٣٤ وما بعدها - مأمورو الضبط القضائي . ”الواجبات المفروضة عليهم في دوائر اختصاصهم“ ٢	

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	المقصود بالجرائم المرتبطة؟ الارتباط البسيط . مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . تقدير قيام الارتباط . موضوعي .	٩١ - تفتيش . إذن التفتيش : "إصداره" "تنفيذه" .	٣٢٤٢٤٦٩ ٤٢ ٥١٤٤٢
٧٨	٢٠٩ - أمر بالالوجه .	١٣٤ - ١٤٣ - أمر الحبس .	
٦٧٤٥٠	٢٢١ - ٢٢٣ - دعوى جنائية "نظرها . حالات وقفها؟"	"تنفيذ أوامر الحبس الاحتياطي في السجون . المخاطب بنص المادة ١٤٠ إجراءات هو مأمور السجن"	٥٦
٢١٤١٣	٢٣٢ ، ٢٣٣ - دعوى مباشرة . "عدم تقييد المحكمة بطلبات المدعى المدني (رافع الدعوى المباشرة) عند إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى"	١٧٠ وما بعدها - مستشار الإحالة .	٦٧٤٥٠
٥٥		١٨٢ - نظر الجرائم المرتبطة :	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
١٣	٢٥١ - ٢٦٦ - دعوى مدنية . "قبولها" .	٥٥	"تحريك الدعوى العمومية بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . قيامها ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها" .
٦٩، ٢٧	"اجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي" .	٦٨	٢٣٩ - مناط اعتبار الحكم حضورياً .
٥٩	"تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة استثنائياً انضمامياً" .	٧٣، ٦٥	٢٤١ - المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى
٥٥	"للدعى المدنى ترك دعواه فى أية حالة كانت عليها مع عدم الإخلال بحق المتهم فى التعويضات إن كان لها وجه ودون أن يؤثر الترك على الدعوى الجنائية" .	٢٠	٢٤٧ - ٢٥٠ رد القضاة "عدم خضوع أعضاء النيابة العامة فى حضورهم جلسات المحكمة لأحكام الرد والتنحي" .

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٦٩	٣٠٧ ، ٣٠٨ - تعديل الوصف ولقت نظر الدفاع .	٣	٢٨٣ / ١ - إجراءات سماع الشهود . ”عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين“ .
١٢	٣٠٩ - الإحالة في مفهوم حكم هذه المادة . ٣١٠ - حكم . ”بيانات“ : ”بيانات التسيب“ .	٦٠	٢٩٥ - ٢٩٩ - المضاهاة ”عدم تنظيمها في قانون الاجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها“ .
١٢٦١١٦٨ ٣٠٦٢٢٦١٧ ٤٢٦٣٥٦٣٤ ٤٥٦٤٤٦٤٣ ٦٧٥٦٧٤٦٤٦ ٨٠٦٧٩	”تسيب معيب“ .	١٧٤١٣٤٩٦٨	٣٠٢ - تقدير الدليل . ٣١٢ ، ٣٠٣ - حكم . ”إصداره والتوقيع عليه . الشهادة السلبية“
		٦٣٦٣١	

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٣٩	٣٩٨-٤٠١- معارضة. قبولها : "المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية"	٤٤٦٣٦٢٤١ ٤١٧٦٦٤٥ ٤٣٦٢١٦١٩ ٤٣٢٦٢٨٦٣٦ ٤٥١٦٤٩٦٣٣ ٤٥٦٦٥٥٤٥٣ ٤٦٤٦٢٦٦١ ٧٢٦٦٧	"تسبيب غير معيب" .
٤١	"إعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة" .		
٧٤٦٥٢٦٨	"نظرها والحكم فيها" .		١/٣٣٣ - استجواب المحكمة للتهمة. الاستجواب المحظور . ماهيته ؟ الدفع بطلان هذا الاستجواب . متى يسقط ؟
٥٢	٤٠٢-٤١٩- استئناف "مبعاده" .	٥٤	
٧٠	"نطاق استئناف المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها للأحكام الصادرة في الدعوى المدنية" .	٦٤	٣٧٤ - محكمة الجنايات . الإجراءات أمامها : "إعلان المتهم للحضور أمامها" .

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	<p>”اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة“ .</p>	<p>١٩ ، ٣٣ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٨</p>	<p>”الإجراءات أمام المحكمة الاستئنافية“ .</p>
٣١	<p>”وجوب إعمال المادة ٢٤١ إجراءات بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية“ .</p>	٣٩	<p>”وضع تقرير التلخيص“</p>
٦٥	<p>٤٥٤ ، ٤٥٥ - قوة الشيء المقضى .</p>	٢١	<p>”فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته . لا يبطل الإجراءات بعد صحة“</p>
٤٦	<p>٥٥٠ المعدلة ترد الاعتبار بحكم القانون .</p>	١٦	<p>”نظر الاستئناف المرفوع من غير النيابة“ .</p>
٢٨			

قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠	٦٠ - أسباب الإباحة .	٢/٣٠ - مصادرة .	
٨٠٤٤٢	١٠٣ مكررا المصلحة - رشوة .	٢٥٤٢٣	"مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته . طبيعته ؟ الغرض من المصادرة في معنى هذه المادة ؟
٢٠٤١٩	١٣٣ - إهانة . "القصد الجنائي في جريمة إهانة موظف عمومي بالقول أو الإشارة" .	١٩	٣٢ - ارتباط . نظر الجرائم المرتبطة . المقصود بالجرائم المرتبطة ؟ الارتباط البسيط ؟ "مناطق تطبيق هذه المادة ؟ تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي" .
٦٠٤١٣	٢١١-٢١٥ - تزوير . استعمال . "إثبات التزوير والاستعمال" .	٧٨	٤٤ مكر - إخفاء أشياء مسروقة .
٦٠	"التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى الجنائية . لا أثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال" .	٣٣٤١	٥٦٤٥٥ - عقوبة . "إيقاف تنفيذها" .
		٢٩	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٢٤٠ - عاهة مستديمة .		”وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقاً للمادة ٢٨١ مرافعات . لا أثر له على جريمة التزوير والاستعمال“ .
	”استئصال إحدى كائتي الحجني عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون عاهة مستديمة“ .	٦٠	
	”بيان مدى العاهة غير مؤثر في الحكم متى تحقق ثبوتها“ .	٧٨٦٣٥٦٥	٢٣٠ - ٢٣٢ - قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد .
٤			مسئولية المتهم الذي يرتكب هذه الجريمة مع غيره ؟
	”لا تلازم بين إحساس العين بالضوء وبين قدرتها على تمييز المرئيات“	١٧	
٦١		١٧	قصد القتل . ماهيته ؟
	٢٤٤ - إصابة خطأ .	٣٥٦١٧٦٥	سبق الإصرار . ماهيته ؟
٧١		٥	الترصد .
	٣٠٢ - قذف .		
	”القذف المستوجب للعقاب قانوناً“ .	٣٥	٣/٢٣٤ - القتل العمد المرتبط بمحنة .
	”كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين“	٧١٦٦٢٦٤٩	٢٣٨ - قتل خطأ .
١٩			

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٦	طبيعة هذه الأفعال : جرائم غير عمدية .	٤٦	٣٠٥ - بلاغ كاذب . ” أركان جريمة البلاغ الكاذب “ .
٦٣٦٥٥٤١٠	٣٣٧ - شيك بدون رصيد . ” القصد الجنائي “ .		٣٢٣ - اختلاس أشياء محموزة . جريمة اختلاس المحجوزات لا تعتبر في حكم السرقة بالنسبة للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .
٤٤	” تفالس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى “ .	٧	٣٣١ - تفالس . أفعال التفالس بالتقصير الجوازي ؟
٤٦	٣٣٦ - نصب .		
	٣٥٢ المعدلة - قمار .		
٥٨	شروط تطبيق هذه المادة ؟		

قانون المرافعات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٦٠	لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال .		٢٨١ - وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقاً لهذه المادة .

القانون المدني

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٥٥٨ - تعريف الإيجار ؟ الإنشاءات الجديدة في المبنى القديم متى تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذي يخضع له المبنى القديم .	٤١ ٤٩ ٢١	٤٠ - تعريف الموطن ١٦٣ - مسئولية تقصيرية ٤٠٠ - جواز الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد نص يقضى بذلك .
١٥	٦٧٤ - تعريف عقد العمل .	٤٦	٥٤٩ - الصلح . ماهيته ؟
٤٣			

قانون التجارة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٦	١٩٨ - إعلان التوقف عن الدفع .	٦	١١ - الدفاتر التي يلتزم التاجر بتحويلها .

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٩	”التوقيع عليها: لم توجب المادة ٤/٣٤ المغايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن“.	١٦٤١١٤٥	المواد من ٣٠ إلى ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حالات الطعن بالنقض: ”مخالفة القانون“.
٣٩٤٢٨٤٣	”ما لا يقبل منها“.	١٤٠١٥٠٢٣٣٨٤١٤٣٤٨٦٩٦٧٧٧٨	”الخطأ في تطبيق القانون“.
٣٢٤٣١٤٣٠	ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام:	٧٣٤٥٩	”الأحكام غير النهائية“
٣٦	”الحكم غير المنهى للخصومة على خلاف ظاهرة“.	٤٩٤٣٩	المصلحة في الطعن:
٧٠	”حيث يتعلق باب الاستئناف“.	٦٤	أسباب الطعن:

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
٢	المادة ٤٨ — حالات الإعفاء .	٤٨	”سلطة محكمة النقض“ .
٢٤	المادة ٤٩ — الأشخاص الذين أسبغت عليهم هذه المادة صفة مأموري الضبطية القضائية .		القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ المعدل لبعض أحكام القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية ”حذفه لحظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠
	القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر .	٢٩	القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
٢٨٦٧	”الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون المذكور“ .	٢٤ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٧	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٥٧	"مسئولية مدير المحل وصاحبه".	٢٥٤٢٣	"الغرض من المصادرة في معنى المادة ٣٠"
٥٦	القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون "تنفيذ أوامر الحبس الاحتياطي في السجون"	٥٨٤٥٦	من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين .
٨٠	١٨٤١٠ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن مكافحة الأمية المعدل. "نص المادة ١٨ من القانون هو الذي ورد عليه وحده حكم الإيقاف المؤقت دون باقي مواده".	٥٤	"مسئولية مدير المحل وصاحبه".
٨٠	"أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الملزمون بتهيئة وحدات لمحو الأمية بين عمالهم على نفقتهم".	١٥٤٩	من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن التسعيرة الجبرية وتحديد الأسعار .
٨٠		٦٦	"جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . قيامها؟ وجوب مصادرة السلعة موضوع الجريمة".

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٧٧	القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الملغى بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٦٢ مجارى عامة .	١٤	١٨ ٥٠ ٦ من المرسوم بقانون ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال . مهمة المشرف ؟
٤٥	القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ . "تقليد العلامات التجارية"	٣٨، ٣٧	١/٢ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٠ بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية . "جريمة إقامة عزبة بدون ترخيص . جريمة وقية"
١١	١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . التقسيم . تعريفه ؟ الشروط اللازمة لإسباغ وصف التقسيم على الأرض ؟	٣٨	"القانون ٦٩ لسنة ١٩٣٣ لم يكن يجرم فعل إنشاء العزبة بدون ترخيص أو يرتب له عقوبة خاصة"

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٧٣	<p>”المقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ . التنصيب عليها في الحكم رهن بقيام موجبها فعلا وقت صدوره“ .</p>	١١	<p>الحكم بالإدانة في جريمة إنشاء تقسيم مخالف لأحكام القانون أو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها . شرط صحته ؟</p>
٢١	<p>٥ ، ٢ / ٥ مكررا (٥) من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المعدل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>”للمستأجر إثبات الأجرة في هذا القانون بكافة طرق الإثبات“ .</p>	١٢	<p>١ ، ٨ من القانون ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ٧٦١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١</p> <p>”متى يعد البناء آيلا للسقوط في حكم المادة الأولى من القانون الأول ؟“</p>
	<p>٥ / ١ مكررا (٥) من القانون المذكور .</p>	١٢	<p>”الغرامة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ طبيعتها ؟“ .</p>

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٢١	المبينة وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاء . والقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض إيجارات الأماكن — اختلاف نطاق تطبيق القانون الأول عن نطاق تطبيق القانون الثاني .	٢١	”سريان القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أجور الأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ابتداء من الأجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون . ليس في ذلك أعمال للأثر الرجعي للقانون“
	٢ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل .	١٥	”الإنشاءات الجديدة في المبنى القديم . متى تعتبر مساكن جديدة لا تخضع لقانون الإيجارات الذي يخضع له المبنى القديم“ .
	٤/٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية الذي حل محله القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .		القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات
	والمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي .		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٣٠	”المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل ؟“ .	٤٣	”بواب المنزل يجرى عليه حكم إلزام صاحب العمل بالتأمين عليه إلا إذا كان خادما لصاحب العمارة في منزله أو انسحب عليه وصف خادم المنزل حكما وغلبت عليه هذه الصفة“
٣١، ٣٠	”الإلزام بتوفير وسائل الإسعافات الطبية وعدم وضع لائحة النظام الأساسي في مكان ظاهر بالمؤسسة . لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال“ .	٢٨	٥٢٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
٦٧	من القانون المذكور ”الإلزام بإعادة العامل المفصول بدون مبرر . وقوعه على عاتق صاحب العمل . المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع“ .	٢٢	”تهمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية . تعدد الغرامة فيها بقدر عدد العمال“ .
٧٥		٩١	من القانون لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل .

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
			٦/٧٦ من القانون المذكور .
		٧٥	"فسخ عقد العمل" .
٤٨	"التزام صاحب العمل بعدم تعيين عمال دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم ، لا تتعدد الغرامة فيها عند المخالفة" .		٣٣ ، ٣٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي و٧٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٥٩ في شأن قانون العمل الموحد .
٧٩	"وقف العمل" .		"التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال" .
	١ ، ٨ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ والقانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ .	٧٦	المواد ١٤ ، ١٦ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
١٨	المنشآت الصناعية الملزمة برفع أجور عمالها إلى الحد الأدنى للأجور ؟		

أوامر عسكرية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		٧٧	الأمر العسكري رقم ٣٨٦ بتقرير بعض القروض والتكاليف صونا للصحة العامة الذي استمر العمل به بمقتضى المرسوم بقانون ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ .

قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٥٤	بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ "مسئولية مدير المحل وصاحبه" وزارة الداخلية : القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون .		وزارة التموين : ٣٧ فقرة أخيرة من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة

(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٧٥	بفصله أو فسخ عقده . قرار هذه اللجنة غير ملزم للنشأة . وزارة الشؤون الاجتماعية : ٢٤٢٤١ مكررا ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ الذي حل محله القرار الصادر في ١٨/٤/١٩٥٣ والمعدل بالقرارين ٨٤٩٩ لسنة ١٩٥٦ والقرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩ "التزامات رب العمل بالنسبة لأموال الغرامات التي تقتطع من العمال"	٥٦	"تنفيذ أوامر الحبس الاحتياطي في السجون" وزارة العمل : ٤ من القرار الوزاري ٦٩ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ . "الأشخاص المنوط بهم إصدار القرارات التأديبية" ٧٥ ٨٤٧٤٦ من القرار المذكور . "وجوب عرض أمر العامل على اللجنة الثلاثية قبل إصدار قرار نهائي"
٧٦			

لوائح

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٤٣	لائحة الخدامين الصادرة بقرار وزير الداخلية في ٨/١١/١٩١٦ المعدلة . تعريف الخادم ؟	١٣	٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . "إعلام شرعي . إثبات عكس ماورد به"

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		(ب)	
إثبات	٣	بطلان	٢١
إجراءات المحاكمة	٧	بلاغ كاذب	٢٢
إحالة	١١	بناء	٢٢
أحوال شخصية	١٢	(ت)	
إختلاس أشياء محجوزة	١٢	تحقيق	٢٣
إخفاء أشياء مسروقة	١٢	ترصد	٢٤
إرتباط	١٣	تزوير	٢٤
أسباب الإباحة	١٤	تسعين جبرى	٢٦
إستئناف	١٤	تعويض	٢٦
إصابة خطأ	١٦	تفالس بالتقصير	٢٧
إعتراف	١٦	تفتيش	٢٨
إعلام شرعى	١٧	تقرير التلخيص	٣١
إعلان	١٧	تقسيم	٣٢
إفلاس	١٨	تلبس	٣٢
إمتناع عن بيع سلعة مسعرة	١٨	تموين	٣٣
إمتناع عن تخفيض أجرة	١٨	(ج)	
أمر بالوجه	٢٠	جريمة	٣٤
إهانة	٢٠		
إيجار أماكن	٢١		

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ح)		سرقة	٦٥
حكم	٣٦	سلاح	٦٥
(خ)		(ش)	
خبرة	٤٨	شروع	٦٧
خدمة عسكرية	٤٩	شهادة سلبية	٦٧
خطأ	٤٩	شهود	٦٧
(د)		شيك بدون رصيد	٦٧
دعوى جنائية	٥٠	(ص)	
دعوى مباشرة	٥٢	صلح	٦٨
دعوى مدنية	٥٢	(ض)	
دفاع	٥٥	ضرائب	٦٩
دفع	٥٩	ضرر	٦٩
(ر)		(ط)	
رابطة سببية	٦٢	طعن	٦٩
رد اعتبار	٦٢	(ظ)	
رد القضاة	٦٢	ظروف مشددة	٧٠
رشوة	٦٣	(ع)	
(س)		عاهة مستديمة	٧١
سبق إصرار	٦٤	عزب	٧٢
سجون	٦٤		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
عقد	٧٢	محكمة الموضوع	٩٣
عقوبة	٧٣	مسئولية جنائية	٩٥
علامة تجارية	٧٦	مسئولية مدنية	٩٧
عمل	٧٦	مستشار الإحالة	٩٧
عود	٨٠	مشرف	٩٨
(ق)		مصادرة	٩٨
قانون	٨٠	مضاهاة	٩٩
قبض	٨١	معارضة	٩٩
قتل خطأ	٨٢	مكالفة أمية	١٠١
قتل عمد	٨٣	مواد مخدرة	١٠٢
قذف	٨٥	موطن	١٠٤
قصد جنائي	٨٦	موظفون عموميون	١٠٤
قمار	٨٦	(ن)	
قوة الشيء المقضي	٨٦	نصب	١٠٥
(م)		نظام عام	١٠٥
مأمورو الضبط القضائي	٨٧	نقض	١٠٦
مبان	٩٠	نيابة عامة	١١٣
مجارى	٩٠	(هـ)	
محاكمة	٩٠	هدم	١١٤
محال عامة	٩١	(و)	
محضر الجلسة	٩١	وصف التهمة	١١٥
محكمة استئنافية	٩١	وصى	١١٦
محكمة الجنايات	٩٣	ولاية على المال	١١٦

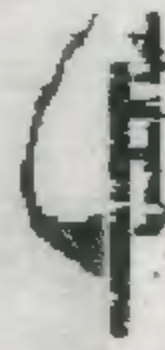
التصويبات

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصحيفة
إحداها	إحداها	١٦	٣
مقوماته	مقدماته	١٣	٥
مقوماته	مقدماته	قبل الآخر	٦
بذلك	لذلك	٢	٧
تطابق	يطابق	١	٢٧
المعارضة	المعارض	٨	٤٥
ما	أ	١٢	٥١
ليان	بيان	٢٠	٥٥
قائم	ائم	٢٠	٦٠
بنت	بنيت	١٧	٧١
نحسون	نحسين	٨	٩٠
أن يكون مع النقض الإحالة	أن يكون النقض مع الإحالة	٩٤٨	٩٣
المتيقن	المتيقين	٢٣	٩٩
ثمان عشرة سنة	ثمانية عشر سنة	٣	١٠٥
قضاءها	قضاؤها	١٣	١١٦
بان	بأنه	٢٣	١٣٠
المفاجأة	المفاجأ	٢٢	١٣١
حضرا	حضر	١٢	١٣٨
وعاقبه	وعقابه	٣	١٦١

(تابع) التصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٨٤	١٢	المسند	المسند
١٨٧	١٢	دفاع شقوى	دفاعا شقويا
١٩٨	٤	وتومتها	وتومتها
٣٢١	قبل الآخر	خطأ	خطأ
٣٥٦	١٤	صدور	صيرورة
٤٠٧	١٥	وإذا قصرت	وإذا قصرنا
٤٠٩	١٧	بشهادة	لشهادة

طبع بالهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
على سلطان علي
عضو مجلس الإدارة المنتخب



Bibliotheca Alexandrina



0536720